







كتاب الجوزي  
كتاب الجوزي على بن المثلث  
عبد المنار





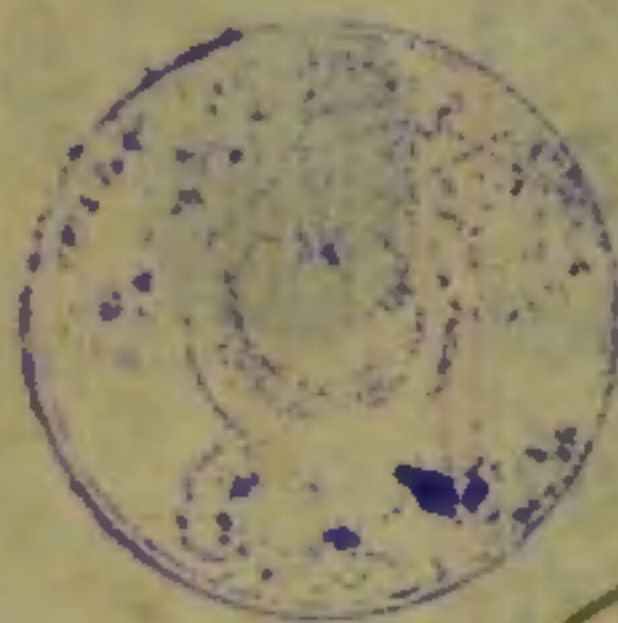
غزنی زاده علی المنار فی علم  
الاصول



1



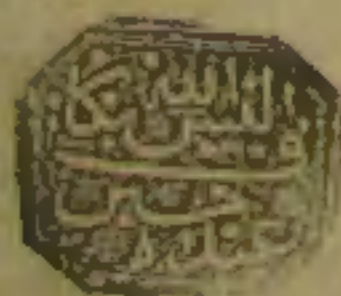
عزفي زاده على المنار



107

سید  
میرزا

AMCA ZADE	
HÜSEYİN PASA	
YERİNDENİTİME	
ESKİ KUTUP NO	156

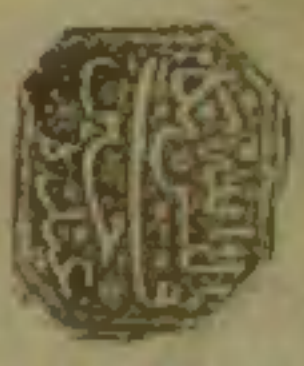


۲۸۰

A 289 30 A. M. A



محمد بن حبيب حكمه الم شروع كسجج اصلها ثابت و فرعها مرفوع  
 الذي خفي لطفه وظهر احسانه ولا يعاس سلطان احد سلطان  
 والصلوة على من انزل عليه الكتاب فبينه بقوله الصدق فاعلموا  
 وعلى آل الذين هم اصحاب الهدى السداد والباذون جديهم في  
 الوصول الى مسلك الرشاد **وبعد** فمن تعلقات جمعها من  
 شرح المنار لابن فرشته سقى الله برحمته قبرا حواء وجعل الجنة  
 منقلب وشواه وقد كتبها في ثناء المذاكرة وتضايف الدرر  
 وكان ذلك بالحاج جمع متن و فقه الله مع الاستدعاء بغير شرح الله  
 بالهم وكثر في الحافقين امثالهم **قول** اي في لنا موصلة كانت ولا  
 فبوقن باسجج من تفسير الرازي كما ان التفسير الثاني يوافق في الكشف  
**قول** وقبل معنى خلق الهداية فينا اي لا تهاج كما سيجي من  
 تعريف المتقدمين من شايخ اهل السنة وبدل عليه قوله فينا وال  
 لم يبق الفرق بينه وبين التفسير الاول فان دلالة الله لا يكون  
 الا بالخلق **قول** وهي الدلالة الموصلة ابتداء كلام لا تعلق له بالتفسير  
 والتفسير للهداية مطلقا لا للمذكورة في قوله خلق الهداية على ما تبادر  
 الى الوهم فانها لازمة على ما بينهما عليه والتفسير بالدلالة الموصلة



هو المتقدمة ولان هذا التعريف قد ذكر في الكشف مثاقفا **قول** كما  
 في قوله ثم انك لا تهدي من اجبت مثال استعمالها في الدلالة الموصلة  
**قول** وقوله وما تهمود فهمنا هم اي نصيبا لهم الدلائل الفارقة بين  
 الحق والباطل فاستجوبوا العمى على الهدى فهو مثال استعمالها في  
 الدلالة على يوصل **قول** ولهذا عرفنا المتقدمون لانها لا تعمل في غير  
 الدلالة الموصلة اصلا وبه تبين انهم لم يوافقوا بالمعزلة في تفسير ولا يزنهم  
 مثل قوله ثم فهمنا هم فاستجوبوا العمى على الهدى كما يلزم اهل القول  
 لكن يرد عليه قولهم وانك لا تهدي الى صراط مستقيم مسندا الى النبي  
 عليه السلام وقوله يهدي الى الرشاد مسندا الى القرآن ولا معنى  
 لاسناد الخلق الى غيره ثم الا ان يحل ذلك على المجاز او على حرامهم  
 تعريف هو كثر استعمال بحسب المحل والمسند اليه لا بالاول فخط  
 ولا يخفى ان كثر اسناد الهداية اليه سبحانه كما ان كثر استعمالها  
 في الدلالة الموصلة **قول** بوجود ثمة الاول ان الضلالة تقع في  
 مقابلة استعمالا وعدم الوصول الى المطمئنة في الضلالة بحسب  
 ان يعتبر الوصول في مفهوم الهدى ليصح التعايل الثاني ان الانسان  
 يمدح بكونه مهتديا كما يمدح بكونه مهتديا ومعلوم ان من دل على المطلق  
 لم يستحق المدح ما لم يصل الى لم يصل الى ما يستحق الذم الثالث  
 ان الهدى طاروع هدى المطاوعة حصول الاثر عن تعلق الفعل  
 بمفعوله فالمطاع لا يخالف لال لا في انه تاجر والاصل باثر الوصول  
 معتبر في لا تهتداه فكذا في الهدى **قول** لان الشريعة تستفاد من  
 الكتاب والسنة اخصر على كرها مع ان الشريعة تستفاد من الاجماع



والقياس أيضا نظرا الى ان الجاع لا يكون الا بسند من الكتاب والسنة  
والقياس مظهر للحكم لا مثبت ولثبت هو النص الوارد في الأصل  
فاستغنى ذكر الكتاب والسنة عن ذكرهما **قوله** من غير سبق قربة  
اي تفكر وتأمل **قوله** واشارة الى ان المحقق لما كانت الآية المذكورة  
في حق عليه السلام ثم ان الاولى ترك قوله به اذا تقرر اما الى مجرد  
الخلق فبأنه لا يخص به عليه السلام بل قد يوجد في افراد الناس واما  
المحقق هو المخلوق العظيم والوصف المذكور لا يجدي في ذلك  
تفعا واما الى الخلق الموصوف بالعظم فصارت ثم انه يمكن ان يخل  
وصف الخلق بالعظم بوجه آخر غير ما ذكره الشارح وهو ان يختص  
عليه السلام انما هو بحسب الموصوف بالجد والخلق فانه قد يوجد  
في افراد الناس وعنده **قوله** وكلف الاذي اي ضارة اي محلة  
ووجه هذا التفسير غير ظاهر والظاهر انه سهو من سلك الشرف والصور  
واضاح له بالواو وقد وجدت في بعض الكتب نقلا عن بعض المشايخ  
ان حسن الخلق هو كلف الاذي عن الناس واحتماله عنهم بل محبة ولا  
مكافحة **قوله** واما امر عليه السلام غيره بها اي بهذه الخصال **قوله**  
لان بعض الاذيان اشدهم بعض كنفية وكية الشك في قد يكون  
بالقدم والتاخر كما لو وجد فان حصوله في الواجب قبل حصوله  
في الممكن وقد يكون بالاولوية وعدمها كما لو وجد ايضا فانه في  
الواجب اتم واشتد اقوى منه في الممكنات وقد يكون  
بالشدة والضعف كما لياض النسبة الى الشك والعلاج ولا يذ  
عليك ان الشك ان ثبت بين الاذيان الحق فالظاهر

انه من القسم في الاثبات **قوله** الدين وضع اي الدين الحق **قوله**  
المختصة بالانسان كانه ما يملك المعنى عند الصباح والرجوع عنه  
عند العشاء **قوله** كما لو جديان من اجمع والعطش والخوف  
والغضب **قوله** ويقوله المحدث عن الكفر ولم يخرج بالوضع لانه فانه  
محذوف لاحتماله ثم الظاهر ان بسند الحرار عن الكفر الى قوله الى الخبر  
فانه مسوق لاجراز عن الاذيان الباطلة **قوله** ورجب انه مؤثر  
اي محار من اثر كذا على كذا **قوله** اهل ما يتنى عليه غيره والمراد به  
هنا الدليل فان الحكم يتنى عليه ولا حاجة الى دعوى النقل كما  
اخارة البعض لان لا يتناء بمعناه اللغوي بشمل الابتناء بعضه  
كما بشمل احتسني **قوله** وهذا القيد لابد منه ذكره او محذوف فانه  
معبر فلا يرد عليه ما قبل ظاهر كلامه يدل على وجوب ذكره وان عدم  
ذكره محذوف هو ممنوع لان قيد الجشنة مراعى في الامور التي تختلف  
بالتفاوت الاضافات وان لم يصرح به انتهى قال العلامة الفارسي  
في التلويح وقيد الجشنة لابد منه في تعريف الاضافات لانه  
كثيرا ما يحدف لشبهة اخرى **قوله** وهذه الاصول مثبتة على علم التوحيد  
ولا ينافيه ما سجي من ان الاصول اصول احكام الكلام ايضا لا خلاف  
اجتهدين الاول من حيث حجية الاصول فانها متوقفة على معرفة الله  
وصدق المبلغ وغير ذلك الثاني من حيث ان غاية الصايرية  
تؤخذ من هذه الاصول **قوله** والفرع ما يتنى عليه غيره لابد فيه ايضا  
من اعتبار قيد الجشنة كما في تعريف اهل لكن الشارح هو ترك التبيين  
عليه هنا الكفا بما ذكره في تعريف الكل **قوله** والمفعول ان رجبه



السراج الهندى فى شرح المعنى بان المبدا من اضافة الاصول  
 الى شئ ان يكون ذلك الشئ فرقة وقد جزم به المصنف الشرح  
**قوله** واصله اي اضافة لفظ الاصول ثم ان الاستيعاب المقام  
 هو ان يجعل الاضافة على هذا الحال ايضا لتعظيم المضاف فانها  
 مشعرة بكون هذه الاصول مبنى الشرع الذى به نظام المعاش ونجاة  
 الكعاد **قوله** اذا لم يكن حمل المصدر به يزيد به المكان يحمل على معناه  
 بلا اعتبار امر آخر فلا يرد عليه ان المثال المذكور مما يمكن فيه حمل  
 على معناه بطريق السناد المجازى قصد الى المباعدة والامتناع  
 الى جعله مثالا للمنفى كما قيل **قوله** وفي صحيح الجوهري الفرقة  
 ما شرع الله لعباده من الدين بعد انبه على ترادف الشرع  
 والشرعة استدلال ذلك على كون الشرع ايضا اسما للدين بقى  
 ان الشارح جعل اسما لهذا الدين والمفهوم من كلام الجوهري  
 ذلك بل لا يطلق كما يشهد الاستعمال ايضا بقولون شرع  
 قبلنا وكان في شرع موسى عليه **قوله** ولو قيل اصول اللفظ  
 لا فائدة الاضافة الاختصاص فيه تسامح اذا اضافة فان  
 الاختصاص تفيد على جميع التعادير والافاضة ان يقال لتوهم  
 اختصاص الاصول باللفظ لما كانت الاضافة تفيد اختصاصا  
 فتوهم اختصاص الاصول باللفظ فيه ايضا تسامح لان الاضافة  
 اذا افادت اختصاصا تفيد اختصاصا لاصول باللفظ ولم يكن ذلك  
 الاضافة موهمة **قوله** ولقابل ان يمنع الاضافة ان قال في المرة  
 المراد بالاصول اللفظ ادلة تخص لالتها باللفظ اختصاصا ثابتا

لا يثبت حتى يرد ان لا اعتقاد بان الوجدانيات تثبت بالاحتجاب  
 والشيء ايضا فان الاضافة لا تزيد على صريح الكلام وهي لا تدل الا  
 على الاول كما تحقق في موضعه انتهى ثم ان ذكره من المعنى غير فادح  
 في اصل المدعى ان كون اصول الشرع اعم فائدة فان غاية الامر فما ذكر  
 هو انه لو قيل اصول اللفظ لا يلزم منه فساد وانما يقدح في قول  
 ولو قيل اصول اللفظ لا فائدة الاضافة الاختصاص **قوله** بل من جهة  
 استنباط المعاني الفقهية لو سلم صحة ذلك لكن المحذور المدعى بها  
 سبق هو لا بهام وانما فاعه يكون المعنى على ذلك غير مسلم **قوله**  
 والاولى ان يقال الشرع بمعنى المشروع اى بين وانظر كما سبق  
 ثم انه لا يلزم قوله سابقا ولا ظاهرا ان الشرع ههنا ليس بمصدر على ان  
 الشرع بمعنى المشروع ايضا يستعمل للحكام الفرعية وغيره باللفظ  
 وتخصيصه في الاستعمال بالحكام الفرعية لا يحصل الترادف كما لا  
 فائدة عبارة عن اتحاد في المفهوم الا ان يحمل على التحمل **قوله**  
 لتلازم الزيادة على الحاجة وهو فائدة كونها ادلة اللفظ **قوله**  
 لان قوله والاصل الرابع لا يصلح ان يكون اصلا باعتبار المذكور  
 بمعنى ان القياس لا يكون حجة في غير الاحكام الفرعية وفيه بحث  
 فان مؤدى هذه العبارة هو كون مجموع ادلة الفروع والاصول  
 هي هذه الاربعة ولا يلزم من صلاحية كل من الاربعة ان يكون  
 دليلا في كل منها وهذا **قوله** فلا بد من تنبيه عليه قال الشارح  
 فيما سيجي افرد القياس بالذكر لان التكاثر كانت اصولا يعلم  
 الحكم واللفظ والقياس اصل اللفظ فقط انتهى لا يذم على



ان لا فرد المذكور تنبيه على عيب ومن لا يغيب المصباح لا يغيب  
 ثم انظر ان تعبد افراد القياس بك فيجب على مناه على  
 لفظ الشرع فلا يخفى كلامه لا بل لا يم سابقة **قوله** وانما قال اصول  
 الشرع ان جواب من سئل عن مقدار هو انه اذا اقرر تراوفاً في الشرع  
 والفقهاء لم اوثر ذكر لفظ الشرع على الفقه ثم ان اذ عاه من وقوع  
 الاصطلاح عليه دون لفظ الفقه ممنوع كيف قد قال صاحب التحقيق  
 وانما عدل عن لفظ الفقه الى لفظ الشرع مخالفاً للعامة الاصولية  
 ان لا قرب ان يقال ان اصول الفقه لمعنى لفظي ومعنى اضافي  
 وهو في التقبي الشهير ومتى ذكر ذهاب نفس السامع اليه من قول الله  
 ولما لم يكن في اصول الشرع ذلك اوثر في التذكر عليه **قوله** عقب  
 بالنسبة لان جتهها ثابتة بالكتاب لا عتاب يدل على امرين احدهما  
 التأخير والاخر انه ذكر عقبه والتعبد المذكور انما يدل على الاول  
 دون الثاني فان لاجماع والقياس ايضاً جتهها ثابتة بالكتاب لا  
 ان يقال لم يتعرض لبيان الاحتراس في ههنا لانها من قول  
 واخر لاجماع لتوقف جتهها فانه اذا اقررنا خبر لاجماع منها  
 تعين ذكر النسبة عقب الكتاب ثم ان الشارح يؤول بتعرضها  
 لوجه تاخير القياس من التثنية او عن لاجماع فقط لما لم يسبق له ذكر  
 قبل خلاف التثنية قال في التحقيق وما كانت التثنية مع تفاوت  
 درجاتها مجازاً موجبة للحكام قطعاً ولا يتوقف في ثبات الحكم  
 على شيء قد است على القياس الذي يتوقف في ثبات الحكم على  
 عليه وهذا فرد بالذكر **قوله** اي الاستخراج من النص لظاهر

من الكتاب ليطهر التعبد بالنسبة **قوله** بعله الا في قال الله تعالى  
 اذ في فخر لولا النساء والاولاد في التماس كذا في التبيين تعاني  
**قوله** فتننا عليها اي على الحق في عدم نجاسة السور **قوله** فتننا  
 على لوطي احملاً فانه يوجب حرمة المصاهرة بالاجماع وحرمة  
 المصاهرة عبارة عن ثبوت حرمة اربع حرمة الموطوءة على اصول  
 الاوطى وان علوا وحرمتها على اولاده وان سفلوا وحرمتها  
 على الواطى وان علون وحرمة بناتها عليه وان سفلن كذا في غايه  
 البيان **قوله** اولاً لشارة الى الخطا في ترتيب الظاهر  
 الاخطا في الترتيب متحقق في جميع الوجوه المذكورة فخصف  
 به لك ليس كل ينبغي ثم ان الاولى في ذكر هذه الوجوه هو تبديل  
 او بالاولا واذ لا يضر في ان يجعل الداعي الى افراد القياس بالذكر  
 هو مجموع هذه الامور على ان يفهم من كلام المصنف في الشرح **قوله**  
 فرع بالنسبة الى التثنية لانه يستنبط منها **قوله** اولاً لانه ليس يعطى  
 يجوز ان يكون معطوفاً على قوله اولاً لشارة الى الخطا في ترتيب  
 وعلى قوله لان القياس اصل بالنسبة الى حكم فيكون على الاول وجهان  
 مستقلاً لافراد بالذكر وعلى الثاني وجه آخر لاخطا في ترتيب كلام  
 المصنف في الشرح صريح في الاول **قوله** فان قلت الآية لما ولا الحكم  
 الاولى ذكر خبر الواحد ايضاً ههنا يكون في الكلام لشارة الى ان كل  
 واحد من التثنية كما فعل المصنف في الشرح وكما انه اكتفى بعوم العام  
 الخصوص لانه ايضاً **قوله** فان قلت النسبة لا يعمل بها الا عند الضرر  
 ان الظاهر ان منشاء السؤل هو قوله ولما لا يصار اليه لا عند الضرر



منها نقول مستنبط ان يفرد ذكرها ليس كما ينبغي لان القول المذكور  
 بمسوق وجهها للأفراد بالذكري كما لا يخفى **قوله** وبالقسامين الأولين  
 يجوز نسخ الكتاب الكلام فيه عند تحقق التعارض ولعلم بان ربح  
 وانما الكلام في المصير النسبة عند إمكان العمل بالكتاب فيها  
 قوله وبالقسامين الأولين يجوز نسخ الكتاب بربط بالنسخ اعم مما هو  
 المشهور ومن الزيادة على الكتاب فانها نسخ ايضا عندنا  
 وقد جوزنا الزيادة على الكتاب بالمشهور فلا يرد عليه ان يكون  
 لا يجوز به النسخ ثم ان تقديم خبر الواحد على ذكره الشارح هو كون  
 اسطراد **قوله** والقياس مغير وصفه من الخصوص الى العموم بل  
 فيه تسامح اذا القياس لا يغير الحكم ولكن يظهر انه عام كذا في  
 بعض اشياء التسليم **قوله** كما في الاشياء النسبة المذكورة  
 في حديث الربوا وهي الذميمة والفضة والمخطة والشعر والتمر والخبز  
 فان الربوا كان خاصا بما تفسره ثم تم في كل كيل وموزون  
 قياسا عليها بعلة القدر والجنس كما يجي في محله **قوله** فقلت  
 على هذا اي على فهم من سبق من كون التعصيف لانضمام اثبات  
 الاصل والوصف في الأفراد هو عدم اثبات الكل ما قبل مناه  
 السؤال قوله والقياس مغير وصفه من الخصوص الى العموم ليس بوجه  
 كما لا يخفى وجهه **قوله** وفيه نظر وجه نظر ما سيذكره في بحث  
 الاجماع حيث قال بعد ما نقل القول المذكور وكما نقول ذلك فاسد  
 لان العدول لا يتصور منهم الاجماع على حكم من حكم ان يندتم خرافا  
 بل بناء على حديثا ومعنى من انصوص اراوه مؤثرا وما ذكروا

من بيع التعاطي اجرة كحاشا فالاجماع فيها واقع عن ليل آلا انه لم يسل  
 البسنا استغناء بالاجماع عنه كذا في جامع الاسرار انتهى كلام  
 الشارح من هناك والجواب الحق من اصل السؤال على ما في بعض  
 الشروح هو ان الاجماع وان احتج في تحققة السند آلا انه  
 لا يحتاج في الاستدلال به الى ذلك السند بل ثبت به الحكم من غير  
 نظر اليه وتفتيش عنه بخلاف القياس فانه يمكن الاستدلال به الاجماع  
 احد هذه الاصول اجاب بن الهمام عنه بان المحتج الى السند  
 قول كل واحد وليس قول كل واحد اجما عا بل الاجماع هو مجموع  
 الاقوال المتوقف على كل واحد ولا يحتاج المجموع الى سند **قوله**  
 فقد صارت ثريفة لنا في شرح الله شرايع من قبلنا انما ذكرنا  
 اذا قص الله اوصوله بل انكار فكانت ملحقه بالكتاب  
 اول سنة والاقتضار على ان في كما فعله الشارح قصور لا يخفى **قوله**  
 على ما قوى الدلائل كما في الاصول الثلاثة كتقديم القطعي منها  
 على الظني وفي جامع الاسرار للمكان على ما لا قوى من الدلائل  
 الاربعة **قوله** لانها وردت في جوازها عند الحاجة كان الاولى  
 طرح لفظ اجواز من البين او الكلام ليس به ثم ان لانه اجتمعت  
 على شرعية العمل بالخبر عند الحاجة فاعلم بان الاجماع ايضا  
 كذا في بعض الشروح **قوله** والعمل بالاثار على النسبة لقوله ثم  
 وفي شرح الله وقول الصحابي يلحق بالنسبة لاقوال السماع  
**مباحث الكتاب** **قوله** وهذا وجه تفسيره قال فيما يجي فلنا  
 هذا تعريف له من جهة مفهوم الكلين فبين كلامه تدافع ظاهر



**قوله** لا ان المجموع تعريف للكتاب أي مع كون القرآن مجي كتابا  
 ان قد تم ليظهر التزوم المذكور **قوله** على قوتهم البعض يريد به صاحب  
 الكشف ومن تبعه **قوله** وان لم يكن معهودا في الخارج ان يظهر ان  
 يتقدم له ذكر كما لا يخفى **قوله** وبه خرج أي مجموع قوله المنزل على الرسول  
 بعضه بقوله المنزل وبعضه بقوله على الرسول **قوله** لان الفاظها غير متحدة  
 بخلاف الفاظ القرآن وهذا مبني على ان يراد من المنزل انزل  
 لفظه ومعناه صرفا للطلق الى الحال كلف تفسير الكل بما لا يضي  
 صاحبه فان لم يكن قال في الشرح اخرج المكتوب في المصاحف وجبا  
 غير مستلوه تحت المنزل فانه صريح في خلاف ذلك **قوله**  
 وهو تفسير للمصحف المدلول عليه بالمصاحف كما في قول ابن ابي  
 المرفوعات هو اشتمل **قوله** وبقيت احكام هذا التفسير  
 من صاحب الكشف قلده الشرح هو ولا يراد به وجه ظاهره  
 نعم اخرج ما نسخ تلامذه واحكامه بضال هو والى الخارج **قوله**  
 والاما ان لم يرد بالمصحف ما ذكر بل اجمع فيه الصحاب مطلقا  
 على هو موضوع اللفظ وفي كلامه بحث لانه ان اراد به عدم خروج  
 ما نسخ تلامذه بهذا القيد فسلم ولا محذور وان اراد عدم خروجه  
 عن تعريف مطلقا فممنوع لوجوده بقيد التواتر اشر عليه في النسخ  
 لا يقال لمزوم ان لا يكون لقوله المكتوب في المصاحف فائدة خرج  
 عما نقول غير مستم فانه يجوز ان يجعل احرازها عالم يكتب من  
 القرآن اصلا مثل ما ارتفع بالنسبة قبل الكتابة روى ان سون  
 لا خراب كانت فعند سون البقرة والى هذا اشر في الكشف

**قوله** والتعريف انما يكون للماتية الكلية بخلاف الشخصي فانه جبري كمال  
 معرفة لا يتعين شخصاته بالاشارة او نحوها كما تبين من سبيل العلم  
 فاشارة الى اشكال في تعريف القرآن من وجه آخر وليس من نمته  
 الاول **قوله** وبعضها قد اصاب الشرح في زيادة ذلك فان  
 بعض الامة قد يكون دليلا كما في قوله تم كلوا واشربوا ولا تسرفوا فان  
 كل كلمة منه دليل مستقل بحكم مستقل وليست بآية وقد استدل ذلك  
 على صاحب التلويح حيث قال لانهم انما يجتهدون عن حيث انزل  
 على الحكم وذلك آية حتى اخرج في توجيهه الى ان يقال ان الغرض  
 من تعيين آية تحريج جانب الحثرة لا تحريج جانب القلة **قوله** وهي  
 كونه منزلا على الرسول صلى الله عليه وسلم وببانه ان المراد بالمنزل على الرسول  
 المنزل لفظه ومعناه فلا يصدق على الاحاديث الالهية والكتب  
 السماوية وبالمكتوب في المصاحف المكتوب بخط القرآن وبالنقول  
 بالتواتر النقل بين دفتي المصاحف فيكون جميع الصفات المذكورة  
 مختصة ولا حاجة الى اقبل ان المراد اختصا مجموع الصفات لا اختصا  
 كل منها **قوله** لانه ليس مشترك بين الاجزاء وفيه بحث فان وجوده  
 في الكل واجزائه في جملة كافي في تحقق الاشتراك لاحالة ولا حاجة  
 الى اعتبار شموله لجميع الافراد الا ان يقال المراد بانه سقوط وصف  
 الاعجاز عن جزا الاعتبار في التعريف بعدم شموله لكل جزء اذ لو  
 اعتبر في التعريف لا يكون التعريف جامعا لافراد المعرف وان كان  
 من الصفات المشتركة بين الكل واجزائه **قوله** اذ الاعجاز انما هو  
 المذكورة في جميع كتب سورة او مقدارا ما قصر على الاول



كما فصل الشارح وهو **قوله** قلت الالف واللام في الجمع ويمكن ان  
 بجواب الجواب منع قول السائل لان قرأه كقوله في مصنفه لاني المصنف  
 بالان لا في ذلك بل كل من كتب من مصنفه كتب كذلك في الجمع  
 الاكمل **قوله** ولئن سلم انها خرجت بقوله في المصنف فانظر اني  
 الى قول السائل يكون هذا المصنف ابدا لا حاجة اليه ولا تعلق بين  
 اصل السؤال فان منشاءه هو قوله قبيله وبه نخرج فراه في التسمي  
 المذكور بوبه كما لا يخفى **قوله** ولكن في شبهة ليس في تسمية قول  
 الجصاص فان المشهور لا شبهة فيه عنده بل يفيد علم البقعة حتى يفر  
 جاحده كما ينبغي في مباحث التسمية وبه يتبين ان الاعتبار بقول  
 الجصاص انما هو في تعميم التواتر لا في اخراج المشهور بقوله لا شبهة  
 فيه حتى يلزم ان يكون التعريف على رايه دون راي الجمهور **قوله**  
 يكون تأكيدا وهذا الموضع صالح للتاكيد لقوة شبهة المشهور  
 بالتواتر **قوله** في اوائل السور احرار عن النبي في سورة النمل **قوله**  
 على هو المشهور من مذهب ابي حنيفة هو قول المتقدمين في  
 من الصحيح هو قول المشايخ **قوله** لانه لم يكفر منكرا وانفقا  
 التوازم بدل على انتفاء التلزم **قوله** والجواب انها من القرآن  
 واجاب عن القائل بان قد اجبت معبر في الحدود وانما لا يطرأ  
 الحد لولم يكن المراد من الكتابة على انه قرآن وليست التسمية  
 كذلك بل كانت لفصل والتبرك بها ورد بان معنى عبارة  
 اجنبية في التعريف هو ان يحصل اطلاق اسم الحدود على صفة  
 عليه الحد من حيث تحقق هذا التعريف فيه وصدره عليه فانما يكون

قولنا الحمد لله رب العالمين قرأنا تو اضر فيه القيود الثلاثة المنزلية  
 والمكتوبة والمنقولة بالتواتر فاذا قيل ذلك شكر لم تكن القيود  
 الثلاثة معبرة فيه وليس معنى اعتبار بقيد اجنبية ان تكون مكتوبة مثلا  
 من حيث انه قرآن كما زعم فانه عكس المقصود على ان لفصل والتبرك بها  
 لا يمنع قرأته لان التواتر لذلك **قوله** لكان الشبهة في كونها قرأنا  
 المراد بالشبهة منها هو شبهة الدليل وليس في نفس الامر ولو في  
 اعتقاد الخصم وازالة تلك الشبهة لما كانت محتاجة الى الامعان  
 لفسادها بعد المتكسب بها معذورا حتى لا يكفر كما لا يكفر بالاول  
 وهي منها ما يزعم المنكر من انها انزلت وكتب للثمين بها كما يكتب  
 على صدور الكتب ويذكر عند كل امر ذي خطر لا يقال اذا كانت في  
 التسمية شبهة يلزم خروجها عند تعريف القرآن بقوله لا شبهة  
 مع انها من القرآن على ما هو الصحيح من مذهب الامام لاننا نقول لا شبهة  
 المنفية في التعريف ما هو من جهة النقل ولذا جعلوا قولهم لا شبهة  
 احرارا من المشهور وتاكيدا لقوله متواترا ولا شبهة في انعدام  
 تلك الشبهة في التسمية عند الامام واللام يقل كونها قرأنا واما  
 المذكور منها فليس المراد بها الا ما ذكرناه **قوله** ولم يجزها الصلوة  
 على ان الامام انما تقرأ شي ذكر في شرح اجماع الصغير لو اكتفى  
 بها بخوار الصلوة عند ابي حنيفة هو وان كان صحيح هو الاول  
 كذا في الكشف **قوله** شبهة الاختلاف في كونها آية فانها وان  
 كانت عند الامام كمن الصحيح من مذهب الشافعي هو انها مع  
 بعدا الى اس الآية آية تامة فاوردت ذلك شبهة في كونها آية

آية تامة صح



فلا يتبادى به لفظ المقطوع به كذا في الكشف والبلوغ وفيه حجة  
 هذا يقتضي ان لا يجوز لصحة با قول كل سورة الى راس الآية  
 لان الآية الثانية على ذكره من مذمب شافعي هي تسببه مع  
 بعد الى راس الآية فليقل **قوله** فانما جازت بقصد التبيين في  
 ح ليست لغز ان كان قيد الحشوية مقبلة في تعريفه على ان هناك  
 عليه قبل اسطر **قوله** التذمر هو الرمي لغة كذا في الكشف وفيه  
 وفي التوضيح لان اللفظ في الاصل استقاط شي من لفظ وهو ظاهر  
 من كلام صاحب الاساس فانه جعل لفظ الترمي حقيقة ولفظ  
 الرمي كذا في حجاز **قوله** رعاية الملاذ بغير لفظ ولا عن اللفظ  
 وقوله لان النظم بغير اختيار النظم **قوله** جمع التلا في تلك  
 المنظم من كتب اللغة هو عدم اختصاص حقيقة النظم بالتلا في قال في  
 القاموس النظم هو التاليف وضم شي آخر وفي النظم الحز  
 نظما لكن في ذلك غير قارج فيما ذكره القوم من ان فيه شارة الى  
 تشبيه الكلمات بالدر فان مدحهم هو لا بهام وكون اكثر استعمال  
 النظم في التلا في كاف في ذلك **قوله** فيكون ذلك تعريفها  
 القرآن ممنوع وما ذكرنا بما يفيد كون التعريف بغير خاص  
 القرآن لا انحصار عليه وقد قيل كان حق هذه البشارة في  
 عن الكتاب والسنة الا ان نظم الكتاب لما كان متواترا محفوظا  
 كان مباحث النظم به البقي والمصدق فذكر حقيقة قال الله في شرح  
 منتخب الحاشية بعد ما ذكر نكتة لا يثار النظم على اللفظ ولا بكل  
 علينا ذكر اللفظ في تعريف الخاص العام لان ذكر التحد

اطلاق

لا يختص القرآن انتهى **قوله** فالاولى ان يقال اطلاق النظم واللفظ  
 جاز على السواء فيه ان الله قال في شرح منتخب الحاشية ان  
 الله تبارك وتعالى اكرموا اسم اللفظ على القرآن بان يقول قابل لفظ القرآن  
 وكان بلفظ القرآن والتوقيف ورد بالقرأة والتكاوة لا  
 باللفظ الموضوع بعناه الموضوع له انتهى قال الرضوي في شرح  
 واللفظ خاص ما يخرج من لفظ من قبول فلا يقال لفظ الله كما يقال  
 كلام الله وقوله انتهى ولا يذهب عليك ان الفرق المذكور انما  
 هو في المكتوب في الحاشية لا المعنى القائم بذاته ثم الا ان يحمل اطلاق  
 على الكلمات المكتوبة لكونها ما يلفظ به الانسان وان لم يكن  
 بالقياس ليس به كما فعلوه في تعريف الكلمة ثم اطلاقه ان يلفظ  
 يتضمن اطلاقه في حقه ثم نوع سوادب لا يجوز اطلاقه ولذا قال  
 الله في فيما نقلنا عنه ان مشايخنا اكرؤا اطلاق اسم اللفظ على  
 القرآن فلا يرد عليه ما اوردوه بعض الا فاضل في حاشيته على التلويح  
 حيث قال بعد ما نقل الكلام المذكور في الشرح هو ولا يذهب عليك  
 ان منشا قوله فالاولى عدم الوقوف على ان الكلام في حجاز  
 النظم على اللفظ في هذا المقام لان عدم صحة اللفظ فيه **قوله**  
 لا المعنى القائم بذاته الله مع فيه ان المذكور فيما سبق من توجيه  
 عن اللفظ الى النظم برعاية الادب ليس مبناه على ان يرد بالقر  
 ذلك حتى يفيد منه كيف وحي اطلاق النظم ايضا غير جائز **قوله**  
 ولم يرد به ابتداء الكلام ولا تعلق له بما قبله **قوله** لان المعنى لا يكتب  
 وقد ذكر في تعريف القرآن المكتوب في الحاشية **قوله** بل نظم اللفظ

التولى كمالا  
 زاده رحمه الله  
 سله



اتمنى ان المعنى ماخوذ فيه بطريق القيدية لا بطريق الجزئية وهذا  
 كما حصل في كلامنا من العمل ماخوذ في علم الفقه لا بطريق الجزئية اذ  
 المركب من العلم وغيره لا يصدق عليه العلم بل يجب ماخوذ في طريق  
 القيدية **قوله** وفيه رد على من زعم ان المعنى المجرد قرآن أي في  
 قولهم اسم للنظم والمعنى حيث ذكر النظم ايضا فان مؤدى هذه العبارة  
 على ما تبين اما جزئية المعنى او قيدية وايما كان يحصل بها الرد المذكور  
 اما على الاول فلان القرآن هو مجموع النظم والمعنى لا مجرد المعنى  
 واما على الثاني فلان القرآن يكون هو النظم الدال على المعنى وليس  
 المراد كون الرد بخصوصية هذا التعبير فلا بد عليه ان ذلك يحصل  
 ايضا بان يقال القرآن اسم للنظم الدال على المعنى فان تعين  
 الطريق ليس من ذاب المأخوذة ولا حاجة في الجواب الى ما قيل  
 المراد ذلك على وجه يقتضي توجيه القول المشهور للامام الى حنفية  
 كما هو الثاني ولذلك عدل عما هو الظاهر وهو قولنا هو النظم الدال  
 على المعنى فانه مشعر بعدم كون المعنى ركنا اصليا فلما يلزم غرضه هو  
 فانه مستبعد **قوله** وهو مذهبنا الى حنفية هو ايضا حصل  
 في الزعم **قوله** فقال وهو اسم للنظم والمعنى يعني عند الامام الى  
 حنفية **قوله** الا انه لم يحصل النظم ركنا لازما في الصلوة أي في  
 حالتي العجز والاختيار **قوله** لانها حالة المناجاة مع الرب  
 والمناجاة تحصل بالمعاني في التضرع لانها للصلوة **قوله** لانه يلزم  
 منه احد الامرين لانه اما ان يكون المعنى المجرد قرآنا فيلزم التطلُّب  
 المذكور واما ان لا يكون فيلزم جواز الصلوة بدون القرآن

وهذا التقرر يبين ان قوله لانه اسم للنظم ركنا جدا **قوله**  
 بطريق تعريف القرآن تعيُّن الرجوع لزوم ذلك مبنى على  
 تحقق التعريف المذكور في زمن الامام وهو غير ثابت **قوله**  
 لان الفارسية غير مكتوبة في المصاحف وكذا غير منزلة وغير منزلة  
 نقلنا متواترا **قوله** اخرز به عن انقص في منتخب الاسكتي  
 واقام النظم والمعنى فيما يرجع الى معرفة احكام الشريعة اربعة وقال  
 صاحب التحقيق في تفسيره واقام النظم والمعنى أي نظم القرآن  
 ومعناه فيما يرجع الى معرفة احكام الشريعة واخرز به عما لم يحصل  
 معرفة الاحكام دون القصص والمثال والحكم وغيرها انتهى **قوله**  
 الشارح بعينه الى شرح هذا المتن وان كان بين العبارتين تباين  
 ظاهر في فائدة ذلك المرام وحاصل ان في ذكر احكام الشريعة  
 اشارة الى كون المراد باقسامها اقسامها المتعلقة بمعرفة احكام  
 فتضمن لاختراز عن قسميهما الى القصص والبعض والمثال والمثال  
 وهذا التقرر يبين ان لاولي الشارح به كان ذكر الكلام المذكور  
 عند قوله واقسامها لئلا يوحى خلاف المراد ثم انه لا بد على صاحب  
 التحقيق اورد الفاء في حيث قال وهذا لا يكاد يمتثل اذا ما نحن  
 يستفاد من الكتاب لانه هذه الطرق سواء كان حكما شرعيا او  
 فلا معنى للاختراز عن انتهى فان المراد هو لاختراز عن تقسيم النظم  
 والمعنى الى تلك الامور من حيث هي مطلقا فالاختراز باقيا  
 لا ينافي فيه باعتبار آخر كما تقرر بين الاقسام المذكورة **قوله**  
 اما اقسام النظم والمعنى هو على قسمين بعضهم من بعض اطلاقا



فخر الاسلام على الاقسام الخارجة عن التقسيم الرابع وقد خرج صاحب  
التوضيح بان جميع اقسام اللفظ بالنسبة الى المعنى اقسامها  
وميل الى التخصيص فاقسام التقسيم الرابع هو الدال بطريق العبارة  
والاشارة والدلالة والافتضاء وعدم الالتفات الى العبارة  
واختلافها من ذاب الكشاح كذا في التلويح **قوله** قبل وجهه في  
القبول صاحب التحقيق قد قال بعد تفسير الوجه بالطريق والمراد  
بالوجه الاقسام وكلامه صريح في ان مراده بالتفسير المذكور هو  
اصل المعنى لا ان المراد به منها ذلك كما ظنه الشارح واغرض  
عليه بانه ليس مناسب مقامه او لا معنى لقوله طرق النظم صيغة ولغة  
**قوله** ولعله يكون بمعنى الجهة ان اراد حقيقة فليس في كتب اللغة  
ذلك وان اراد مجازا فلا وجه للتردد ثم لا يظهر على ما اخبره  
الشارح بان يقال استعيرت لوجه الاعتبار فان قيل  
**قوله** كقوله تعالى الذي اصرى عبده ليل فبان آية على ما ذكره  
من قبيل التورية وما نحن فيه من ارادة اخصص العام والفرق بينهما  
بين كيف الاول مما يتعلق بمفهوم اللفظ والثاني في تناول  
الا ان يقال المراد اثبات مدخلية انضمام اللفظ الى اللفظ في اخرج  
الثاني عن ظاهره في الجملة **قوله** او هو من قبيل التعميم بالتخصيص  
هذا على تعميم اللغز على ظاهرها فليس سبق فائدة على  
العموم واردة اخصص منها فيظهر انما يكون بقاء العموم حيث  
الارادة فيما حصل من قبيل التعميم بعد التخصيص او على محل العمل  
**قوله** لشدة اهتمام المتكلم بالخصوص قد اصاب في تقدير الشدة

بل يريد ان الوجه هنا  
سنة اقسام متعة

فهموا ان  
اللفظ

فان تخصيص بعض التعميم بعين الاهتمام فاذا كان مقارنا بالتعميم يحصل  
الشدة لا محالة **قوله** لم يخرج من الاقسام المذكورة اي بمقتضاها  
اللغوية **قوله** والمجاز خارج عن هذه الاقسام وفي بحث اذ قد  
نقرر انه ليس بين الاقسام المذكورة بنابر حقيقى وسجى من الشارح  
ايضا والتحققة والمجاز كل منهما يتصف بالعموم والخصوص فخر وجهها  
عن تقسيم الاول مطلقا مالا وجه له وكذلك خروج احداهما عن  
على ما اخبره الشارح ومع ما في الثاني من لزوم الحكم ايضا فان  
ايضا داخل في وجه الاستعمال كما جاز **قوله** واجعلت موضوعه  
مبتدأة بوضع الشارع حتى ضاربت خاتمتها اللغوية موقوف به كما  
ولا نلتها على تلك المعاني حقيقة ايضا **قوله** كانت دلالتها على ذلك  
المعنى بالتصنيف فيدرج في قوله صيغة ودلالتها التي كانت لغوية خارجة  
عن ذلك مجاز بالنسبة الى الشارع اذ هي لا تدل بصيغتها على المعاني  
اللغوية الا بقرينة **قوله** فاما على الافراد فهو اخص من قبل المفهوم  
الخاص الشخصي واما اخص النوعي كرجل وانسان فبدل على  
الاشراك بين الافراد واجاب عنه بعض الافاضل بان المعنى  
الواحد اعم من ان يكون شخصا كزيد او نوعيا كرجل فان دلالة  
الرجل على الواحد النوعي على الافراد لا على الاشراك غاية ذلك  
الواحد النوعي امر مشترك بين الافراد والفرق بين الدلالة  
على المشترك بين الافراد وبين الدلالة على الاشراك بين الافراد  
بين وان شئت على ذلك القائل **قوله** او على الاشراك بين الافراد  
فهو العام جملة العام ما يدل على معنى واحد موافق لما في التلويح



وفي شرح المعنى لان لفظ ان وضع لمعنى واحد فخاص ولا كثر فال  
شأن لكل قسم جعل العام ما يدل على اكثر من معنى واحد وهو  
ما في الكشف والتحقيق **قوله** لان معناه اما ان يكون ظاهرا او لا  
الاولى طرح قوله اولا بان يقول لانه ان ظهر معناه فاما ان يحتمل  
التاويل كما في التلويح فان المقصود منها هو بيان وجه الاختصاص  
في الاربع فلو ادرج اقسام الخفاء في هذا التقسيم ايضا لكون  
الاقسام ثمانية الا ان يكون الكلام مبنيا على اختيارها بالاول  
في السؤال الثاني ذكره **قوله** اجيب بانها داخله استشكل بعضهم  
دخولها في البيان خصوصا بالنسبة الى التشابه ودفعه لمولى الفاضل  
حيث قرر بان بقوله اي اظهار المراد يجب الدلالة الواضحة  
او الخفية لحكمة التاكيد باحد الوجهين يعني اما بالطلب والتأمل  
والاستفاد كما في غير المتشابهة وانما يكسح عتبان ذهنهم من جهاد  
الوقوف **قوله** لان لغة من ذكر اقسام المقابل تبين بان اقسام  
الاربعة مستبعد جدا لان لكل منها احكاما مخصوصة بها ولا يخلو  
لها بمقابلتها اصلا كما سيجي والظاهر انه لا حاجة على تقدير الدخول  
الى المعذرة من ذلك فان غاية ما يلزم هو تقسيم اقسام بيان  
على وجهين لا حراما فاطلقت الاربع على احصائه من كل منها **قوله**  
وان توقفه فبالاقتضاء المفهوم منه هو كون الاقتضاء ايضا  
ما استفيد من النظم وهو مخالف لما في غاية المعجزة والذكور  
فيها هو انه ان دل على المعنى بالنظم فان كان مسوقا له فجازة ولا  
فاشارة وان لم يدل عليه بالنظم فان دل عليه بالمفهوم لغة فهو لانه



والا فالاقضاء فينبأ **قوله** والاستقراء حجة فيه اي حجة قطعية  
فيما يمكن ضبطه **قوله** وكان المناسبات يقول الرابع في مادة الحكم  
مؤد في ذلك هو ان يكون منشأ التسامح مجردا براد لفظه  
والا فلا وجه للتعرض لغير ما ذكر بعده ولا يذهب عليك انه لا  
وجه للاقتضاء في بيان التسامح على قوله لان المعرفة صفة قائمة  
بالعارف ثم انه ان كان يدعي التسامح فيما لو قيل والرابع في حجة  
الوقوف فاما ان يكون من جهة لفظ الوجه او من جهة لفظ  
الوقوف ففيه كلام لان كل واحد منهما ليس بخصوص هذا القسم الا بال  
لفظ واما الثاني فلان البيان والاستعمال ايضا ليس بصفة قائمة  
بالكتاب **قوله** لا قيمات فلا يكون اقساما حقيقة بل اعتبار **قوله**  
يراد بها ما يفهم من العبارات اسماء الاقسام كالتخصص العام **قوله**  
لغويا كان او شرعا كان لفظ هو لا اقتضاء على ذكر الشرح على فعله  
صاحب الكشف حيث قرر بقوله اي حاق بها وحدودها في اصطلاح  
الاهوليين وهو الموافق لما في شرح التلويح ايضا **قوله** ان قولهم  
مواضعها مقترن بالمعاني للغة ما اذا قرروا لم يعابها بذلك بلزم  
الاستدراك لا محالة **قوله** وقوله قسم فامس انما يصح ان لو كان  
من اقسام القرآن اذا كان لاقسام في قوله واقسام النظم والمعنى  
التقسيمات دون حقيقة الاقسام كما صرح به صاحب التحقيق برفع  
الاحكام عن اصلا او يكون معنى الكلام ح وبعد معرفة هذه التقسيمات  
تقسيم خامس غاية الاهم ان لا يكون هذا التقسيم من تقسيمات النظم  
ولمعنى كالتقسيمات الاخيرة لاخير فيه **قوله** سماه قسما مجازا لبيت

يراد بالعبارات صح



التبيين في نسبة قسما بل في جملة قسما خاتما فان تعرض لاشتغال  
 بالتلاعية قال في التحقيق لم يرد الشيخ بقوله قسم من آية فسيم  
 الآربعة لانه غير مستقيم بل زاد ان معرفة تلك الاقسام متوقفة  
 على هذا القسم فكانت قسم خامس طاشي وهو لا يخرج تحت  
**الحاض** **قوله** وضع لمعنى واحد قال في الكشف يخرج بقوله  
 واحد المطلق ايضا على قول من لم يجعل المطلق خاصا ولا عاما  
 قول بعض شيوخنا وبعض اصحاب الشافعي لان المطلق ليس  
 للوجوه ولا للكثرة لانها من الصفات وهو متوض للذات ولان  
 الصفات اشئى ولم يعمم جعل المطلق خاصا كما يدل عليه صريح  
 كلامه في التشرح ولعله لذلك تقييد المعنى بالواحد واستدراج  
 المشترك الى قوله معلوم ولان لم يجعل العام محابلا على المعنى الكثر  
 على انقلنا من شرحه فيما سبق عند ذكر وجه الحكم فلو قيد المعنى  
 بالواحد لم يخرج به العام ويكون صح قوله على الانفراد لغوا والاشاح  
 لعدم تنبهه لذلك فعل ما فعل **قوله** وان يكون دلالة بالظهور كدلالة  
 اخ على الوجع **قوله** او العقل كدلالة اللفظ المسموع من وراء  
 الجدار على التلا فظ **قوله** خرج به الجمل وفي شرح المعنى للقاء اني  
 هو خارج عن القسم فلا حاجة الى الاقرار عنه وقوله معلوم ليس  
 قيد اقراره بل بيان الواقع **قوله** والجمل معلوم المعنى في  
 اصل وضعه وفيه بحث فانه اذا كان الجمل كذلك فكيف يمكن  
 الاقرار بقوله معنى معلوم ولو نظر الى الظاهر لم يكتف  
 جز قوله وضع حتى يجعل على المعلوم من كل وجه كان له وجه **قوله**

وقبل اضراره عن المشترك اقصر المص في التشرح على كره هذا **قوله**  
 وان اختلف ان يكون كافرة او مؤمنة وذلك باعتبار ان الذات  
 لا يخرج عن وصف من الاوصاف لا باعتبار ذات الاسم لا مطلق  
 والمطلق هو المتعرض للذات دون الصفات **قوله** لما كان مقتضى  
 الفقهاء آية يزيد به التبيين على ان المراد بالجنس النوع منها ما في  
 اهل الشرع لا ما هو مصطلح المنطقيين **قوله** دون الحقايق تجلب  
 اهل المنطق **قوله** جعلوا اللفظ المشتمل على كثير من متفاوتين  
 وان كانوا متفقين في الحقيقة **قوله** جنتا خاصا الكلام في بيان اصطلاح  
 الفقهاء في الجنس والنوع فالاولى طرح قوله خاصا وكذا من قوله فما  
 يسجد نوحا خاصا **قوله** حتى ان من شترى عبدا وظهر انه  
 ذكر هذه المسئلة بهما غير مناسب لما ذكره صاحب الكشف حيث قال  
 فحكموا مرة على الرجل والمرأة باختلاف الجنس نظرا الى نفس النفاذ  
 بهما في المقاصد والاحكام فقالوا لو اشترى عبدا فظهر انه  
 لا ينعقد البيع بخلاف البهائم مع ان اختلاف النوع لا يمنع  
 الانعقاد انتهى فانه يظهر منه ان المسئلة فرع لكونه جنسين  
 لا نوعين والكلام بهما في الثاني لا الاول **قوله** واللفظ المشتمل على  
 كثير من متفقين في الحكم نوحا خاصا وفي التلويح ان النوع في عرف  
 الشرع قد يكون نوحا منطبقا كالنفس قد لا يكون كالرجل فان  
 الشرع يجعل الرجل والمرأة نوعين مختلفين نظرا الى اختصاص كل  
 بالاحكام **قوله** فان قلت الرجل به آية كان الاول في تقرير  
 هذا المقام ما في الكشف حتى لا يرد السؤال المذكور ولا يحتاج الى



اجواب تبارد في فقه وهو ان الحكم يكون لرجل والمرأة نوعي لان  
 انما هو باعتبار اشتراكهما في الانسانية واختلافهما في الذكورة  
 والانثوية **قوله** واللفظ الذي له معنى واحد انصب عطفًا على قوله  
 واللفظ المشتمل على كثيرين متفقين وفي كلامه بحث فان ما ذكر  
 في ضد دلالة من كون مقصود الفقه معرفة الاحكام ودونها من  
 لا يدخل في حيز اللفظ الذي له معنى واحد حقيقة عينًا خاصًا كالقوله  
 الا ان يقال المرتب عليه هو مجموع التكاليف دون كل واحد منها  
 وايضا ليس الكلام ههنا الا في بيان اصطلاح اهل الشرح في اللفظ  
 والتنوع على ذكرنا فالاولى لا تضار في جواب ما على كونهما  
 ثم ان قوله حقيقة قيد للوحدة لا للمعنى **قوله** بهذا الاسم أي الاسم  
 الخاص **قوله** لانه يحمل بيان التغيير تعليل لتفسير البيان بذلك  
 عند قيام الدليل بطريق الجواز كقولهم للحرية انت طالق فثبتت وكذا  
 يحمل بيان التفرع نحو جاني زيد نفسه كذا ذكره القاء آني **قوله**  
 قلت القول الاول لبيان المذهب خلاف في الاول مشايخ  
 سمرقند واصحاب الشافعي ثم على ذكره الله في الشرح فخصيص القول  
 الاول مذهب المذاهب والشافعي في نفي الزعم بحكم ظاهر والاشبه  
 ان يقال ههنا امران كون الخاص غير محتمل للبيان كونه بنية في نفسه  
 وقطع ارادة الغير عنه ولا خلاف في تغيرهما مفهوماً وخارجاً  
 فابرادهما في الكلام معاً مما لا يحتاج الى المعذرة وان كان بينهما  
 استلزام على ان التعريفات لانية بعضها متفرع على كونها متفرعة  
 كبطان اننا دليل لاظهار في آية الترتيب **قوله** لان المدعى عدم

احتمال السببان بزيادة البيان في المدعى هو البيان في الخارج  
 بخلافه في الدليل كما يدل عليه قوله والدليل كونه بنية في نفسه ولا يرد  
 مدخله لفظ الاحتمال في دفع المضادة حتى يرد عليه انه لو كانت  
 العبارة لا يبين كونه بنية لا يكون فيه مضادة ايضا **قوله**  
 هذا نفع لما ذكره لا يحمل البيان كان الظاهر عدم الانقضاء عليه بل  
 يذكر كون موجب قطعاً ايضا كما فعله السراج الهندي وغيره فان  
 بعضها من التعريفات لانية كبطان اننا دليل لاظهار في آية الترتيب  
 مما لا تسلك له عدم احتمال البيان بل هو متفرع على كون موجب الحاشي  
 قطعاً كما صرح به في التلويح وغيره **قوله** والاستواء في القوة  
 أي في الركوع **قوله** وهو مبنيان عن الاستواء وزاد عليه فخر الاسلام  
 قوله بما قطع اسم الاستواء وهو لفظ **قوله** يكون زائداً على النص  
 مخبراً واحداً من زائد متعدياً والمفعول محذوف ساكناً **قوله**  
 ومن سكت كونه احتمال لم يثبت من دليل وفيه ناقل **قوله** على سبيل  
 الوجوب هو على رواية الكرخي واما على رواية الجرجاني فيطرد  
 الاستئناس وحكم صاحب الهداية باولوية **قوله** عند ذلك ابن  
 ابي سبلا وتشافعي في قوله العدم **قوله** لانه واضطرب  
 عليه يعني ان البيان ههنا عندهم بفعل التثنية وهي شرط عند  
 مالك وفي الكشف هو مذهب اصحاب الظواهر وقيل هو قول  
 مالك فخرم الشارح بذلك ليس ينبغي **قوله** لقوله في الاعمال  
 بالنيات فان قيل قوله اما الاعمال بالنيات مشهور والزائدة  
 بالمشهور جازية عندهم فهذا علمهم به قلت انه وان كان مشهوراً



لكنه من ترك الظاهر كما ينبغي فاحفظ عن رتبته فلم يجعله كذا في الشرح  
الاكتفى **قوله** لان قوله فاعملوا وجوبكم واسموا بركم خاصان  
معناها قية تسامح ولا تظهر لان الغسل المسح **قوله** زيادة على النص  
نسخ له اذا النص باطلا بغيره فبعضيها زهبا على ابي وجعل في التعليق  
هذه الاشياء بطل اطلاق الجواز وهو حكم شرعي فكان نسخا لحكم الحكم  
بحر الواحد **قوله** فلما لو قلنا بالوجوب انما قبل وفيه بحث اذ لا ينافي  
من الحكم بان واجبه احط رتبة من واجبه وفيه ان اعتبار المراتب  
للوجوب غير معهود في الشرع **قوله** لزوم التسوية بين التبعين شرع  
التفرقة بين الصلوات على ما في الكشف او يقال يلزم التسوية بين جميع  
الفرع و فرع الاصل كما في الكافي في وجع لا يرد النظر المذكور ايضا **قوله**  
ولما قيل ان يقول هو دفع للنظر الوارد على الجواب المذكور فيكون  
ابقاء له لكن قوله فالوجه ركني صحيح جدا ثم ان النظر المذكور  
منشأوه هو قول المجيب لزوم التسوية بين الاصل والفرع اذ لا  
منها هو الصلوة والوضوء فقوله وليس الكلام فيها بل في حكمها  
غير مفيد نعم لو قرر الجواب على ما في الكشف كان له وجه **قوله**  
فان التذرا بالظانينة منفردة انما لا يذهب عليها ان هذه  
العبارة قاصرة في ثبات المدة على وجهين فليشأن **قوله**  
كالنصوص المفسرة لم يرد الشارح بالنص النص المصطلح  
فلما قيد بالمفسر والمحكم بخلاف صاحب الكشف حيث  
اكتفى بقوله كالنصوص المتواترة ثم ان قوله المتواترة صفة للنصوص  
لا للحكمة لنفسها والمعنى وقوع في بعض النسخ ولست المتواترة

وفيه تأمل **قوله** والامر للوجوب هو خاص قطعي في بدو لوله مثله  
لو كان قطعي الثبوت ثبت به الفرض لا انقطاع الاحمال عنه فاذا  
كان قطعي الثبوت ثبت به الوجوب **قوله** واما خبر ثنية فلان  
على وجوبها لانها انما وفي الكشف ان عدم القول بوجوب ثنية  
لكون خبرها من القسم الرابع لان معناه اما ثواب الاعمال  
او اعتبار الاحمال على المستغفر فيكون مشتركا لانه انتهى  
**قوله** والوضوء ليس بصلوة فيه إشارة الى ان الكلام في الوضوء  
الذي هو مفتاح الصلوة واما الذي هو قرينة فيفتقر الى  
بلا خلاف اذ بها يتميز العبادة عن العادة على ما مر صاحب  
التلويح في مباحث التنسخ **قوله** يدل على رجحان الفصل الثاني  
ينبغي ان يفتر رجحان الفعل على الترك هنا بما لا يشمل الجواب  
ليصح التحليل بقوله اذا اصل عدم الوجوب كما لا يخفى **قوله** ان  
ان النسبة عليه السلام تنوير ما يتضمنه الكلام من عدم دلالة التوبة  
على الوجوب **قوله** لانه يخرج عن العهدة بادي آه ان اراد  
الخروج من العهدة عندنا فممنوع كيف والمفروض عند صاحبنا  
انما هو ربيع الرأس وان اراد عند الشافعي بغير مفيد  
وكان الاولى ان يقول ان يمكن العمل به بحله على لا قل تتبعه كما  
في شرح الهداية للشيخ اكل الدين ثم ان لا يظهر ان يقال  
ادنى ما يطلق عليه اسم المسح كما في سائر الكتب **قوله**  
قدرة الشافعي به ثلث شواهد كذا في الهداية وفي شرح  
لصدر الشريعة المفروض في مسح الرأس عند الشافعي ادنى ما يطلق



عليه اسم المسح وهو شق أو ثلث شعرات **قوله** فبقي لك البعض  
 قبل علي الشارح يستكمل القول بجمال الآية فيما يأتي فكيف يجاز  
 ههنا أنها جملة انتهى ولا يدعيب عليك أن الكلام ههنا في آية  
 المسح وفيما يأتي في آية الطواف فابن هذا من ذاك **قوله**  
 أو لأن ذلك يحصل بغسل الوجه اجاب عنه أن فقيهم بان  
 تأدي الغرض بما حصل في ضمن غسل الوجه مبني على ثبات ترتيب  
 وهو واجب فصار اختلاف مبتدأ على الخلاف في شرط الترتيب  
 كذا في التلويح **قوله** ولما قل أن يقول لائم الاجمال من حيث العدد  
 لأن الأمر لا يقتضي التكرار اجاب عنه بان منشاء الجمال  
 من حيث العدد على ما صرح به صاحب الكشف وغيره هو ورود  
 الأمر بصيغة الفعل فاتها التكلف والمبالغة وذلك يحصل بان  
 من حيث العدد ومن حيث الإسراع في المشي فالتحيز لعدد  
 بياناً به لأنه يصلح بياناً لجماله ولا يخفى أن ذلك غير متوقف  
 على كون الأمر للتكرار كيف لو غير بالمعنى والمتفعل الأول  
 والصفات لكان ذلك كما كان بقي ههنا أنه لو كان باب  
 التفعّل يقتضي الجمال لكان قوله نعم وأن كنتم جنباً فاطهروا  
 محتملاً وليكن لك اجاباً وتمت لقاء آني في هذا المقام  
 بقول صاحب المذاهب في رد قولك لعم في طواف الغدوم  
 بان قوله وتطوفوا لا يقتضي التكرار مردود لأن معناه لا يقتضي  
 تكرار الطواف المبني ههنا وهو أن يكون الطواف المقدّر  
 بالسبعة واجبات من **قوله** ولا نسلم الجمال من حيث المبدأ

لأن تعبير الحركة زائدة على ما بينهما فبياناً من سبب بيان كذا وضاف  
 لبيان الذات فلا يخفى الجمال به والآثار كالحاض خصوص  
 النوع أو الجنس مجازاً وقد اجيب عنه بان الأمر كذلك لأن  
 الجمال ههنا إنما حصل لنا بعد الإجماع على أن التبداء من محل  
 معين هو كراد بالطواف ولم يجوز واحد منهم التبداء من أي  
 موضع كان وقالوا التبداء من غير محرومة أو فاسدة علم  
 به أن حقيقة الحركة من حيث هي كنهها تخفف في مرادة بل حركة  
 اعتبر تعبير مبدئياً **قوله** والآولى أن يقال ثبت العدد بخبر  
 المبدأ آه بخلاف الظهارة فأنها ثابتة بخبر الواحد **قوله**  
 بالاجاز المشهور وفي الكشف لا حادث بشا لمؤاترة **قوله**  
 أي بطل أو بطل استار به إلى أن التناوب بل مرفوع لعطفه على  
 ما عل بطل بخلاف البواقي فأنها مجرورات لعطفها على ضم  
 إليه **قوله** يعني ليرتفع برز التنبية على كون يرتفع خبراً  
 في معنى الأمر على ما صرح به **قوله** المدخولات بها من ذوات  
 الأقرار لما دلت الآيات والأخبار أن حكم غيرهن خلاف  
 ما ذكر كذا في تفسير القاضي **قوله** حمل آت فقيهم القروء  
 على لا طهار وهو مذهب زيد بن ثابت وابن عمر وعائشة  
 رضي الله تعالى عنهم وما اضرناه من حمل القروء على الحيض هو  
 مذهب خلفاء الراشدين وأبي إدريس رضي الله تعالى  
 عنهم **قوله** والحيض مؤنث كذا في نسخ هذا الشرح والكرز  
 نسخ سائر الشروح لكن الموجود في نسخ الكشف الجبضة



وهو الصواب في الجبض ليس في الموثقات السماوية فانه محذور  
وليس فيها لفظ الجبض وخصصه النساء لا يقتضي ذلك كما  
لا يقتضي الا ان يدعى كون الجبض جمعاً جنسياً للجبضة كما تكرر  
للمرة وجازاً باعتبار التذكير والتأنيث في مثل هذا الجمع  
يكفي في المقام لكنه محل كلام مع ما في قوله والجبض مؤنث  
من عدم الملازمة محل الكلام على ذلك **قوله** بدليل فراهة ابن  
عباس رضي الله عنه وطلقوهن قبل عدتهن وفي الكشف  
وفي فراهة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبل عدتهن  
**قوله** كذا روى عن الزهري وقتاده في شرح المغني للراجح  
الدين الحنفية وقال الزهري وقتاده يطلقها قبل عدتها  
أشبهن وعيان الشارح توهم ان المروءة عنها الباطنة  
المذكورة فليأمل **قوله** وفي الكشف معنى الآية مستقبلات  
لعدتهن كقوله انبتة بقية من المحرم أي مستقبلاتها **قوله**  
ولا استبعاد في تسمية شيء واحد لو كان يقول وعن ثنائي ان  
الجبض وان كان مؤنثاً فالقرء ذكر فلما اضيف التأنيث الى القرء  
روى جانب التذكير كان اظهر واخر وتسمية شيء واحد باسم  
المذكر والمؤنث ليس مظنة انكار الخصم حتى يتعرض لغير استبعاد  
كيف يكون القرء مشتركاً بين الطهر والجبض متفق عليه بيننا  
وبينهم واما التاثير في الرجوع **قوله** كالخطبة والبركة في الكشف  
واعرض عليه بعض الافاضل بان البر جمع مفرد البرة والخطبة  
مفرد وجمع خط كذا في الفصحح واما غرة الامة به اوجه

وفيه تنبيه على ما في قوله وفي  
علامه التذكري من ان كان  
مسكناً

المولى كالايش زاده  
في حواشي الفروع

في قوله الخطبة البر ولا يدري هل عليك ان صحة التمثيل المذكور غير  
متوقفة على الترادف وان لم يكن جميعاً ينبغي بل جميعاً كالتكرار  
للمرة بناول القليل والكثير فتبوا زواجر الخطبة على شيء واحد  
**قوله** فلما اضيفت التأنيث الى المذكر روى علامه التذكري  
وفي شرح المغني لسراج الدين الهندى لان عادة العرب عشت  
في ان المذود اذا كان مؤنثاً واللفظ نكرة او العكس فوجهها  
لكن اعتبار اللفظ عندهم اولى انتهى وفيه بحث فان ما نحن فيه  
ليس بهذه المسئلة في شيء وانما هي فيما اذا ذكر لفظ الشخص مثلاً  
مراد به المرأة او لفظ النفس اذا بها الرجل **قوله** وقلنا هذا باطل  
قبل كان الا ولى تقدم هذا على الجواب ليربط الكلام **قوله**  
لانه اذا اطلقها في الطهر كان هو لطلاق الشرعي **قوله** يجعل ان يقع ذلك  
الطهر محسوباً من العدة وكل من فتر القربا لا طهار على ذلك  
الا ابن شهاب من صحابك لك فانه لم يجبه منها **قوله** لان الخبر  
هو لظاهر المختل بين الدين والالتزام بقضاء العدة بطهر واحد  
بل قل ضرورت اشتماله على ثلاثة اطهار واكثر بحسب الحالات  
وهذا دفع لما عسى ان يورد من ان ذلك انما يكون اذا لم يكن  
بعض الطهر طهراً وهو ممنوع **قوله** وطلقت فيها قبل أي الجبضة  
وفيه انه لا حاجة الى اثبات بل المذكور لان الجبض مؤنث على لغة  
الشارح نعم **قوله** قلنا ذلك البعض لما لم يجت من العدة  
آه وتقرره ان الجبضة لما لم تكن متجزئة لكونها استمالاً مختل بين  
الطهرين من آدم شرقاً لغنا ما يقع فيه الطلاق الا ليرمض



بعض العدة قبل الطلاق مع أنه معقب له فبالضرورة يلزمها نص  
 أربعة جعفر قد يقال في الجواب أنه وجب تكبير الحيفنة الأولى  
 بالربعة فوجب تمامها ضرورية أن الحيفنة الواحدة لا قبل التخيئة  
 ومثله جائز في العدة كما في عدة الآلة فأنها على النصف مدة  
 الحرة وقد جعلت قرين ضرورية **قوله** قلنا الأشهر عامه آخر  
 عليه صاحب الترجيح بأن الخاص هو قطعي في معناه كذا في العام  
 قطعي فيما استظهره فإن أنصرف السؤال عنه بوجهات بوجه آخر  
 انتهى قد يقال في الجواب نزل بعض الشر من نزلة كذا كما يقال  
 رأيتك سنة كذا وأما ما رآه في نسخة منها وفي كشف الكفاية أنه  
 إذا شاع في الثالث شاع الطلاق شاعا في قوله ابن تليث  
 سنين وابن سبع سنين وهو مطرد في وفاء العرب ولعمري ذلك  
 الزائد جعل فزادتم أطلق على المجموع ستم بعدد الكامل ويمكن أن  
 أيضا بأن ما هو خاص من اعتبار العوارض والموانع كالقربة الصالحة  
 عن إرادة الحيفنة مثلا فلا يحمل القربى على إظهار عدم القربة  
 الصارفة من حمل الثلاثة على دلوطها بجلال الشرفان ومنها  
 بالمعلومات قرينة صارفة عن إرادة الحقيقة فإن لم يرد بها  
 هو سؤال وذو القعدة وعشر ذي الحجة ويكون نخرج الجواب المذكور  
 في الشرح أيضا على ذلك العام كالحاقه في الحكم المذكور ويكون  
 التعرض لكونه عامًا بآيات الموانع لا لعدم نافي ذلك لو كان خاصًا  
 فيندفع اعتراض صاحب الترجيح عنه **قوله** يجوز أن يرد بعضه  
 أي على طريق المجازية بنصب القرينة الصارفة عن الحقيقة كذا

قوله أنه قد ضعف قولها وقوله وقالت الملائكة والمرآة  
 عليه السلام لا بطريق التخصيص فلا يرد عليه ما قبله في نظرنا  
 انحصار المخصص في العام إذا كان جمعا لثلاثة ولا يجوز تخصيص  
 بعده كما سيجي **قوله** لا بقوله أنه فإن طلقها فلا تحل له ولما رآه  
 المطلقة الثانية بالجماع **قوله** قال قول بأنه مثبت للحل كما قال  
 به أبو حنيفة وأبو يوسف يعني من جعل الزوج الثاني مثنى  
 حلالا بدو بقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله المحلل والمحلل له فقد  
 التحق بالنص خبر الواحد بطريق البينة ولا يجوز أن يكون بيانًا  
 لعدم الاحتمال فيه **قوله** بل كان باطلاً قال في التمهيد لا وجه له  
 عدم التحليل ليس مع صدق عليه مدلول في يلزم بطلان ما خبره  
 اثبات مكتوب الكتاب بخبر **قوله** وهي غير مؤثرة في الحل فيه سماح  
**قوله** وكونه غاية أي كحرم الغليظة **قوله** لا يقال نفس الزوج  
 لا يصلح أن يكون غاية يعني فيكون النص من ترك الظاهر فلا  
 يستقيم التمسك به **قوله** بالحديث المشهور وهو حديث العسيلة  
**قوله** فيكون الزوج الثاني مع الصابة غاية فكانه قبل هذه  
 الحرة مغيية بالزوج والاصابة فيصح التمسك به **قوله**  
 فأجاب المصنف عنهم بأن محلبة الزوج الثاني تثبت  
 بحديث العسيلة لا يقال إن ذلك في صورة الحرة الغليظة  
 لأن ذلك محل والتحال لا تدخل في التعليل لأنه لو دخل  
 لانتد باب القياس لأن محل الأصل غير محل الفرع كذا في  
 جامع الاسرار ثم أن في كلام الشارح به إشارة إلى أن قول



المصنف هذا جواب سؤال مقدم على مقدم من لقادة من ان  
 الحاصل لا يحمل البتة فلا يرد عليه وان لم يثبت عليه صريحا كما فعله  
 سائر الشراح لا حجة رافعة هو كسر الآراء وبالفاء والصحة  
**قوله** ثم تكلم بعد الرحمن بن الزبير هو يفتح الزاوي وكسر الباء  
 بلا خلاف وكان عبد الرحمن صحابيا والزبير قبل هجرة بني  
 غزوة بني قريظة **قوله** الا كدبة نوبى يدب الشوب بالضم  
 وبالضمين خيوطه في طرافه واحدة هدية يقال له بالتركي  
 سيجي والتشبيه من جهة الاسترخاء والضعف فاذا وجد  
 وجد العود قال في الكشف لان حكم ما بعد الغاية يحالف ما  
 قبلها وهو امر حادث لانه لم يكن قبل ولا بعده من سبب وقيد  
 ثبت بعد الدخول فيضاف اليه ثم قال في عبارة بعض الشراح  
 ان العود هو الرد الى الحالة الاولى وفي الحالة الاولى كان  
 الحمل ثابتا مطلقا ولم يبق فيكون فعل الزوج الثاني ثباتا  
 للحمل الذي عدم لانه حدث بعده انتهى ولا يذهب عليك  
 ان في كلام الشارح خلطا لاحد التقريرين بالآخر وهو انه  
 حادثه اي الرد الى الحالة الاولى **قوله** لا بالسبب الثاني قبل  
 هو معطوف على قوله بجديت العسيلة اي محتملة تثبت  
 بجديت العسيلة لا بالسبب الثاني انتهى وهو غلط صريح  
 لفظا ومعنى **قوله** لانه كان ثابتا والعدم لم يكن ثابتا بخلاف  
 اصل الحمل لانه كان ثابتا قبل احواله الغليظة وسببه كونها  
 من بني آدم الا ان حكمه تخلف باعتراض احواله فاذا انتهت

امكن ان يقال ثبت الحمل الثاني **قوله** فتلك الحالة لا تكون في قبل  
 اي الحالة الاولى وفيه ثبات **قوله** ولو كان ثبوت الحمل بالسبب الثاني  
 لم يكن الزوج الثاني محتملا بذات مصادق فان المصنف هنا هو ثابت كونه  
 محتملا بعدم كون ثبوت الحمل بالسبب الثاني فاذا ثبت لعدم المذكور  
 انتهى ومن اياه محتملا يكون مصادرة للحالة ولصوابه ان يحمل الحمل  
 المذكور جوابا لآخر من نقض الوارد بان يقال انما يلزم ما قلتم  
 ان لو ثبتنا محتملة الزوج الثاني بقوله تعالى حتى تنكح ولين  
 كذلك بل ثبت بقوله عليه السلام لعن الله المحلل والمحلل له  
 كما في نايير الكتب **قوله** لعن الله المحلل والمحلل له الاول كسر اللام  
 والمراد به الزوج الثاني والثاني فيفتح التام والمراد به الزوج الاول  
 كالتمثيل استعار هو المذكور من الغنم وقد يستبرأه ان لا يستبدل  
 الغنم **قوله** بل عمل لما قصي خاص الكتاب وهو حتى في انهاء الحرمة  
 وخاص النسبة وهو العود في ثبات الحمل الكامل وهذا اولى من  
 ايراد احد ما كلفه المحالف في المسئلة **قوله** وما قيل في قبل  
 عدم التناقض آه هذه مغالطة منشأها الغفول من تحقيق  
 المقام كيف كان ومن قال بكونه مثبتا للحمل لا يمكنه انكار كونه غاية  
 للحمة لدلالة صريح الآية عليه **قوله** واذا كان غاية للحمة حيث  
 هي غاية من غير ان يدل شيء اخر على الدم لا يقتضي لك ولا يدل  
 عليه لانه لا يجامع الدم ويقتضي عدمه كازمنة شارح  
 حيث بني لا اعتراض عليه والفرق بين عدم الدلالة على الدم  
 والدلالة على عدم الدم واضح والمراد هنا هو الاول والثاني



**قوله** والعبدان كالكائنان عن العضوب تكونها منطقي لا لتأذ  
 كذا في الكشف وهو موافق لما في الأساس لكن ما ذكره من كتب  
 التصغير لا يناسبه إذ من الظاهر أنه لا يدخل تصغير العضوب في ذلك  
 وفي طلبه الظلمة قال القسبي إن العبيدة كناية عن جملة أجماع  
 وقال الشيخ أهل الدين هو مثل الإصابة جملة أجماع  
 ولذا ثم قال قد صغرنا إشارة إلى القدر الذي يحل به بغيره  
 تلك الجملة وأن قلت ثبت أهل وقد أجاز قدس سره فيما  
 أفاد وأتدبره ولي أرشاد **قوله** سواء تلك الألف في يدنا في  
 واستهلكنا ما إذا قطع والعين قائمة ببدن فوجب أن ترد إلى صاحبها  
 بقاها على ملكه لأن بالسرقة لم يزل عن ملكه فقد وجد المروء من  
 عين ماله ومن وجد عين ماله فهو الحق ثم إن انتفاء الضمان  
 بالاستهلاك هو لظن من ذهب إلى خيفة به ورد إلى حسن  
 أنه يجب الضمان لأن الاستهلاك محل آخر غير السرقة **قوله**  
 لأنها مختلفان حكما الظاهر في التقريران يقال وقال إن في  
 يجمعان لأن الله تعالى أمر بالقطع وهو خاص في بدوله ولم ينف  
 الضمان لأمرك ولا دلالة ولا هو من ضروراته لأنها مختلفان  
 أه كما في الشرح الإجمالي وغيره ما عوذا من الكشف والتأخر بغيره  
 قصد تقييد الكلام فأحل المرام ويمكن توجيهه بأن يقال قوله  
 يجمعان يدل التزاما على كون القطع غير نافذ للضمان بوجه  
 فيصلح أن يكون هذا تعليلا له بذلك **الاعتبار** **قوله** لا الضمان  
 بغير المحل آنج كذا في الشرح الإجمالي وصاحب الكشف به جمل من

وهو لا يأنه  
 مستل

الاختلاف مقصودا هو الظاهر **قوله** لم يكن عالما بهذا الحاح حيث  
 جعل القطع في الآية جميع الموجب ومع نقل العصمة يكون بعض  
 ولو لا هذا الاعتبار لما ورد لا يرد لأن اثبات حكم  
 سكت عنه النص بغير الواحد غير محذور كذا في أصول البديع  
 للمولى الفاضل **قوله** فقد اتهم بما اتهم من ترك العمل بما  
 وهو موافق لما في شرح الله به وتفسيره بالزيادة على النص  
 بغير الواحد ليس كما ينبغي إذ يلزم منه أن لا يكون لا يرد هذا  
 البحث منها تقريبا أصلا وتحقق ذلك أن السائل المذكور  
 منها البحث منها والنظر فيها بجهتين الأولى هي أنه هل فيها ترك  
 العمل بما حصر أولا والثانية هي أنه هل فيها زيادة على النص  
 بغير الواحد أولا ولذا أورد صاحب التوضيح أكثر السائلين  
 المذكور منها في بحث الزيادة فليكن هذا على كرمك  
 فانه ينفك في مطالعة هذا المقام **قوله** ثبت بأشارة قوله  
 جزاء وقد يجوز أن يغير النص بدليل يقرن به كقوله أنت خرص في  
 اثبات الحرمة فإذا اتصل به الاستثناء أو الشرط تغير موجه فذلك  
 منها بغير النص لزم لم يوجب سقوط عصمة المال وهو قوله  
 ما قطعوا أيديها بدليل لا يقرن به وهو قوله جزاء وقد أجاز  
 ابن اللحام من ذلك لا يرد بأنه ليس من الزيادة بغير الواحد  
 على النص لأن القطع لا يصدق على نفي الضمان وثباته لكونها  
 ما يصدق عليه المطلق وهو القطع بحيث يكونان فردين له بخلاف  
 الطواف فانه صادق على طواف الطهارة فيه وطواف فيه طهارة

وفيه كسب يرفع ما ورد في الأصول  
 في حاشية التوضيح من أن الظاهر في ترك  
 كونه العمل المذكور من طواف الطهارة  
 وترك العمل به إنما يلزم من قول علي بن الحسن  
 مستل



بل نفى النقصان حكم آخر غير مندرج تحت الأول ثبت بالحدوث  
 المذكور **قوله** ولأن الجزاء مصدر جزى بمعنى كفى كذا في أصول  
 فخر الإسلام وقال في الكشف فعلى هذا تكون الهبة أصليته وهو  
 ظاهر لأنه مصدر جزى بجزى هبة الجزية بما صنع جزاء فاما كونه  
 مهورا فما وجدته في كتب اللغة التي عندي وعلى الشيخ فنفى  
 عليه انتهى وأعرض على ذلك ابن العام في التجر بوجه آخر وهو ليس  
 هو معنى كما في جزاء المصدر المزدود بل الجزاء من الأجزاء والجزاء  
 الجزء وهو كفاية **قوله** ولا يكون ذلك إلا بكمال الجناية كذا في  
 الجزاء على الجناية **قوله** لأنه مباح نظرا إلى أنه وذلك أعظم  
 في سقوط الحد فلا يجب معها الحد كما لا يجب بالنصب فيؤدي إلى  
 انتفاء القطع وهو ثابت نصا واجبا **قوله** فلو ثبت العصمة  
 في المال من جهة العبد لا يكون حراما لعينه لأن العصمة من جهة العبد  
 إنما يقتضي الحرمة لغيره فلا يجمع مع العصمة لله تعالى تماثل بينهما  
 ليس كذلك لعدم الحكم بعدم شرطه بخلاف المال المروق  
 فقد كان معصوما قبل السرقة حقا للعبد ومنعرا إلى الصبي  
 فوجب القطع لوجود شرطه كذا في الكشف **قوله** وليس ضروري  
 انتقال الملك إلى الله تعالى لأنه لا سببية في الإسلام كنهه وأنه  
 يستلزم إثبات ثابت إذ جميع الأشياء ملكة ثم لا يظهر أن  
 هذا مستأنف لا يتعلق له بما ذكر قبلا من السؤال والجواب  
 والعرض منه دفع ما عسى أن يورد من أنه ينبغي على ذكر أن تحول  
 الملك إلى الله تعالى حتى لم يبق للمالك حق الاسترداد وأن كان المروق

فاما بعينه **قوله** وامتنع القطع مع أن المقصود من نقل تحقيق القطع  
 لا ابطاله **قوله** كالعصير إذا ختم أي كالعصير إذا صار بعد  
 السرقة خرا فانه لا يبقى للعبد بالسرقة منه عصير حتى فيه فلم يجب  
 النقصان رعاية لحقه لا لتمام حقه البتة **قوله** حال انعقاد السرقة  
 كان لا يظهر أن يقال حال انعقاد السرقة موجبة للقطع كما في الكشف  
 وغيره **قوله** ولكن إنما يقرر دفع ما عسى أن يقال لما كان يقال  
 العصمة حال انعقاد السرقة ينبغي أن يسقط النقصان عند ذلك  
 سواء قطع أو لم يقطع **قوله** فإن لم يقطع تبين أنها كانت للعبد  
 توسط ما نقل عن المبسوط بين هذا وبين قوله فإن قطع تبين مما  
 لا يظهر وجهه والظاهر أنه سهو من قلم التامخ **قوله** فنية تكمل  
 معنى الحفظ **قوله** لأن من تصور أن النار يقطع بمينه يردع  
 عن السرقة فتبقى الأماك محفوظة في أيدي ملاكها وهذا يرجع إلى تقرير  
 عندهم من أن العبرة في الأشياء للمعاني دون الصور كما في  
 القضاة فانه يستحق جوده وأن كان فيه فناء ضيق **قوله** فإن أوقف  
 باق على ملك الواقف حكما وملكه الفتوى كذا في الكشف **قوله**  
 لأن الطلاق لا زال له ملك النكاح هذا ممنوع لأن الطلاق الرجعي  
 واقع ولا يردول الملك بالجماع كذا في الشرح لا يملك **قوله** وهو الخلع  
 يعني أن المراد به ذلك بهما بدليل سبب النزول فانهما نزلت  
 في خلع وقع بين حميدة بنت عبد الله بن أبي ذر وجهات ثابت  
 قبس وكان أول من خلع في الإسلام وآلا فالأقدار بالمال  
 أعم من الخلع ومن الطلاق على **قوله** كونه أقرب لتعجيل أصل الطلاق

من قوله  
 لا يملك  
 ما لا يملك



بالافتداء لا بقوله الطلاق حرمان **قوله** يعني بان طلقها بعد  
 المراتب الاظهر منها ان يقال يعني فان طلقها بعد الخلع فان ما  
 ذكره انما يناسب اصل قوله فان طلقها بقوله الطلاق حرمان  
 لا بالافتداء بالمال والكلام في الثاني دون الاول فالقضية لا  
 المفسر وان امكن نصيحة بحمل كلامه على ما سبق في الجواب من  
 ان اتصاله بقوله الطلاق حرمان هو اتصاله بالافتداء **قوله**  
 لم يرد به حقيقة التثنية بل التكرار كما في تنكح هذا هو اخارة  
 صاحب الكشاف ومن تبعه ومخار القوم ان التثنية على حقيقتها  
 وعليه قول الشارح فيما سبق يعني بان طلقها بعد المراتب  
 وقد عارض اوجبان على صاحب الكشاف في تفسيره بان  
 التثنية التي يراد بها التكرار لا يقتصر تكررها على اثنين ولا ثلثة  
 بل على التكرار مطلقا فتقولهم تنكح ابنتك اجابة  
 بعد اجابة فما زاد وقد نقل بعض النحويين حواشيه على التوضيح  
 على وجه القبول يمكن ان يجاب عنه بان لا تقصار بحسب  
 ولا اللفظ فلا يقدح في ذلك **قوله** يعني بان طلقها بعد  
 التطبيقين تطبيقا اخوي لا بد من عليك ان هذا التفسير  
 غير ملائم لكون التثنية لتكرار **قوله** ولما تصور الخلع قبل التطبيقين  
 عملا بموجب الفاء في قوله فان خفتم الا بقيا حدود الله **قوله**  
 واجيب عنه بان اتصاله بقوله الطلاق حرمان هو  
 اتصاله بالافتداء لو عكس كان نسب **قوله** ثم رتب على الفاء  
 التثنية يعني بقوله فان طلقها **قوله** وهذا لم يقل به احد اى كون



كامله بشاراد  
 مست

موجب الفاء الترتيب في الذكر وفيه بحث فان الفاء العاطفة  
 للمحل قد تفيد كون المذكور بعد ما كلاً ما مترتباً على قبلها في الذكر  
 كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فليس شوي  
 المتكبرين وقوله ثم واورثنا الارض فبقوا منها حيث نشاء فقم  
 اجر العالمين فان ذكر ذم الشئ او مدحه يصح بعد جري ذكره  
 على ما صرح به الرضوي وغيره الا ان يقال ان ذلك على طريق كاز  
 والكلام في حقيقة الفاء ولا وجه للعدول عن المعنى الحقيقي بعد  
 امكن تصحيح الكلام بالمحل عليه **قوله** واما عدم تصور الطلاق الثالث  
 بدون الخلع فيغير لازم آخ لما كان جواب قول المعترض  
 ولما تصور الخلع في التطبيقين منقضا منه اكتفى به ولم يتعرض لطلب  
 على الاستقلال **قوله** فان قلت على ذكر من من ان الفاء  
 منصرف الى التطبيقين **قوله** ولا يكون المراد بقوله الطلاق حرمان  
 الرجوع لان الخلع طلاقين **قوله** وقد اتفق المفسرون على ان  
 المراد به الرجوع فيه كلام فان صاحب الكشاف ورد ذلك لثباته  
 الى ضعفه **قوله** قلنا انه رجعي على تقدير عدم الاخذ وعلى تقدير  
 الاخذ فلا وفيه بحث فان المحذور الذي ذكره السائل انما هو الخلع  
 اجماع المفسرين ولا يذهب عليك ان ذلك لا يندفع بما ذكره  
 فان معنى تفسيرهم الطلاق بالرجعي هو تقييده بذلك والتوزيع  
 المذكور ياتي عن **قوله** من فوضت امرها الى ولها اى اذنت  
 في الزوج بلا حيز ثم ان من ههنا وفي قوله ونفعتها من نفعتها  
 موصولة والتأنيث باعتبار المعنى ولا يذهب عليك كونها جارة

ما ذكره الشارح بقوله وقابل  
 ان يقول ما زاد من التوضيح  
 مست



على ما هو المتبادر في مثل كان قوله وزوجها بلا مهر فليتا قل  
**قوله** وبفتحها ان كان في جميع المعبرات لكن المطر زمني قال في  
المغرب ومن روى بفتح الواو وعلى معنى ان ويلتاز زوجها بغير  
تسمية المهر فليتا قل **قوله** وعندنا لا فقي هو وجوبه اي وجوب المهر  
مطلقا وكذا قال اما بالتسمية ولو قال وعندنا لا فقي وجوبه  
بالوطي كان اظهر واخرا اما الثاني فظاهر واما الاول فلان  
الكلام في وجوب مهر المثل في المفوضة في التذيب بالامام  
محى السنة انه ان زوج الاب الصغيرة او المجنونة مفوضة  
والاب زوج البكر البالغة دون رضاها مفوضة ففي النكاح  
النكاح قولان اصحهما يصح ويحب مهر المثل بالعقد انتهى فلا حوط  
ان يقيد المفوضة بهما بما عدا الصورتين يصح اطلاق قوله  
سبحي وعندنا لا فقي لا يجب **قوله** فعندنا يجب المهر اي مهر المثل  
**قوله** ويجب المتعة وفيه خلاف لك والمتعة ثلثة اوثاب من  
كسوة مثلها وهي درع وخمار ولفحة وهذا التقدير مردى عن عائشة  
وابن عباس رضي الله عنهما كذا في الهداية وفي العناية ان المتعة  
يجب عندنا في موضعين قبل الدخول عند عدم التسمية وعند  
التسمية الفاسدة كما لو سمي خنزرا او خرا **قوله** قلنا هذا ليس  
بقياس اي التكييف بالطلاق قبل الوطى واجيب عنه في الكلام  
بان التسمية معلوم بكن تكييفه بخلاف مهر المثل رادة ان يتنقوا  
النساء ذكر الارادة بقرينة لا بيان الاحتياج اليها في جواز  
حذف اللام اذ لا بشرط في هذا مع ان وان كون المفعول

فعلا لانه على الفعل المعتدل مثل جنك ان كرمي **قوله** ويجوز ان يكون  
بدلا مما وراء ذلكم اي على الاشتغال وعلى هذا يلزم تقدير مفعول تنقوا  
ضمير يعود اليها في اعجبني بذكره واما على التقدير الاول فالمفعول  
المقدر هو لفظ النساء على ما صرح به اهل التفسير وفي الكشف ان الجواب  
ح ان لا بقدر المفعول وجهه مذکور في شرحه للعقود المتفازة  
قد مر ستره **قوله** والابتغاء هو الطلب بالعقد ارادة بالعقد  
عند الاحتياج خاصة وان كان مطلقة ومتنظية عند الاحتياج ايضا  
وكانه لم يصرح به تعويلا على قرينة التعادل والتحليل بقوله غير محتمل  
وتحتمل ان يريد به عقد الاحتياج وعقد البيع كليهما على اصحهما البين  
في تفسير الآية حيث قال رادة ان يتنقوا النساء باموالكم بالعرف  
في منور من او انما هن ثم ان في تفسير شارح الاجزاء بذلك  
فصر المسافة والادخار ان يفسر الاحتياج بالطلب ثم يقال بالطلب  
بالعقد يقع كما في الكشف **قوله** لقوله لم يصرنا فحين والفتحاح  
الترما من التفتح وهو صحت المكنى فانه الغرض منه **قوله** والمراد منه  
العقد الصحيح اشارة الى دفع ما عسى ان يورد على ذكره العقد  
الفاسد فان الحكم فيه ليس وجوب المهر بنفس العقد عندنا ايضا مع  
ان يطلق العقد بقرينة وجه الدفع هو ان حكم العقد الفاسد مختص  
عن عموم الآية بالاجماع الوارد فيه **قوله** اذ لا يجب المهر بنفس العقد كذا  
في التلويح وقيل عليه ان هذا التعديل لا يخفى عن مضاد لان الكلام  
في بيان وجوب المهر بنفس العقد فالتسليم في تحليل ما ذكر في ذلك  
البيان مضادة على المطلوب انتهى وهو دفع لان ذكر ذلك العقد



ليس الا لاثبات اعتبار قيد الصفة في العقد وليس اعتبار ذلك لبيان  
وجوب المهر بنفس العقد فيما نحن بصدد به وتوقف ذلك لبيان  
حتى يكون مصادق بل لا يبرأ آخر كما بينهما عليه كيف وجوب المهر  
بنفس العقد في المفوضة منهم من الآية سواء قيد العقد بالصحيح  
او عدم التصحيح والفايد فليست تامل على ان المذكور منها هو عدم  
وجوب المهر بنفس العقد في العقد الفاسد والمدعى هو وجوب  
المهر بنفس العقد في المفوضة وهو من العقود الصحيحة فبين تلك المفوضة  
والمدعى تغاير من وجهين **قول** **ع** لا بالبناء الموضوع للضمان  
وتجيز مجاز في غيره ترجيحاً للمجاز على الاشارة فكيف كان  
في ذلك **قول** فان قلت المفهوم من الآية انه لو اؤخر ذكر  
هذا السؤال وجوابه عن قوله فمن اؤخر وجوب المهر آه كان ولي  
كما لا يخفى **قول** ان العقد المبرور هو المصطفى بالمال في المحر  
كلام قوله نفى فيه المهر كما اذا تزوجها على ان لا مهر **قول**  
سواء سمي اه او نفيا او سكناً عنه وانما سكت عنه لانها  
حكمه من صورة النفي بالاولوية **قول** فمن لم يجعل المهر  
مقدراً شرعاً وهو لا يخفى رحمه الله فانه قال كل ما يصلح ثمناً  
في البيع يصلح مهراً حتى لو تزوج امرأة بخمسة دراهم كانت  
الخمسة مهراً عند الله وعندنا بحسب عشرة دراهم **قول**  
لانه يحى بمعنى القطع لو قال لانه يحى ايضاً كان احسن لهذا  
اخراج التقدير عن معانيه فانه حكاه في المراءى **قول** لانه  
يقال وجب عليه ولا يقال قدر عليه لظاهر منته هو

الاستدلال بذلك على تعدية الفرض بمعنى الايجاب على عدم  
تعدية الفرض بمعنى التقدير بها وهذا لا يكاد يصح اذ قد خرج  
الرضي وغيره من المحققين ان مثل ذلك موكل الى اختيار  
العرب فانهم قد يخصون احداً لمساو بين في المعنى حكم لفظي  
دون الاخر من ذلك تعدية عرفاً الى مفعول واحد وعلم  
مفعولين مع انها متراد فان على المختار ولو قال لانه يقال  
عليه اي وجب ولا يقال فرض عليه بمعنى قدر على في الكشف  
وغيره كما ان اصوب **قول** وبقراءة قوله وما ملكت ابائهم  
اجاب عنه المولى الفاضل بان المقدر في الاماء الاعراض لا  
النفقة والكسوة غير ان تقدير العوض لم يبين اصلاً فافرق المهر  
وعوض الامة اعني النكاح في جواز القلة انتهى وهو موافق  
لما فسرته به الآية في تفسير التفسير قبل اي اوجب من المهر  
في تنكح في ازواجهم ومن العوض في ما هم **قول** لانه  
غالب الاستعمال يعني بحيث يستغنى الحل عليه عن القربة **قول**  
لان قرينة واحدة في المجاز كافية وفي المترك محتاج  
لارادة كل معنى من معانيه الى قرينة كذا وقع في بعض  
المعتبرات لكنه مشكل لان قرينة المترك انما هي الارادة لا الالة  
ولا يذهب عليك ان الارادة لا تعلق الا ببعض واحد فلا يخفى  
لاحتياجها الى تعدد القرائن وكأنه ماخوذ من كتب الشافعية  
وهم يقولون بعموم المترك **قول** وفيه بحث لان حرف الحذف  
آه ولا يذهب عليك ان ما ذكره ما صرح الزمخشري بجازه وجرى

فليتأمل



وجرى عليه في مواضع من الكتاب والآية المذكورة إنما ذكرت  
 هنا مثالا لا شاهداً ولا دليلاً لوازح حتى يفيد منع كونها من هذا  
 القبيل فمأخوذ بصدده أيضاً فنرضى الشارح به للبحث عن كون  
 الآية من هذا القبيل ولا اشتغال بالابغية في هذا المقام **قوله**  
 لأن السجدة بمعنى الانقياد توجد في جميع الناس لا في كثيرهم قد منع  
 ذلك إذا مراد بالانقياد الطاعة بما ورد في حق من لا يملكها  
 كانا ويكونان على وجه ورد به الأمر ولا يذم عليك أن الكفار  
 لأنهم المنكرين منهم لا يظلم من ذلك ثم إن هذا المذمور لا يخص  
 له كون حرف العطف بمثابة تكرار لفعل بل هو مقتضى وجود  
 حرف العطف مطلقاً فيلزم من ذلك أن يكون حاصله  
 الاستشكال في معنى الآية لا لا اعتراض على ذكره الشراح فالكاتب  
 ان يقتصر في البحث على ذكر الشق الثاني من التردد **قوله** وفي الثاني  
 يلزم الحذف من غير دليل ممنوع قال في الكشف وإنما أوجه  
 بفعل ضمير يدل عليه قوله بسجد ونعم ما قال من قال إذا جاز  
 المتغير لفظاً ومعنى في عطفها تبناً وما أوردنا فلا يجوز هذا  
 أولى **قوله** فيراد من الضرب القول السفر يقال ضرب في الأرض  
 ضرباً إذا صار في ابتغاء الرزق **قوله** وأما صلة عليهم إشارة  
 إلى دفع ما ذكره المعترض من أن عمله على الإيجاب وفيه بقرينة  
 قوله عليهم ولا يذم عليك أن ذكر من اعتبار الضمير بما يصلح  
 فاندفاع ما قاله المعترض من وجه الترجيح بذلك محل تأمل  
**قوله** ويمكن أن يقال سلمنا أن المراد به آه وانت خير

بأن ذلك عدول عما ذكره أصحابنا واستدلال على المطلوب  
 بوجه آخر فالتعلق له بما نحن بصدده ومحل ذكره ليس إلا كتب الفروع  
**قوله** وغير ذلك وكل معلوم مقدر كذا في النسخ الموجودة عندنا  
 ومن ثم علم أن العبارة غير ذلك معلوم وقع فما وقع **قوله** بالحدث  
 المذمور كذا في النسخ الموجودة عندنا ومن ثم علم أن العبارة بالحدث  
 المشهور قال قال **البحر** **قوله** أي من الحاصل لا لفظ  
 وضع لمعنى معلوم على الأفراد وطلب الفعل **قوله** والتقدير  
 عن الأعداء والأتباع فإن لا قول على سبيل التضرع والثاني على  
 سبيل التساوي **قوله** لا يكون أمراً يعني عند الصوتين وإنما  
 أهل العربية فكل ذلك أمر **قوله** وقيد بالسبيل إشارة إلى أن  
 العلو في الواقع ليس بشرط حلقاً فالمعزلة ولا يذم عليك أنه لا  
 يدخل لقبيل السبيل في حصول تلك الإشارة بل هي إنما تنقسم من لفظ  
 الاستعلاء لأن معناه طلب العلو وعدا لأمر نفسه عالياً سواء  
 كان عالياً في نفس الأمر أو لا الأبرى أنه لو اسقط لفظ السبيل  
 من البين وقيل هو قول القائل لغيره استعلاء كانت الأداة  
 كما كانت لو قبل عدل الأمر نفسه عالياً على هو معنى الاستعلاء  
 أمر معنوي لا يمكن الإطلاع عليه وإنما المداخلة في ذلك حسب  
 الظاهر فهذا التي القص بلفظ السبيل كان له وجه **قوله**  
 والمراد بقوله أفعل ما يكون مشتقاً على طريقة الفعل كذا في كتب  
 القوم والظاهر أن ليس مرادهم خصوص هذه الطريقة بل نوعها  
 على أنه عليه بعض الأفاضل وهو طريقة اشتقاق الأحرار

ملخص  
 مهم يجب حفظه



مطلقا فبنا اول امر لم يأت امر الغائب فلا يرد عليه النظر  
 وكان تفسير الشيخ اكل الدين لها بقوله يعني لقا عدة المشو  
 في استخراج الامر من مضارع تزوج نظره **قوله** وفيه نظر خرج  
 اه هذا ايضا مذكور في الشرح الاكمل وكذا قوله والاصوب  
 ان يقال آه وما ذكره قبيل النظر من كلمات لقوم ذكر الشيخ  
 في شرحه واورد عليه النظر المذكور ثم قرر رأيه على ما ذكره بقوله  
 والاصوب آه فافعله اثاره نعم هنا خارج عن البره  
 الانصاف **قوله** خرج بهذا أي بقيد الفعل على أي تفكير كان **قوله**  
 وكذا القول يطلق بمعنى المقول وحيث يكون فعل بدلا عن القول  
**قوله** والاشاء قسم من اللفظ وفيه بحث لأن الاشاء  
 كما يطلق على الكلام الذي ليس بسببه خارج تطابقه أو كذا  
 يطلق على فعل المتكلم انتهى لقا الكلام لاشاء في كذا لقا على  
 صرح به العلامة انصافا في شرح التلخيص فافهمه صاحبنا  
 ترجيح كون القول بمعنى المقول ليس كذلك لو استدل على ذلك  
 بقول الله ومنه لمركان سلم وفيه ذلك ان الخاص  
 من قسم اللفظ لا محالة واصلح ان يجعل من قسم اللفظ  
 ليس الا امر بمعنى الصيغة كما لا يخفى **قوله** وان اراد اصطلاح  
 اهل الاصول فغير مانع لان صيغة الفعل على طريق الاستعلاء اه  
 قال فيما سبق والاصوب ان يقال ان مراده من فعل ما يدل  
 على طلب فعل ساكن الآخر ولا يندب عليك ان استعمل  
 في التمديد والتعجز خارج حيث من التعريف بقيد الطلب

فأراد هذا الأبراد بعد ذلك مستدرك جدا ويؤيد ما سبق في  
 ايضاح الفصل وهو ان الفعل علم جنس لكل ما يدل على طلب الفعل  
 من لغة العرب كفعل وبفعل لكل مبنى للمفعول من الفعلين ثم ان قول  
 من قال في الجواب عن هذا الشق من السؤال ان التعريف على قول  
 من يرى من الاصوليين ان الامر حقيقة في الوجوب مجاز فلهذا  
 فلا يرد عليه انقض فاذكر ما هو مجاز عن عدم مبنى على عدم فهم  
 المراد **قوله** قدم الامر يعني على انتهى **قوله** وهو الامر برب **قوله**  
 ثم امنوا **قوله** يعني تحقيق المراد من الامر المراد من الامر في هذا  
 المقام هو لا سمع يعني ام روى المذكور فيما سبق هو المستمعي قول الله  
 بعد انما تسامح او استخدام ولا يقرنك في لا فاضة هنا  
 اي هو المراد بالامر يوجد بصيغة ففظ سواء كان ذلك واجبا  
 او ندبا او غيره ولهذا لا يكون الفعل واجبا لان الوجوب يصلح  
 مرادا بالامر انتهى فان له مفسد منها ان يراود به هذه الاشياء  
 ليس الا الصيغة لا محالة فاذا كان محل النزاع هو ما يراود بالصيغة  
 لما كان الاستدلال المخالف على المدعى بطريق لفظ الامر  
 على الفعل وجه صحيح ولما احتجنا في التفصيص عنه الى ان يقال انه مجاز  
 بل اظهر حيث ان نقول انه ليس من محل النزاع ومنها ان  
 مؤداه ذكره هو عدم صحة الاستدلال بفعل النسبي عليه  
 افضل الصلوة واكمل التجه على الذنب والاباحة ايضا  
 وهو خلاف الاجماع **قوله** حتى لا يستفاد الوجوب بغيره على  
 اختصاص المراد بالصيغة بقي هنا اشكال وهو ان الخاص



المذكور ظاهر مقتضى مثل قوله كتب عليكم الصيام وقوله وتنه  
على الناس حج البيت فانه يفيد الوجوب وليس تصيغه الامر  
الا ان يقال لاختصاص اضافي والافضل نفى كون الفعل  
على هو محل الخلاف اما الجواب عنه بانه اخبار براديه  
الامر مجازا فلا يكاد يصح لان ذلك انما يتصور في مثل  
قوله تعالى المطففات تبرصن وقوله والوالد ايرضن  
اولادهن واما كون جميع ذلك من هذا القبيل فمما لم يقل  
احد ولا مقتضى له **قوله** كالترادف لا على اطلاقه بل اذا لم  
يكن مشتركا كالعين بالنسبة الى الميزان فانها مترادفتان  
وليس اللفظ مختصا بالمعنى فان للعين معنى في آخر **قوله** كالشتر  
هذا ايضا ليس على اطلاقه وانما احسن صاحب الكشف حيث  
قال لبعض الالفاظ المشتركة **قوله** تعرض لكم به لهما ويجعل  
ان يكون مراده التبيين على اختصاص المعنى بالتصنيف فقط  
ويكون قوله لازمه تأكيدا لذلك قال في الكشف بعد اذكر  
هذا الوجه وهو الذي يدل عليه ظاهر اللفظ انتهى ويؤيد ذلك  
اقتصار المصنف على ذكر التفرع لاختصاص المعنى بالتصنيف فقط  
وما ذكر في بعض الشروح من ان قوله وموجب الوجوب تفرع  
على اختصاصه بلفظ بالمعنى لا بانه عده سياتي كلام  
على ان المصنف عتونه في الشرح بقوله فصل في موجب الامر  
ثم ان المعنى لزوم التصنيف على هذا التقدير انه لا بد من وجوب  
لكل التصنيف لتحقيق ذلك المراد **قوله** وفيه رد على من رعى

هو شرح حرف كبر  
الصدر

اي في كلام المصنف بهذا وهو من جهة قوله لازمه فلا يرد ما قيل ان  
عود التفسير الى الاول لانه لا يصح من جهة المعنى وعوده الى قوله  
لازمه خلاف الظاهر من حيث العربية وان صح ذلك حيث  
المعنى **قوله** الذي ليس بهو ولا طبع اذ لا ايجاب في جميع ذلك  
اجتماعا وبسبغ ان يخرج ايضا من محل النزاع كما كان يجب  
اتباعه من فعاله ام اجاعا مثل ما وقع بياننا لمحل الكتاب  
فان قلت في كلام المصنف نظر لانه اطلق القول في الفعل وهو  
مخصوص قلنا انه اتي بهمله في قوة الجزئية كذا في الشرح لا محلي  
وفيه نظر ولا شبهة ان يقال ان محل النزاع مع هو فيها بينهم  
فالمصنف ترك التقييد بقوله عليه **قوله** مثل وجوب التقييد  
الظاهر ان المراد بوجوبه هو المواظبة عليه كما يواظب على  
الواجب لان الدلائل كلها قطعية في حقه **قوله** اذ لا خلاف  
بيننا وبينهم في ان الامر اسم لما هو موجب وكذا  
في ان التصنيف المخصوص يسمى امرا على الحقيقة يحصل له الاجاب  
**قوله** بل يطبق على الفعل حقيقة ام لا والقائلون  
بالاطلاق اختلفوا فيها بينهم فذهب بعضهم الى الاشتراك  
اللفظي وبعضهم الى الاشتراك المعنوي وعبارة الشارح  
ونظم كليهما **قوله** لقوله انه للمخالفين مقامان احدهما الال  
وتوان الفعل امر والثاني متفرع عليه وهو ان فعله  
عم للايجاب فهذا استدلال على الاول وقوله وتمسكوا  
استدلال على الثاني فان قلت في حاجة الى الاحتجاج على الفرع

انما هو انحاء



بعد اثبات الأصل قلت فيه تنبيه على أنه مع اتبانه على الأصل  
وثنونه بادلته ثابت ببل سيقول كذا في الموضع **قوله** أي فعله  
والأصل في الإطلاق الحقيقة **قوله** لأن الموصوف بالشره هو  
سبحي في جواب منه **قوله** وعندنا لا يطلو أي حقيقة **قوله**  
أنه عليه الصلوة والسلام وأصل أي ضام بصوم الوصال وهو أن  
لا يفطر ليلاً ونهاراً **قوله** بقوله عليه الصلوة والسلام أنكم  
مثلي بطمعي ربي وبقيتي يجوز أن يكون ذلك حقيقة الطم  
والشراب كثبت ذلك من دونه من لا ولياً بطرق الكرامة  
وجوز أن يكون ذلك كناية عما يتقوى به الروح من القرية  
والمشاهدة والانس بذكره وطاعته وغير ذلك قال بعضهم  
**قوله** وذكر كالمشاق خبر شراب **قوله** وكل شرابونه  
كسر **قوله** أن فيها قدراً هو بفتحين خلافاً للتطافة **قوله**  
لم يكن للمناجاة أي لها من حيث هي في قد كجائبة بأن لا تكار  
لو كان لا يحرز أيدلاً أنكر بل بين تحقق العلة والخصيص كذا  
**قوله** كان مخصوصاً به وهو خارج عن محل النزاع كما سبق  
**قوله** قلل الانكار بأخبار جبرئيل لا يدخل خصوصية أخبار جبرئيل  
عليه السلام في الحكم المذكور فكان الأولى أن يقال بوجوه القدر  
في تعليه وهو أيضاً مخصوص به في تلك الحالة فيتم المقصود **قوله**  
وكيف يجوز الانكار على نفس التباع وقد أمرنا به بقوله تعالى  
فاتبعوني آه لم لا يجوز حمل التباع في لانه على التباع في القول  
وأن كان ظاهراً عاماً توفيقاً بين الأدلة **قوله** وايضا هذا

ما ذكرنا من قوله وهو خارج عن  
المحل المذكور من حيث هو  
سراج الدين الهندي

مشرك لا لزوم آه يكن أن يجاب عنه بأننا لا نعلم أن المناجاة  
مبنية على فهم الوجوب لم لا يجوز أن تكون مبنية على فهم التبع  
لاعتقادهم أن فعله عليه الصلوة والسلام قرينة وتضمن  
ذلك ظاهراً أنهم فهموه من الفعل بل من قوله عليه السلام  
كما رايتوني أصلي مثلاً **قوله** أي لا عيب للفعل تكون إطلاقاً  
الآمر طلب مجازاً بعلاقة السببية وقد يقال شبه الداعي إلى  
الفعل لا هو فسمى الفعل أمراً تسمية للمفعول بالمصدر لا يذنب  
عليك أنه وجه آخر غير ما ذكره الله به فالتأخر لم يصح قوله  
فهو ما مور به فيقول له امر تسمية للمفعول بالمصدر حيث خلط أحد  
الوجهين بالآخر والحق بيان كلام الله به لا يتعلق به وجه من  
الوجه **قوله** هذا جواب عن تمسكهم بالآية وهي قوله وما  
أمر فرعون برشيد لا يقال المراد من أمر فرعون فعله أمره  
كأن يكون سبباً لفعله وإنما يكون سبباً لفعله فصح كونه  
بناءً على المجاز على السببية لأننا نقول هو مبني على ذنب إليه  
كثير من البنايين من أنه يكفي للمجاز بعلاقة السببية إطلاق  
السبب على جنس المسبب كما إذا قلت رعبنا الغيث وأردت  
بمطلق التبات لأن لم يحصل بالمطر **قوله** لأن الرشد بمعنى الصواب  
أي وهذا أولى مما قيل أنه ملكة تصدر بها عن الشخص أو أفع  
الشرع ويقال له السفة وكما أن ذلك يكون بالفعل يكون القول  
أيضاً فانه اصطلاح حادث للفقه لا ينبغي تغييره لانه القديم  
به ثم أن لازم قال في المحصول لا طهران المراد بالامر القول

لأن كلامهما يقتضي  
مستند



فمنه على من قال بوجوب  
بان يقال ان الامر بطلب على الفعل  
والفعل بطلب على الامر  
فان قيل لا يخلو الامر بطلب على الفعل  
فان قيل لا يخلو الامر بطلب على الفعل  
فان قيل لا يخلو الامر بطلب على الفعل

وصفة برشد مجاز من باب وصف الشيء بصفة صاحبه **قوله** الا  
ان الفعل بمعنى الامر بجميع آه استدراك عن كون إطلاق الامر  
على الفعل مجازا وبيان ذلك ان المعنى لولا ان اختلاف الجمع  
في لفظ واحد باعتبار معنيين مختلفين يدل على انه حقيقة في كل واحد  
منهما فان التوابع للجنس يجمع على عيدين ومعنى التوابع على احوال  
وقد جمع الامر بمعنى الفعل على امور وبمعنى القول على امر فيكون  
الامر حقيقة فيها وقال صاحب الكشف لا شك انهم فيه لان  
جمع الامر بمعنى نشان والصفة لا بمعنى الفعل والاعواد والاعداد  
كلاهما جمع عود مطلقا كذا في القواعد انتهى ثم ان من الجدل  
صاحب المعنى باختلاف الجمعين على هذا كما استدل بها  
المحالون على ذهابهم **قوله** لكن غير مستقيم لان الامر على صيغة اه  
هو ايضا مذكور في الكشف فنبهنا ما ذكره القوم الى صاحب الكشف  
وابرأ ما اوردوه ذلك المعنى على كلام القوم في صورة الرد على  
نفسه خارج عن دائرة الانصاف **قوله** اللهم الا ان يجعل الجمع  
المعهود في الكلام المصدر بالعلم كونه دقما لما ذكر قبله من الجوز  
وذلك ليس كذلك فلو قال بل لا يظهر كونه جمعا لانه كان اظن  
ومع ذلك لا يصح هذا استدلال المخالف على ذهابهم بخلاف  
الجمعين لان محل النزاع هو لفظ الامر **قوله** جمع امره وفاعل  
يكون جمع فاعله اسما وصفة ككواكب وضارب **قوله** كان  
صفة الفعل حلت امره مجازا قال في القاموس الامر ضد النهي  
كالامر على فاعله فاذا ثبت الامر بمعنى الامر في اللغة ينبغي ان

اذكر ان الجمع قد يكون  
ان يقال ان الجمع قد يكون  
ان يقال ان الجمع قد يكون

يستغنى عن التكلف المذكور ويجعل الامر جمعا لها كما لا يخفى  
**قوله** اي موجب الامر المطلق بمعنى الجوز من القرينة الدالة  
على الوجوب وعدمه **قوله** كما ذهب اليه بعض الفقهاء وعليه  
باشم وعامة المعزلة وهو ضد قولي الشافعي **قوله** كما ذهب  
الى طائفة من ان الامر مشترك بين هذه الثلاثة قال في التحقيق  
قال بعض لواقفية هي مشتركة بين الوجوب والندب والامتناع  
والتمسك بها لا اشتراك اللفظي وقيل بين الثلاثة غير التمسك  
كذلك وقيل بالمعنوي وقيل بين الامتناع والندب  
بالاشتراك اللفظي وقيل بالمعنوي وقال ابو الحسن الاشعري  
والعاصمي الباقين في النزاع ومن تبعهم لا يدري ما حقيقة  
في الوجوب فقط او في الندب فقط او فيهما معا بالاشتراك  
فعلى قول هؤلاء جميعا لاحكم له اصلا بدون القرينة الا التوقف  
انتهى فخصيص الشارح مذهب الاشتراك بين الثلاثة بالذكو  
في صدر بيان التوقف ليس كما ينبغي وانظر حينئذ نعيم  
التوقف بجميع هذه المذاهب ليكون كلامهم به اتم فائدة **قوله**  
قلت هذا فاسد لان الصحابة رضي الله عنهم لم يمتثلوا له لان  
ذلك لما شاؤوا من الاحوال لا بصيغة الامر لان من كان غائبا  
منهم عن محله اشتغل به كما بلغه صيغة الامر بما اشتغل به من كان  
حاضرا ومثابة الحال لا توجد في حقهم **قوله** ولو لم يكن جوبا  
وعبارة شبيهة لا يمتنع ولو لم يكن موجب هذه الصيغة معلوما  
وهو لا يظهر لان الكلام ههنا في ابطال التوقف فقط ودلائل



الوجوب شيئا في **قوله** فاتهم قالوا موجب في اغلب الاستعمال  
 ليس في كلام التحقيق فيقيد قول ذلك البعض منهم كم حيث  
 قال في الشرح وقال بعض الشافعية انه لا اباة بعد الخطر  
 على انه ركب من جهة المعنى ايضا وفي التحقيق احتج من قال انه  
 يفيد الاباحة بان هذا النوع من الامر لا اباة في اغلب الاستعمال  
 وكان الشارح يرام تلخيص كلامه فاحل مراده **قوله** قلنا الامة  
 ما فهمت من الامر بل من قوله نه آه وفي كلام لان هذا النوع  
 انما يفيد ان لو كان المراد من هذا المخرج الوجوب لا اباة  
 ولا يخفى انه خلاف النقص والاجماع ولو جعل قوله نه آه لكان  
 محل الامر في قوله فاصطادوا على الاباحة ويكون الفرق بينه  
 وبين الجواب الثاني من جهة خصوص القرينة لكان اظهر  
 ثم ان المراد بالطبقات في الآية التذابج على اسم الله وقوله  
 وما علمتم في تقدير وصيها علم **قوله** والخطر السابق لا يصلح  
 دليلا آه هذا جواب عما ذهب اليه المخالفون لا عن سند العلم  
 على ذلك بقوله نه واذا علمتم فاصطادوا بخصيصه فتوسط ذلك  
 بين الجوابين عن الاستدلال المذكور متغا ونبينا ليس كما ينبغي  
 ويمكن توجيهه بان يراد بالخطر السابق الخطر السابق في المثال  
 المذكور فيكون جوابا آخر عن الاستدلال بخصيصه فليتأمل  
**قوله** شرع لنا اي لنورد منفعة على العباد **قوله** بان ائمتنا  
 على الترك كذا في نسخ الموجودة عندها وزعم بعض الناطقين  
 في المقام ان العبارة لا نا ائمتنا فقال هو مخرب من الكتاب

وصلوه وتختارنا ائمتنا ثم ان قوله وصلوه تختارنا خلافا لما في قوله  
 فيقول الامر على موضوعه بالنقص وموضوع الامر هنا هو كونه مشروعا  
 وحاصله انقلب المنفعة بالمضرة وتوضيحه ان كل امر شانه ذلك  
 لا يثبت الوجوب وان لم يتقدم خطره ككتابة عند المدائنة و  
 والاشهاد عند الميابة فانها لم يجب بالاجماع وان ورد  
 الامر بها ابتداء قال الله تعالى اذا تدانتم بين اهل بيتي  
 فاكنبوه واشهدوا اذا تباعدتم **قوله** وهو قوله نه ما منعك  
 ان لا تسجدوا امرتك اي منعك من السجود على زيادة لا او  
 وما ك الى ترك السجود مجازا لان المانع من الشيء مانع الى الغيبة  
**قوله** فان ورد في معرض الذم على المحالفة وفي السجود استغناء  
 للتوبيخ والاختار والاعتراض هو انما توجه على تقدير كون الامر  
 بالاجاب يستحق تارك الذم والافه ان يقول انك لا ترضى  
 السجود فعلام التوم والاختار وبقيل من ان لما بل ان يقول  
 كون الامر هنا للوجوب انما قوف بقرينة الذم والكلام في  
 الامر المطلق من دفع بان القرينة انما تقبح في كون الامر مطلقا  
 ان وجد سجين ورد الامر وقرينة الذم هنا ليس لك  
**قوله** فعلم ان لا اختيار لما مور انه المراد بالاختار المنقضي هو الاختيار  
 الناشئ من الخيرة كما يكون في تدب الاباحة فلا يتا في الخلف  
 والنقص لا تنفاد الاختيار في تقرير الاستدلال بهذه الآية مبنى  
 على وقوع فيه الشارح من تفسير النقص لو ارد لا تنفاد الخيرة بها  
 والحق في ذلك اننا قلنا ان السجود **قوله** وقيل المراد بالنقص

ط  
الخير



قوله ثم وما كان لو من آه كان لفظ الاقتصار على ذكر هذا الوجه  
 فضلا عن تأخيره وتصديره بصيغة التبريض كما في ما بر الشرح  
 حتى في شرح المصنف وجعل الآية السابقة دليلا آخر على عدم  
 غير متعلق بانتهاء الجزية ولفظ المصنف في المتن ايضا كالصريح  
 في ان المراد ذلك وبالحكمة تفسير النص المذكور بالآية الاولى  
 دون الثانية غير موجه عقلا ونقلا ثم ان القضا في الآية  
 جاز من الحكم **قوله** اي امر النبي عليه السلام انه المقصود  
 بالذكر كما يشهد به سباق الآية وتحتل ان يكون التفسير في  
 الآخر في الحقيقة كذا في تفسير القاضي **قوله** فلا يقتضي ان يكون محال  
 كل امرنا مورا بالحد من ان المطلوب لا يحصل الا بذلك لان  
 كون بعض الامور لا وجوبها لا نزاع فيه **قوله** قلنا انه عام  
 لانه مصدر مضاف من غير دلالة على محدودية ومجرد ما ذكره  
 الشارح من وجود دلالة العموم في بدون التخصيص لا يدل عليه  
 لا يثبت ولا يثبت من وجوه **قوله** واما اعتقاد حقيقة الاعراف فانه  
 يخفى فيكون حقيقة الامر هو محال الدليل الدال على حقيقة **قوله**  
 قلنا المفهوم من الآية التهديد حاصل منع وقف تمام الدلال  
 على التهديد المذكور في السؤال قد جاب ايضا تارة بانه لا نزاع  
 في ان الامر قد يستعمل للايجاب في الجملة والامر بالحد من هذا  
 القبول بقرينة السياق وانه لا معنى منهما للندب في الآية  
 بل الحد من اصابة المكروه واجب ومارة بان الحكم لا يطلب  
 الحد من شيء وان لم يوجه الا لان فيه وقوع مكروه ولا يتوقع ذلك

السؤال المذكور مع جوابه  
 اخذ من التلويح  
 مستطاع

انكاره

الا يكون تركا للواجب **قوله** لانهم اجتمعوا على ان الموضوع للطلب  
 هو الامر به وفي اصول فخر الاسلام وكذلك لانه لا جامع حجة  
 لان من اراد طلب فعل لم يكن في وسع ان يطلبه الا بلفظ الامر  
 والمصنف هذا حذوه في الشرح فبان ان الشارح رحمه الله لا يجمع  
 بذلك تفسير الكلام بما لا يرضيه صاحبه كمن ما ذكره فخر الاسلام في دفع  
 قول من قال بالندب الا ان يكون مراده الطلب على كذا لوجه  
 اوله بل يزم استقلال كل واحد من الادلة في دفع جميع احوال  
 المحالين **قوله** وما ذكرت اخبار عن لا يجاب الطلب لو قال  
 اخبار عن لا يجاب الطلب كما في الكشف كان اظهر **قوله**  
 اي كدليل العقل قال المولى الفاضل في معنى المعقول الاستفادة  
 من موارد اللغة لا الدليل العقل لان البحث لغوي انتهى الطاهر  
 ان مراد من فتره بالدليل العقل ايضا ذلك لا اللغة المشهورة **قوله**  
 كالحال والاستقبال يزيد بالعبارة المختصة بالحال صيغة المضارع  
 مجردة والمختصة بالاستقبال صيغة المضارع واخذ عليه السنين او  
 سوف كما هو مذهب الفقهاء **قوله** مختص بعبارة الباء داخلة  
 على المقصود كما ولا لا يفيد المط **قوله** علان بوضع له عبارة تعني  
 مختصة به ثم ان ما ذكره الشارح تفسير المعقول في اثبات اختصاص  
 الصيغة بالايجاب هو اجله فخر الاسلام والمصنف في الشرح ليل  
 لعكسهما سبق وقال لانهما الدليل المعقول ان تضاريف الاصل  
 وضعت للمعاني على الخصوص فصارت معنى الماضي حقا لازما للدليل وكذا  
 الحال فكذلك صيغة الامر لطلب الامور به فيكون حقا لازما به

مطبق  
 مع المعقول الاستفاد  
 من موارد اللغة

ولا يطلب  
 راحة على  
 بعض الفقهاء  
 في تطبيقه



على أصل الوضع **قوله** وهي الأخر لانه اذا وجب ان يكون كمنه  
 مفردة فتلك الصيغة اما ان تكون فعلا او خبرا وبطلان في  
 اجتماعا فمقتضى الاول كذا في شرح المصنف على حاجة الى قبل المسمى  
 ليس الا اختصاص ذلك بالصيغة وانما تعينت صيغة الامر لملاحظة  
 ما تقدم من ان الامر يدل على الطلب والكل فيه الحال وذلك لا يجازي  
 كما زعم بعض النحويين في المقام **قوله** فان قلت هذا اثبات  
 اللغة آه يوحى كونه ذلك بخلافه لانه قوله لانه مناط  
 الثواب العقاب لا يلزم لان ما يكون كذلك انما هو لا يجازي  
 الشرعي لا التلوي **قوله** وهو باطل اراد بان ثبات اللغة بالقياس  
 هو اثباتها ابتداء من غير تقدم وضع قاعده كلية من اجل  
 علمنا في القياس التلوي كقولهم كل اسم فاعل من شئ في  
 الجوز على وزن فاعل ومن فصل على مفعول **قوله** قلت  
 القياس لا يثبت عدم اتصال الشركة الظاهر ان اثبات  
 ذلك غير كاف في المقام فان الادلة المذكورة ليست  
 الا ادلة كون موجب الوجوب والجواب عنه يحتاج الى التحمل كما  
 يظهر ما دني تابل **قوله** وقد يقال آه اتى في الاستدلال  
 بالمعقول **قوله** والمراد بقولنا الامر حقيقة في الوجوب  
 اشارة الى الجواب عما يرد من ان الامر حينئذ يكون حقيقة  
 في طلب الوجود وازادته مجازا في الايجاب ولا يلزم ذلك  
 كون موجب الوجوب كما هو المسمى في تقرير الجواب ظاهر وفي  
 فصول البدائع وحين منع الاخبار لزوم الوجود عادة وشرعا

وطلب وجوب الفعل للمنع  
 من البعض

على  
 وهو ان لا يميز كون الفعل  
 من الادلة من بعض  
 لا يثبت

استعمل الامر لزوم الكف في اللغة وشرعية فهو حقيقة فيه من  
 المختصين **قوله** ان لازم التحقيق اي الذي ينبغي المزوم انتفاء  
**قوله** او التلوي برتبة ما يقابل المتعدي **قوله** كسبل  
 الى الاول لتحقيق الامر عند انتفاء الابطال قد اجاب عن التحقيق  
 بان الابطال لازم الامر في الاصل وتحقيق الامر عند انتفاء  
 انما هو من جهة نقل الشرع له من الوجود الى الوجوب لانه يتحقق  
 تراخي الابطال الى حين اختياره وجاز ان لا يجازي بخلاف  
 الكسر مع الانكار فلا يقال كسرة فلم ينكسر لعدم تحمل الاخبار بها  
 وبذلك يظهر ان المطاوع على قسمين قسم يجوز تحلله وذا فيها  
 بخلافه الاختيار وقسم لا يجوز وذا فيها لا يخجله **قوله** ولا انما  
 لانتم ان الابطال بمعنى انه كذا في شرح المغني للفتاوى وفيه  
 ان منع ذلك بعد اثبات عن ائمة اللغة غير موجه وعليه كلام  
 الزمخشري في التأسيس فاية الامر ان يكون ذلك محال لما  
 هو المشهور في المطاوع من كون الفعل المطاوع محصلا  
 بالفعل المطاوع له ولم من شئ في لغة العرب يكون كذلك  
**قوله** بل بمعنى صيرورته ما موراد منه بعض الابطال فاضل ان لانه  
 المطلوب بالامر ليس المأمورية بل الوجود وحين منع الاخبار  
 ذلك استعمل لزوم المنفعة اليه ثم انه قد ذكر في كشف الغطاء  
 في تفسير قوله ثم يدعى المتقين ان حقيقة امرته فامر وجهته الى  
 اليه فتوجه ثم استعمل في الامثال مجازا فعلى هذا لم لا يخفى  
 ان يقال ان مراد فخر الاسلام كون الابطال بمعنى الامثال لازم

بأنه لا يجوز  
 كذا في فصول البدائع

ط  
 كذا في فصول البدائع  
 منه

هو لولي الفناي



الامر هو ذلك الاستعمال لا اصل اللغة فلا بد عليه شي **قوله**  
 كيف وان لا يتأخر بمعنى الاستعمال بل لا بد من بل هو متعديا  
 عنه صاحب الكشف بان لا شك في ذلك لكن ما هو متعدي الى  
 واحد قد يكون لازما بالنسبة الى ما هو متعدي الى مفعول لازم  
 على الفاعل والمفعول الواحد و عدم تعديه الى المفعول لا يخرج  
**فصل** ان يكون لازما اي مطاوعا لما هو متعدي الى مفعول  
 كما يقال علمته القرآن فعلمه والامر متعدي الى مفعول  
 احدهما بنفسه والى الآخر بالبناء يقال امرت زيداً بكذا **فصل**  
 ان يكون التاثير لازما **قوله** يقال اثير امر فلان اي  
 امثله كذا في الكشف وغيره وفي بحث لان كون اثير  
 متعديا في هذا الاستعمال لا يفيد شيئا اذ كم من شي يكون  
 متعديا ولازما فهو ان لا يكون اثيرا جاري على امره جريا  
 المطاوع **قوله** على المطاوع له متعديا بل لظاهر هو ذلك لا  
 شبهة لاحد في صحة قولهم امرته فامر و ذكر المفعول مفعلا  
 مسموع ولا مقتضى لان ازم الحذف لعل هذا المنع اولى في  
 الجواب مما قلناه سابقا عن صاحب الكشف من ان تسمية  
 لازما انما هي بالنسبة فانه غير مفعول **قوله** كما لو اراد من العلم  
 بعضه وكما لو اطلق بعض الانسان آه وقال في الكشف  
 وليس هذا كالعلم اذا اراد به بعضه فانه حقيقة فيه لانه  
 موضوع لمول جميع من التسميات لا استغراقه عندنا والشمول  
 موجود في البعض والحل في ان من شرط الاستغراق فيه يقول

ما هو متعدي الى واحد  
 قد يكون لازما ما ليس  
 21 ما هو متعدي الى  
 مفعول

مفعول

ازجاء في البعض ايضا وكذا لفظ الانسان موضوعا بازاء معنى  
 الانسانية وبالجملة الشئ لا يقتض في كل المعنى بلك الامر  
 فانه موضوع للطلب المانع من القبض والتدب مغايرة لا حالة  
 اشئ وقال بعض المحققين ان الحقيقة القاصرة على اصطلاحهم  
 هو شئ المتعدي في بعضه بمعنى الفاعل بعض اجزاء الخبر  
 المحولة مع تمام متناه كما في المسئلة المذكورة اذ لا يقتض سمي  
 الانسان نحو العنق وكذا ما وراء الاثنين تمام حقيقة الجمع العام  
 عند شارطي لا ينظم وان كانت قاصرة عند شارطي لا يخرج  
 اشئ به يظهر ما في كلام صاحب الكشف من **قوله** اي قال  
 الكرخي والخصاص **قوله** كلام اما اذا اراد به التدب فانه لا  
 اختصاص لهذا القول به بل هو من ذهب فانية اصحابنا وجمهور  
 الفقهاء واما اذا اراد به الاباحة فلما ذكره ابو اليسر و صاحب المنان  
 انه اذا اراد به الاباحة فهو مجاز فيه لاجماع كل ذلك مذکور  
 في الكشف هذا وقد يقال قول فخر الاسلام انه حقيقة قاصرة  
 متناه على اصطلاح خاص في المجاز بزيادة قيد على ذكره قوم  
 في هذه وهو ان يكون المعنى المجازي خارجا عن المعنى الحقيقي  
 فالنزاع في انه مجاز فيها كما ذهب اليه الخصاص والكرخي والحقيقة  
 كما ذهب اليه البعض واختاره فخر الاسلام **قوله** لفظ  
**قوله** مروجاً او ما ويا تفصيل للترك وتفسيره والآول  
 اشارة الى فصل التدب والثاني الى فصل الاباحة **قوله**  
 ولادلالة لها على جواز الترك اصلا ان اراد المحقق



ط  
ما ذكره التاج في جواب  
ما هو من التوضيح  
والاستدراج

غير مفيدة وإن أراد بحسب الجواز فمنوع لم لا يجوز أن يستعمل اللفظ  
الموضوع لطلب الفعل جازا في طلب الفعل مع إجازة الترك  
والأذن فيه مروجها أو مساويا بجائز اشتراكها في جواز  
الفعل والأذن فيه **قوله** بل معناه أنه يدل على الجواز  
الكاول من التذنب والاباحة وهو جواز الفعل أي قبل عليه  
أن معنى الأمر حينئذ لا يكون ندبا وإباحة بل أمرا ثالثا ليس  
معدودا في معانيه **قوله** وإنما ثبت ذلك بالقرينة  
الاشارة إلى جواز الترك كما لو كان يرد عليه أنهم قد اختلفوا  
في الأمر المطلق أي الجرد من التراب واختار بعضهم كونه  
للإباحة وبعضهم كونه للتذنب فإذا توقف بالافتراق  
بينهما على قرينة كيف يصح جعل الأمر المطلق محل النزاع  
وفي التلويح وإنما ثبت جواز الترك بحكم الأصل لا دليل  
على حرية الترك فإن قيل غاية ما لزم مما ذكرنا أن يكون  
صيغة التذنب أو الإباحة تجوز الفعل المقيد بتجوز  
الترك وهو يمنع أن يكون جزء من الوجوب قلنا  
لا امتناع لأن المقيد خارج عن المقيد فيجوز التجوز الذي  
في التذنب والإباحة والتجوز الذي في الوجوب ذاتا  
وأن تغايرا اعتبارا **قوله** فإن قلت فعلى هذا الفرق  
بين قولنا هذا الأمر للتذنب والإباحة كان كما ظهر  
في العبارة أن يقال وبين قولنا هذا الأمر للإباحة كان بين  
نعتي شبيهي **قوله** فعلم من الأول أنه إنسان ومن

ومن الثاني أنه طائر مع أن مدلول اللفظ واحد **قوله**  
أراد فخر الإسلام من غير الموضوع له أي في حد الجواز  
وهذا شروع في الجواب عن قول السائل وعلى تقدير جزمتهما  
بكون استعمال اللفظ في غير الموضوع له فينبغي أن يكون  
مجازا **قوله** بناء على عدم إطلاق الغير على الجزء وتقال  
مبني على ما له فخر الإسلام على زيادة قيد على ذكره القوم  
في حد الجواز وهو أن يكون المعنى المجاز أي خارجا عن المعنى  
الحقيقي لا على أن الغير لا يطلق على الجزء عنده كما توهم  
لأن المذكور في حد الجواز هو المغايرة اللغوية لا المغايرة اللفظية  
والمغايرة اللغوية متخفة بين الجزاء والكل قطعا **قوله**  
على عرف من تفسير كغير في علم أصول الكلام فإن رأينا  
فسرده بكون الموجودين بحيث يقدر ويتصور وجودها  
مع عدم الآخر أي كمن الانفكاك بينهما ولا يذهب عليك  
أن الجزء من حيث هو جزء لا يتصور انفكاكه عن الكل  
**قوله** وبه سقط نظر بعض الشارحين يريد به الشرح  
الكل الذي **قوله** أي الأمر المطلق يريد به الجرد عن قرينته  
التكرار والمرة فلا يثبت في التقيد بذلك دخول المقيد بشرط  
مثلا في محل النزاع **قوله** أراد أن يبين أن هذا هو  
بل وجب التكرار بلا قرينة أولا كما في الشرح الكلي وفيه  
بحث ظاهر إذ لا تعلق بالإيجاب للتكرار وعدمه بالخصوص  
المذكور أصلا **قوله** قال بعض أصحابنا في معنى قوله



ألا سقراني قالكوا ان صبغة الامر مخضرة مطلب الفعل بالمصدر  
 اي قولنا اطلق صبغة فائدة قولنا او تعني لطلاق على سبيل  
 الاختصار وذلك لصبغة العموم لانه اجتمعت تعريفات الكلام فكذلك هذا  
 لان المختص من الكلام كالمطول شبه في الالف فائدة وقد اجيب عنه بأنه  
 لا دليل على التعريف **قوله** لان اتيه من خارج كل من اهل  
 اللسان فهم التكرار اتيه وجوابه انا لانتم انتم فهم التكرار بل انما  
 سأل لاعتباره به ليجب بيان العبادات من الصلوة والصوم  
 والزكاة حيث تكررت بتكرار الاوقات وانما اشكل عليه لانه  
 من جهة انه راي الجمع متعلقا بالوقت فهو تكرر وليس **قوله** اعني  
 التكرار وهو غير متكرر كذا في التلويح **قوله** يفيض ذلك  
 اتفاقا وهو وفيه بحث اذ من الظاهر ان الامر المفيد بقرينة  
 التكرار انما يفيضه اذا كان مطلقا موجبا اياه او محتملا له  
 اما اذا لم يمتد اصلا كما عند عامة علماءنا فقرينة التكرار تكون  
 بغير الموجبة لا تفسير المحتمل فكيف يكون الامر مفيد **قوله**  
 وقال الشافعي هو الصحيح ان مذهبه كذا في اصول  
 البديع **قوله** لكنها تحمل العموم والعموم يستلزم التكرار في طاعة  
 او امر الشرع وان كانا يفرقان في مثل طلق نفسك طوار  
 ان يفيض العموم دون التكرار وكذا اقتصر في تحرر المحث  
 على ذكر التكرار ثم ان ما ذكره الشارح رحمه الله موافق لما  
 في الكشف وغيره وفي التلويح مختص من اطلاقك ضربا  
 او افعلا ضربا والتكرار في الثابت نحن لكن يجمل ان

بجملة وان كان لا حجية  
 وبذا روي عن شافعي رحمه

ان بقدر المصدر معرفة بدلالة القرينة فيفيد العموم انتهى وفيه  
 بحث لانه ان اراد بالقرينة قرينة التكرار والعموم ففيه بحث  
 النزاع هو كذا المطلق والالف فائدة العموم محل كلام قلنا ان  
**قوله** ويجمل عليه بقرينة بقرينة بقرينة بقرينة بقرينة بقرينة  
 عن القرينة لا في الصحيح بها اذ عندنا يكون محل وفاق وفيه  
 بحث لان المفتر الى قرآن القرينة هو العموم بالفعل والكلام  
 في احواله فابن هذا من ذاك **قوله** لانه في الكتاب قد روي  
 تحليل لقوله يفيض والاشارة الى التكرار بتكرار الشرط وهو  
 على فهم من سبقا ولوقده على قوله لان الفعل تكرر  
 اجماعا لكان كلامه اكثر انظاما **قوله** اي ليتوضا يعني انه وان  
 لم يكن امرا صريحا لكتفه في معنى الامر فحري به **قوله**  
 بلانية متعلق بيقع في المتن **قوله** يقع على الواحدة سواء  
 لم يوشيا او نوى واحدة او اثنين **قوله** طلقين مفعول نوى  
 لان مطلق الامر وقوعه على الفرد الحقيقة وفيه تل **قوله** ولهذا  
 قالوا يقع الطلاق بالعدد لا بالصبغة اي في كل اتيه من  
 بالصبغة فيه ذكر العدد **قوله** ولما قل ان يقول هذا بعد التسليم  
 مشكل اه كذا في شرح المغني للفتاوى وقد اجاب عنه بعض الافكار  
 بان ليس المراد بكون الواحد موجب انه موضوع له في اللغة فانه  
 مخالف لاجماع اهل العربية بل انه يستعمل عرفا في الجنس حيث  
 تحققت في ضمن الواحد ضرورة ان الاحكام انما تجري عليه حيث  
 وجوده ولما كان الواحد اذ في يتحقق الجنس في ضمنه ولم يوجد



دليل على ان يد من صار موجه عرفاً فمضى قصر الحكم على  
 علم انه اراد موجه العرفي واما اذا اراد عليه تعدد علم انه  
 اراد معناه اللغوي المطلق ولا شك ان تقييد المطلق بغير  
 بل تبديل وفيه كبت لان ما ذكره انما يوضح ان لو كان المراد  
 بالمطلق نفس المسمى دون الفرد وليكن لك لقطع بان المراد  
 بقوله نه فخر رقيب تحريف فرد من افراد هذا المفهوم من غير  
 تقييد بشي من لوازمه على ما صرح به في التلويح ولا  
 فكيف يكون ذكر الوحدة تقييداً له فبنا **قوله** لانها حين  
 طلاقها اذا لم يرد للطلاق في جهتها على اثنين فصارت اثنتين  
 في حقها من طرفي اجنب واحد كالثلاث في حق الحق  
 فيصلح محتمل اللفظ ايضا **قوله** وكذا لو قال لاجنبي  
 امرأتي يعني قوله لاجنبي هذا كقوله لها طلق نفسك فانه  
 ايضا يقع على الواحدة الا ان ينوي الثلاث لا تعمل نيته  
 اثنتين الا ان يكون المرأة امة كذا في المعنى وبعض **قوله**  
 الا ان في المرأة يقتصر على المجلس لانه تملك وتبليكات  
 تقتصر على المجلس **قوله** وفي الاجنبي لا يقتصر لانه وكل **قوله**  
 لانه اخبار يعني في الاصل فاقضي ان كان يقتضيه اخبار  
 وان كان انشاء جعل الشرع الا ان **قوله** يشترط صدقه فيه  
 اشارة الى ان الافتضاء المذكور ليس بكونه خبراً من حيث هو  
 فان خبر خبر وان كان كذا بل يكون صحيحاً في الحكم بان  
 صدقاً كما صرح به صاحب الكشف **قوله** فصح التعيم كذا في

بناء

وفيه ان صفة نية الثلاث مبنية على انه فرد اعتباري لا على التعيم وتكرار  
 على صرحوا به الا ان يكون المراد بالتعيم تعيم الفرد الذي هو مدلول  
 اللفظ الى الحقيقة والاعتباري وفيه بقى منها بحث وهو  
 الحكم المذكور في مسند طلق نفسك على التكرار وعدمه وحالة كل كلام  
 لان المتفرع هو تعدد الافراد وعدمه وليس التكرار من تعدد ما ولا  
 له تحقيق التعدد بحسب الافراد مع كون الفعل واحداً غير مكرر كما في  
 ايقاع التطبيق دفعة واحدة شئين او ثلثاً فلا يلزم من ثبوت التعدد  
 ثبوت التكرار ولما من انتفاء التكرار انتفاء كذا قال ابن  
 الطهام في تحصيل الأصول يمكن اجواب عنه بان التكرار والعموم  
 كليهما داخلان في محل النزاع كما يدل عليه صريح كلام فخر الاسلام  
 وصاحب التوضيح واقتضار البعض كما هو عليه على ذكر التكرار  
 مبنية على ان فاته او امر شرع ما يلزم فيه العموم التكرار كما  
 نبه عليه صاحب التلويح لا يخرج عن محل النزاع فيظهر وجه التفرع  
 المذكور **قوله** وهو مفهوم المصدر فالفعل يفتح الفاء **قوله**  
 سواء قدر موقفاً كما ذهب اليه القائلون بكونه موجباً للتكرار **قوله**  
 او منكر كما ذهب اليه القائلون بكونه محتملاً للتكرار **قوله**  
 ولما بل ان يقول **قوله** هو فرد ان اراد به موضوع الخ كذا  
 في شرح المعنى المنصور لفاء اني واجوابه هو ان في وضع اسم الجنب  
 مذمبين احداً ان يكون صفة لما فيه المقتدة بالوحدة انما بعد استئناس  
 بالفرد المنتشر والاخر ان يكون لنفس الماهية فاذا اخذنا بالاول  
 جميع اسماء الاجناس موضوعاً لهذا الاعتبار مصدر او غيره وان كان



وان كان كثر من ذهب الى الاول من اجل التعريف في ذلك  
 بين المصدر وغيره حيث جعل مثل رجل و فرس موضوعا كذا في  
 المصدر على ما بان عن الشرح في قوله العزلة في كماله المقصود  
 لتعريف المصدر من شرح المفسر والاعراض المذكور سبناه  
 ليس الا على المذهب الثاني او على ذهب اليه اكثر اهل العربية  
 فلا يجاهله **قوله** او العدم منوع وتبين مجموع وتوضح  
 لكان المصدر كتابا لفظا لهما ايضا لا شئ ولا يجمع الا  
 عند قصد العدم مع ان الكلام في حكم المخصوص بالمصدر  
 انه بنا قضي عوي كونه موضوعا للطبيعة اجنبية مطلقا **قوله**  
 بمعنى انه ليس بتبني اي لا يجمع **قوله** ولكن لا تسلم ان ذلك  
 مانع **ان** اجيب عنه بان المراد ذلك والمنع المذكور كانه  
 لان المراد بالخال ليس بمراد جواز اطلاقه عليه بل صحة استغناء  
 فيه واردة منه ولا يخفى على ذي سكة ان الموضوع للطبيعة  
 من حيث هي لا دلالة له على العدم من حيث هو بل لا دلالة  
 للكلام على الخاص صلا ولا دليل خارجي يدل عليه فلا يجمع  
 استعماله فيه قطعا **قوله** فاعني اجمال الامر للعموم والتكرار  
**ان** قال في التلويح والتأويل ان يقول لا تسلم ان المفرد يقع  
 على العدد فان المفرد المفرد بشئ من ادوات العموم  
 والاستغناء يكون بمعنى كل فرد لا بمعنى مجموع الافراد فان  
 زعمت انه ايضا واحدا اعتباري فهو المطلوب اذ لا غنى في اجمال  
 الامر للعموم والتكرار سوى انه يراد ابعاع كل فرد من افراد الفصل

هذا هو الوجه في قوله  
 العزلة في كماله المقصود  
 لتعريف المصدر من شرح  
 المفسر والاعراض المذكور  
 سبناه ليس الا على المذهب  
 الثاني او على ذهب اليه  
 اكثر اهل العربية فلا يجاهله  
 قوله او العدم منوع وتبين  
 مجموع وتوضح لكان المصدر  
 كتابا لفظا لهما ايضا لا شئ  
 ولا يجمع الا عند قصد العدم  
 مع ان الكلام في حكم المخصوص  
 بالمصدر انه بنا قضي عوي كونه  
 موضوعا للطبيعة اجنبية مطلقا  
 قوله بمعنى انه ليس بتبني اي لا  
 يجمع ولكن لا تسلم ان ذلك  
 مانع ان اجيب عنه بان المراد  
 ذلك والمنع المذكور كانه لان  
 المراد بالخال ليس بمراد جواز  
 اطلاقه عليه بل صحة استغناء  
 فيه واردة منه ولا يخفى على  
 ذي سكة ان الموضوع للطبيعة  
 من حيث هي لا دلالة له على  
 العدم من حيث هو بل لا دلالة  
 للكلام على الخاص صلا ولا دليل  
 خارجي يدل عليه فلا يجمع  
 استعماله فيه قطعا قوله فاعني  
 اجمال الامر للعموم والتكرار  
 ان قال في التلويح والتأويل ان  
 يقول لا تسلم ان المفرد يقع  
 على العدد فان المفرد المفرد  
 بشئ من ادوات العموم والاستغناء  
 يكون بمعنى كل فرد لا بمعنى  
 مجموع الافراد فان زعمت انه  
 ايضا واحدا اعتباري فهو المطلوب  
 اذ لا غنى في اجمال الامر للعموم  
 والتكرار سوى انه يراد ابعاع كل  
 فرد من افراد الفصل

واما على المذهب  
 الاول

والتشريع رحمة الله اخذ من جملة كلامه قوله لا ينفذ جسمنا الى  
**ان** وجب تعريفنا لما ذكره وفيه **قوله** هذا جواب عن  
 مال **ان** وفي الشرح لا يمكن هذا جواب سوال بره على مقدمة الدليل  
 وفي قوله ومعنى التوحيد مرعي في الفاظ الوحدان فيقول اذا كان  
 معنى التوحيد مرعي ولا يخفى التكرار كان الواجب ان لا يتكرر ما هو  
 اصلا والواقع خلافه فان العبادات منها ما يتكرر فاما ما لا يتكرر  
 انما ذلك بالاسباب لا بالادوات **قوله** ولا يثبت عليك انه لا  
 مانع على هذا التقدير بل من جملة جوابا عن المذهب المذكور  
 ضمنا **قوله** يعني تكرار مدلولات او امر الشرح برؤوع  
 في تفسير كلام المصنف رحمه الله **قوله** هو في معنى العلة كما قيل  
 ان كان زائدا ما رجمه فقد جعل الزنا علة وجوب الرحمة  
 ولا شك ان تكرار العلة يستلزم تكرار المعلول وفيه اشارة الى  
 دفع ما يرد من ان وجوب الاداء يستلزم ايضا في السبب  
 وذلك لان يكون المراد بالاسباب هنا العلة لا السبب  
 المحضة كما طعن وكثيرا ما يطلق السبب على العلة كذا في شرح  
 المعنى للفتاوى اني لکن يكون ايراد السؤال المذكور بعيدا  
**قوله** بل المتعلق به اي بسبب **قوله** الى اصل ان  
 الفرقين قابلون بالتكرار وفي شرح المعنى للفتاوى اني  
 وقوله ان التكرار لا يكون مستفادا من اللفظ بل يكون  
 مستفادا من الامر بالقياس قال العلامة الرازي في محصوله  
 هذا هو الحق وعند هذا بظروا لا مخالفة بين هذا المذهب



كوزة مصورة

وبين ظاهر الكذب من انه لا يفيد التكرار لان من قال بالكرار  
 عني به انه يفيد قياسا ومن نفى التكرار عني به ان اللفظ لا يفيد  
 فلما نفاة بين المذهبين **قوله** بناء على ان نفس الوجوب  
 كذا في الشرح الا على وقتها **قوله** وانما هو ان يقال بانه على  
 لا فرق عند الشافعي بين الوجوب وجوب كذا وجوب كذا  
 لكن يرد عليه ايضا ان ذلك تمام هو في العبادات الترتيبية  
 والحكماء المذكور منها عام لها ولما ثبت ثم ان ما ذكره مستغنى  
 في تمام الجواب المذكور فالأولى عدم التعرض له في الجاهل  
**قوله** لانه نوى محمل كلامه وهذا بعينه عليه نصه انما اشار ايضا  
 عن اذ انواه الزوج لا عندنا كما سبق **قوله** وان لم يتوف  
 نوى احده فلما ان تطلق واحده ولو اوقت شئت بالبيع  
 عنده الا واحدة **قوله** وكذا عند من قال اي تلك ايضا  
 ان تطلق نفسها شئت اذ ان الزوج قال في التحق اذ ان نوى  
 واحدة او شئت من بيعي ان يقصر على نوى لانه وان يجب  
 التكرار عند من قد يتبع منه دليل والثاني دليل **قوله** فاما  
 ان تطلق واحدة وشئت وثلاثا وذلك لانه يقع على ذلك  
 كذا ذكره ابو البر **قوله** وان سرق ثانيا قطع رجله البري  
 وانما نفى بعد ايضا بواقفا فيه ولذا لم يتعرض له الشارع  
 رحمه الله عند ذكر مذهب وجه ذلك ان اليد البري وان كان  
 محل القطع كاليمين الا ان في المرة الثانية ثبت عليه  
 للرجل بالسنة والجماع فلما وجب له كاتفا المحلة انما

في الجاهل  
 في الجاهل  
 في الجاهل

بمطلق الكتاب **قوله** ابطال اطلاق الا بدى صيغة الجمع هذا قول  
 جمع عام متناول للمعنى البري لغت ونشر غير مرتب **قوله**  
 وذلك جري مجرى نسخ عندكم الاشارة الى ابطال الاطلاق  
**قوله** لانه لو اراد كل السرقات ايج بر يد بان انه كما  
 لا يحتمل العدد ولا يجوز ان يراذ به الفرد الا اعتباري **قوله**  
 وذلك لا يعرف الا بوثبات رقي فبؤذى الى ان لا ترفع  
 وان سرق الف مرة لا عندكم الموت وقد انعقد الاجماع  
 حلا في الكشف **قوله** وذلك منتهى البري في كلام اشراف ما  
 يصح ان يكون ماثرا اليه بذلك فندبر **قوله** ولم يكن منها  
 تكرار القطع بتكرار السرقة اشارة اجمالا الى ان قصده بعض الشراح  
 وهو انه لا يلزم على هذا قوله الترانة والتران في فاجله حيث  
 بتكرار جلد بتكرار الزمان من شخص واحد مع ان المصدر وهو الزمان  
 لا يدل على تعدد كما لا تدل السرقة عليه قلت كمن سرقة كذلك  
 لانه قد ثبت في قواعد الشرع ان بناء الحكم على الشئ وليس على  
 ان اخذ الاشتقاق عليه لذلك الحكم فانما علة واجلد  
 حكم بتكرار تكرره لان محل استيفائه وهو البدن في المرة  
 الثانية قائم بخلافه في السرقة فانما وان كنت على طلبة السرقة  
 ولكن حكمها قطع اليمين لما بيننا ان المراد بالابدى لايمان  
 فلم بتكرار ذلك عند تكرر سبه لا تنفاء محله وهو المعنى **قوله**  
 يجوز تقييد المطلق بهما مع ان الحكم واحد والحادثة واحدة  
 وفيه محل المطلق على المقيد اتفاقا وانما لم يحل التناهي المطلق



على التقييد منها لانه لا يعمل لقراءة الغير المتوازنة مشهورة اولاً  
لعدم حملته في مثل هذه التصون **قوله** لانه استدلال بالادلة  
التشقي **قوله** نعم يضار الى مثل ذلك اذا كان في مقام الدفع  
آه ولا يذهب عليك ان تلك المقدمة في كلامهم انما ذكرت في  
مقام الدفع لا الاستدلال على زعمنا **قوله** وضيعة ايج  
تكون مجازاً وهو منها متعين ضروري ثبوت التقييد  
قال من قال ان قراءة العامة لا يمكن العمل بها لان اللفظ  
لم يذكر السرفه وانما ذكر اسم السرفه وهذا يقتضي السرفه  
ولا يتناول السرفه واحدة وبالاجماع لا يقطع بصفة واحدة  
الابد واحدة فان كانت قراءة العامة معمولاً بها لفظاً الكيدان  
كلها بالمره الاولى لان العقوبة المذكورة جزاء جناية واحدة  
كاجلها في الزمان فيعرف منه ان هذه الالة لا يتب اولاً  
اليمين ثم ان هذا المجاز مما يكثر وقوعه وليس كالمجاز  
وذلك لان المحققين من اهل العربية صرحوا بان اذا ضيف  
الحرف الى متضمنها لفظاً او معنى فان كان المتضمن لفظاً  
لفظاً الا افراد في المضاف اول من لفظ الشبهة ثم لفظ  
الجمع فيه اول من الافراد كقوله تعالى قد صفت قلوبكم  
**بحث حكم الامر** **قوله** شرح في بيان ذلك الواجب  
كان موجب الامر هو الوجوب يكون ما يتعلق به الامر واجباً  
محالاً ولاشارة بهذا الاعتبار مكانه مذكور **قوله** وهو بالقبلة  
الاولية والافعال اعتباراً انفس الاداء والقضاء الى انواعها يتكرر

يتكرر ان شاء **قوله** اي اخرج من العدم الى كوجود اشارة الى  
ما قبل ان التسليم انما يمكن في الاعيان الباقية ولا في افعالهم  
ثم ان مودعي لك التفسير هو محل التسليم المجاز ولا يصح الاستعمال  
في التعريفات شايح عند ظهور المراد من غير تكبر **قوله**  
اذ نسب كل شيء بما يناسبه والناسب للتسليم لا فعال هو ذلك  
**قوله** فيسقط ما قيل كيف يمكن تسليم نفس الوجوب كونه ارفع في  
بعض النسخ والقول بنفس الواجب كما في بعضها موافقاً لما في  
والا لا يظهر وجه عسق هذا الكلام بعبارة النص رحمه الله **قوله**  
فان قلت تسليم الافعال وهي اعراض غير متصوره اي ايراد هذا  
السؤال لتفريع على قبله بعد ما قسر التسليم بما يندفع به ذلك  
على اشتراكه ليس كذلك ينبغي وان كان بما ذكره في جواب  
حقاً لانه مما صرح به المحققون **قوله** ولهذا توصف بالبقاء  
بدليل قبول العهود النسخ والاقالة **قوله** فان قلت آه ذكرنا  
السؤال وجوابه حتمنا تكرار مستغنى عنه لان حاصل اجواب  
هو ما ذكره بقوله هذا اشارة الى ان المراد منه افعال الخلق  
وحاصل السؤال هو ذلك القول الذي به الشايح على سقوط  
**قوله** تسليم العين يعني عين الواجب **قوله** قلت الغيبة  
والثبوت آه وفيه بحث لانه ان صح ذلك لا يكون لقوله لا يكون  
يقضي بشايتها لا باعيانها وجه ظاهر ولا جعل الاداء المستعمل  
في الدين مجازاً عن القضاء على ما صرح به المحققون اذا ظهر  
انه حين ما علم بالامر لانه لا يتصور سني علم بالامر واداء ذلك

الواجب



حتى يكون هذا مثلاً بالنسبة إليه وأعطاه من أخذ من الدين  
 ليس ما يور به كما لا يخفى **قوله** ليست بالقياس لما في الآية المذكورة  
 هو ثابت بالسبب لا بالامر **قوله** لأن التسليم إلى غير نسخة تسليم  
 الدين إلى الجاني **قوله** زاد صاحب النسخ وهو لا يخفى **قوله**  
 ولأن معنى التسليم تحصيل السلف في صحة اعتبار ذلك كلام  
 خصوصاً في مقام التعريف **قوله** فنقول إنما حمل الله به هذا القيد  
 ليعم آه والظاهر أن من زاد ذلك من ثمة فقيه زاد لأن الآراء  
 والقضاة يختصان عندهم بالعبادات الموقوفة وأما عندنا  
 رحمهم الله فها من قسم لما يور به موقفاً كان وغير ذلك  
 ذكره صاحب التلويح **قوله** ثم إن تسليم العبادات الموقوفة في غير  
 وقتها لا يرد على هذا التعريف لأنه قد خرج بقوله عين الواجب  
 بالامر **قوله** اعلم أن هذا التعريف على قول من يخص الأمر بوجوب  
 آه وفي الشرح لا يمكن أن يكون معنى قول الله به نفس الواجب  
 نفس الثابت بالامر فتباً ولجميع وهو مع كونه إيجاباً لكلام  
 عن ظاهره مخالف لما صرح به الله به في الشرح حيث قال وقد قيل  
 الفصل في قسم الآراء عند من جعل الأمر حقيقة في التندب كما  
 تسليم عين ندب إلى تسليم **قوله** فيقتضيه كونه واجبا عليه لزوم  
 فلا يقتضيه تعريف القضاة **قوله** قلنا الواجب بالامر  
 تسليم مثل الواجب من عنده وقد جاب عنه بأن المراد  
 بالمثل هو ما كان عوضاً عن الثابت شرطاً وما ذكره ليس كذلك  
**قوله** لأن المراد منها الجمعة وهي لا تقضي قال صاحب الكشف

ورأيت في نسخة من أصول الفقه أن الواجب الأصلي في يوم الجمعة  
 هو الظاهر لقول عائشة رضي الله عنها أنها حضرت مكان الخطبة ألا أن الجمعة  
 أقيمت مقامها مع القدر على دأبها تنوع حاجة مكان اسم  
 القضاء لها حقيقة من هذا الوجه **قوله** وهو من كلام المصنف  
 يريد أن جميع ما ذكرنا هو من أصول فخر الإسلام ألا هذا العبارة  
 فأنها زيادة من لم يتبع اقتداء بالامام أبي يزيد وشمس لآلة  
 الشريفة **قوله** وجعل فخر الإسلام القضاء حقيقة في معنى  
 الآراء وصاحب الكشف أشار إلى التوفيق بين القولين  
 بأن فخر الإسلام نظر إلى معناه اللغوي فوجد معنى القضاء  
 شاملاً لتسليم العين وتسليم المثل فجمعه حقيقة فيها ووجد المعنى الآخر  
 خاصاً في تسليم العين فجمعه مجازاً في غيره والقاضي الامام  
 وشمس لآلة نظر إلى العرف والشرع فوجد لكل واحد منهما ما  
 بمعنى فجمعه مجازاً في غير اختصاص كل واحد به انتهى وعلى  
 يكون المراد بالمجاز الواقع في كلام الله به المجاز الشرعي والعرفي  
**قوله** لأنه لفظ متسع بالكسر أي عام **قوله** بمعنى الفراغ  
 وفي الكشف لأن معناه الاستفاضة والآراء والأحكام وهذه  
 المعاني موجودة في تسليم عين الواجب كما هي موجودة في تسليم  
 مثله **قوله** وهو الأمر إنما فسر به لأن وجوب الآراء  
 لا يضاف لآله دون السبب إذ لا يثبت به لأنفس الوجوه  
**قوله** عند المحققين من أصحابنا كالامام أبي يزيد وشمس  
 لآلة وفخر الإسلام ومن تابعهم وعليه الجملة **قوله** وغاية



اصحاب الحديث **قوله** وهم لعاقبون من شأننا وصدرنا  
 ابو اليسر صاحب الكزان وعليه لغة المقررة ايضا **قوله**  
 لان النفل شرع له من جهة تعليل لقوله مقدورا على مثله في غير  
 الجواز في له الكلف وفي من جهة ما كانت **قوله**  
 قلنا لانهم فان لو رتبته على قولها وهي نفل اذا المراد بالنفل  
 ههنا العبادة الزائدة على الفرائض لا شرع زائدة على الفرائض  
 والواجبات والسنن كما هو المصطلح ثم ان ما ذكره لو سلم  
 فانما يصلح لدفع الاشكال في صلوة المغرب والاذان صور  
 فاتها في الزمان ما يفيض ايضا اذا ارتفع والاسم في قولنا  
 ما ذكره صاحب الكشف هو بانه انما يشترط لقوله القضا يكون  
 النفل مشروفا من غير نظر الى الكيفية والكمية فانه يجب قضاء  
 الظاهر مع ان النفل لم يكن مشروفا على صفة الظاهر في بعض  
 بقراءة ور كعين بغير قراءة **قوله** ولو سلم اي ان النفل مثل  
 ركعات غير مشروع **قوله** نقضاً وبما ثبت بقوله عليه السلام  
 ولا يد عليك انما غير فارجح في كون وجوب القضاء في صلوة  
 المغرب ايضا بما يجب به الاداء غاية التبران من شرط وجوب  
 القضاء وجود النفل من جنس الفايض فحين لم يوجد شرط  
 المذكور كما في قضاء المغرب نقول ثبت قضاء وبما بالنص على  
 خلاف القياس ثم ان ما في الحديث ضمن معنى غفل فلذا قد  
 بعين **قوله** فيترك القياس اي بقوله ثم و مراده بالقياس ما ذكره  
 بقوله على هذا ينبغي ان لا يفتى المغرب **قوله** معقولاً قال في

فيكون النفل من جنس الفايض  
 فيكون النفل من جنس الفايض  
 فيكون النفل من جنس الفايض  
 فيكون النفل من جنس الفايض

في التسليم وكلما ما معقول المعنى لان خروج الوقت لا يصلح مستقلاً  
 ولا يخرج في حق الاصل العبادة ما ذكره الشارح من ليس يصح  
 لبيان معقولية المعنى بل هو حكم القياس فليقل **قوله** الحق  
 به المندورات المعينة التي هي على وجه القياس وما ذكرنا من  
 من اصول فخر الاسلام وهو ما اقتضى اثره من جميع اصحاب  
 المتن والشرح لكن يلوح بالبال ان لغز ههنا اشكال  
 نزح من الله سبحانه وتعالى ان يوفقنا بجوابه بعد هوان  
 القضاء اذا وجب بما وجب به الاداء كما هو المذهب  
 فما الحاجة في الحكم بوجوب قضاء المندورات المعينة الى  
 اعتبار القياس ولم لا يكون بؤته بالنص الدال على ادائها  
 كقوله تعالى او فوا بالعهود ولو كان ثبوت وجوب القضاء  
 متوقفاً على دليل اخر غير ما وجب به الاداء لكان مذهب  
 الجمهور من مذهب العراقيين لا يقال ما ثبت بما وجب به  
 الاداء هو جاب القضاء والقياس في المندورات المعينة  
 انما هو لا علم ببقاء الواجب كالتقصير في القيس عليه لانا نقول  
 الاول يعني من الثاني كما يظهر على من يدرك اول المعاني على  
 ان صاحب الكشف هو قال فخذ العامة يجب قضاء وبما بالقياس  
**قوله** وغير واجب عندهم اي عند المجاهدين ههنا ثلاث  
 روايات الاولى في عدم الوجوب مطلقاً والثانية الوجوب بالنقص  
 لا الفوات بل الرض والجون والاعاء والثالثة الوجوب  
 بالفوات والتفويت كذا في فصول السداع والظاهر ان الحنفين

كذا في خبرين  
 سلم

لعل  
 او فوا بالعهود  
 اي اليهود



قد سألني تعالى سرارهم برؤون بقولهم فيروا جب عندهم الرواية  
 الكاوي فلا وجه لتعبد ذلك بصوت الفوات كما فعله الشيخ  
**قوله** وفيها يظهر اي في مسئلة النذر **قوله** وهو عندهم  
 بمنزلة نص مقصود اي لتفويت بمنزلة نص قصد به التزام القضاء  
**قوله** سواء عندهم اي في وجوب القضاء ثم ان ذلك هو  
 مقتضى كلام شمس لا يثبت في مقتضى كلام ابي البركات وقع من  
 الشيخ اكل الدين وبقية الاشايخ سواء ليس كل من جنى  
**قوله** في التخرج اي في الحكم فهو عند المحققين بالامر السابق  
 ومم بطلان بامر جديد **قوله** قال الشيخ قوام الدين  
 الا تعاني في كمال المشهور في الأصول يوضح منتخب لا يمكن التمسك  
 بالتبيين لكن المذكور فيه ترجيح قول المحققين وهو يحمل ان  
 يكون ذلك في شره للهداية لكن يكون من كلامه تدفع  
**قوله** اشبه بمنازل اصحابنا اي وفي حيث اعتبر فيها  
 حالة وجوب الاداء دون وجوب القضاء وهو دليل على  
 انه يجب التسبب بقوله **قوله** ومن فاته صلاة الليل  
 المستثنى المذكور في الكشف هكذا انهم قالوا ان قواما  
 فانهم صلوة من صلوات قبل فقصوا بانها راجعة جهرا منهم  
 بالقرأة ولو فاتهم صلوة من صلوات القضاء فقصوا بالليل  
 بغير اهم بالقرأة وقد نقلها عن شمس لا يثبت رحمة واما مسئلة  
 المنفرد فليس من ذلك لان من فاته صلاة الليل خافت في  
 قضائها ختم على ما صرح به في الوفاة وقول الشارح

كذا في تحصيلها



مع الامام ليس له معنى لما حتى يمكن حمل كلامه على صورة الجملة  
**قوله** ولعل ان يقول بوجوب مراعاة الجهر وعدم  
 لا يقال ليس المعبر في القضاء بالمائة من جميع الوجوه  
 الا ترى الى فوات فضيلة الوقت لا نقول هذا فيما لا يمكن  
 تداركه مسلم كما ذكرنا في الوقت واما فيما يمكن كما  
 نحن بصدده فمنوع والحق ان الاعراض المذكور طاهر الكور  
**قوله** قلت باصلي بالايام في الفصل الاول كان للضرورة  
 آه يعني ان السبب في حق الاداء انقض في الفضلين جوا  
 للقيام والركوع والسجود باعتبار توهم القدر مجوزا  
 لانقال الى الحلف وهو القعود والايام عند العجز انما  
 اتفعل في هذه الحالة فذلك عمل في حق القضاء من غير تفاوت  
 ما اذا فاته صلاة في حالة المرض والضعف ففاته صلاة كاملة  
 بقيام وركوع وسجود وكان له فيها ولاية لانقال الى  
 الحلف عند الفعل للغير فاذا قضاه في تلك الصفة بعينها  
 فان وجد شرط الفصل في هذه الحالة كان له ذلك قالوا  
**قوله** فان قلت اذا وجب القضاء فيها بالنقص اي  
 الصلوة والقوم والنقص في الصلوة هو قوله طلب السلام  
 من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها وفي القوم  
 قوله تعالى فخذ من ايام اخر ومن شاء السوال في كلامه هو ما  
 ذكره من قيام منذ ورايت المعينة عليهما لان المقيس عليه  
 يجب ان يكون ثابتا بالنقص والا فلم يسبق في كلامه صريحا

هذا كذا في تحصيلها  
 ان يثبت في وقت  
 ان يثبت في وقت

بعد الامتنان



كون ثبوت قضاء الصوم بالنقص **قوله** قلت عرفنا بالنقص  
اي نقص الموجب للقضاء كما في الكشف **قوله** ان الواجب سقط  
اي لم يسقط بخبر روج الوقت **قوله** وهذا الطلب تفريع  
ما وجب ان الامر بالنقص المذكور يطلب تفريع الزيادة من ذلك  
الواجب بالمثل **قوله** ولهذا سمي قضاء وتوجب به ابتداء المصالح  
تسمية قضاء حقيقة **قوله** بسبب خبر ابي بيل مستدرك **قوله**  
قلت لقياس مظهر لا مثبت فكون وجوب المنذور ثابتا  
بالنقص لو اردت ان كذا في التلويح ولم يتعرض له احد من مقدميه  
لارادوا ولا قبوله لكن فيه بحث اذا المراد بالسبب الجدير به هنا  
دليل غير ما وجب به الاداء على صرخا به ولا يذهب عليك  
ان النقص لو ارد في الصلوة والصوم ليس ما يجب به الاداء  
في المنذور فيكون سببا جديرا لاحالة ولا يفيد ما ذكره وقال المولى  
الفخاري في جواب السؤال المذكور ان لقياس مظهر لستين  
السبب **قوله** لو كان القضاء بالسبب الاول وهو ههنا  
التنذر **قوله** اذ لا اثر للتنذر الموجب لاعتكاف في ايجاب  
الصوم **قوله** فاجابة بالصوم يكون زيادة على التزم **قوله**  
بالاتفاق الا عند الحسن بن زياد وابي يوسف رحمتهما  
في رواية عنه حيث قال لا بعدم الوجوب وعند زفر  
حيث قال يجوز قضاءه في رمضان آخر وكانه اراد اتفاق  
اتفاق الجمهور **قوله** لانه لا اعتكاف الا بالصوم بمجمل  
ان يزيد به الاعتكاف الواجب لان في الاعتكاف والفصل

لا يشترط الصوم في ظاهر الرواية ومجمل ان يزيد به الاعتكاف مطلقا  
بناء على رواية الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله انه يشترط الصوم  
في الفعل ايضا لانه في الاعتكاف كالتطهارة في الصلوة وعلى هذا  
لا يكون الاعتكاف لفعل اقل من يوم **قوله** لان التنذر كان  
موجبا للصوم يعني ان نذرا الاعتكاف موجب للصوم كونه مظهرا  
له كالتنذر بالصلوة فانه موجب للوضوء **قوله** ولكن سقط الصوم  
المقصود بشرط الوقت ومجمل ان الصوم شهر ايضا لان شرط  
يعبر وجوده مطلقا لا وجوده قصدا كالتطهارة **قوله**  
لان الاعتكاف الواجب مطلقا **قوله** مبني على ما سبق  
منه من ان ذلك التنذر صار بالانفصال عن صوم الوقت  
بمنزلة تنذر مطلق من الوقت والا فليس المحل فيه من قبل  
الاعتكاف الواجب مطلقا **قوله** يزداد اثره وهو ههنا  
الفضيلة والثواب **قوله** كمن سلم في الجزاء ان قص  
متعلق بقوله فلم يجر قضاؤه في رمضان آخر وقصود  
المسئلة ان الكافر اذا اسلم عند احراز الشهر وجبت  
صلوة العصر ما قضا فلم يؤد ما حتى دخل وقت الاحراز من  
اليوم لان في فاته لا يؤد فيها فيه وان وجبت ما قصه كما جئ  
تفصيله **قوله** لعود شرطه الى الكمال وهو الوقت لا قضاءه  
ليس باعتبار ذاته بل باعتبار كون العلة فيه شبهة  
بغاية الكفر **قوله** فاذا مضى خالف عن الفعل كان كاملا  
**قوله** فان قلت على هذا اي على تقدير عود شرط



الى الكمال ووجوب الصوم مقصود **قوله** في صوم قضاء ذلك الشهر  
 اي فيما اذا لم يصوم ولم يعتكف في رمضان ثم صام قضاء  
 واعتكف فيه **قوله** قلت امتناع وجوب الصوم ان  
 اي وجوب الصوم المقصود فما اذا وقع الاعتكاف في  
**قوله** يجوز ان يكون بشرط الوقت ان يكون لا نقاله  
 بصوم شهر كذا في الكشف ولا يذهب عليك ان مقتضى  
 العبادان هو الرد في تعيين العدة لا الحكم المذكور ولا يلزم  
 ذلك قوله بقا احدى العنتين قلنا بل **قوله** كذا قال صاحب  
 الكشف كان الواجب تقديم هذا القول على ذكر النظر غير  
 المذكور في كلام صاحب الكشف لانه لا في التحقيق والظاهر  
 ان تأخير عنه وقع سهوا من قلم التاخير **قوله** ولما قيل  
 ان بقول العدة الاتصال بصوم الشهر مطلقا اي العتق  
 له بوجه ما يقتضيه القضاء والاداء ويندفع به كل وجهي النظر  
**قوله** قلت القياس كل دل على وجوب القضاء آه جواب  
 عما قالوا انه يجب التوبة وتفرغ على ذكر في اصول فخر  
 الاسلام وشروها هو انه انما وجب القضاء في التذرع  
 بالقياس لا بما هو مستزاد نص مقصود في باب التذرع والتوبة  
 واذا ثبت هذا لم يكن بد من اضافته الى السبب الاول  
 ووجوبه من الغوات ورة بالتوبة دليل على انه كان  
 اضافته الى التوبة لا يخفى ما في كلام الشارح من ههنا ايها  
 خلاف المقصود بحث الاداء انواع **قوله** دل على وجوب

في بيان وجوب القضاء  
 في بيان وجوب القضاء  
 في بيان وجوب القضاء

في بيان وجوب القضاء  
 في بيان وجوب القضاء

بالظن

بالغوات بان مرض مرضا لا يمنع من الصوم وينبغي من الاعتكاف  
 بان صار مبطونا او نحوه **قوله** وهو منقسم على نوعين هذا  
 هو الموافق لما في عامة المقبررات لكن فخر الاسلام استعمل  
 المحض مرادنا للاداء الكامل وتبعه صاحب المنهج ولقد اطلع  
 من عنده او اراد به المعنى التلويحي **قوله** والآداب اخذ  
 من قول صاحب الكشف رحمه عند قول فخر الاسلام والمحض  
 هو الذي يؤد به الانسان ملتبا بوصفه كما شرع مثل  
 الصلوة جماعة لان هذه صلوة توفّر عليها حقها من الواجبات  
 والسنن والآداب لكن اعتبار الآداب في كون الاداء  
 كاملا محل كلام وكأنه تفتنه بذلك بعين تركه كرا لاداء في  
 التحقيق واقصر على ذكر الواجبات والسنن وقال فيه فان  
 قبل ينبغي ان يكون اداء المنفرد كاملا لانا قضا لانه  
 هو الواجب بالاجرة والجماعة لم تجب بالحر بل هي سنة فيكون  
 الاداء بالجماعة اكمل لان تركه بوجوب النقصان فيها الجماعة  
 سنة مؤكدة وهي في حكم الواجب فكانت داخله في الامر  
 الذي ثبت به الواجبات فكان تركها موجب للنقصان  
 تركه الفاتحة وترك ضم السنن اليها اشبه ولا يذهب  
 عليك ان الآداب ليست بهذه الجسدية ولقد اضاف بعض  
 الافاضل حيث قال الاداء المحض مجبج الاوصاف المتروكة  
 قطعاً كامل وقال في الحواشي يريد بها ما يوجب تركه انما  
 يخرج به الآداب **قوله** في المكتوبات الظاهر ان صلوة الجمعة



والتعبد بين اخله فيها فلا يرد على قوله واجما في خبر نقص  
**قوله** او سماه قاضيا باعتبار حال الامام لغوات التزم  
 من الاداء منع الامام بفراغه فيكون ما اتي به بعده مثلاً ذلك  
 المتعبد لا عينه وهذا الوجه ايضا مذكور في الكشف وغيره لكن  
 بلوح بالبيان اننا نترجمها اشكال وهو ان كون الاداء اداء  
 انما هو باعتبار الوقت كونه بشبه القضاء انما هو باعتبار  
 حال الامام كما سبق وعلى ذكر تحقيق هذا ان الاعراض المسبوبة  
 ايضا فحصل الاداء من الاداء التشبيهة بالقضاء والمسبوبة  
 من الاداء المحض بحكم ظاهر **قوله** فقام ثم انته بعد فراغ  
 الامام فحدث وكذلك الحكم اذا سبقه الحدث قبل فراغ  
 الامام ابتداء **قوله** حال اداء ما بقي عليه وفي لفظ الاداء  
 اشارة الى ان المفروض في المسئلة بقاء الوقت **قوله** علم  
 من تعبد لا قول راو بالتعبد الاول قوله بقاء وباشا في قوله  
 في موضعها وباشا ثلث قوله بعد فراغ الامام وبالترتيب قوله من غير  
 تكلم **قوله** لان حاله بطل عزيمته وهي نية الالف **قوله** قال  
 مولانا سراج الدين الهندي ولما قل ان يقول آه ويمكن ان  
 بجانب عنه بان كونه اداء باعتبار الاصل وكونه قضاء  
 باعتبار الوصف كما سبق فالجهدون قدس الله امرهم  
 رجحوا في هذه المسئلة اعتبار جانب الوصف لا الجراح لهم  
 على ان هذه المسئلة انما ذكرت ههنا كونهما دليل اننا على  
 ان في فصل الاداء شبه القضاء وليس اداء محض والامام

كان لعدم تغير فرضه معني لا يلزم من كون شبه القضاء حكم  
 حكم المسئلة حتى يرد عليه **قوله** ويمكن ان بجانب  
 عنه بان هذا لا يسمى ترجيحاً بل عملاً بالتشبيه وفيه بحث  
 اذ ليس ههنا شبهة فضلاً عن العمل بها على ان كونه اداء  
 بجانب الاداء بالكلية مما لا يحتاج الى بسيا فلا اتجاه لقوله  
 فلو عمل بما قال هذا يكون اداءً لجهة القضاء بالكلية لانه اذا  
 قبل الاداء بالاهتمام بقي كون جانب الحقيقة راجحاً  
 مرجحاً **قوله** باعتبار الشرع متعلق بالعين لا بالواجب  
 فليدبر **قوله** كبديل تصرف فيسلم المسلم فيه وكذا الحكم  
 في سائر الديون لان الديون انما تقضى بمشاهرة ان  
 الدين وصف ثابت في الذمة والدين المؤدى معاير له الا ان  
 الشرع جعله عين الواجب **قوله** وهو وصف اي ثابت في  
 الذمة **قوله** فلا يلزم الاستبدال في بدل تصرف المسلم فيه ولا  
 يلزم امتناع اجرة على التسليم بما على ان الاستبدال هو وقف  
 على التراضي **قوله** وهو حرام اي الاستبدال فيها يعني قبل القبض  
 كما ذكر في الكشف والتلويح **قوله** اداؤه زبناً الزبني هو  
 بده ببيت المال بزوج فيما بين التجار واجمع زبني كذا  
 في التلويح **قوله** بخاتمة اودين قيل قوله اودين مستدرك  
 فان الاول يعني عنه لكن كان ينبغي ان يقول مستحسناً  
 رقبته الا ان يقال الدين بخاتمة ايته وفيه اما اولاً فلان  
 ليس في اكثر النسخ وتؤيده وقد ضميرها في جميعها واما ثانياً



فلان المراد بالجنابة المذكورة فيما سبق وهي ما به لا خلاف  
 وأما ثلثا فلان ركائز وحدة الضمير لا يندفع بكون الدين  
 جنابة على أن يودى في لك أو غيره هو أن لا يذكر الدين بعد  
 الجنابة **قوله** أما كونه أداً فلا نه لو هلك بفتح على أن المذكور  
 ولا بل أنيته على كون ذلك الرد من قبيل الأداة القاصرة ذكرها  
 بعد ما بين وجه كونه أداً قاصراً فلا يرد على كونه شيئاً كما زعم  
 بعض الناظرين **قوله** لو هلك في يد المالك والمشتري  
 كذا في أكثر النسخ لكن المناسب هو عدم الأقتصار على القاص  
 في قوله برى الخاص من ضمانه قالوا ولي عدم قوله والمشتري  
 كما في بعضها **قوله** يرجع المالك على الخاص بقية بلا خلاف  
 لأن الرد يكون كأنه لم يوجد **قوله** والمشتري على البايع بثمن  
 لو سلم البايع العبد لم يبيع بثمنه بالدين فيع في ذلك الدين  
 يرجع بكل الثمن بلا خلاف ولو سلمه مشغولاً بالجنابة فهلك  
 في ذلك الوجه يرجع بكل الثمن عند أبي حنيفة وهو عندهما  
 يرجع بقضاء العيبان قوم حلال الدم وحرام الدم فرجع  
 بتفاوت بين القيمتين من الثمن كذا في الكشف اطلاق  
 كلام الشارح هو إنما يبيع على قول أبي حنيفة **قوله** وجوب عليه  
 قيمة العبد لعجن عن تسليم قصده بذكر ذلك قاعدة زائدة  
 وألا فالكلام هنا إنما هو في تسليم العبد بعد الشراء لا علق  
 له بصورة المفهوم أصلاً **قوله** بعجزه عن التسليم أي عند عجزه  
**قوله** ولم يقض بها القاضى الصواب ذكر ذلك عند قوله حتى

نحو

حتى تجبر المرأة على قبول أن يقال هذا إذا لم يقض القاضى  
 بالقيمة قبله وسجى فائدة التقييد من أنه لو قضى القاضى قيمة العبد  
 على الزوج للزوج ثم ملك الزوج العبد لا يجبر الزوج على تسليم  
 ولا المرأة على قبول وأما ذكره هنا فلا يظهر له معنى لأن شرط  
 عدم قضاء القاضى بالقيمة في وجوب قيمة العبد عليه غير  
 متصور لا شرعاً ولا عقلاً **قوله** وسائر تصرفاته كالكفا  
 والتببيع والهبه **قوله** لأن تبدل الملك وجب تبدل القيمة  
 شروع في بيان كونه شبهة قضاء ثم أن تبدل في الملك من  
 قبيل التبدل في القيمة لأنه موجب له وكأنه أراد بالقيمة  
 كونه حراماً لأفشاء أو جائزة ولو قال ابتداء لأن تبدل الملك  
 وجب تبدلاً في الذات كما كان في عامة المعبرات كان ظهر  
 واخر **قوله** يتعلق بالشيء من حيث أنه مملوك المقصود من هذا  
 الكلام هو التبيين على أن حكم الشرع على الشيء بالحق والحرمة ليس من  
 حيث الذات بل من حيث القيمة وقد حصل ذلك لكن  
 اقتصر على ذكر حثية المملوكية حصولاً هو المطلوب منها بها  
 فلا يتعلق بغيره عرض على فلا يرد عليه قبل أن يكون  
 منصرفاً ذكره فإن صيد الحرم إنما يحرم ما دام في الحرم وأخرج  
 منه كل ثم الأوضح في تقرير ذلك ما ذكره المولى الفاضل  
 حيث قال لأن يتعلق حكم الشرع بالشيء المملوك لا حيث  
 هو بل باعتبار مملوكيته فيستبدل المجموع بتبديله وهو المراد  
 بالعين سواء اعتبر مجرد الذات جزءاً أو مقيداً **قوله** حكم المخر



فانه حرام لعينه **قوله** والمراد بالعين لو قال فيما سبق بدل قوله  
 يتبدل الذات كما يتبدل العين كما في التوضيح كان كلاً منها  
 اوضح **قوله** يتبدل البعض وهو المملوكية **قوله** وقال  
 ان يقول لا يجوز ان اخذ من تسليح والمولى الفاري  
 اشار الى جوابه فيما نقلناه عنه من تقرير الكلام فليست  
**قوله** وتبدل الوصف لا يجب تبدل الذات اجب عنه  
 بان تبدل الوصف يجب تبدل الذات شرطاً وان لم يوجد  
 حقيقة فلا فرق بين المجموعتين والمقيدة **قوله** دخل على  
 بربرة معقبة غائبة ربه، وغائبة من بني تميم ولا تحرم الضمة  
 على ما بينهما بل على ما في بني تميم على أنها كانت ضمة  
 التطوع وهي لا تحرم الا على النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** ولهذا  
 لو قضى اى يكون لعب مثل المستى لعينه كما فهم من سياق  
 الكلام **قوله** ولو كان لها حكم المستى بعينه لغاها عنها  
 الضمة في لها واليهما راجع الى العين لا اليقعة لفظاً والمعنى  
 وفي حقها الى المرأة **قوله** ولم يتغير بالقضاء اى حقها  
 القاضي **قوله** قلت قضاء الدين الظاهر طرح لفظ القضاء  
 من الدين ثم ان الفرق بين القرض والدين هو ان القرض  
 مال يقطع الرجل من امواله فيعطيه عبداً واما الحق الذي  
 يشتت عليه ديناً فليس يقرض كذا في المغرب وفيها كذا  
 الدين مال اجل ولا اجل له فقرض واما في المغرب والمقول  
 عليه **قوله** وقال ان يقول كان ينبغي ان يكون اخ

يعلم

ذكره صاحب الكشف قال في جوابه قلت بدل القرض غير  
 المقبوض حقيقة واما اخذ حكم المقبوض ضرورة الاختراز عن اللفظ  
 فلا يظهر فيما وراء موضع القرض وهو كونه اداة ثم قال كذا قيل  
 والاولى ان يقال كونه شبيهاً بالاداء لا يمنع من ان يكون  
 من اقسام القضاء، مثل معقول كما اشرنا اليه فيما سبق لان الشيخ  
 قسم القضاء بالمثل المعقول مطلقاً ولم يقيد بالقضاء المحض فدخل  
 فيه القضاء المحض وغير المحض انتهى كلامه ولعله انما عدل  
 عن جواب المذكور لانه اذا تحقق اخذ بدل القرض حكم المقبوض  
 تحقق شبه الاداء وليس كونه اداة امراً وراء ذلك الا  
 نرى ان تسليم الدين قد جعل من الاداء المحض اعتباراً جعل  
 الشرع المودعي عين الواجب في الذمة فكيف شبه الاداء  
**قوله** لسوك طريق الا غارة فان القرض في الابتداء يكون  
 غارة وفي الاثناء يكون معاوضة فبالنظر الى الابدان  
 لم يلزم فيه التاجيل وبالنظر الى الاثناء يضمن بالهلاك  
 والاستهلاك **قوله** حتى لم يحس فيه اربوا ولو لم يجعل القرض  
 في حكم الا غارة كان مبادلة الشيء بجنه فنه فيكون ربوا  
 لفضل النقد على النسبة **بحث القضاء انواع** **قوله**  
 لانه ينبغي لان العقل من حجج الله تعالى ولا يتناقض حجج قطعه  
 اذ هو من امارات العجز والسفه تعالى عن ذلك علواً كبيراً  
**قوله** اى قضاء الصوم يشعر بتقدير المضاف في عبارة  
 الله عز وجل وليس نقول لانه يلزم ان يكون كلا الصومين عبارة

ف



عن الغائب فيكون كون قضاءه ولو غير متعوض له في الكلام مع  
 انه محط القافية في المقام ويمكن توجيهه بحمله على الاضافة  
 البسيطة **قوله** بالكف عن ما لوها اي شهوات البطن  
 والفرج **قوله** معناه لا يطيقونه كذا فتره ابن عباس رضي  
 وتقصده قراءة حفصة لا يطيقونه باثبات الكما سجي  
**قوله** بل معنى الآية وعلى التطبيقين ان الذين اتوا هذا الوجه  
 هو ان يكون في الكشف وتفسير القاضى **قوله** وجعل النجس  
 آه الظاهر كون جعل على صبغة المجهول لان العارى ليس  
 هو الجاعل اي وجعل على هذه القراءة ويمكن جعل العارى  
 جاعلا لجوزا لجوانبه في القراءة على مقتضى لك فيكون  
 على صبغة المجهول كما هو كذا با در ثم ان ذلك غير  
 مختص بقراءة لا يطيقونه باثبات لابل تاتي ايضا على ما  
 اختاره فخر الاسلام في قراءة الاثبات وكذا اما  
 ذكره بعده بقوله ويمكن ان يكون آخ فيندفع ما  
 قاله الزاهد في من المذور **قوله** لا بمعنى الاخرى  
 بلزم ثبوت اجزئية في صورة ترك الصوم ايضا **قوله**  
 ويمكن ان يكون معطوفا على قوله لا يطيقونه صحة العطف  
 محل محش لفظا ومعنى والظاهر ان يقال متعلقا  
 بقوله لا يطيقونه **قوله** وخاف ان يرفع الامام راسه  
 آه واما اذا علم انه يدرك الامام في الركوع فبالتكبير  
 العبد قايما **قوله** لانه لا يقدّر على تباين مثلها لانها لم تعرف

في قوله لا يطيقونه كذا فتره ابن عباس رضي  
 وتقصده قراءة حفصة لا يطيقونه باثبات الكما سجي  
 قوله بل معنى الآية وعلى التطبيقين ان الذين اتوا هذا الوجه  
 هو ان يكون في الكشف وتفسير القاضى قوله وجعل النجس  
 آه الظاهر كون جعل على صبغة المجهول لان العارى ليس  
 هو الجاعل اي وجعل على هذه القراءة ويمكن جعل العارى  
 جاعلا لجوزا لجوانبه في القراءة على مقتضى لك فيكون  
 على صبغة المجهول كما هو كذا با در ثم ان ذلك غير  
 مختص بقراءة لا يطيقونه باثبات لابل تاتي ايضا على ما  
 اختاره فخر الاسلام في قراءة الاثبات وكذا اما  
 ذكره بعده بقوله ويمكن ان يكون آخ فيندفع ما  
 قاله الزاهد في من المذور قوله لا بمعنى الاخرى  
 بلزم ثبوت اجزئية في صورة ترك الصوم ايضا قوله  
 ويمكن ان يكون معطوفا على قوله لا يطيقونه صحة العطف  
 محل محش لفظا ومعنى والظاهر ان يقال متعلقا  
 بقوله لا يطيقونه قوله وخاف ان يرفع الامام راسه  
 آه واما اذا علم انه يدرك الامام في الركوع فبالتكبير  
 العبد قايما قوله لانه لا يقدّر على تباين مثلها لانها لم تعرف

المعتمد

في قوله لا يطيقونه كذا فتره ابن عباس رضي  
 وتقصده قراءة حفصة لا يطيقونه باثبات الكما سجي  
 قوله بل معنى الآية وعلى التطبيقين ان الذين اتوا هذا الوجه  
 هو ان يكون في الكشف وتفسير القاضى قوله وجعل النجس  
 آه الظاهر كون جعل على صبغة المجهول لان العارى ليس  
 هو الجاعل اي وجعل على هذه القراءة ويمكن جعل العارى  
 جاعلا لجوزا لجوانبه في القراءة على مقتضى لك فيكون  
 على صبغة المجهول كما هو كذا با در ثم ان ذلك غير  
 مختص بقراءة لا يطيقونه باثبات لابل تاتي ايضا على ما  
 اختاره فخر الاسلام في قراءة الاثبات وكذا اما  
 ذكره بعده بقوله ويمكن ان يكون آخ فيندفع ما  
 قاله الزاهد في من المذور قوله لا بمعنى الاخرى  
 بلزم ثبوت اجزئية في صورة ترك الصوم ايضا قوله  
 ويمكن ان يكون معطوفا على قوله لا يطيقونه صحة العطف  
 محل محش لفظا ومعنى والظاهر ان يقال متعلقا  
 بقوله لا يطيقونه قوله وخاف ان يرفع الامام راسه  
 آه واما اذا علم انه يدرك الامام في الركوع فبالتكبير  
 العبد قايما قوله لانه لا يقدّر على تباين مثلها لانها لم تعرف

قوله وكذا  
 في قوله لا يطيقونه

قوله

قوله في الركوع **قوله** وهو نصف ضاع ما ل في كشف نقصان  
 عن البسوط اذ انما في عليه صلوات يعلم عنه لكل صلاة نصف  
 ضاع من خطبة او ضاع من غير ما وكان محمد بن معاذ يروي  
 بقول لا يطعم عنه كل يوم نصف ضاع على قياس الصوم  
 ثم رجع فقال كل صلاة فرض على حدة لم ينزل الصوم يوم  
 وهو الصحيح **قوله** بنقص غير معقول اي غير معقول المعنى  
**قوله** فكيف اوجبتم آخ ومن شرط القياس ان يكون  
 حكم المقيس عليه معقولا **قوله** للاختياط اي بالقياس **قوله**  
 وان لم يعقل اي وان لم يتحقق كونه معقولا والافين كونه  
 معقولا بالعجز ومن كونه غير معقول في دفع ظاهر **قوله**  
 نحو بها السبب كذا في النسخ والفتوب سقاط قوله بها  
**قوله** ولهذا قال محمد آه اي لا كان الوجوب للاختياط  
 اذ لو كان بالقياس لما احتاج الى الحاق الاستثناء بها في  
 سائر الاحكام الثابتة بالقياس **قوله** اعلم ان قوله آخ الظاهر  
 انه يريد قول الله عز وجل في الشرح وهذا الاشكال ما اوردته  
 القاء آني في الشرح المقتضى ويمكن اجواب عنه بان بناء الحكم  
 على المشتق ليس يقتضي في الدلالة على العلية خصوصا على العلية  
 شرعا المعبرة في القياس انما المدا ر فيها هو للملازمة والتأثير  
 كما يجي في باب ان شاء الله تعالى وما قيل في الجواب  
 من ان كونه علة لوجوب التعدي في الصوم لا يقتضي كونه  
 علة لوجوب التعدي في الصلاة لانه موقوف على التعدي

نصفه شرف كمال  
 من بعض سائده  
 مسكه



والنقدى فرع كونه مقولا ففقه اما اولاً فلان منشاء الاشكال  
هو بناء عدم كون وجوب الفدية في القسوة بالتعبد على  
الشك في كونه معلولا بالعجز على ذكره القوم والذكور  
في هذا الجواب هو بناء ذلك على كونه علة فاصرة مع تسليم  
كونه معلولا بالعجز فيكون امرا اخر فلا يفيد في دفعه واما ثانياً  
فلان مؤدى ذكر من تسليم كون العجز علة في اهل موطن  
اللاحاق بطريق دلالة النص فلا يشترط فيها كون المعنى  
الاصل مقولاً كما صرح به صاحب الكشف في عدة مواضع كذا  
ما قيل من ان معنى النص يحمل ان يكون عدم الاطاعة  
كافرة لبعض فيكون لبيان وجوب الفدية في حق  
غير المطيع كالشيخ الفاني ومن معناه ويجعل ان يكون  
الاطاعة ويكون النص لوجوب الفدية في حق المطيع  
كما كان في بدا الكلام فلا يكون المعنى معلوما قطعاً لان الكلام  
من منع من جزم كون ثبوت وجوب الفدية في الصوم  
بالنص المذكور وان حذف لا متعين غاية الامر ان يكون  
الاشكال اللاحقاً على ان مؤدى ما ذكر هو ان يكون وجوبها  
في الصوم ايضا اجاباً ثانياً ثبوت الشك على تقدير المذكور  
وليس كذلك **قوله** وليس على علة وصفه الفدية اما المشتق  
اولاً الى العجز في كل منسها خرازة والصواب ليس على علة  
المشتق منه **قوله** اي كما اوجبنا التصديق آه هذا يدفع  
الاستبعاد وليس يقبل عليه لان الحكم في القيس عليه يجب

وهو ظرف من كمال  
العلوي

كفر الاسلام ودينه

ان يكون ثانياً بالنقص والتصدق بالعين او القيمة ليس  
كذلك ومعناه ان وجوب الفدية في القسوة للاحتياط بناء  
على احتمال التعليق بنظر التصديق في كونه واجبا للاحتياط  
بناء على احتمال الاضالة **قوله** المعينة اي للتفجئة **قوله**  
بند العجز بان قال الله تعالى ان اضحى هذه اشارة ثم انه  
لا فرق في الحكم المذكور بين المعينة بند العجز والمعينة بند الغنى  
كما صرح به في كتاب الفروع ثم ان كلام المصنف رحمه الله يتلوه  
اذا ترك الغنى الاضحية ومعنى اباها فان الواجب حسب  
ايضا تصديق القيمة فخصيص الشارح صوت اشارة  
المعينة بالذكرة في تفسيره ليس كل منسها او التصديق فيها  
حجة ان لم يستهلك ظاهراً عبارة بوجههم دخول تلك الصورة  
ايضا تحت ارادة المصنف رحمه الله وليس صحيح لعدم  
مساعدة عبارة لذلك **قوله** لاحتمال كون التصديق  
بالعين آخ لو قال لاحتمال كون التصديق بشمل الكلام  
التصدق بالعين والقيمة كان اذني وتقصير على الاول  
مع كون اشارة في الغنى في المقام قصور لا يخفى **قوله** لانه  
عبارة مألوفة ولهذا شرط لوجوبها الغنى كما في الزكوة  
وصدقة الفطر **قوله** نقل قوله التصديق لو قال  
نقل القرية من التصديق كما في بعض الشروخ كان اظهر  
وفي التحقيق نقل القرية من تملك العين والقيمة **قوله**  
ليزول فيها من اوضاع الذنوب لانها في ذلك ان

البناء في بند العجز  
يتعلق بالمعينة

ط لانه هو المذكور في كلام



3  
 4  
 5  
 6  
 7  
 8  
 9  
 10  
 11  
 12  
 13  
 14  
 15  
 16  
 17

و استقل كل واحد منها  
في الحنية لنقل  
المذخور  
سلكه

قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا  
لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل



**قوله** قيتنا بقولنا في حالة الخطأ لانه لو كان آية هذا  
التقييد لا يفيد هنا شيئا لان ضمان النفس لا طرف  
بالمال لا يكون الا في حالة الخطأ بل المصنف رحمه الله تعالى قد تضمن  
الكذا كونه بقوله بالمال ليكون الكلام مختصا بحالة الخطأ فماد كره  
الشارح رحمه الله ليس الا فائدة تقييد المصنف رحمه الله لا تقييد  
نفسه لا يقال ان كلام المصنف رحمه الله يتم الصلح بالمال  
عن دم العبد فيكون تقييد الشارح رحمه الله بحالة الخطأ  
ملا حرا من ذلك وان كان غيره من صور اجنبية عمدا  
خارجا عنه بتقييد المصنف رحمه الله لانا نقول لا يلزم ذلك  
اطلاق قوله لانه لو كان اجنبية عمدا **قوله** لا يضمن اي  
بالمال بل يجب القصاص لان القصاص مثل الجناية ولا  
تعذر في اجابته ههنا كما تعذر في صور الخطأ لكونه كالحط  
معذورا ثم ان المراد بقوله لا يضمن هو عدم احكام وجوب  
القصاص من جانب الشرع كما في صور الخطأ فلا يرد عليه الصلح  
عن دم العبد بالمال **قوله** لان تسليم القيمة فضاء لاحكامه وان  
كان فيه شبه الاداء **قوله** اخار لفظ الاداء احتمالا  
لبيان معنى الاداء فيه واما كونه فضاء فظاهر لا يحتاج الى  
بيان **قوله** خلافا لما فتى به فالواجب عنده في تلك الصورة  
مما تمثل **قوله** كسبته ثوبا واداة تمثيل للجناية في الجنين  
ولذا كان الواجب عنده ذكرهما مالمثل **قوله** فيما نبى على النجس  
كالنكاح لعدم مبالاة الخافدين فيه بالعقب والكنية عادة

ط  
قد اشار الى ان ضمير في عبارة  
الشارح الى اجنبية واداة  
منه كونه سهو مد  
سهل

**قوله** اما كونها قضا الظاهر ان القيمة للقيمة وفيه فرق  
ولا تجب الا بالتقويم بعرف الوسط من الاعلى والادنى **قوله**  
وانما لا يجبر الزوج وقد وقع في بعض النسخ وانما يجبر الزوج  
فهو من الجبر **قوله** فصارت قيمته اي تسليم قيمته **قوله**  
فكيف صحت بل عدم الصفة مع جهالة العبد اولى **قوله**  
لاحتلافها باختلاف المقومين فكان كانه قال على عبد  
او درهم **قوله** اي يجبر لولي ان شاء اخذ تفسيره لا يطابق  
المفسر اذ لا دلالة فيه على ان المولى قتله بغير قطع ان شاء  
الا ان يقال بل عليه عبارة التمه بالاولوية ويكون التفسير المذكور  
اخذا باحصل **قوله** موضوع عنا اي ساقط من وضع عنه  
اجنبية استقطا ثم انه ما يجب التنبه له في هذا المقام ان  
هذه المسئلة ليست من قبيل القضا في شئ وهو ظاهر لكنه  
انما اورد كما استطر اذا من حيث انها داخله تحت قوله وهو  
التسابق كما في شرح الكف للفتاوى **قوله** انما يظهر وقت  
القضاء بها اي القيمة وفيه اشار الى ان المراد بيوم الخصومة  
هو يوم تمام الخصومة بانصاطها بالقضاء **قوله** التحق بالمثل له  
اي في وجوب اعتبار القيمة **قوله** فتعبر قيمة يوم الخصومة  
اخلف انما يجب بسبب ان الذي يجب به الاصل وذلك هو الخصم  
**قوله** واجامع آه يعني بين الماثل له وما انقطع مثله حتى يلحق  
احدهما بالآخر **قوله** وقت سبب وجوب القيمة المراد وقت  
هو النصب **قوله** كونه وقت وجوب السبب كذا في كثر النسخ



والصواب في جود السبب **قول** وعند محمد بن يعقوب في يوم نقطاع  
 أي انقطاع المثل وليس المراد به ان لا يوجد أصلاً في موضع من  
 المواضع ولما ان لا يوجد في هذا الموضع خاصة بل المراد به  
 على ذكره الفقيه أبو بكر البجلي ان لا يوجد في السوق الذي  
 يتباع فيه وان كان يوجد في البيوت كذا في النفاة **قول**  
 لا تضمن قيمتها لا يذهب عليك انه الحاق **قول** وعند أبي  
 بصير بها أي بالتلف منافع ضرر وأتلف منافع العبد على نفيم  
 من سياق الكلام ولو اجري على ظاهره كان الاستدراك  
 المذكور مستدركاً كما لا يخفى **قول** بالتلف منافع الضرر كما لو  
 استسخر **قول** ولا تضمن منافع في قول كما في الكشف ولا بد  
 من ذكره حتى يظهر التوفيق بينه وبين ما سيجي من الخلاف  
 ثابت في صوت الغضب لأن جنس الضرر من غصب المنافع  
 على ما صرحوا به وذلك محله على قوله الآخر **قول** بخلاف العبد  
 وجنبه لا ظهر بخلاف جنس العبد **قول** لأن الخلاف في غصب  
 المنافع ليس بناءً على ان المثل الكامل هو كسابق ظاهره فوهم  
 ان يكون الخلاف في الاتلاف بناءً على ذلك وليس كذلك كما صرح  
 به نفسه فيما سيجي من ان هذه المسئلة ليست بمنفعة على كون  
 الكامل سابقاً على القاصر بل على ان ضمان العبد وان يعبد  
 المأثمة الكاملة او القاصرة فبين كلامه تدافع **قول** لخص  
 الغضب فيها لأن الغضب عنده ليس إلا اثبات اليد لمصلحة  
 وقد تحقق ذلك في الزوائد فكذلك المنافع لأن اليد تثبت

من ارجاع ضمير التثنية الى  
 العبد والذات  
 مسند



على المنفعة كما ثبت على العين **قول** لعدم تحققه فيها او لا تصور  
 الا زالة في الزوائد لحدوثها في يد الغاصب فكذلك المنافع أي  
 زوائد تحدث في العين شيئاً **قول** له أي تثبت في سنده  
 كما تلاف المذكورة في المتن **قول** عرفاً كالحائز فانها انما تقوم  
 بما فيها في الكشف أما العرف فلا ان الأسواق انما تقوم بالمنافع  
 والاعيان جميعاً فان بحراً وخانات انما بنيت للتجارة وقد سار  
 المرحلة متفرقة لا تتباعد الرجح كما يشتري جملة ويباع متفرقة  
 وذاد ليل على انما مال إلى ان يتقوم على ما هو له **قول** لا  
 يحل غير المال الا ولا غير المتقوم متقوماً **قول** مقدراً بل بقوله كما  
 فاعتدوا عليه مثل اعدى عليكم **قول** ولا فائز بين العين  
 والمنفعة يعني ان المتألف وان كانت اموالاً متقومة في  
 دون الاعيان في المأثمة فلا تضمن الاعيان كما لا تضمن الدين  
 بالعين الردى بحيد وهذا لأن المنفعة تقوم بالعين  
 تقوم بنفسها وما يقوم بغيره تبع له والتفاهوت بين التبع  
 والمتبوع ظاهر **قول** والمأثمة للشيء اه هذه طريقة  
 اخرى علمنا في نفى المأثمة بين المنفعة والعين وعبارة  
 الكشف هي ان صفة المأثمة للشيء بالتمول والتمول عبارة عن  
 صيانة الشيء اه فليست **قول** فلا يكون ما لا فضل عن النقص  
**قول** قلنا هذا الحراز ضمني لا قصدي أي باعتبار الحراز  
 الضمني في اثبات النقص ممنوع وما ذكره بقوله الآخر سند المنع  
**قول** لكنه ليس يقوم النقص من ذكر مسئلة بحشيش ههنا



الاستدلال بعدم وجوب التمام بالتألف على عدم اعتبار الآلة  
 التضمنية في التقوم فالتناسب له أن يقول لا يرى أن يكون  
 التناوب في أرض مملوكة لا يجب التمام بالتألف وإن كان محرراً  
 ضمناً تبعاً لأجزاء الأرض لو حصل التقوم بالأجزاء الضمنية  
 لما كان لعدم وجوب التمام فيه معنى وتشارخ رحمه الله  
 عكس الكلام فدخل بالمرام **قوله** لكونه ليس بالتعلييل لعدم وجوب  
 التمام بالتألف حاصلاً يرجع إلى الاستدلال بتفناء  
 التلازم على انتفاء الملزوم لأن التقوم يستلزم المآل عند أبي  
 حنيفة رحمه الله فلو قال لكتبت ليس بتقوم لكونه ليس بالبدليل أنه  
 لا يجب التمام بالتألف كان الكلام أظهر في قاعدة المرام ثم  
 أن المقصود يتم بدون ذكر هذا التعلييل فلو سقط من الكلام  
 كافي لكشف كان أصوب وجه الاستدلال حينئذ  
 عن البيان **قوله** فالعقد ورد على العين لا المنفعة جواب  
 عن استدلال الشافعية على أن المنافع أموال متقونة بوزن  
 العقد عليها في الأجارة لكن لا نسب بتبدل الفا والواو **قوله**  
 ثم ينتقل العقد على المنفعة الظاهر بتبدل على بالي **قوله** جاز  
 مشترك أي بين الوأطى وبين غيره **قوله** نصف العقر هو  
 المشل وقيل هو مقدار اجرة الوأطى كذا في الدرر وفي المغرب  
 العقر صدق المرأة إذا وطئت بشبهة **قوله** منافع البضع  
 المباشرة المباشرة والبضع اسم منها بجمع إجماع وقد كثر عن  
 الفرج كذا في المغرب **قوله** عند الدخول أي في الملك **قوله** يعني من قبل

في التناوب

كما صح في التلويح

في التناوب  
 في التناوب  
 في التناوب

من طلب التمام في الشيء في مفعول الفعل به يظهر أن المصدر  
 في عبارة المصنف مضاف إلى المفعول **قوله** لا يضمن  
 التمام لكونه لا يضمن فاعل الفعل الذي لولي المفعول وإنما قيد  
 بكونه من التمام لانه يضمن لولي الفاعل الذي ان كان خطأ  
 ويقتض من ان كان عمداً كذا في الكافي للحاكم الشهيد  
 كما لا يضمن لانه لا يضمن القود وإنما قصر في الذكر على الأول  
 بخلاف الثاني ففيه بطلان في كون هذه المسئلة أيضاً  
 مفعول قوله قلت أشعر باختصاص الحكم المذكور بأصحابنا وأمكن  
 توجيهه باعتبار ترك الحكم المذكور من عدم وجوب القود وعدم  
 وجوب الدية فإن لم يركب منها مخصوص بنا لا محالة **قوله** يضمن  
 عند الشافعي هذا هو الذي يدل عليه كلام فخر الإسلام والذي  
 ذكره صاحب الكشف فلا عن التهميش والاسرار يدل على أن  
 الاستنباط لا يضمن عنده شيئاً لولي القصاص كما هو ذهبنا  
**قوله** وذا دليل على آية فيه أن المدعى التقوم ولا يستلزم  
 المآل اتفاقاً فلا يبعد ولا يظهر ما في الكشف من أن القصاص  
 ملك متقوم للولي وأن لم يكن لا كما تضمن النفس بالتألف حالة  
 الخطأ انتهى وذلك أن الملك من شأنه ان يتصرف فيه  
 بوصف الاختصاص والمال من شأنه ان يدخل في التصايع به  
 وقت الحاجة والتقوم يستلزم المآل عند أبي حنيفة بوجه  
 والملكية عند الشافعي **قوله** لو أن ملك القصاص  
 لو قال لو أن المثل ليس مال متقوم فلا يضمن بالمالك لأن

في التناوب  
 في التناوب

كل شخص مال ولا يمكن  
 المال بدون التمام  
 في التناوب



لأن المال ليس بثمن له صوت ولا معنى كما في الكشف كان الكلام  
وضوح واطور في بيان تفرغ مستند على سبق **قوله**  
فلا يكون ما لا فيه بقا أن عدم تقوم لا يستلزم عدم الماتية  
ولو عكس الكلام كان له وجه **قوله** وأما شرع الذي شرع  
في جواب عن الخطأ الذي يوقف عليه بغيرهم **قوله** وليس  
معطوقا فتح كذا في الشرح لا يفتي **قوله** وبهذا عندنا  
رحم الله من المثل حتى للزوج **قوله** فلا يفتي أي بالمال عدم  
المماثلة بينهما وضمان العداوان مقدرا للمثل **قوله** والتقوم بالم  
في حال التوثيق جواب عن سؤال عيسى أن يرد عليه  
ملك النكاح بل يفتي بملك المملوك وهو البضع ولا يلزم من قولهم  
منقوما لما وجب المال في مقابلة عند العقد فأجاب بأننا  
لا نسلم أن المال يجب بمقابلة ملك النكاح بل يفتي بملك المملوك  
وهو البضع ولا يلزم من تقوية تقوم الملك كذا في شرح المغني  
للقار أي لو جعله جوابا عما استدل به الشافعي رحمه الله من أن  
ملك النكاح منقوم ثبوته فيقوم زوالا كما في الكشف اظهر كما  
لا يخفى **قوله** له خطر خطر النفوس لمحول التمسك قال في  
الكشف وأما الملك الوارد عليه فليس ذي خطر وهذا صريح  
إزالة ما بطلان من غير شهود ولا ولي ولا عوض **قوله** وأما  
عند الزوال فلا يقوم لأن معنى الخطر المحل إنما يظهر عند التمسك  
والاستيلاء عليه بآثار الملك فاما عند زوال الاستيلاء واطلاقه فلا  
كذا في أصول فخر الكلام وشرحه وأوضح منه ما في الهداية وشرحه

هذا هو الوجه  
في جواب عن  
سؤال عيسى  
أن يرد عليه  
ملك النكاح

من أن البضع شريف فلم يشرع تلكه إلا بعوض فاما الاستقاط  
منفسه شرف أي يحصل شرف البضع للخالص من المملوك  
فلا حاجة إلى إيجاب المال إذ لم يجب إلا لهذا الغرض فحصل  
منا بدونه ثم أن ظاهر كلام شارح هو بوجه من يكون مقصود  
الفرق بين حال الزوال حال التوثيق ليعطل بذلك اعتبار  
أن فقر الزوال بالتوثيق وليس كذلك لأن الكلام هنا لك في  
ملك النكاح وحيثما في البضع فلينبه له **قوله** ولهذا صرح  
بالطلاق في جواب سؤال شارح هو ذلك متفرقا على عدم  
كون البضع منقوما زوالا وقد جعله صاحب الكشف وغيره  
متفرقا على عدم كون الملك الوارد عليه ذا خطر كما نقلنا عنه  
قبل أسطر فلينبه **قوله** ويتمى بدل الخلع بدلا عما ليس بال  
مع أنه في مقابلة البضع فهذا أيضا يدل على كون البضع غير منقوم  
زوالا وقبل في تفسير كلام الشارح هو أنه هذا فيكون تسمية  
بدلا مما إذا أشى ولا يذهب عليك أنه ليس له وجه ظاهر  
ثم أنه لو قال الشارح هو بدل لك قالوا أن بدل  
الخلع بدل عما ليس بال كان اظهر في فائدة المرام لما  
أن ذكر التسمية غير معهود في مثل هذا المقام **قوله** والظاهر  
أبنة الصغيرة على الجاه يقع الطلاق ولا يلزم عليها المال  
وهذا لأنه لا نظر لها فيه إذ البضع حاله الخروج غير منقوم  
منقوم فاعطاء المتقوم من الجاه بعوض غير منقوم لا يجوز  
في معنى التبرع بالها بخلاف النكاح لأن البضع منقوم

هذا هو الوجه  
في جواب عن  
سؤال عيسى  
أن يرد عليه  
ملك النكاح



عند الدخول فلو رجع ابنه الصغير لم ير مثل خازن عليه ولم يزل  
 من مال الابن كانه اعطى المنقوم من ماله بمنقوم **قوله** لا يقال  
 عدم توقفه على هذه الاشياء انما ليس في كلامه ان  
 الاستدلال بعدم توقف البضغ على هذه الاشياء على عدم  
 تقوؤه زوالا لا على عدم تقوؤه الملك بقوله حسرها لا يدل  
 على عدم تقوؤه الملك مما لا يقرب له نعم لو جعل هذه الاشياء  
 فيما سبق بطل على عدم كون الملك الوارد على البضغ ذاك  
 خطره كما قلنا صاحب الكشف وغيره كان له وجه لكن الشارح  
 قد خالفهم في ذلك كما بينا عليه فلا وجه لا قفاه اثرهم  
 في تقرير هذا السؤال ثم ان الضمير في قوله عدم توقفه  
 على تقريرهم راجع الى ملك التخرج لا البضغ والتاخير كلام  
 الشارح بوجه رجوع الى البضغ فقيه ايضا نظر لان غير المتوقف  
 على هذه الاشياء ازالة البضغ لا البضغ نفسه الا ان  
 يحمل على التنازع او يكون المراد البضغ في حالة الزوال  
**قوله** ولهذا لو تلف مال انسان بلا مشهود انما  
 القصاص لهذا لو تلف رجل ماله المنقوم بلا مشهود  
 بان ياكله او يلقه في البحر صحيح وجمع هذا لو تلف عليه  
 انسان ضمن كما في الكشف وجميع المعقبات اذا لم يكن  
 ليس الا الاستدلال على ان صحة ازالة في ملكه بلا مشهود  
 مثلا لا يدل على كون ذلك الملك غير منقوم وما ذكره  
 الشارح رحمه الله من مسنده مبطل من الدلالة على ذلك

مع ما فيه من خلل آخر وما ذكرنا من القصاص بغير وجه الجواب  
 بقوله لان ضمانه انما **قوله** باعتبار انما فملوكه المنقوم  
 المنقوم في ذاته حقيقة والبضغ ليس كذلك فهذا لا يضمن  
**قوله** لانها لو رجعت قبل الدخول فيه ان قول المصنف رحمه  
 الله عند الدخول طرف للشهادة بالطلاق لا الرجوع بل لا معنى له  
 فالقصاص لو رجعا عن شهادتهما بالطلاق قبل الدخول  
**قوله** بضمان نصف التمسك لا يقال هذا انما لفنا  
 قد تقرر من ان البضغ غير منقوم زوالا لاننا نقول ليس واجب  
 بهما قيمة لما اتفوا عليه من البضغ لان قيمته مهر المثل  
 تاما ولا يفرق بين بل يفرق بين نصف المسمى وان كان ذلك  
 اقل من مهر المثل بكثير واكثر من كثير فلو ضمنوا بدل المثل  
 لما اعتبر نصف الواجب بالعدا في مال الشتره لاننا  
 لا يعتبر المثل عند الاتلاف فكذلك في الكشف **قوله** فكان  
 كازالة اليد المحقة وفيه اثبات اليد البطله ايضا وهي يد  
 المرأة **محذوف** لا بد للمأموه من ضيقه **الحسن**  
**قوله** وهو تشارع ولذا قبل ان حسن المأموه من  
 قضايا الشرع لامن موجبات اللغه لان صيغة الامر تخرج  
 في البقي ايضا الا بمراسن السلطان انما يرا اذا امر اننا  
 بالما في مال انسان او نفسه بغير حق كان امرا حقيقه حتى  
 اذا خالف المأموه ولم يأت باثر به يقال خالف امر  
 السلطان **قوله** انك لو كونه الشئ منعك المذبح



والذي لم ينعني في الغافل وكونه متعلق الثواب والعتاب  
في الآجل كما في التوضيح **قوله** فقد لا شعري حسن لأفعال شريفة  
وكذا أقبحها ولا حظ فيه للعقل وإنما يعرف بالنبى **قوله**  
ولا حظ فيه للعقل آية فالحسن عنده ما امر به سواء كان الأمر  
للإيجاب أو التلزام أو التنبه في البيع ما نهى عنه سواء كان  
النهى للتحريم أو للكرهية **قوله** لأن السمع واجب على الله  
تعالى فالله في التوضيح أن العقل عندهم حاكم مطلق بالحسن  
والقبح على الله تعالى وعلى العباد أما على الله تعالى فلأن  
السمع واجب على الله تعالى بالعقل فكون تركه حراما على الله تعالى  
والمحكم بالوجوب المحرمة كون حكم بالحسن والقبح ضرورية  
وأما على العباد فلأن العقل عندهم واجب حسن لأفعال  
عليهم ويقبحها ويحرمها من غير أن يحكم الله تعالى فيها بشئ من  
ذلك انتهى في التلخيص هو انقصر على ذكر دليلهم في فعال الله  
مع أن بيان حكم أفعال العباد وذكر دليلهم في المقام  
بل إنما ذكر حكم أفعال الله تعالى ههنا استطرادا **قوله** وعندنا  
الحكم بالحسن والقبح هو الله تعالى لا يقال هذا مذموم الشاعة  
بعينه لا ما تقول لفرد هو أن الحسن والقبح عند الشاعة لا يعرفان  
إلا بعد كتاب نبى وعلى هذا المذهب قد عرفنا العقل  
خلق الله تعالى العلم بهما أما الكتاب كحسن فصدق بالنسبة صلى الله  
تعالى عليه وسلم وفتح الكذب القمار وأما مع كسب كل حسن  
والقبح المستفاد من النظر في الأدلة وترتيب المقدمات وقد

وقد لا يعرفان إلا بالنسبة والكتاب ككثير أحكام الشريعة كذا في  
التلخيص **قوله** فيكون الحسن من مدلولاته بمعنى أنه ثبت بالعقل  
دليل عليه ومعرفة له وأما على مذهب الأشعرى فيكون  
موجباً بمعنى أنه مثبت بالامر **قوله** فالحسن لذاته برزبه  
الحسن بمعنى في نفسه فبدل فيسألان بالأمور من حيث  
أما مؤثره لأن طاعة الله تعالى وترك مخالفة ما يحكم العقل بحسنة  
**قوله** أما أن يكون حسنة بعينه وفي التلخيص أو بوجوب  
ونوع منه لأنبى بما سبق وأما أن يكون حسنة كما لا يخفى  
**قوله** وقد يمتنعان في الإيمان لما مؤثره إنما قال وقد يمتنعان  
لأنه إذا كان لا يكون الإيمان به من حيث أنه مؤثر ثم أن إلى مؤثر  
به صفة كاشفة للإيمان لا مقيدة كما يظهر وجه **قوله** والاول وجود  
بدون الثاني فيما إذا آمن من غير أن يؤمر به ولا يذم عليه  
أن الإيمان مؤثر به في كل حال وبالنسبة إلى كل شخص فإن  
أراد به الأمر بإيمان شخص مخصوصه ففيه أنه ليس بمحمود إلا أن يقال  
المراد بعدم الأمر عدم بلوغه كما في إيمان من هو شا من أجل وفي  
التوضيح وقد يوجد الأول بدون الثاني إذا أتى حسنة  
بعينه أو لغيره لكن لم يؤمر به **قوله** وعلى هذا قد يجمع آية يعنى  
في شئ واحد وهذا القسم يستحق ما لا يشتمل على هو حسن بعينه  
ولغيره **قوله** فانه حسن لكونه آخ فبالاعتبار الأول  
حسن لذاته وبالاعتبار الثاني لغيره **قوله** والمرد من  
الأمور به آية أجل لما فصله صاحب التلخيص حيث قال إن قيل

في

بأن على كل من  
يقول بحسن  
الاعتبار  
أن يكون  
مؤثراً  
لغيره  
أو  
مؤثراً  
لنفسه  
فإن  
كان  
مؤثراً  
لغيره  
فإن  
كان  
مؤثراً  
لنفسه  
فإن  
كان  
مؤثراً  
لغيره  
فإن  
كان  
مؤثراً  
لنفسه



المأمور به في الصلوة والزكوة ونحوهما هو لائنه من الاشياء  
 اذا العبد انما هو مأمور بايقاع الفعل واحدا في معنى  
 الاتيان بالمأمور به والاتيان بوقوع المأمور به قلنا قد  
 ان ههنا معنى مصدريا ومعنى حاصل بالمصدر والاول  
 هو لا يقع والثاني الائمة الواقعة ما رادوا بالمأمور  
 احاصل بالمصدر كالحركة بمعنى الحالة المخصوصة وبالآتيان  
 ايقاعه واحدا ثم انه ليس مرادنا شرح رحمه الله  
 بهذا الكلام صحيح العبارة الواقعة في حق الوضوء خصوصا  
 على وجه ظاهر السباق بل هو مطلق جاريا فيما وقعت  
 من العبارة كما اذا وقعت في حق الصلوة يكون المراد  
 كون المأمور به الائمة المخصوصة للصلوة وبذلك يظهر ان  
 ذكر الائمة المخصوصة للصلوة انما هو بطريق التمثيل **قوله**  
 بلا واسطة اي بذكر الفعل من ذلك الشيء بلا واسطة  
 حسن شي لغو وهو قرأ من الحسن لغو ويصح ذلك فيما  
 سيجي **قوله** ولا يقبل السقوط اصلا ووصفا او لا يقبل وصفا  
 لا اصلا كانه فيما سيجي صريح في انه اراد بالوصف كونه  
 حسا والظاهر انه اراد بسقوط اصل عدم كونه مأمورا به ولا  
 بذهاب ملكه ان تقسم كل من قبول السقوط وعدمه  
 الى القسمين اخره تشيخ اكل الدين وما بعد الشارح  
 وليس في شي من المعبرات ولا بسا عده كلام الفهم  
 كلام الله في الشرح من جهة الامثلة وغيرها وسيجي

النبية

النبية منا على بعض ذلك فليكن يخرج بعضه وليس المراد  
 في القسمين لا سقوط التكليف بنفس المأمور به وعدم سقوط  
 على صرح المحققين **قوله** او وصفا لا اصلا الظاهر ان  
 المراد سقوط حسن ذلك الشيء مع عدم سقوط نفسه كما اثرنا  
 اليه ولانه مبطل بان عدم سقوط نفس ذلك الشيء  
 انما يكون كونه مأمورا به وصفه الحسن لا تخلف عن المأمور  
 فكيف يصور هذا القسم وهذا ايضا من جملة مناسك  
 القسم الخرج **قوله** اي في غير المأمور به يعني ان الضمير  
 الى ما هو عبارة عن المأمور به **قوله** كذا قال بعض  
 الشارحين يريد به لقاء آفي شارح المعنى **قوله** اول  
 وهم ان قوله او يكون اتح انما اورد القاء آفي نظر المذكور  
 على صاحب المعنى وليس في كلامه هذه العبارة ولما يؤدي  
 مؤداه بل هو صريح في ان المتنوع الى التثنية هو حسن  
 لعينه ولا تتحمل عبارة لما ذكره الشارح هو وان تتحمل عبارة  
 المصنف نعم فلا وجه لاسناد الوهم اليه في ذلك **قوله**  
 وليس كذلك بل قسم للحسن المطلق الثابت لا مرفيكون قوله  
 او يكون محققا بهذا القسم عطف على قوله انما ان يكون لعينه وبما  
 يستدفع ايضا ما اورد القاء آفي من ان التعبير عن هذا  
 القسم بقولهم او يكون محققا باحسن معنى في نفسه ليس كما ينبغي  
 لانه حينئذ لا يكون داخلا في القسم بقوله ان كلام فخر الاسلام  
 وصاحب الكشف صريح في كون ذلك القسم نوعا من الحسن

قوله انما يتكلم في ذلك  
 وانما هو انما يتكلم في ذلك

انما يتكلم في ذلك  
 من ذلك







مع انفسهم

في كلام الشيخ اكل الدين وثالث روحه زائد في التطهير

في كلام الشيخ اكل الدين وثالث روحه زائد في التطهير

في كلام الشيخ اكل الدين وثالث روحه زائد في التطهير  
لان سقوط نفس الصلوة ايضا في الاوقات المذكورة مما لا  
لا يشته على احد لا يقال اذا بالاصل مطلق الصلوة لا الصلوة  
في الاوقات المذكورة لانا نقول على هذا يلزم  
ان يكون المعبر في احسن ايضا ذلك فلا وجه للحكم  
بسقوط ثم الظاهر ان هذا القسم غير منظور كما سبق  
الاشارة اليه واعلم ان الشارح رحمه الله تعالى قال  
لكنها تقبل السقوط كما في حالة العذر وفي الاوقات  
المكرهه فكان اخيرا واضحا مع كونه موافقا  
لكلام القوم كلف لما اخذ ذلك التقسيم الذي اخرجه  
الشيخ اكل الدين من هذا وقع فيما وقع **قوله** كما  
قال الصحابة في الكشف كما قال واحد من الصحابة وهو الظاهر  
**قوله** صارت كلا واسطة جواب **قوله** فالتحفة  
هذه العبارة بالصلوة فيه تسامح والمراد التحفة بما  
حسن لعينه فصار انت كالصلوة ومعنى كونها كالصلوة  
استراط الاهلية الكاملة طاهرا ايضا فلا يجب على الصبي  
**قوله** ولكن كل منهما ليست بواسطة فيكون المعروض  
لكونها خلق الله تعالى غير مفيد في المقام وبهذا يظهر ان  
منها السؤال هو قوله اذا النفس ليست بكائية في صفاتها  
وقوله وكذا حاجة الفجر خلق الله تعالى ولا يذهب  
عليك ان ذلك لا يندفع بما ذكره الشارح في جواب

**قوله** اول احسن فيها والواسطة ما يكون حقيقا لا جملتها  
وقد جاء بمنع لزوم حسن واسطة احسن كل ان الكلام نصف  
بالبيان والافصاح بواسطة المعنى الاول لا يكون المعنى  
الاول متصفا بهما كما تقرر في موضعه **قوله** قلت الدفع  
والفقر جمل طائفة مصدرة اتم وفي نظر اذ يلزم من  
ان لا يوجد احسن لغیر اصل فان كل واسطة فيها جهة  
الاختيار فيها جهة الاضطرار ايضا ضرورة ان الهيئة  
الحاصلة بالفعل الاختيارية ضرورية لا قدرة للعبد  
كالجمل مثلا فان حسنة انما هو بواسطة اعلا كلمة الله تعالى  
او دفع كفر الكافر وكون كلمة الله تعالى معللة وكفر الكافر  
مدفوعا ليس لا يخلق الله تعالى فاصبار هذه الجهة في مثل  
الزكوة وعدم اعتبارها في الجمل مثل ما يكون الاول  
محققا بما حسن لعينه دون الثاني في حكم طاهر **قوله** فاقب  
كلامه مستناقض اتم طاهره يقتضي ان يكون منها السلو  
ذكر قوله او لغیر ولا معنى له لان لا معطوف على  
قوله لعينه بحرف او كما صرح به الشارح رحمه الله تعالى  
نفس فلا يوارد ان على محل واحد فالوجه ان يذكر ذلك  
عند قوله لعينه وتفرقه ان مقتضى قوله ضروري حكم الامر  
هو ان لا يكون الحسن في المأمور به لعينه بل لغیر فادخل  
احسن لعينه احدا قسامه يلزم التناقض المذكور في الشرح  
الاكمل ان ذلك اعراض ورد على اصحابنا من

ذكر هذا الجواب في وقت  
الشرح



مشاؤه سواء الفهم والشارح نقله بعينه الى كلام المصنف  
**قوله** بل المراد ان الحسن الشرعي قد يكون بالنظر الى عبته  
 ومقتضى حكم الامر الحسن المطلق وهو انما يوجد تحت واحد  
 من المقدمات المذكورة **قوله** لانه تحريف ببيان الرب  
 قال عليه السلام الا دعي ببيان الرب لعن الله من هم  
 ببيان **قوله** ولو حصل الالاء والدفع فيه ان غاية  
 جعلوا مثل الزكوة لمحقا بحسن لعبته ومثل الجهاد من الحسن لغيره  
 وقرعوا على ذلك احكاما كاشتراط الاهلية الكافة في  
 الاول دون الثاني فليس هذا مما يمكن تفرعه على جعل  
 الالاء او الدفع مصداق للمجهول والمعلوم على ان جعل  
 الواسطة في الاول مصداق للمجهول حتى يكون لمحقا بحسن لعبته  
 وفي الثاني مصداق للمعلوم حتى يكون من الحسن لغيره  
 ظاهر خصوصاً بالنسبة الى الدفع وليس من الفرق الآلة  
 لاجته هنا لا ارتفاع الكسابط وصبر ودرتها في حكم  
 عدم جملتها كما ذكر في التلويح **قوله** لكن تمثيل الله  
 آية قد عرفت انه ليس محذور تمثيل بل مما يتفرع عليه الكلام  
 وليس محذوراً بالمصنف بل كما اتفق عليه عادة المشايخ  
**قوله** وكان الاول في التمثيل ان يقول اقامة احد وعلوم  
 احوال لغيره في واسطتها وفيه بحث فان الواسطة فيها  
 على ما ذكره هو الجزر ولا بد من ملكه انه ايضا يحمل ان  
 يكون مصداق للمعلوم والمجهول وقول من قال وجه الاول ظاهر

لعدم احتمال ان يكون اقامة احد ومصدر المجهول لان احد  
 انما يقيمها العبد هو ظاهر اذا الكلام ليس الا في الواسطة  
 واما اقامة احد وليس كذلك على ان احتمال اقامة احد  
 لما ذكر ممنوع ودليله لا يفيد المدعى **قوله** مثال تشريف  
 فيكون في كلام المصنف نوع مسأله حيث عطفها  
 على التوضيح وبما ذكر مع انها ليست في قسم المأمور به  
 مثلاً **قوله** كان اعظم واجزئكم يكون فيه اتمام  
 خلاف المقصود وهو اختصاص ذلك بالحسن لغيره **قوله**  
 قلت لان الحسن الزائد آية وهذا الجواب يرد على ما في  
 من ان جعله من اقسام الحسن لغيره ليس اولى من جعله  
 من اقسام الحسن لذاته **قوله** اعلم ان القدر على  
 قيل لم يذكر الشارح بعد النوع الثاني وكأنه تركه استغناء  
 بما في بيانه المتن وهو ذلول عن قول الشارح رحمه الله  
 فيما سيجي وقدرة بصير الفصل هما منتهى الوجود **قوله**  
 وان كانت متقدمة بالذات بمعنى احتياج الذات  
 اليها **قوله** في لزوم لا دار لعبته الى خلفه **قوله** بظاهر  
 اثرها في لزوم لا دار خلفه كما اذا سلم الكافر او طهرت  
 الحائض عند ضيق الوقت بحيث لم يبق من الوقت  
 الا ما يسع فيه كلمة الله عندها والله اعلم عند ان يوسع  
 عن يكون الا ذاء واجبا عليه خلفه لا لعبته حتى لا ياتم تركه  
**قوله** اي القدر التي يرداد بها حسن المأمور به كان الظاهر

قوله كما ذكر على سبيل التوضيح  
 كذا في التلويح والظاهر ان  
 قوله

مستوفى



ان يقول التي يمكن بها العبد من اداء ما لزمه وقد تجب عنه  
 ليكون الرد بالاتي في محله **قوله** اي هذا القسم من القدرة  
 لو قال اي هذه القدرة كان نظره **قوله** ولما قيل ان يقول  
 الظاهر ان هي اجهة الى القدرة المتقدمة فليزم آه ويحسب  
 طاهر لان القدرة المتقدمة هي التي يمكن بها العبد من اداء  
 ما لزمه ولا يذهب عليك انها اعم من ان يكون اداء في ما يمكن  
 بالعبد من اداء ما لزمه او لا لان مطلق الممكن ينظم بالممكن  
 وبغيره فالخذ وان الذي ذكره غير لازم ومنشأ الاشياء ذلك  
 على الشارح هو ان يكون من ذكر لفظ الاداء في ههنا **قوله**  
 الى نفسه والى غيره قبل الحسن ان يقول الى الشيء وحده واليه  
 مع غيره وانت خير بان مجموع الشيء مع الغير يكون غير ذلك  
 الشيء **قوله** مع انه غير جائز في التقسيم لان مقام التقسيم  
 مقام يستغنى ان يتميز فيه كل من لا قسم وللقسم فلا وجه  
 لاداء ما يورث الاشياء فيه وفي كلامه اشارة الى  
 جواز ذلك في اجهة وهو حق فصرح بالعلامة التفارقي  
 والشرقي ايجبا في ثبوت مواضع من شرح لمصاح **قوله**  
 ولا يقال انما قسم ثلثة انواع آه هذا من باب ذكر الخافض  
 واراادة العلم وليس الكلام فيه بل في رجوع الصير الى  
 المطلق الذي هو في ضمن المقيد وجعل المقسم هو المطلق بهذا  
 الطريق على ان اراادة الكلمة بالاسم منها مجازا مع علامته  
 صحيحة وقومينة ظاهرة امتناعها ممنوع **قوله** ولو قال

لو كان القسم من القدرة  
 لكان الرد بالاتي في محله  
 اي هذا القسم من القدرة  
 لو قال اي هذه القدرة  
 كان نظره قوله ولما قيل  
 ان يقول الظاهر ان هي  
 اجهة الى القدرة المتقدمة  
 فليزم آه ويحسب طاهر لان  
 القدرة المتقدمة هي التي  
 يمكن بها العبد من اداء ما  
 لزمه ولا يذهب عليك انها  
 اعم من ان يكون اداء في ما  
 يمكن بالعبد من اداء ما  
 لزمه او لا لان مطلق  
 الممكن ينظم بالممكن  
 وبغيره فالخذ وان الذي  
 ذكره غير لازم ومنشأ  
 الاشياء ذلك على الشارح  
 هو ان يكون من ذكر لفظ  
 الاداء في ههنا قوله الى  
 نفسه والى غيره قبل الحسن  
 ان يقول الى الشيء وحده  
 واليه مع غيره وانت خير  
 بان مجموع الشيء مع  
 الغير يكون غير ذلك  
 الشيء قوله مع انه غير  
 جائز في التقسيم لان  
 مقام التقسيم مقام  
 يستغنى ان يتميز فيه  
 كل من لا قسم وللقسم  
 فلا وجه لاداء ما يورث  
 الاشياء فيه وفي كلامه  
 اشارة الى جواز ذلك في  
 اجهة وهو حق فصرح  
 بالعلامة التفارقي  
 والشرقي ايجبا في ثبوت  
 مواضع من شرح لمصاح  
 قوله ولا يقال انما  
 قسم ثلثة انواع آه هذا  
 من باب ذكر الخافض  
 واراادة العلم وليس  
 الكلام فيه بل في رجوع  
 الصير الى المطلق الذي  
 هو في ضمن المقيد  
 وجعل المقسم هو  
 المطلق بهذا الطريق  
 على ان اراادة الكلمة  
 بالاسم منها مجازا مع  
 علامته صحيحة وقومينة  
 ظاهرة امتناعها ممنوع  
 قوله ولو قال

طاهر رجوع الصير الى المطلق  
 في ضمن المقيد

والقدرة المتقدمة آه بالترك على الحكاية يعني بل قوله والقدرة  
 التي يمكن بها العبد من اداء ما لزمه والمراد بالقدم التقدم على  
 الفعل **قوله** واوجز لصحة الاستغناء حينئذ عن قوله  
 وهو اذني ما يمكن به المأمور من اداء ما لزمه **قوله** لان المطلق  
 في الاصطلاح لم يقيد بقيد اي يقيد زائدا على نفسه وانت  
 خير بان الممكن من ذاتيات القدرة وليس بامر زائد عليها  
 كما ليس مثلا في مقابلة فعل هذا يكون اطلاق المطلق عليها  
 ليس من مخزفات المصنف حمالة كما يفهم من سياق كلام  
 الشارح رحمه الله بل هو ما وقع في كلام فخر الاسلام واقفي  
 اثره اكثر اصحاب المتون **قوله** وفيه نظر لان النص اجد  
 اوجب استقاط الواجب التام ولم يوجب شيئا غيره  
 وفيه بحث لانه ان اراد على قول من يقول بوجوب القضاء بما  
 يجب به الاداء فذلك مسلم لكنه غير مفيد في التمام اذ  
 من الظاهر ان مورد النظر هو قول القابل لما يدف من القدرة  
 لانه تكليف آخر وليس ذلك القول على هذا الكذب وان اراد  
 على قول من يقول ان يجب القضاء بنقص جريد فما ذكره مجموع  
 كما سبق بحقيقة ثم ان قوله اوجب استقاط الواجب التام  
 لا يخلو عن شيء والظاهر اوجب صيغ سقوط الواجب كما لا يخفى  
**قوله** الاولى قال آه ابتداء كلام لا تعلق له بالنظر الذي  
 كما يتبادر **قوله** لان الاداء ان كان مطلوبا لنفسه كما  
 اذا كان في الوقت سعة **قوله** وان كان لغيره كما في اخر

لو كان القسم من القدرة  
 لكان الرد بالاتي في محله  
 اي هذا القسم من القدرة  
 لو قال اي هذه القدرة  
 كان نظره قوله ولما قيل  
 ان يقول الظاهر ان هي  
 اجهة الى القدرة المتقدمة  
 فليزم آه ويحسب طاهر لان  
 القدرة المتقدمة هي التي  
 يمكن بها العبد من اداء ما  
 لزمه ولا يذهب عليك انها  
 اعم من ان يكون اداء في ما  
 يمكن بالعبد من اداء ما  
 لزمه او لا لان مطلق  
 الممكن ينظم بالممكن  
 وبغيره فالخذ وان الذي  
 ذكره غير لازم ومنشأ  
 الاشياء ذلك على الشارح  
 هو ان يكون من ذكر لفظ  
 الاداء في ههنا قوله الى  
 نفسه والى غيره قبل الحسن  
 ان يقول الى الشيء وحده  
 واليه مع غيره وانت خير  
 بان مجموع الشيء مع  
 الغير يكون غير ذلك  
 الشيء قوله مع انه غير  
 جائز في التقسيم لان  
 مقام التقسيم مقام  
 يستغنى ان يتميز فيه  
 كل من لا قسم وللقسم  
 فلا وجه لاداء ما يورث  
 الاشياء فيه وفي كلامه  
 اشارة الى جواز ذلك في  
 اجهة وهو حق فصرح  
 بالعلامة التفارقي  
 والشرقي ايجبا في ثبوت  
 مواضع من شرح لمصاح  
 قوله ولا يقال انما  
 قسم ثلثة انواع آه هذا  
 من باب ذكر الخافض  
 واراادة العلم وليس  
 الكلام فيه بل في رجوع  
 الصير الى المطلق الذي  
 هو في ضمن المقيد  
 وجعل المقسم هو  
 المطلق بهذا الطريق  
 على ان اراادة الكلمة  
 بالاسم منها مجازا مع  
 علامته صحيحة وقومينة  
 ظاهرة امتناعها ممنوع  
 قوله ولو قال

ما ذكره من ايراد القدرة فيكون القدرة  
 به كالمقيدة  
 موافقا لما في اصطلاحهم  
 اطلاق المطلق عليها

كما قال في سابق وقت النص  
 اذ اوجب استقاط  
 الواجب التام  
 لا يخلو عن شيء  
 والظاهر اوجب صيغ  
 سقوط الواجب كما لا يخفى



**قوله** عوض عليه كصافات الصافين من اجل الذي يقوم  
على طرف سنك يا او رجل هو من الصافات المحمودة في  
اجل لا يكاد يكون الا في العراب الخلفين **قوله** لان القوم  
تنبهوا اي خذهم لطيفة من حال سليمان على عليه السلام  
لم يعلموه اشرف الوقت على المعنى ولا يدب عليك  
ان ايراد هذا الكلام في صورة التعديل مع انه جواب عن سؤال  
مقدر غير موجه ثم ينتقل الى لزوم القضا وعطف على قول  
المصنف رحمه الله لزم اداء الصلوة **قوله** لان السماء  
ممسوسة قال الله تعالى اجبارا من اجتن وانما لنا السماء  
والملك ان يصعدون اليها ولوقدره الله تعالى على صعودها  
كعيسى ومحمد عليهما الصلوة والسلام **قوله** وهو القياس  
وما ذكره غيره استحسان ووجهه مذکور في الكشف وغيره  
**قوله** لانه بها ثبت التمكن ثم التيسر ثم منها للراجح في الزينة  
**قوله** وهي كالتما في الزكوة بحال الحول على النصاب  
**قوله** كالرمل في الحج هو ان يختار في شتيه في الطواف  
وبرئى نفسه غير عاجز توتيا في فعله وكان عليه هذا ضعف  
الاسلام والآن قد زال ضعف الاسلام وبقي المعلوم وهو  
التمل **قوله** لان ليس لا يبقى بدونها منع ان لو اجب  
لم بشرع الا بصفة اليسر فلم يكن بد لبقا **قوله** الواجب  
من بقائها **قوله** اذا ملك بعض النصاب يعني بعد  
الحول **قوله** لعدم بقاء القدرة الميسرة التي هي صفت



وصف التما وهذا يندفع ما يقال ان تفرغ سوط الزكوة  
بهلاك النصاب على سبيل سبيل كانه ينبغي لانه مشعر يكون  
اشراط النصاب للتيسر وليس كذلك كما صرح به الشارح  
رحمه الله قبل اسطر ووجه الاندفاع بيان ان تفرغ ذلك  
على هلاك النصاب ليس لانه من جهة ان القدرة الميسرة التي  
هي وصف التما تفوت بهلاكه **قوله** وانما في  
الاموال اطاهرة وهو لوالى على الزكوة **قوله** وكذا  
يبطل العشر بهلاك الخارج كان لا نسب لقوله فيما سبق اي  
النصاب في الزكوة ان يقول هنا والخارج في العشر عطف  
عليه لان لا تقضار في تفسير المال على النصاب في الزكوة  
قصور لا يخفى **قوله** بان كانت الا من سعة التيسر في  
التيسر وكسر الباء ما يقال له بالفارسية شوره **قوله**  
بجفاف ما اذا اصطلم الزرع آفة اي سبب سببه **قوله**  
فان قلت المراد من الاغناء الاغناء عن المسئلة  
السؤال مذکور في التلويح وجوابه المذكور فيه هو ان المراد  
ان الاغناء بصفة احسن بتوقف على الغنى الشرعي  
لان الغالب من حال البشر عدم الصبر على شدة البخر  
والجوع على مكاييد الحاجة فلا بد في اهلية الاغناء المأمور  
به من الغنى الشرعي لئلا يؤدي الى اجتماع المذموم في القسم  
الاغلب **قوله** قلت ما دون الغنى الشرعي في حكم  
العدم ان اراد عند اهل الشرع قسم لكنه غير مفيد



في دفع السؤال وان اراد في حق لا غيباء عن مسند فتشوع  
**قوله** فلا يكون اهل لا لوجوبها للتشاك في بينهما وذلك لانها شر  
لا غيباء الضمير عن السؤال فلو كان لغير اهل لوجوبها لكان  
مشروعة لا حواجة الى السؤال **قوله** ولا يجوز المؤذي اذا  
اراد اى اذى في ذلك المؤذي من فعل الحج في لزوم القضاء  
في السنة القابلة فعد جاز اجتماع فعل المأمور به مع وجوب  
القضاء **قوله** بمطلق الامر الظاهر انه بيان لمرجع الضمير لوجوب  
فهو بمعنى السباق وان كان في ذلك غير مذكور في السباق  
ويجوز ان يكون من قبيل اعدوا هو قريب للتقوى لان  
لفظ المأمور به يدل عليه وفيه دلالة على ان ايضا منهم  
من طلاقه **قوله** وكان النزاع بينهما لفظي اخذ الشارع  
من شرح الاكلبي وفيه اسناد القصور الى مشايخ الفن في  
نحو محل النزاع وترتبهم على من ذلك بل الجواز الذي  
هو محل النزاع هنا هو جواز بمعنى سقوط القضاء لا غير  
ولذا ترى بعض اهل الفن غير عن سنن المسند بقوله وانما  
المأمور به ان وجب الاجزاء **قوله** وسقوط القضاء لا يغير  
الا بدليل زائد وفيه بحث لانه ان اراد بالاتفاق بين  
الفرقتين فتشوع كما اشترنا اليه وان اراد عند التمثلين  
فقط فلا يدل ذلك على كون النزاع لفظيا **قوله** وطأ  
عن مسند لاهم آه اذا كان النزاع لفظيا لا حاجة الى الجواب  
عنه فهو بناء على ما هو المذكور في المتن وحاصل الجواب ان

كذا في المتن ولو قيل صلا  
شروعة مع الجواب الى السؤال  
كان انظر فيما قبل

وكما لم ايضا صرح  
في كلامه

بالاج

ان وجوب القضاء انما هو عبارة افقد ولم يؤد المأ  
به الاول كما وجب والمضى على الباقي من الافعال ليس هذا  
الامر بل امر اخر فلا يستمع فعل المأمور به مع وجوب القضاء  
بالنسبة الى امر واحد كما هو تدعى انهم **قوله** وجب عليه العمل  
عن امره اى ما يوطر في العمل وهذا معنى المضى على ما  
في افعال الحج **قوله** بما مر جديده وهو قوله عليه الصلوة  
والسلام حين سئل عن واقع امراته وهما محرمان بغير  
دما وتقيان على جهتها وعليها حج من قابل ولما كان في وجوب  
الحج الصحيح في العام القابل ذكرنا في الحديث ذكر الشارح  
رحمته ايضا والا فهو متوقف على امر جديد وفي الاماضة  
انما الحج اذا فسد هذا لعدم الاستئصال فيه لانه لم يؤد  
على الوصف الذي امر به واما لزوم المضى في الفاسد منع  
يلزم الحج الصحيح في السنة القابلة بما مر جديده فاذا اتمه  
فاسدا يخرج عن عمدة هذا الامر ايضا لانه اتي به على الوجه  
الذي امر به انتهى لا يدعي عليك ان تقرره اوضح من تقرير  
الشارح **قوله** لانه عليه السلام امر بالمضى فيما افسده لا لكونه  
ايتائا بالمأمور به بالامر الاول حتى يلزم المحذور **قوله** والكرامة  
فيها اى في الصلوة من حيث انها صلوة فلا ينافي ذلك ما  
يدور بينهم من اسناد الكرامة الى الصلوة **قوله** ولما  
ان موجب الجواب الحج وجوز صوم يوم عاشوراء بدليل  
آخر لا يوجب ذلك الا مركزا في شرح المعنى **قوله** وعلى

ويجب ان يقال ان  
القضاء في العام القابل  
كمنه غير متوقف على قضاء

وجوب



هذا التفسير ايضا يستفي الجواز بانقضاء الوجوب فقال ط  
 قول الثاني في بول ولا يلزم من انتفاء المحاض انتفاء العلم  
 ان اردت فيها ورا حصة ذلك المحاض من عامة فليس  
 محل النزاع وان اردت بالنظر الى الحصة فمنوع **قوله**  
 وبسببها تناقض من قال ههنا فيه نظر لانه لا يلزم  
 نفى احد المتناقضين نفى الآخر فكيف يلزم من نفى الوجوب  
 نفى الجواز لم يحسم حول المراد كما لا يخفى على ذوي ارشاد **قوله**  
 لا تحالة حصة النوع وهي ههنا الجواز المقيد بعدم الترك  
**قوله** من حلف على ميم هو مجموع المقسم به والمقسم عليه  
 المراد به ههنا هو المقسم عليه مجازا ذكرنا لكل وارادة  
 للبعض **قوله** فرأى غيرا خيرا منها كما اذا حلف على ان لا  
 يتكلم والده **قوله** وذلك منسوخ بالاجماع يعني ان كونه  
 منسوخا مجمع عليه لا ان التناسخ الاجماع فانه غير منسوخ  
 مستقيم كما يجب **بحث** ولنا ان المأمور بمطلق عن الوقت  
 وتقيده **قوله** على وجه نفوذ الاداء بقواته يكون قضا  
 كالصلوة خارج الوقت او لا يكون مشروعا أصلا  
 كالصوم في النهار **قوله** لا ان يتقيد بالتسليم بحيث لو اتى في  
 اول اوقات الامكان لا يتقيد به فانه ليس بذيها لا مكررا في  
 الشرح الاكمل **قوله** لان الامر يقتضي وجوب الفصل في اول وقت  
 الامكان مصادرة على الخط **قوله** ولهذا لو اتى به سقط  
 الغرض فيه كلام **قوله** فمنوع قال في التحق هو حكم

كذا في شرح الشارح  
 ان سجع

على ما قرر  
 الصادق عليه السلام  
 لعلم فيه من جملة الامور  
 التي لا بد من العلم بها  
 في كل وقت  
 وذكرك الله في ذلك

الوجه

الواجب المتحقق فاما الموسع فحوز تأخره الى وقت شرط  
 ان لا يخلى الوقت **قوله** ومجرد التأخير لا يكون تفويتا  
 فلا يلزم من عدم الاثم اضافة الوجوب **قوله** مع انه غير  
 داخل في مفهوم الاداء ولا يؤثر في وجوده لقيد الاول  
 لنفي الركبة وانما في نفي العلية فان الشرطية تنوقف  
 على اتفاقها معا **قوله** ولما لم ان يقول شرط وجوب  
 الوجود عن الوجود اتخ فيه بحث لان ذلك شأن  
 الشرط اجمعي الذي يعتبره الكلف ويعلق عليه فانه مثل  
 قوله ان دخلت الدار فانت طالق دون الشرط الحقيقي  
 وما نحن فيه من قبل الثاني دون الاول وعدم تحقق  
 المشروط عند عدم الشرط الحقيقي ليس محل كلام **قوله** ولا  
 بوجوب العدم عند العدم الخط كما هو مفهوم من الاستدلال  
 المذكور لانه اذا كان شأن الشرط عدم تحقق المشروط  
 بدونه يلزم ان يكون عدم الشرط مستلزما لعدم المشروط **قوله**  
 والاولى ان يستدل بصفة الاداء ووجوده عند الوقت  
 ان اراد عن الوقت فقط دون غيره فيرجع الى ذكره  
 الشرح وان اراد اعتم من ذلك فمع كونه خلاف  
 الواقع دلالة على الشرطية محل كلام **قوله** هو صفة الاداء  
 لانفسه لا يتي والمؤدي من الصلوة هي الهيئة الحاصلة  
 من الاركان المخصوصة الواقعة في الوقت والاداء  
 اخاها من العدم الى الوجود **قوله** فان قلت ظرفية

ان يكون المراد بصفة الاداء في الوقت  
 صفة في الوقت وان كان يعبر عنه  
 بصفة في الوقت فان كان يعبر عنه  
 بصفة في الوقت فان كان يعبر عنه



الوقت المودى يستلزم شرطه وقبحه لانه ان اراد شرطه  
 للمودى كما هو ظاهر فليس المذكور في المتن ذلك حتى يكون ذكره  
 مستغنى عنه بل شرطه لا اذا ما استلزام ممنوع الا ان يقال  
 المراد ان شرطه المودى من حيث هو المودى لا من قطع النظر  
 عن جميع الاداء يستلزم شرطه لا اذا ما ثم انه اذا كان المراد  
 ذلك ليعتبر ان يقال في الجواب ان التزوم المذكور وان كان  
 مستلزما لغيره من حيث يستغنى عن ذكره فليقل **قوله** قلت  
 لان لم استلزامه قد اجب عنه في الشرح اولاً بان النظر  
 باعتبار المودى والشرطية باعتبار الاداء ولا يلزم من كون  
 الشئ شرطاً لشيء كونه شرطاً لآخر **قوله** ولو سلم فالمقصود بان  
 اشتراك الصلوة والقوم في شرطية الوقت واما ما  
 قلنا من التعرض لكل مما به الاشتراك والاستيلاء **قوله**  
 فلا حشو في ذكره الا وفي التباين هو ان يكون الضمير في شرطية  
 الوقت وان كان الظاهر يعود الى الطرفين **قوله**  
 فان قلت هذا لا يصلح دلالة على السببية لان تقديم  
 المشروط لا يجوز ايضا يجوز ان يكون فساد المودى قبل ان  
 يكون الوقت شرطاً للاداء لا لكونه سبباً للجواب **قوله**  
 قلت قد يصح تقديم المشروط اه فيه اشارة الى ان لكان  
 عدم صحة التقديم كما في الصلوة بالنسبة الى الوضوء **قوله**  
 وتعالى ان يقول بطلان تقدم الشئ اه هذا مما اورد على  
 انفسا زاني رحمه الله على صاحب التوضيح وقد اجيب عنه

وان اراد شرطه للاداء

وانت خبر بان ذلك الموضع المستلزم  
 في الجواب لانه على ما ذكره  
 والشرطية الشئ واحد على ما ذكره

وفي بعض النسخ المعتمد به لم يوجد  
 ولعل ان يقول بطلان تقدم الشئ اه  
 على شرطه اه الى قوله فان قلت لا يتبع  
 بين الاداء ما يتبع

بان المراد ان الوقت لو كان شرطاً للجواب لما في جواز  
 الاداء قبل الجواب لما لم يحسن اجماعاً علم انه سببه لكل  
 ذلك ان الاستدلال المذكور يرد عليه اشكالان وجهين  
 الاول ان بطلان التقديم لا يدل على سببية الوقت يجوز  
 ان يكون ذلك لكونه شرطاً للجواب وان في انه لا يدل على  
 السببية لجواز ان يكون لك يكون الوقت شرطاً للاداء ولا يكون  
 في كلام صاحب التوضيح هو دفع الاول دون الثاني  
 وليس من عاه جواز تقديم المشروط على شرطه كما توهم ثم اعلم  
 ان عبارة صاحب التوضيح هكذا وبطلان التقديم عليه  
 فان التقديم على شرط وجوب الاداء صحيح كما ذكره قبل الجواب  
 والشرح رحمه الله غير عبارة وقرر السؤال والجواب بوجه  
 يتفق فيه من اخرج التوجيه المذكور على اشرنا اليه وفيه **قوله**  
 ضروري في بحث بل ضروري خلافه فاذا وجد سبب  
 واقضي حكماً ووقف على شرط متأخر وجوده فقد وجد  
 الشرط ثبت الحكم متقدماً على شرط مقدماً للسبب وجميع  
 المتسندات من هذا القبيل كشوب الملك بالقبض عند اداء  
 الضمان فلاتنا في الشرطية صحة الاداء قبل الوقت **قوله** لجواز  
 ان ثبت بسباب شئ اورد عليه ان السببية فيها على  
 البدلية فالسبب في الحقيقة احد الامور المذكورة وحسب  
 يستلزم تقديمه على سببه على انه يجوز ان يكون شئ شرطاً  
 لشرطه ايضا بان يكون واحداً من عدة امور لا على التعيين

وان كان المراد ان شرطه للجواب  
 فيكون جواز الاداء قبل الجواب

في دفع هذا الكلام الصادر  
 عن الامام في دفعه حيث قال في  
 ان تقدم الاداء على الجواب  
 جائز عند قولنا ان الجواب  
 لا يلزم منه ان يكون شرطاً  
 للاداء فيكون التقديم  
 على الاداء فيكون التقديم  
 على الاداء فيكون التقديم

فيه انه حينئذ يحل الشرط مقدماً  
 للسبب من حيث السبب



هذا هو الوجه  
في الاستدلال  
على وجوب  
الاعتناء  
بالنعم  
في كل وقت  
من اوقات  
الوجود

شرطا لوجوده فالأظهره من نوعه فليعلم **قوله** اولاً الوجه  
يختلف باختلاف صفة الوقت أهـ هذا يدل على كون الوقت  
سبباً للوجوب وذلك لأن الأصل في اختلاف الحكم أن يكون  
باختلاف السبب وأن جاز أن يكون باختلاف الطرف والشرط  
الآلة لا بدخ في كونه اشارة السبب ثم انه لو قال اولاً الوجه  
يختلف باختلاف صفة الوقت فان الوقت اذا كان كما يلا  
يكون المؤدى كما يلا كما في سائر الكتب كان صواباً في اختلاف  
الوجوب باختلاف صفة الوقت خلاف الواقع بل المعنى مع  
ما فيه من عدم الملازمة لما ذكره بقوله ولعل ان يقول **قوله**  
ولعل ان يقول المتغير أهـ وقد يقال تغير المؤدى بتغير الوقت  
بجوز ان يكون ايضاً اشارة سببية للوجوب **قوله** هو  
المؤدى والآداء وفي كلام لانه قال فيما سبق ان يختلف  
باختلاف الوقت هو صفة الآداء لا نفس الهيئة بل باعتبار  
وصف الآداء ولكن كره حينئذ معاً بل الآداء ليس له كبريد  
**قوله** والاولى ان يقال أهـ كون السبب ليس له كبريد  
سالمين على ما ذكره **قوله** ولابد من المناسبة بين السبب  
ومسبباتها كما بين العقوبات والجماعات **قوله** فجعل الاوقات  
سبباً للعبادة التي هي شكر النعم تيسيراً واقيمت مقام  
النعم اشارة لخلق مقام الحال **قوله** ان اشارة الشيء مقام غيره  
يكون بطريقين أحدهما اشارة السبب الداعي مقام المدعو مثل  
السفر والنوم والثاني اشارة الدليل مقام المدلول مثل الحجر والحجة

هذا هو الوجه  
في الاستدلال  
على وجوب  
الاعتناء  
بالنعم  
في كل وقت  
من اوقات  
الوجود

فما ذكره من  
الوجوب  
من السبب

هو عبارة عن  
الوجوب  
من السبب

وهو المؤدى

على سبب ما نحن فيه من الثاني لانه اذا نقرر ترادف النعم  
في الاوقات خصوصاً نعمة الوجود كانت الاوقات في ليلها على تراها  
لا محالة فاقبل ان اشارة الاوقات مقام النعم ليست منها من قبلة  
الاعتناء ثم ان ما ذكره من سبب التأخر من المعتدنون على ان  
نعم الله تعالى واختلاف العبادات بحسب اختلاف نعم الله تعالى  
**قوله** فالوجوب سببه الحقيقي هو لا يجب القديم بده لا يقال  
هذا بناء على تقدم من ان السبب الحقيقي ترادف النعم لانا نقول  
التحقق ان النعم سبب لا يجب شكره ولا يجب سبب  
فما ذكره من سبب النظر الى السبب القريب فيما سبق الى السبب البعيد  
**قوله** تعلق الطلب بالفعل أي تعلق الاحداث القديمة المستمرة بالحكم  
النفسى باخراج الفعل من عدم الى الوجود اما في وقت الشروع  
في الفعل او وقت الضيق **قوله** ذهب الشافعي الى انه لا فرق  
بينه أهـ أي بين وجوب الآداء كما صرح به في السلوخ وغيره وظاهر  
كلام الشافعي هو بوجه رجوع الضمير الى وجود الآداء وفيه فيه ثم ان  
نسب الى الشافعية هو في السلوخ وغيره ليس هذا القول بل هو  
بعض الخفية **قوله** كان الصائم فاعلا فليعلم ان مساك واداء المساك  
الاول امتثال للوجوب والثاني امتثال للوجوب والآداء **قوله**  
قلت بعد الشروع بوجه الخطاب قبل طلب الاولى ان يقال قل  
الشروع او عند الشروع حتى يكون الشروع سبباً على الخطاب  
ليكون ايتاناً بالواجب **قوله** قلت الوجوب أهـ بيان الفرق  
بين الوجوب والاداء بوجه آخر ذكره صاحب السلوخ



ذكر الشرح في شرح  
الشرح

فقد بدل الشارح هو الفاء بالواو وكان اولى **قوله**  
لم يكن بعد قد يقال هو بعيد عن قصد القوم لان ذلك  
ليس في قايين نفس الوجوب وجوب الاداء بل من وجوب  
الاداء باعتبار الزمان مطلقا ومقيدا لان لزوم الاتباع  
هو وجوب الاداء بلا فرق في الكلام فيه **قوله** فان اجزا  
الاول منه شرط للاداء لو اخرجنا شرطية من بيان ظرفية  
ليكون كلاً على وفق ترتيب المتكلم كان اولى **قوله** وهذا  
انقر ريدفع ما قيل اجزا الذي هو سبب الخ لو قال الوقت  
الذي هو سبب موافقا لما في التسليم وغيره كان ظاهر لظهور  
ان منشا الاشكال هو جعل الوقت ظرفا وسببا مطلقا  
من غير تعرض الى اجزاء الكل **قوله** بنية الشروع تحريف  
من ظم التامخ وصوابه وتبني الشروع كذا قيل فليقل **قوله** وهو  
بالرفع فاعل على وفعله محذوف كما اشار اليه الشارح  
والظاهر ان جعل فاعل على هو الضمير المستتر العائد الى اجزا  
**قوله** ابتداء الشروع منصوبا مفعولا لان معنى الولي على ذكر  
في الصراح وغيره هو القرب والدنو مطلقا وان كان اكثر استعماله  
فيما يكون بطريق التعقيب وكان الشارح هو الله توهم  
الاختصاص في رفع فاعل **قوله** وهذا يندفع ما قيل اه اقل  
هو الفاضل التمرقندي وجه اندفاع ذلك بما ذكره من  
الموقوف على الاداء تقرر السببية لانفسها ولو جاز ان توقف  
عليه الاداء لا يتوقف على تقرر بل على نفس السبب فلا دور

في هذا القول  
الشرح في شرح  
الشرح

**قوله** ولما قيل ان يقول كيف يتقبل آه جوابه ما مر ضرورة  
ان الحكم الشرعي لها حكم اجزاء ومنها وصف السببية  
**قوله** هو السبب فيه قاسم لان السبب ليس الا ما يكون قبل ذلك  
اجزا على صرحه **قوله** لان السبب في الحقيقة هو الكل  
فبشيء لانه ما لم يعل به احد ولو قال لان تعدد  
الحل الى البعض كان ضرورة كما في التسليم كان اوجه  
**قوله** ضرورة وهي ان يلزم حينئذ التقدم على السابق  
الاداء عن الوقت وهذه الضرورة غير متحققة في القضا  
**قوله** فوجب القضا بصفة الحكم حتى لا يجوز قضا الضر  
القائت بحيث يقع شيء منه في وقت الكراهة كذا في التلويح  
**قوله** قلنا معنى قولهم القضا يجب بما يجب به الاداء ان  
وجوبه يكون بالامر لا بالوقت فيه بحيث يظهر بل معناه على ما  
سبق تقرر ان القضا يجب بالامر الذي يجب به الاداء كما امر  
جديا لا ان يكون مراده ان معنى قولهم ان القضا يجب  
بما يجب الاداء ان وجوبه يكون بالامر الذي يجب به الاداء لا  
انه يجب بالوقت الذي يجب به الاداء فيكون كلامه موافقا  
لما ذكره الشيخ اكل الدين في جواب من ان قولهم القضا  
انما يجب بما يجب به الاداء انما يتعلق بوجوب الاداء وهو  
بالامر لا بالوقت وان كان ظاهرا لفظه ياتي عنه **قوله** وهو قوله  
مقصودة اشارة الى ان ما اجاب به القوم عن بعض النقص  
الواردة على المسئلة المذكورة بالفرق بين القوة المقنونة وغير

لاننا لما لم نذكر في القضا  
يجب ان يكون في وقت الكراهة

كانت القضا يجب  
بما يجب



من حيث هما **قلنا** باب النفل ما قد اجمع القدرة على القيام  
 دون الفرض يجوز راجعا مومنا مع القدرة على النزول  
 دون الفرض وقد جازت عنه بان النفل واجب قضاء  
 ما قضا ولم يرجع بعد الفوات الى الكمال كما ترجع الفرائض **قلنا**  
 وفي نظر لان النفل بعد الشروع بخواتمه ما اشار اليه صاحب  
 المنى من ان لزوم الاتمام بالشروع والقضاء بالافساد بعد  
 الشروع انما ثبت لفرضه كقول المؤددي عن بطلان او  
 ثبت بالشروع بتقدير بقدر ما كمل اليه المضطر لا يجوز  
 منها فلا يظهر ذلك في ثبوت التاخر على سبيل الكمال  
 لا في حالة الاداء ولا في حالة القضاء لان ذلك مضى الى  
 وراء الضرورة وذلك لا يجوز **قلنا** اي في الوقت الذي  
 تغير فيه قرص الشمس سواء كان جميع الصلاة فيه او كان  
 الشروع في الكمال وانتهى فيه كذا في فصول البدر مع ان  
 في تفسير الوقت انما قضى على ذلك ليس كما ينبغي بل انما  
 تفسره بالاولاوقات الثلاثة التي هي وقت الطلوع والغروب  
 والامساك كما فعله صاحب المرقاة **قلنا** لان انقض  
 لا يؤددي عن الكمال لا يظهر لا يثبت كما في جامع الاسرار **قلنا**  
 قلنا نقصان الوقت اه كذا ذكره شمس الائمة وقد جازت  
 بان الاجزاء الصحيحة اكثر فوجب القضاء كما جازها لاكثر  
 الصحيح على الاقل **قلنا** فان قلت ان هذا السؤال  
 لا موقع له بعد ما ذكره قبل سطر بقوله نقصان الوقت

اور در سراج الدين الهندى  
 في شرح الفقه والشرائع  
 المذكور

في تفسير الوقت  
 انما قضى على ذلك  
 ليس كما ينبغي بل  
 انما تفسره بالاولاوقات  
 الثلاثة التي هي وقت  
 الطلوع والغروب والامساك

ليس باعتبار زمانه آه لان دار السؤال هو وجوبه قضا  
 نقصان سببه وقد عرفت حاله من ذلك الكلام **قلنا**  
 او الاسلام الكافر وكذا اذا بلغ القصى وطهرت الحائض في ذلك  
 الوقت **قلنا** لا يجوز قضاؤه في اليوم الثاني ذكر صدر الاسلام  
 وفجر الاسلام انه لا رواية في هذه المسئلة من سلف  
 فيحمل ان يجوز كذا في التحقيق **قلنا** قلت المراد من قولنا  
 ما وجبت قضاؤه هذا قريب من جواب السابق المنقول  
 عن شمس الائمة نعم انه جواب تبين وقد اشرنا الى المنق  
 فليست **قلنا** ولعل ان يقول السبب لما كان ما قضا  
 في الحال كان ما ثبت في الذمة آه جوابه ما سبق من انقض  
 الوقت ليس باعتبار زمانه بل باعتبار كون العبد  
 فيه شبهة بعبادة الكفرة فاذا مضى غايث عن العمل كان كل  
 كما **قلنا** وايضا حصل كل الوقت سببا آه قد جازت عنه  
 بان الاسلام فيه من اجزاء الوقت ما بعده هو كل الوقت  
 في حقه اذ كلية كل شئ بحسبه **قلنا** واجاب بان لا ينفذ  
 لان احكم آه ان اراد ان هذا التعليل ايضا داخل فيما اجاب  
 به المصنف عنه عن السؤال كما هو المتبني من كلامه فهو خلاف  
 الواقع اذ لا دلالة عليه في كلام المصنف بعد لا في المتن ولا في  
 الشرح والاي لمزم ان لا يكون كلام المصنف جوابا صحيحا  
 بل معناه مجردا لما ذكره السائل وفي الشرح الكافي ان  
 انه حكم بغير معلول بعينه اخرى ليس جوابا عن السؤال وقد عرفت

في تفسير الوقت  
 انما قضى على ذلك  
 ليس كما ينبغي بل  
 انما تفسره بالاولاوقات  
 الثلاثة التي هي وقت  
 الطلوع والغروب والامساك







من أشهر أقوال الفقهاء في ذلك ما روي في تعليقه رغبة المعية  
 ليس كما ينبغي ذلك لمدخل فيه رغبة المعية بل لظاهره أن  
 يقال لما يلزم تقدم الشيء على سببه كما في التلويح **قوله**  
 هذا نتيجة كونه معيارا وسببا لواقع على كونه المعيارية  
 كما فعله القاء أي كان أولى لأن مدخل النسبة في عدم  
 مشروعية غير رتبة غير طاهر **قوله** أي مطلق نية الصوم  
 لو قال أي نية مطلق الصوم كان أظهر **قوله** وتبين إطلاق  
 أصل الصوم وليس من ضرورة بطلان الوصف بطلان  
 الأصل لأن قوام الأصل ليس **قوله** يعني بعبارة فرض  
 الوقت مع الخطأ في الوصف فيه إشارة إلى أن اشتراط  
 المذكور لا يقتضي بطلان مطلق الاسم على هو موجب  
 بقوله بنوي واجبا آخر فقول الشيخ الكليني هو اشتراط  
 من قوله مع الخطأ في الوصف ومن قوله فيصاحبه مطلق  
 الاسم لكن لا على الأصح كما سيجي منطوقه من مثله  
 الذي هو من ذلك **قوله** صار رمضان في حق أدائه  
 بمنزلة شعبان وإنما قال في حق أدائه لأنه في حق نقص  
 ليس بمنزلة شعبان لتحقيق سبب الوجوب فيه دون غيره  
**قوله** فائدة إذا نوى واجبا آخر والنفل ذكر النفل هنا استطراد  
**قوله** ولكن أكثر المشايخ صاحب الهداية على أن المرض إذا نوى  
 النفل واجبا آخر يقع قانونه ظاهر كلامه بوجوبه من صاحب  
 الهداية يكون أحكم في صورة نية النفل أيضا وقمع الصوم

عن

عن المنوي وكسرك لانه قال عند أبي خنيفة رحمه الله تعالى  
 إذا أصاب المريض والمسا فقضية واجب آخر يقع عنه وقنه  
 في نية النفل رويان انتهى فالواجب لا يقتضي على ذكر  
 واجب آخر **قوله** ووفق بعض العلماء هو صاحب  
**قوله** والترخص بخوف ازدياد المرض يكون في النوع الأول  
 فمراة أكثر المشايخ وصاحب الهداية بالمرض لك مكان مراد  
 فخر الإسلام وشمس الأئمة هو النوع الثاني **قوله** لأن ترخص  
 النظر لما في مكان كونه أخف قال في التحقيق إذا نوى  
 المسافر واجبا آخر يقع صوم عما نوى عند أبي خنيفة وله في  
 ذلك طريقان أحدهما أن الشرع أثبت له الترخص بترك  
 الصوم تخفيفا عليه وإذا اشتغل بواجب آخر كان مترخصا  
 لأن سقاطه من ذمته كونه أهمل أخف عليه من اشتراط  
 فرض الكوابة لما جاز له الترخص بفطر لأنه أخف عليه نظرا  
 إلى منافع بدنه فلا يجوز له الترخص بما هو أخف عليه نظرا  
 إلى مصالح دينه كان أولى ثم قال وهذا الوجه موجب  
 أنه إذا نوى النفل يقع من فرض الوقت كما روي ابن سنان  
 عنه لأنه لا يمكن إثبات معنى الترخص بهذه التبعة إذ هو محتمل  
 للحال مراة الجوع ويلزم قضاء فرض الوقت بعد انتهى  
 والشارح ينقل الدليل المذكور من الواجب الآخر إلى النفل  
 فثبت حكمه بقض حكمة ولم يصب لأن معنى الترخص فيما  
 إذا وقع الصوم من فرض الوقت غير طاهر **قوله** والتذ

والنفل في المعية من غير  
 النفل في المعية من غير  
 النفل في المعية من غير

فإن قيل لو كان  
 فلو كان كذلك  
 فلو كان كذلك



المطلق مثل أن يقول بذرست أن اصوم يوما أو شهر **قوله**  
فلأن نسب في القضاء ما هو سبب الأداء وهذا غير ما سبق  
من أن القضاء يجب بما يجب به الأداء لأن المراد به هو ما  
يتعلق به وجوب الأداء وهو الأداء المراد هنا هو يتعلق  
به نفس الوجوب فلا يرد عليه قبل فم شئ لأن المراد بقوله  
القضاء يجب بما يجب به الأداء هو الأداء الذي يتعلق  
به وجوب الأداء لا نسب نفس الوجوب **قوله** الشرح  
الدين أن قولهم القضاء يجب بما يجب به الأداء أن الأداء  
بهذا لك يتعلق بوجوب الأداء يرد عليه هذه المسئلة لا يرد  
له وجه إذا ما نفع منها من أن يكون وجوب الأداء فيها جزء  
واحد ثم أنه لا يرد على ذلك انتقال النسبة من الجزء إلى النص  
إلى كل الوقت لأن السبب في الحقيقة هو الكل لكن عدل  
إلى البعض لقرون فإذا ارتفعت يعود إلى الكل كذا في الشرح  
الأكمل وفي الكشف سبب القضاء التوقيت أو القوت أو ما  
هو سبب الأداء فليسا **قوله** وهو شعر بأن التذرعين  
مثل أن يقول لله على أن اصوم رجب وبوم الخميس **قوله** لكن  
له شبهة بقسم الثاني أنه ولا يذهب عليك أن شبهة التذرعين  
بالقسم الثاني لا تكون جوب خروج من القسم الثاني حتى يتم فيه  
بالأحرار عنه **قوله** في تعين الوقت لذلك الصوم كما في صوم رمضان  
فالوقت فيه معيار وشرط للأداء وفي القسم الثاني الوقت  
معيار لا غير **قوله** فيوزن فيها هو حق النا ذكر الفصل حتى ينظر

هذا هو المعيار في القضاء  
فإن كان المعيار في القضاء  
هو الوقت فيجب أن يكون  
الوقت في القضاء معيارا

لا يخفى أن عدم شرط الوقت  
في القضاء هو الذي  
يقتضي أن يكون  
الوقت في القضاء معيارا

إلى تعين له الوقت **قوله** ولا يؤثر فيها هو حق النا مع أنه فلا  
ينصرف إلى المنذور بل يقع عما نوى **قوله** أي نسبة من الليل لظاه  
أنه تفسير لكلام الله ولا يذهب عليك أنه غير مطابق لمفسر  
لأن المذكور في كلام الله هو كيفية النسبة لا بيان وقتها  
**قوله** ولا يقع من القضاء وكذا الكفارات والتذرعين  
**قوله** فانه شبهة المعيار أه الظاهر أن الضمير للجموع وقيل  
**قوله** هذا بيان لأشكاله بوجه آخر الأول بالنسبة إلى  
الجموع وهذا بالنسبة إلى شئ العرف **قوله** فاشبه المعيار من جهة  
أنه لا يبع واجبين من جنس واحد **قوله** فاشبه وقت الصلوة  
من جهة أن أشهر الجموع من كل عام صالح للأداء كاجزاء وقت  
الصلوة **قوله** لا احتياط لا لاقطاع التوسع بالكلية **قوله**  
بناء على أن أهل آه لا لاقطاع التضييق بالكلية فحاصل هذا  
التقرير أن وقت الجموع يشبه كلا من الطرفين في المعيارين  
ألا أن لا ظهر التراجع في الاعتبار هو المعيارية عند أبي يوسف  
والطرفية عند محمد **قوله** يظهر في المأثم لا في حق صيرورة  
قضاء أو آخر حتى لو أتى بالجموع في العام الثاني والثالث كان أداء  
بالاتفاق **قوله** فعند أبي يوسف لا يتم أن لم يؤد في العام  
الأول كلف إذا أداه في عمره برفع المأثم كذا نقل السراج  
عن مختلف الصدر الشهيد **قوله** وعند محمد لا يأنم أي يجوز  
التأخير وعدم أدائه في العام الأول أو آخره وما مثل  
أدراك السنة الثانية يأنم بالاتفاق ما عند أبي يوسف



واما عند محمد بن فلان انما خبر كان بشرط عدم الفوات  
 وقد فوت فبان كذا في التحقيق وهذا هو الذي ذكره صاحب  
 الاسرار والامان الرخسي والبردوي وغيرهم قال صاحب  
 التحقيق الصحيح قول محمد بن ما ذكره الشيخ ابو الفضل  
 في اشارات الاسرار ان الحج يجب متوتعا محل فيه الخبر  
 الا اذا غلب على ظنه انه اذا اخر يفوت واذ مات قبل  
 ان يحج فان كان الموت فجاءه لم يلحقه ثم وان كان بعد  
 ظهور امارات يشهد قلبه بانه لو اخر يفوت لم يحل له التاخير  
 ويصير متضايقا عليه لقيام الدليل فان العمل بدليل القاطع واجب  
 عند عدم الدلالة انتهى ولا يذهب ان في كلام الشارح خلطا  
 لاحدى لطرفين المذكورين بالآخرى مع ما في عبارته من  
 خرازة ظاهرة **قوله** والقابل ان يقول بشكل على هذا المسئلة  
 ضيق اه يمكن ان يجاب عنه بان وقت الصلوة ممتنع محض  
 فذلك واجب شرائط التعيين فلا يقطع بعارض التعيين  
 الاداء الى زمان التضييق لان الحكم قد لا يزول بزوال السبب  
 على ما سبق بخلاف وقت الحج فانه ليس كذلك بل له شبهة  
 بالموتنع وشبهة بالتضييق كما عرفت فلم يوجب شرائط التعيين  
 وقد يجاب عنه بان وقت الحج له شبهة بالتضييق والموتنع  
 والله شبهة باصلين يوفق عليه خطه منها فله شبهة بالاول جاز  
 عن الفرض لا إطلاقا وشبهة بالتاخير لم يخرج عن الفرض تعيين  
 بنية النفل بخلاف وقت الصلوة وقد يجاب ايضا بان الدلالة

اشارات المولى الفاضل  
 في فضائل الرب  
 سبعة



المولى الفاضل  
 المولى الفاضل  
 المولى الفاضل  
 المولى الفاضل  
 المولى الفاضل

في الحج ظاهرة دون الصلوة اذ لما في الكثرة موجودة فيناظرا  
 انه مع تحملها لا يقصد النفل وعليه الفرض بخلاف الصلوة اذ الفرض  
 عليه ليس من قضاء الحج فلا بعد ان شغل الوقت بالنفل ويقضى  
 الفرض كيف وانه قد شغل اكثر الوقت بما لا طائل منه واتي مانع  
 من شغل ما قبله بالنفل او بواجب آخر **قوله** لان التفتية بحج في  
 امر الدنيا اه وتحمل المشاق وترك حجة الاسلام واختيار  
 النفل عليه مع ان الثواب في اداء الفرض اكثر والعقاب  
 على تركه بعد التمكن من ادايته مستحق عليه من نفسه **قوله** وذلك  
 باطل اذ لا عبادة بدون الاختيار **قوله** فان قال هذا  
 وارد عليكم حيث جوزتم آه ذكر السراج الذي ذكره في  
 صورة الامراض ولم يجب عنه ولا يذهب عليك ان ذكره  
 الشارح غير ضار بل لجواب عنه وقد يقال يمكن ان يجاب عنه  
 بالفرق بينهما بان التعيين لما حصل في رمضان من قبل  
 من ذلك كما ان اختيار النفل اختيار الفرض بخلاف وقت  
 الحج لعدم التعيين قبله من قبل من ذلك اذ التعيين انما حصل  
 بدلالة حال المؤدروا حاصل الفرق وجود الاختيار والتقدير  
 في رمضان دون الحج قلنا بل **يجب ان الكفار مخاطبون**  
**قوله** فيما قبلون على ترك اعتقاد آه لو قدم ذلك على قول  
 اتم بلا خلاف كان اولى لانه متعلق بحسب ما ذكره على  
 ذكره التنقيح لا بالغير فقط **بمعنى انتهى** **قوله** يعني  
 من المسلمين المتقدمين فرضية الصلوة كذا في شرح المم وغيره

فانما يجب ان يفرض في رمضان  
 في رمضان انما حصل من قبل الله تعالى  
 في رمضان انما حصل من قبل الله تعالى  
 في رمضان انما حصل من قبل الله تعالى  
 في رمضان انما حصل من قبل الله تعالى  
 في رمضان انما حصل من قبل الله تعالى



فيفهم منه دخلة كل من عدم الاسلام وعدم الاعتقاد في ذلك  
 وصاحب التلويح لم يذكر لفظ المسلمين ولعله نسب الى الله  
 ان قوله المصلين على هذا التاويل مجاز عن المعتقدين  
 فرضية الصلوة وليس مطلقا والفرضية متوقفا على تقديم  
 الاسلام كفعل الصلوة حتى يلزم اعتبارها في الكلام  
 فليتأمل **قوله** وهذا التاويل منقول من قولهم لا يكونون بوجه  
 في حق المواخذة على ترك الاعمال استدوا على مذاهبهم  
 بظاهر هذه الآية **قوله** بل ارادوا انهم يعاقبون بترك العبادات  
 آه هذا هو فائدة اختلاف في الآخرة واما في الدنيا فليظهر  
 في الزكاة فانها تجب على غنى المسلم وقد حال عليه احوال  
 في زمان الكفر عند العراقيين كما آمن وعند متابع ما وراء  
 النهر بعد منقضى احوال كذا انج على من استطاع سبيلا ثم سلم  
 جازا عند الفرق الاول دون الثاني وما قيل ان حق العبادات  
 ان يقال بل ارادوا انهم يعاقبون باعمال العبادات بشرط  
 تقديم الايمان اذ محل الخلاف بل هو متفق عليه ليس بشي لان  
 المتفق عليه انما هو العقوبة بترك اعتقاد الوجوب لا ترك  
 نفس العبادات وهذا ما صرح به في التلويح وغيره **قوله** بشرط  
 الايمان متعلق بالعبادات **قوله** لا يثبت به اجرة لان اجرة  
 اصل محل تزوج الاربعة قوله بل وجوبه ثابت بالاصل المستفاد  
 فيكون ثبوته بالعبادة لا بالانقضاء وقد يقال هذا لا ينبغي  
 بل حتى ان يقال ثبت الوجوب بالعبادة والانقضاء فلا

سر في تفسيره على التاويل

الفاعل هو المالك

نعم قولهم بمن عبارة بلزم المحذور وهو ممنوع **قوله** وبين  
 الاختلاف في الحسن آه فبذلك حراز عن بعض الاختلافات  
 المذكورة في الامر كما لا خلاف في ايجاب الشكر المستلزام من  
 قال بان الامر بوجوب الشكر لا يثبت في ان يقول ذلك في النبي  
 الانتهاء الواجب مما يستغرق العمر فلا يتصور تكراره او غيره  
 عن مثال بوجه مرة بعد اخرى بخلاف الامر كما لا يقتضي استغراق  
 فيستصور فيه التكرار **قوله** لان واضع اللغة وضع هذا اللفظ  
 لفعل آه كذا في شرح المصنف وفيه انه اشتغال باللفظ لان وضع  
 اللغوي لا يتعلق له بالحق في علمه على الفصح عنه تفسيره تحقيق  
 لما وقع لعينه وضعها بقوله ان كان قبيحا في ذاته بحيث يعرف  
 قبحه بمجرد العقل قبل ورود الشرع وكذا التفسير لقواني قول  
 صاحب المغني وضعها بقوله ان عقله بل فانه كتب القوم مشحون بذلك  
**قوله** لان العقل يجوز بيع الحر آه لا بعده قبيحا فدلالة قصده  
 على ثبوتها عليه الصلوة واستدلاله على كلام لان المشتري له على  
 زعمه ان عيبه لا محالة واما الاخوة فلانهم لم يقدروا قبيحا  
 غاية الامر ان يصدر منهم ترك القبيح والظاهر انه ليس  
 بمحذور كما يشهد به بقية القصص **قوله** وصفا ما يما بالمنتهى عنه  
 قد فسر الوصف فيما سبق بما يكون لازما للمنتهى عنه بحيث لا يقبل  
 الانكار فيوصفه هنا بقوله فاما بالمنتهى عنه فكذلك **قوله**  
 بمنزلة الصادر من الوصف كذا في الشرح الاحكامي والقصود  
 بمنزلة الوصف له كما في التحقيق وغيره اذ لا معنى للصدر من

تنبيه على اختلاف في الكلام

نعم



ثم ان الصيام الجوز في يوم عايد الى الصوم **قوله** لعدم تصور انفسك  
 اي انفسك كالحمل المذكور من ذلك الصوم كما هو شأن الصيام  
 على ما سبق فغيره **قوله** لان الوقت داخل في تعريف الصوم لان  
 الصوم هو الامساك عن المفطرات الثلاث نهارا **قوله** وصف  
 اجزاء وصف لكل محل تأمل **قوله** مثال لما في غير بعض محاور  
 للصبح في سائر اوقات المثل لا تعرف فيه المحذور **قوله** الصلوة  
 بدون الشغل آه يريد به الشغل انتهى عنه **قوله** وانفسك الصلوة  
 عن الشغل حال الغيب في سائر اوقات والمراد حال كون الصلوة في الارض  
 المغصوبة **قوله** قلت ليس الكلام في حال كونها منهيته آه  
 وهو مراد من قال ان هذا انما يلزم ان لو لم يكن مراد به ذلك  
 جواز الانكسار في الجملة وهو منوع **قوله** بخلاف يوم يوم  
 العيد فانه لا ينكس من الاعراض من ضيافة الله حال وقته  
 لان لو طئ حاله اجبض ايضا لا ينكس عن لاذي حاله في يوم  
 العيد جزء من الموضوع في الاول دون حالة اجبض في الثاني  
 تحكم ظاهر ولا يفيد في ذلك سبق من ان الوقت داخل في  
 تعريف الصوم لان الداخل فيه مطلق هو الوقت لا الوقت  
 المحصور بكون العيد مثلاً **قوله** فاجبنا والمشرع  
 كالصوم مثلاً فانه امر مشروع في نفسه وجب كان متصفاً به  
 من ضيافة الله كان فاسداً **قوله** لان الشارع في الصوم في يوم يوم  
 هذا مشروع في بيان حكم ذلك الصوم على تقدير كونه بعد  
 الشرع وهو امر آخوذاً كون المشروع فاسداً علماً وجه لذكر

السؤال في تعريف الصوم  
 في قوله

يتعلق بالامر لا بالصفة صورة التعديل الثاني على ان قوله  
 فاجبنا والمشرع مستغن عن التعديل كما ذكر قبلاً كشرع  
 الشارع بعد هذا القول في بيان القسم الثاني كما فعله الشيخ المحل الذين  
 كان صوت **قوله** وهو واجب آه اي تقريراً انفساً شرعاً وغايتها  
 ببعض الحقيقة بغضاً ان ذلك وان كان واجبا لكنه مجتهد في خلاف  
 وجوب ترك المحبة **قوله** علماً قال الشافعي هو فان التواضع لا يلزم  
 بالشرع عنده وان كانت منعقدة مشروعة **قوله** خرج جانب ترك  
 آه اي جانب ترك المضي على جانب وجوب المضي فموجب المضي فلا يلزم  
 القضاء بالافساد كذا في الكشف وقال في التوضيح ان شرع في  
 الصوم في الايام المنبهة لا يجب اتاها بل يجب فعله فان فعله لا يجب  
 القضاء **قوله** فلم يلزم القضاء اي بالافساد بعد شروع هذا في  
 طاهر الرواية وروى ابن البربر الويد عن ابي يوسف هو انه يلزم  
 القضاء بالشرع كالنفل وفي المبسوط اذا أصبح يوم الفطر صائماً  
 افطر لا قضاء عليه في قول أبي حنيفة هو وعليه القضاء في قول ابي  
 يوسف ومحمد **قوله** وانما صح نذره قال في الهداية اذا قال الله  
 على صوم يوم النحر افطر ونقض في هذا النذر صحيح عندنا خلافاً لرواية  
 والشافعي **قوله** من جهة ان الصوم عبادة آه وتقرر ذلك  
 ان الوصف الذي هو محبة وهو لا عرض عن ضيافة الله الله متصل  
 بفعل الصوم حتى لو شرع فيه بصير عاصياً لا يذكر الصوم كانه ليس  
 باعرض ولم يوجد منه الا ذكر الصوم الذي هو بذاته قرينة وهذا  
 يقتضي في ظاهر الرواية بالافطار في هذا اليوم ثم القضاء

من يوم يوم الصوم  
 انفساً



كذا في السبع

في وقت لغير حصول العادة على الخصوص وتخلص من العصبية  
**قوله** لم يصح نذره هذا في رواية الحسن من أبي حنيفة وعلى ظاهر  
الرواية يصح نذر مطلقا **قوله** بخلاف لو قال نذرت هذا  
وكذا لو قال هذا وكان الغد يوم الغزو **قوله** وأن لم يتم صلوة  
المجموع ولم يتعد بالسجدة فما انعقد قبل ذلك كالمعصية  
محصنة بحبها منها والمضي فيها بخلاف الصوم لأنه مركب  
من مساكات متتفة الحقيقة كل منها صوم حتى لو خلف لا يصوم  
بصوم سابعة فيكون كل جزء منها عنة كونه صوما كان ما  
انعقد منه انعقد مشروفا محظورا **قوله** وذكر المضي كونها  
عن معصية بطاعة كذا في النسخ والصلوات وطاعة كما في الكشف  
ولست بوسع **قوله** حتى إذا الملك بلا قبض ولو كان للبيع  
فاسدا لتوقف الملك فيه على القبض كما في سائر السبع  
**قوله** مع كراهة التنزيه لو قال مع الكراهة بطرس الجبال كان  
اجل يسكن الرد بالآتي في محله **قوله** فكننا نحارها كراهة  
تنزيه أه حاصلة ان مقتضى القبح الذي في القسم الثاني من حيث  
هو كراهة التنزيه ولا يقدح ذلك في كون بعض أفرادها  
لدليل آخر كالجماع في ضوء وطى الحايض **قوله** وفيه ما يدل  
وطى الحايض أه مبناه على أن يكون المفهوم من كلام المحجب  
هو توارده كراهة التنزيه وحرمه على شيء واحد **قوله** لأنه ملك  
أنه بعزل عن مراده كما في زناه **قوله** المطلق أي المحال في القربة  
الدالة على النهي عنه فيجب لعينه أو غيره **قوله** وهي الحايض

وأن يصح ذلك إذا كان في ظرف العصبية  
أن يكون نذره في ظرف العصبية  
اللام والحد كما في قوله  
والصحيح من القول  
فإن كان في ظرف العصبية  
فإن كان في ظرف العصبية

ثم إن ما ذكرنا من أن  
فإن كان في ظرف العصبية  
فإن كان في ظرف العصبية

وأن يصح ذلك إذا كان في ظرف العصبية  
أن يكون نذره في ظرف العصبية  
اللام والحد كما في قوله  
والصحيح من القول  
فإن كان في ظرف العصبية  
فإن كان في ظرف العصبية

حاشا من غير توقف على الشرع في فصول البدل مع احتجابات هي لا  
يتوقف تحفة على الشرع وعلامته صفة الإطلاق اللغوي عليه  
على أنه حقيقة والشرقيات ما زيد في حقيقة وأركانه اشتبا  
شرعية كانت غير معتبرة لغة وبه يوضح الفرق بين مثل  
الفصل والصلوة **قوله** فإنه يقتضي القبح أه يعني قيام  
الدليل بخلافه **قوله** وعن أخذ الدواب كراشي هو أن  
على الدابة منظر الشخص وانظر إلى شيء **قوله** وعن المشي نعل  
واحد وإنما نهى عنه لأنه مخالف للوقار ولأنه يعسر به  
وربما يكون سببا للعار كذا في شرح المشرق لشارح **قوله**  
أي من الأفعال التي يتوقف معرفتها على الشرع وإن كان لها  
وجود حتى أيضا فإن الإيجاب والقبول مثلا موجودا حاشا  
ومع هذا الوجود احتمل وجود شرعي فإن الشرع يحكم بأن الإيجاب  
والقبول الموجودين حاشا يرتبطان ارتباطا حكما  
فيحصل معنى شرعي يكون ملك المشتري اثره فذلك المعنى هو  
البيع حتى إذا وجد الإيجاب والقبول في غير المحل لا يقبره  
الشرع بجا كذا في التوضيح **قوله** ولما لم ينقل أن يقول أحد  
من احتجياتهم كذا في شرح المعنى لسراج الدين الهندي وجوابه  
أن المراد بتوقف معرفتها على الشرع توقف معرفة تحفظها وضوابطها  
في نفسها عليه كما صرح صاحب التحقيق ودل عليه كلام صاحب  
التوضيح لا معرفة أحكامها وانواعها حتى يرد عليه أن أحكام  
ماجل من حيثيات أيضا كالقتل والزنا لا يعرف إلا من الشرع

وأن يصح ذلك إذا كان في ظرف العصبية  
أن يكون نذره في ظرف العصبية  
اللام والحد كما في قوله  
والصحيح من القول  
فإن كان في ظرف العصبية  
فإن كان في ظرف العصبية

وأن يصح ذلك إذا كان في ظرف العصبية  
أن يكون نذره في ظرف العصبية  
اللام والحد كما في قوله  
والصحيح من القول  
فإن كان في ظرف العصبية  
فإن كان في ظرف العصبية

وأن يصح ذلك إذا كان في ظرف العصبية  
أن يكون نذره في ظرف العصبية  
اللام والحد كما في قوله  
والصحيح من القول  
فإن كان في ظرف العصبية  
فإن كان في ظرف العصبية



**قوله** محققون الدم من حقن دمه أي منع من أن يسكب **قوله** مخرج  
 للرجل أو الجذع خبر كبتدأ الذي هو أنزما ولا يذم عليك في  
 قوله وكون كشيعة أما في الفعل وفي المحل من الجزاء أو الظاهر  
 أنه عطف على الكون لا قول مقتضى لك يكون كذلك  
 أيضا مدخل في الجواب المذكور وليس كذلك وكذا قال في  
 في الفعل وفي المحل كان أخروا **قوله** فالقول بأن يفسر  
 الأفعال الحسية بالمصرف الشارح فيه تجوز في غير محل  
 العوارض لما تقول صلا هو أنزوا أو أشروا آخر كما تقول سبوا  
 ولا يرد عليه تجوز شرب الخمر في حالة الخمسة أو المندوي  
 لأنها أيضا من العوارض فثبت **قوله** كالتنهي من بيع المضام  
 والملاهي كذا في التحقيق وغيره قبل وفيه شيء فان الكلام في  
 التنهي وقد قالوا في التنهي من بيع هذه الأشياء أنه مجاز عن التنهي  
 كما يأتي وجوابه الله تعالى إلى علم أن الكلام في صورة التنهي لا في  
 حقيقة **قوله** الأولى أنكم جعلت بيع الخمر فاسق مثالا  
 لمنهي عنه الذي فسح بعينه مع أنه مخرج فباسق يكون التنهي  
 مجازا عن التنهي على أن التنهي أيضا يقتضي فسح المنهي ضرورة  
 حكمة الناس في كلامهم في ذكر بعض الأمثلة منه تنهيا على ذلك  
 وأن كان عند الباب للتنهي **قوله** وبما ذكرنا يعرف أن إطلاق  
 التهم عن قيد المطلق وعن الاستثناء من أي حاله في أصل  
 الأمر المذكورين لا في فصلها جميعا كما تبين لأن تعيين  
 الكلام بالمطلق يعني من الاستثناءين كما لا يخفى ثم أن المتبادر

وقد وقع في بعض النسخ  
 من غير أن يثبت في المتن  
 من خارج إلى أن يكون مسلما

أو يفسر  
 أو يفسر  
 أو يفسر  
 أو يفسر  
 أو يفسر  
 أو يفسر  
 أو يفسر  
 أو يفسر  
 أو يفسر  
 أو يفسر

من الكلام لا إطلاق **قوله** قلنا المراد به أي يقول الله على الذي  
 اتصل به **قوله** بدون اعتبار الجهة الزائدة وهي كون الفصح  
 أشد اتصالا به حتى يكون المراد به المتصل به وصفا **قوله** كما  
 أن القبح بعينه بفيد التحريم بقسميه من غير نظيره أو قال كما  
 أن التنهي عن الأفعال المحسنة يقع على القبح بعينه بقسميه كما أن  
 وأظهر **قوله** خصل اتصاله وصفا جواب سؤال مقدم وهو  
 إذا لم يعتبر الجهة الزائدة فلم خصل الاتصال وصفا بالذكر ثم أن  
 الشارح به أمتنى في جميع ما ذكر اثر الشيخ أكل الدين  
 كمن طار عبارة المصنف هو الموافق لما في أصول فخر الكلام  
 حيث قال وأما التنهي المطلق من التصرفات الشرعية فيقتضي  
 تنهيا في معنى في غير المنهي عنه كمن متصل به وكذا اصرح كلام  
 صاحب التحقيق ولا يرد عليه ذكر لأن الكلام ههنا ليس إلا  
 في المطلق المحال من الترمينه ولا نسلم صحة حمل التنهي من  
 الأفعال الشرعية على القبح بالمحاور عند خلوه المقام  
 من الترمينه وقد هما في مسئلة الصلوة في الأرض المضمومة  
 ممنوع كذا ينبغي أن يفهم هذا المقام **قوله** لمنهي عنه متعلق  
 بقول الله به ثبت **قوله** وتحقق أن النسخ عبارة آه كذا كتحقق  
 المذكور بعد ما قال ولأنه لو لم يكن متصورا كان الامتناع  
 فيه لعدم المنهي عنه لا امتناعا له أخيرا وحسب لم ينه  
 تنهيا بل بصيرتها مع أن التباين بينهما ثابت كما في شرح المغني  
 للفتاوى كان الوجه ثم أنه بالنظر إلى كلام القار في نظر أن

من غير أن يثبت في المتن  
 من خارج إلى أن يكون مسلما

الكلام



ان منشا المصادرة الآتية ايضا هو القول المذكور وليس كلام  
 الشارح به ما يصلح مناشاها كما سيظهر **قوله** وان في الآية  
 بل يقتضيه لان المدعى ان المنهى عنه آه توجيه المصادرة بذلك  
 يوجد في بعض نسخ الشرح وفي بعضها يوجد ذلك في طائفة  
 منقول لا عن الشارح ولا يذم عليك انه ليس في شأبه  
 مصادرة **قوله** برد عليه ان انتهى قد يكون طريقا للنسخ في بعض  
 الاحكام الشرعية فان تم آه اجب عنه بان كون انتهى  
 طريقا للنسخ مجاز كما سيحكي والكلام هنا في حقيقة انتهى  
 وجب تبذير الدليل ولا تبطل القاعن المذكور **قوله** وان  
 لم يتم سقط فوكم ان **قوله** ان عدم تمام الدليل لا يوجب  
 المدعى جواز ان يكون له دليل آخر تام فلو كان ان لم يتم سقط  
 كما في شرح القاء آه ان كان اظهر واخر **قوله** ويسمع قولهم ولا  
 يكون سجيلا آه هو مبتدأ الكلام ثم ان هذه العبارة لو كانت  
 المذكورة فيما سبق عند تقرير كلام الخصم كان كلاما مبنيا  
 اظهر واجواب مما ذكره ان كل فعل نهى عنه فانما يعتبر  
 بالنظر الى ينسب اليه من اجس والعقل والشرع مثلا اذا  
 نهى الانسان عن الطيران فانما بعد لغوا لا يمنع صدوره  
 عنه حشا وكذا اذا نهى عن اخطا طة العقل لا مورا غير المتناهية  
 المنقصة فانما بعد لغوا لا يمنع عطفه فظهر ان الفصل  
 الشرعي اذا نهى عنه فان كان متناغيا شرعا بعد مشاوب  
 ان يكون منصوصا لوجود شرعا حتى لا بعد عيب **قوله**

منشا المصادرة الآتية ايضا هو القول المذكور وليس كلام الشارح به ما يصلح مناشاها كما سيظهر

مدى ارجاء المصنف الشرعي

سند في المصادرة الآتية

مكن ان يغير ان عماد سعط من هذا الكلام وان لم يكون بطلان من هذا الكلام مع دليل

ولا قربان يقال الشيء اذا كان مشروعا آه وفي بحثه لان  
 مبناه على ان يكون المراد بالمشروع ههنا المعتبر شرعا وليس لك  
 بل يتوقف معرفته على الشرع كما سبق **قوله** ان صار مشروعا  
 في الجملة ان اراد المشروعية قبل مقارنته بالوصف الذي هو  
 منشا القبح فسلم ولكن لا يفسد وان اراد بعدا فمتنوع بل هو  
 اول المسئلة **قوله** اي يكون انتهى عن الافعال الشرعية واقفا  
 على قبح لغوه مني هذا التعميم ما سبق منه من ان مراد المصنف  
 من قوله على الذي اتصل به وصفا ما يكون قبيحا لغوه بطلان  
 وقد عرفت فيه والمناصب لغو المصنف هو ههنا مشروعا  
 باصله غير مشروع بوصفه ايضا هو اجزاء المفرع عليه للفروع  
 المذكورة على طاهره وبفسر الكلام ههنا بما يوافق ولا يروح ما  
 اورد على الشارح من ان المفرع عليه علم لصدقه على الوصف  
 والمجاور والفروع المذكورة انما يتناسب العجج الوصفية دون  
 المجاور لانه مشروع باصله دون وصفه وكذا ما قيل انه يلزم  
 منه ان يكون علة كون هذه الافعال مشروعة باصلها دون وصفها  
 تختلف احكام المذكور عنه في المجاور حيث تكون المشروعية  
 فيه بالاصل والوصف وان امكن اجواب عنها بان يقال ان الفروع  
 على كون انتهى عن الافعال واقفا على قبح لغوه هو مشروعية  
 في الجملة وكون المشروعية بتلك الحالة انما هو من خصوص المسئلة  
 لانه ايضا داخل في التفريع حتى يفتح في تمام الكلام على ان  
 الظاهر هو ان المراد بالوصف في قولكم غير مشروع كونه

منشا المصادرة الآتية ايضا هو القول المذكور وليس كلام الشارح به ما يصلح مناشاها كما سيظهر

والقالب هو ارجاء مدى ارجاء المصنف الشرعي



هو الوصف التوقي الذي يستعمل في الجوار أيضا لا إطلاقا في المعاملة  
 والبيع بالمجاور يقضي الكراهة كما صرح به في التوضيح فيصدق عليه  
 أنه مشروع باصلا غير مشروع بوصفه لأن غير المشروع علة أهم  
 الفساد والكراهة فلا يرد عليه شيء مما ذكرتم أن صاحب جامع  
 الاسرار قد قال له هو بقوله أي لأن النهي من تصرفات شرعية  
 يقتضيها مشروعيتها وتصوب بعضهم في فهم ذلك  
 من سياق كلام الله بكلامه وإن كان القبح لغيره يستلزم  
 المشروع علة في نفس الأمر **قوله** وهو ما وضعت مال مال الزوائد  
 يكون اسما للعقد ونفس الفضل كما صرح به صاحب الكشف في  
 تفسيره بالمعوضة إشارة إلى أن المراد به في كلام الله هو  
 هو المعنى الأول دون الثاني لكان قوله مشروفا باصلا دون  
 وصفه فان ذلك إنما هو شأن العقد ويدل عليه قوله  
 البسوع الفاسدة **قوله** ومن لم يثبت ذلك فالنهي التفسير  
 إنما يأتي إذا قدرت مضائفا في عبارة الله أي بيع الزوائد  
 وإن لم تقدر فالزوائد فضل مال مشروط في العقد بما قبل  
**قوله** وهو شرط لا يقتضي العقد احتراز به عما يقتضيه شرط  
 الملك المشتري في البيع وشرط انتفاع المشتري بالبيع  
 لأنه يثبت بطلان العقد فلا يزيده الشرط إلا تأكيداً **قوله**  
 أو للعقد عليه وهو من أجل الاحتياط في أن يكون آدميا كما إذا  
 شرط البائع عتق المشتري للعبد المبيع **قوله** موجبا للملك  
 إذا اتصل القبض فيه أن المتوقف على القبض إنما هو

وهو الزوائد

وهو الزوائد

الملك لا إيجابه فلو لم يقيد الكلام به كما في أكثر المعبرآت كان  
**قوله** وإنما شرط القبض في آخره إشارة إلى دفع ما يقال  
 أن هذا البيع إذا كان مشروفا موجبا للملك كان ينبغي  
 أن لا يتوقف ثبوت الملك على القبض **قوله** يكون سببا  
 أي سببا للملك وهو البيع يعني أن السبب لما ضعف بصفة الفساد لم  
 ينقض سببا للملك لأن مقتضى القبض كالهبة والبرعات فلم  
 يثبت الملك قبل القبض لقصور السبب كذا في الاسرار **قوله**  
 والحكمة لآنا في ملك العبد جواب سؤال تقديره كيف يثبت البيع  
 الفاسد للملك مع أنه حرام لأن النهي يقتضي التحريم ثم أنه إذا كان  
 حرة لآنا في ملك العبد لآنا في سببه الذي هو العقد **قوله** جلد  
 فانه يكون مملوكا مع أن الانتفاع به حرام وقول من قال  
 فيه نأمل لأن جلد الميتة لا يملك بالبيع لأنه ليس مال وإنما يملك  
 بالرشا وبهية مبني على عدم فهم المراد **قوله** وهذا لو نذر  
 بصوم يوم النحر صح وهو كاستحسان وعند زفر والشافعي نعم  
 غير مشروع ولم يصح التذرية وهو رواية ابن المبارك عن  
 عن أبي حنيفة رحمه الله كذا في الشرح الكافي ثم أن ما ذكر  
 هنا هو ظاهر الرواية واستبق من الفرق بين أن يقال  
 نذر على أن أصوم يوم النحر وبين أن يقال نذر على أن أصوم  
 غذا وكان العقد يوم النحر حيث يصح النذر في الثاني دون  
 الأول وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة كما بهنا عليه هناك  
**قوله** وأحرز من غير متقوم إذا المنقوم ما يجب اتقاؤه بعينه

الملك



هذا هو الحق  
والله اعلم  
بما لا يعلمون

او يمشي او يقف او يجلس اجنبيا بها بالنقص كمن تصلى للتمن لا انها  
مال والكل لا يميل اليه الطبع ويذخر لوقت الحاجة او ما خلق  
لمضالح الا دمي وجر عليه الشح والقبضة كذا في التلويح **قوله**  
فجعلها تمنا يغده بخلاف جعلها مبيعا فانه يوجب بطلان  
**قوله** لكن الثمن غير مقصود بل وسيلة الى المنة اذا انتفاع بها  
لا بالامان والمراذ بهذا الكلام تمهيد للمعذرة لعدم بطلان ذلك  
البيع **قوله** وهي جميع مملوكة كذا في الصحاح وذكر في لغتها  
انها جميع مملوكة يقال لغت التناقة وولد مملوكة لانهم  
استعملوه بخلاف اجار **قوله** وهي في ارحام الامهات  
وفي التوضيح هي في البطن من جنسين وهو المولود في الرحم  
وصورة المسئلة ان تقول بعث الولد الذي يحصل  
من هذا الفحل او من هذه التناقة وكان ذلك من عادة  
العرب فنهى النبي عليه الصلوة والسلام من ذلك **قوله** هذا  
جواب عما يرد نقضا على اصلنا كذا في الكشف ومن اشاع  
ايضا التنبية على ان الكل المذكور انما هو في المطلق الخالي عن  
القربة واما اذا دل الدليل على كونه قربة فبطلان بيعه فلا يكون  
مشروعا وقد ورد النهي عن بيع المضامين والمفاج مثلا  
لذلك كيف يرد نقضا على الكل المذكور **قوله** فذلك موقوف  
على مشروعية هذه الامور قبل النهي قد يقال ان بيع الحر  
كان مشروعا في شريعة يعقوب كما في قصة يوسف عليه السلام  
ونكاح المحارم كان مشروعا في شريعة آدم ومكفي في اطلاق

ولا بد من  
سنة الاستدراك  
من الاستدراك

وكذا في الحنف

العابل هو ارقاوي  
بغيره وبقية  
الاجابة

هذا هو الحق  
والله اعلم  
بما لا يعلمون

هذا هو الحق  
والله اعلم  
بما لا يعلمون

النسخ كون المسوخ مشروعا في شرع ما قبلنا **قوله** لان رفع الاله  
الاصولية لا يكون نسخا قيل هذا مستم على قول من يقول  
ان الالباح ليست حكما شرعيا اما على قول من يقول انها حكم  
شرعي فلان عدم النسخ **قوله** من حيث ان لا جنية التحقت بالاعمال  
والاجتناب بالاباء وحرمة المضاهرة عبارة عن ثبوت حرمة  
اربع حرمة الموطوءة على اباء الواطي وان علوا وحرمتها على الود  
وان سفلوا وحرمة اقهارها على الواطي وان علوا وحرمة  
بنائها عليه وان سفلوا كذا في شروح الهداية **قوله** قال عليه السلام  
ناكح اليد ملوون اي من بجان ذكره بين حتى بدت **قوله**  
وامولاه من الالباء والاقهار فان قيل مبنيان حرمة الو  
تعدى الى فروجه لوجود البعضية فما وجه تعديهما الى الصول  
اجتنب بان ماء الرجل يخلط في الرحم ماء المرأة ويصير شيئا  
واحد وثبت لهذا الماء البعضية من الواطي واصوله البعضية  
من الموطوءة واصولها فاذا صار الماء انسانا تعدى البعضية  
منه الى الواطي والموطوءة باعتبار ان جزءا من كل منهما **قوله**  
وكان كل منهما بعضا من الآخر بواسطة الولد كذا في التلويح  
وذكر في بعض حاشية ان الاقرب ان يطوى لك من بين  
وقال ثبوت البعضية بينهما باعتبار ان جزءا من كل منهما صار  
جزءا من الآخر لان المائتين لما امتزجا امتزاجا تاما لم يبق  
العقل وحده صار شيئا واحدا صار الولد كانه بكامله  
جزءا من كل منهما ولذا ايضا في كل منهما كمال هذا امر حكمني

النسخ







بمضاهة الى شئ من كرت مطلقة فخرج اسماء العدد بها كمال  
 الا ان يحمل التثنية عوضا عن المضاف اليه الذي هو الضمير  
 الرجوع الى الموصول وورد ايضا عليه الاشكال نحو المسلمين فانه  
 عام لا محالة مع انه لا يصدق إطلاقه على كل فرد فيكون  
 افراده كقاعدة العشرة **قوله** جنس شامل آه والافراز الجنس  
 جائز اذا كان اخص من الفصل بوجه اللفظ في تعريف الكلمة ثم  
 انه لو اسقط لفظ الجنس كان اولي بقى ان يتوهم للمشرك حمل  
 كلام لان المراد بالافراد فيه اما ان يكون افراد معنى واحد  
 فلا وجه لاجراجه عن التعريف بهذه الجملة لانه عام في كل صرح  
 في تعريف التلويح وغيره وايضا لا يخرج بقوله متفقه نحو وايضا  
 واما ان يكون افراد معان متعددة كما هو الظاهر فعدم وجود  
 بهذا الاعتبار عن قوله ما يتناول افرادا ممنوع لعدم  
 المشترك عندنا فكأنه ايضا مبني على تغيير التناول ما اشار اليه  
**قوله** احراز به عن النكرة في سياق النفي آه المذكور في جامع  
 الاسرار انه احراز عن النكرة المشبهة لكن على طريق البدل لا الشمول  
 غير مستلزم انه يلزم منه خروج كثير من الفاظ العموم من  
 تعريف العام كمن وما لان العموم فيها ايضا على سبيل البدل  
 دون الشمول لم يقبل احد بكونها مجازات فالصواب ان  
 يفتر الشمول ههنا بما يشتمل ذلك ايضا بما يقابل **قوله**  
 فاطلاق العام عليها مجازا بناء على ان العموم ليس موضع  
 له للنكرة بل استعملت النكرة فيه مجازا بقرينة النفي

قوله فاطلاق كذا في النسخ  
 والاصوب تبديل الفا بالواو  
 سه

قال في التحقيق قد نص على مجازيته في شرح اصول الفقه لا يجب  
 لكن صاحب التلويح قال لانتم انها مجازية كيف لم تستعمل الا فيها  
 وصفت له بالوضع الشخصي وهو فيهم وقد صرح المحققون بن  
 شارح اصول ابن الحاجب بانها حقيقة **قوله** ويمكن ان يجاب عنه  
 بان اراد به هذا الكلام نفسه صاحب الكشف عن بعض تصانيف  
 فخر الاسلام وهو على تقدير صحة انما يصلح وجها لسقوط اعتبار  
 الارادة الباطنة في حق العلم ايضا لا يجوز ان لا يفرق بين  
 المذكور كما لا يخفى لان وروده ليس الا على الدليل المذكور  
 وهذا عدول عن الدليل آخر ولا كلام فيه في الصواب  
 في جواب ان يقال ان ما ذكر من الاداء الى التبيين على  
 التام مع انما ذكر مقصودا به منع مقدمة من مقدمات  
 انهم وهي ان في العام احتمال اخص و ارادة البعض  
 البنية لا ان التبيين يكون موجودا في العام ان لم يفد العلم  
 حتى يرد عليه فلك **قوله** ابتداء آي لا بعد تخصيص بدليل  
 آخر قطعي فانه لا نزاع فيه **قوله** واستأقوا الابل من  
 السوق **قوله** وسمل اعينهم سمل اعينهم في لقاءها بالشتوك  
 وقبل كلامهم بحديث كذا في لغة الحديث للتبويل **قوله** لان  
 المشقة وهي ههنا قطع بعض الاعضاء **قوله** مساو الاحمال  
 مجازات كثيرة يعني ان ارادة بعض التخصيص ايضا مجاز **قوله** من  
 غير ذكر خلاف حتى قال فخر الاسلام وهذا قطع جمعا وجوبا  
 التنبيه له ان المسئلة مقيدة في كلام فخر الاسلام بكون النية

ما ذكره ان راجع منها بقوله وقابل  
 ان قوله آه ذكر في كشف خفا عن  
 القاضي الامام في باب ما ذكره من  
 بعبارة لغوية صحيحة وهو ايضا يورد في  
 الكشف وانه انما هو كلف وقوله في جامع  
 لاجل الدين

فانما اراد ان يشبه انما في جامع  
 او قد يكون متبوعا لوجه انما في جامع  
 فخر الاسلام في التلويح  
 كذا في النسخ وهو لفظ عربي قديم



وذلك ان هذا الخبر  
منه خبر اخر ولم يرد  
شبه ذلك



الثانية بكونه مفصول فتكون الفرض بينهما  
بحسب تعينه ايضا بذلك ولا يصح على خلافه **قوله** قال  
المصنف في شرحه ليس في شرح المصنف شيء من ذلك **قوله**  
في رواية شاذة غير مسلم بل لا رواية صريحة أصلاً في هذا  
كما يظهر من كلام صاحب الكشاف حتى تصدى به تأويل قول فخر  
الاسلام وهذا قولهم جميعاً **قوله** وهو ان الفرض آه حاصلاً لا  
خلاف بين أبي يوسف في هذه في صورة التوصل حيث يكون الفرض  
لث في عتدها وآه في الفصل فقال أبو يوسف هو كما هو  
وقال محمد لا فيكون الفرض بينهما نصيبين **قوله** كما في التوبة  
بالرقبة آه حيث تكون التوبة لث في ليس الأول والآخرة  
**قوله** المراد به التذكير حال التذرع لاجماع السلف على ذلك وليس  
هذا بطريق التخصيص لأن الجماع لا يصح أن يكون مخصصاً  
في المرة الأولى فلا بد ان هذا العام مخصوصاً بمخصص عن تخصيصه  
فإن لم يذكر اسم الله عليه تبنياً لكل طعام مما هو غير التذبح  
ايضا وليس بحرام فخور تخصيصه بخبر الواحد والقياس **قوله**  
غير مقبولة بها بل متعده بنفسها **قوله** فان قلت التخصيص هنا  
بجوز آه قد يقال ينبغي ان يذكر هذا السؤال مع جوابه في كل  
الشافعي لا في ليلنا فانا لا يجوز التخصيص **قوله** وهو ترك  
الذكر لو قال ترك ذكر اسم الله تعالى كان اوضح **قوله** منورة  
المسألة آه كان الأولى تقديم هذا التصريح على قول المصنف بالقياس  
وخبر الواحد لا يتصل بالآيتين جميعاً **قوله** وزنا كما في

زنا المحضين **قوله** ولكن لا يطعم ولا يستقي ولا يجالس ولا يبايع **قوله**  
لأن الجاني قد خضع من الآية بقوله عليه السلام آه في الشرح  
الأكلي وعلى هذا يكون معنى الآية عنده ومن جهة ودخول  
آهنا من لذ نوب او من تبارز وفيه في لظهور التذافع من  
الكلمين **قوله** لأن الثاني آه قال القار في جمل الناسي كذا  
فما يستلزم اجمع بين الحقيقة والحجاز وذلك يجوز والافضل  
مشكل اللهم الا ان يستلزم ان اجمع بينهما في مقام التقي جاز  
كما جاز اجمع بين معني المشترك انتهى يمكن ان يقال المراد والله اعلم  
ولانا كلوا مما لا يوجد فيه اجل ذكر افي شراف هذا بعوم الحجازي  
بتنا ول تذكر عدا والتركنا سبياً فلا يلزم اجمع بين الحقيقة  
والحجاز **قوله** والعابيل غير مخصوص آه شروع في الجواب عما قاله  
الشافعي رحمه **قوله** وليس سلم انه مشهور آه التعرض لهذا  
الجواب الشيعي قصداً في تبين ذكره اصحابنا في المسألة والآه  
يكون الكلام حينئذ ما نحن فيه لأن المشهور ليس بظني وفي  
جامع التامر واما الحديث فالصحيح انه لا يعبد عاصياً ولا زانياً  
ليست بمشورة ولكن ثبت فعمل على انه لا يسقط العقوبة وكذا  
الشارح به اعتر بقوله ليست بمشورة فوقع فيما وقع والمراد  
طاهر على ان تخصيص التأويل المذكور بتقدير كونه مشهوراً غير موجب  
**قوله** ولعابيل ان يقال ان العموم ليس في الآمان حتى  
يلزم ثبوت من جميع الوجوه وقدم التعرض لتبيل وضرب  
لا يخفى **قوله** لعدم العابيل الفصل يقع عند من جوز ذلك كذا

في كتابه في التفسير  
الشافعي في التفسير

اما المصنف

وذلك ان هذا الخبر  
منه خبر اخر ولم يرد  
شبه ذلك



كذا في الكشف **قوله** فما زعموا الضمير الى البت وقيل يحتمل ان يكون  
 الضمير محرم وان لم يذكر كذا مستبوعه **قوله** بل هي ظهور اثر قدم  
 آه الاولى ان يزيد في تفسير الايات على ذكره شيئا اخر كان يقول  
 وابقاوه دون سائر ايات الانبياء كما فعله صاحب الكشف  
 وغيره ويحتمل ان يكون كلامه من قبيل الاكتفاء **قوله** ولما قيل  
 ان يقول المراد من الشيء في قوله تعالى آه ولا يدع طيبك ان كان  
 يمكن ذلك يمكن ان يحل تلك الاضافة فربما العقل على  
 التخصيص فيصح التمثيل وقد يقال ان الشيء بمعنى الشيء صريح في الام  
 التخصيص او في تفسيره فكون الآية على عمومها **قوله** ومن  
 احسن في قوله تعالى واوتيت من كل شيء لا يقال المدرك  
 بالحق هو ان لها كذا وكذا وانما ان ليس لها غير ذلك كما هو  
 التخصيص فانما هو العقل لا غير لا يقول المراد يكون التخصيص كونه  
 واسطة في تضييق العقل ثم ان في التمثيل بالآية المذكورة رد  
 على من زعم ان التخصيص لا يجري في الخبر كالتسخير **قوله** ويقول  
 معارن من التسخير فانه لا يكون الا متراجعا على صرحه ثم  
 ان التسخير له نوعان ما يكون باخراج البعض وما يكون باخراج  
 الكل والذي يخرج به قوله معارن هو الاول والثاني لانه  
 قد خرج بقوله القصصية اذا ضمير راجع الى بعض بني اسرائيل **قوله**  
 فالاولى ان يحل المقارنة شرطها له اول مرة وقد صرح بذلك  
 ابن الحام في كتابه بلب العاصي من شرح الهداية كيف لا  
 وتخصيص عام الخائب بعد ان يخص بقطعي خبر الواحد والقبيل

ذكر المولى الفخاري  
 في فصول البديع

ما ذكره شارح ههنا من  
 ما قيل من كونه في الكشف

يعني بقبيل امراء  
 سلماء عليه السلام

مطلق مجرى في الخبر

والاجماع جائز بالاجماع وليس شيء منها مقارنا له والظاهر ان مراد  
 صاحب هذا التعريف ايضا هو تعريف التخصيص في المرة الاولى  
 فلا يحتاج الى اذكرة الاشارة به من جواب المردود **قوله**  
 لا داخل في ما يتبعه يعني حتى يذكر في تعريفه وهذا ايضا على  
 ان يكون التعريف هو التخصيص مطلقا وانما اذا كان التخصيص  
 في المرة الثانية كما هو الظاهر فلا شيء فيه **قوله** ويمكن  
 ان يجاب عنه بان المراد من المقارنة ان لا يعرفنا اخر  
 وليس مختصا به في بحث اما اولها فانه اذا لم يعلم تاريخها  
 جعل المقام اخر التلخيص كما ذكره صاحب الكشف ويحتمل  
 المقارنة في نفس هذا التقاطع في وثبت حكم التعارض عندنا  
 في قدراتنا ولما ذكره صاحب التوضيح والتجمل اهل على التخصيص  
 عند اهل الخارج كما هو مفهوم كلامه ليس به هنا ولم يقل به احد  
 ومن قال ان قول صاحب التوضيح فان لم يعلم حل على  
 المقارنة يؤيد كلام الشارح فقد خبط خط عشواء وانما ثانيا  
 طان متضمني كلامه هو ان يكون اهل بت اخذ ليس مختصا  
 في التخصيص لا في ما يتبعه حتى يكون العلم بالآخر منافيا له  
 به ثبت عليك انه خلاف الاجماع بل التخصيص لا يتصور الا  
 في صورة العلم بالآخر على صرحه وانما ثالث فلان العلم  
 المخصوص يجوز تخصيصه بالقياس لا محالة وكون القياس معلوم  
 التاخر من عام الكتاب والسنة معلوم لكل احد فليتم خروج  
 ذلك التخصيص عن تعريف التخصيص فلا يحصل المتصور **قوله**



من النبي عليه الصلوة والسلام لو قال من انشأ راع كان في  
**قوله** والعام اذا قصر آه لو اخر هذا القول عن قول المع  
 معلوم او محمول ذكره قبل قوله واذا قصر مستقبل هل يفتي حجة آه  
 لكان كماله اكثر انظاما **قوله** يكون حجة بلا شبهة اتفاقا اذا كان  
 المخرج معلوما كما كان قبل القصر على البعض لعدم موثقه  
 لانه اما جهالة المخرج او احتماله التعليل في غير مستقبل لا يحل  
 التعليل واما اذا كان المخرج مجهولا كما اذا قال عبده احرار  
 الا بعضا فلم يقع حجة الى ان يبين المراد لان ذلك يورث  
 جهالة في الباقي **قوله** وبه حجة تعليلها فيه تاخر ثم انه محمول  
 على البيان **قوله** حتى يجوز تخصيصه بخبر او احد وكذا بانها  
**قوله** كما خص الشيوخ والعامة لا يقال صفة الشرك لا تتناول  
 العامة فلا يكون من باب التخصيص لاننا نقول اجمع المذكور لعلامة  
 المذكور يتناول المذكور والاثبات عندنا عند الخط كما يحكي  
 في الكتاب انما الله **قوله** وعدل بوبكر في حوائها آه ولولم  
 يكن العام المخصص حجة لما عدل بكان له ان يقول اذكره عام  
 لا يصلح الاستحاج **قوله** ما تركناه صدقة استنباف جوابا  
 عما قيل لم يورث الانبياء كذا في شرح المثارق للشراح  
 رحمه الله **قوله** مخصوص بالاجماع قيل في نظر فان اجماع لا يصلح  
 مختصا لا شرائط المعارضة في التخصيص لا اجماع ليس بمعارض  
 للنقض واجب عنه بان التخصيص في الحقيقة سند اجماع وقد يكون  
 سنده مقارنا في نفس الامر ولكن ان تقول سند اجماع قد يكون

قطعيا او اعتبارا فكيف يصلح مختصا انتهى فيه بحث لان مجرد  
 قير فادج فيما نحن فيه يجوز ان يكون سندا لاجماع في قطعيا  
 ولا بعد ان يقال ان قوله مخصوص بالاجماع ليس المراد به ان  
 دليل التخصيص هو اجماع بل معناه انه مخصوص بالاتفاق فيرفع  
 النظر عن اصد **قوله** جهالة توجب اجماله في الباقي كالشبهة  
 المجهول يعني ان اعتبار جانب حكم وهو انه بمنزلة الاستثناء  
 يمنع ثبوت الحكم فيما وراء المخصوص ولو تعرضنا لشرح ذلك  
 لكان احسن لتبضح المقابلة مع قوله وباعتبار الصفة **قوله**  
 يعني كما كان اي بقي حكم العام في جميع ما بناوله وبسط دليل  
 المخصص **قوله** فعلنا بالشبهين وقلنا آه فلو حجة باعتبار  
 دليل المخصص التامح وكونه ليس بقطعي باعتبار شبهة الاستثناء  
**قوله** لانه مستقل والاصل في النصوص المستقلة هو التعليل كذا  
 في التلويح **قوله** لانه دخل ثم خرج فيه ان عامه المخصص  
 ذكره والخراج في تعريف الاستثناء ولو لم يكن فيه الدخول لما  
 كان للاخراج معنى على ان الدخول ثم الخروج غير فادج في المعنى  
 حتى لا يكون بد من سلبه **قوله** وفي التامح عدم خلوصه من معنى  
 المعارضة لان عمل التامح لا يكون الا بطريق المعارضة **قوله**  
 اذ لو عمل صار القياس معارضا للنقض وهو باطل والمراد بالنقض  
 العام وذلك لان عمل القياس المستنبط من التامح على وفي  
 عمل التامح فاذا كان عمل التامح بطريق المعارضة يكون عمل  
 القياس المستنبط منه كذلك **قوله** اي صار دليل المخصص آخي

اوضح  
 من  
 ما تناوله  
 حتى ان  
 الحكم  
 لا يكون  
 مستقلا  
 بل هو  
 تابع  
 للمعنى  
 الذي  
 هو  
 المقصود











مع الاجمال وايضا حكم الاجمال توقف فلا يكون اجماعا  
 ح دليلا يصلح للعلم لا قطعيا ولا ظاهريا مع ان المفهوم  
 من كلامه هو كونه ح دليلا ظاهريا **قوله** لكن القول بكونه قطعي  
 الدلالة انما يكون في العام المتفق فيه كلام لان ظاهرا  
 ان من يقول بكونه عاما يقول بكونه قطعي الدلالة ايضا لا ياتي  
 بخلاف المخالف كل هو حال ساير المسائل الخلافية والامور  
 عليها وقد يقال انه غير مستقيم اذا قالوا بكونه بعبارة وقطعية العام  
 لم يفرقوا بين عام وفام **قوله** كوجب العام الثابت بطريق  
 الاخر فانه غير قطعي من جهة الثبوت **قوله** ان كان قطعي  
 من جهة الدلالة كما في قول الكتاب **قوله** وكذا قال  
 الزمخشري في بحث مجي الآي بعبارة الفقه لم يجد ذلك  
 في المفصل وقد نقله القاء آي عن التبر وهو اسم لشرح  
 المفصل لصدرا لافاضل ثم ان ابن هشام ذكر في المغني خلاف  
 ذلك حيث قال كون آي في قوله لو كان فيها آية  
 الا آية لصدرا للاستثناء في صحيح من جهة اللفظ ايضا  
 لان آية جميع منكر في الاثبات فلا عموم له فلا يخرج الاستثناء  
 منه لو قلت قام رجال آي زيدا لم يصح **قوله** قلنا هذا  
 وقراده ان العموم يثنى ويجمع من غير شذوذ قيل رد عليه  
 ان المعلوم وجود التثنية والجمع في العموم واما ان ذلك على القياس  
 فلا يعلم الا بعد العلم بانه مفرد اللفظ فالاستدلال عليه  
 لا يخلو عن مضادة ويكن ان يجاب عنه بانه ليس المراد بذلك

على  
 القول بكونه  
 ح دليلا ظاهريا

على  
 القول بكونه  
 ح دليلا ظاهريا

ان يحسب كون التثنية والجمع على القياس حسبا من كيدل ودخلا  
 في الاستدلال حتى يرد ما ذكر بل المراد انه لما كان جمع اجمع  
 وتثنية شاذ على ما صرح به ائمة اللغة لا بجل التثنية فابطل  
 التثنية والجمع عليه منها امكن فبطل وجود الجمع والتثنية  
 في العموم على كونه مفردا بالظهور المذكور قلنا **قوله**  
 فكيف صح استثناء الواحد اذ من شرط الاستثناء دخول  
 المستثنى في المستثنى منه لولا **قوله** اذا قلت في الشرط  
 زار في آية كنهنا في الشرط والاستفهام تعم عموم الانفراد وفي  
 الخبر تعم عموم الاستثناء حتى كقول من زار في فاعطه درهما  
 يستحق كل من زاره العطية وكذا قال اعط من في هذه الدار  
 درهما استحق الكل درهما كذا في الكشف وجه ايضا كونه  
 فيه و قول الشارح هو في الخبر يستحق كل من زاره العطية بوجه  
 خلاف الواقع **قوله** كذا في بعض الشراح منهم من كشف  
**قوله** ولما بل ان يقول من قد يكون خاصا اذا كان للشرط  
 كما في قوله من دخل هذا الحصن او لا آية لا يذهب عليك  
 ان التقييد بقوله او لا غير قاذج في العموم غاية ان يكون  
 على سبيل التبدل دون الشمول على ان يصح عنه العتلة التفاضلية  
 في النكاح حيث قال في اول فصل الفاظ العموم وبما  
 ابي العام بمعنى آية فقط اما ان تبين ان مجموع الافراد  
 واما ان تبين ان كل واحد والمتناول لكل واحد اما ان تبين  
 على سبيل الشمول وعلى سبيل التبدل ثم قال والثالث يعني

انما هو  
 على سبيل التبدل  
 على سبيل الشمول  
 على سبيل التفاضلية  
 على سبيل التبدل  
 على سبيل الشمول  
 على سبيل التفاضلية  
 على سبيل التبدل  
 على سبيل الشمول  
 على سبيل التفاضلية



الذي تبين أول الأفراد على سبيل البذل ان يتعلق الحكم بكل واحد  
 بشرط الأفراد وعدم التعلق بواحد آخر مثل من دخل هذا  
 الحصن أو لا فله درهم ككل واحد دخله أو لا منفردا استحق  
 الدرهم **قوله** وأما في الاستفهام فلان استفهام بقوله في الدار  
 يريد واحدا لو قال قد برز واحد كان لا يظهر **قوله** لقوله عليه السلام  
 من قبل قتيلا فله سلبه الذي يدل عليه ظاهر العبارة هو  
 كون ذلك دليلا لثبته في ذوات من يعقل كمن اسأل في  
 بعده بآبي عن حمل الكلام عليه لا يقال حسا يكون دليلا لقوله  
 يعني الكثير الشايح في استعما لانها العموم غائبة ان يكون  
 فيه ترك الأولى وهو ذكر ذلك بحقيقة لانا نقول فيه ايضا  
 بشي لان كذا المثال الواحد خبر كاف في اثبات كثرة الانحال  
 والشيوع والاصواب فله صاحب الاقضية حيث قال عند  
 شرح قول المصنف واصلاها العموم اما من هذا قال الله تعالى  
 فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقال طلب الصدقة وتسليم من قبل  
 قتيلا فله سلبه وقال دخل دارا في سفيان فهو من ثم ذكر  
 السؤال المذكور واجاب عنه بما هو بالمرور **قوله**  
 فما المعنى الموضوع لها كذا في جميع النسخ والظاهر المعنى  
 الموضوع له لها كذا وكان لفظة له سا فظة من فم النسخ  
 الاول وهو مبني على التام حيث اطلق الموضوع على  
**قوله** وهذا المذهب آه اشارة الى دفع سوال مقدر وهو انه  
 يلزم من ذلك كون قسم النظم بحسب الوضع زائدة على الآخر

فبذل الله من  
 في ذوات من يعقل

وجه الدفع منع ذلك بان يقال لا تقسام الى أربعة انما هو  
 اخرج وهذا المذهب لا وجود له في الخارج الا في ضمن خاص او  
 عام فيدخل في هذا وتارة في ذلك **قوله** بل يعقدهم لا واحد  
 هو آخرهم ان وقع الالتحاق على الترتيب والافاضة الى كونه  
**قوله** باضافة المشية الى عام وهو ضمير من **قوله** اضيفت الى  
 خاص وهو مخاطب المعين **قوله** كذا قاله الاشراف منهم صاحب  
 الكشف **قوله** لكنه ليس صحيح آه ولا يذهب عليك ان يعلم  
 ليس ان العموم لا يجمع مع الاضافة الى خاص حتى يرد عليهم  
 ذلك بل ان العموم يتاكد باضافة المشية الى عام خلاف  
 اضافتها الى خاص وهذا ظاهر **قوله** فالبعض متيقن على التقدير  
 ضرورة وجود البعض في ضمن الكل واردة الكل محسنة  
 فيعمل على البعض اخذا بالمتيقن المشكوك **قوله** والظاهر انه  
 نعلق المشية بالكل فلا بد من خراج البعض في المسئلة  
 المذكورة لتحقيق البعض ثم ان ذلك ظاهر فيما اذا قال  
 شئت بحق جميعهم واما لو اعتقدوا واحدا باننا ان  
 متعذرة بان قال مثلا لاحد هم شئت بحق هذا ثم قال  
 مشكل فان ظاهر الحال يدل حسنة على تعلق المشية بكل على  
 الافراد الا ان يلزم عدم كون جواب المسئلة ح ما ذكره  
 محل كلام **قوله** ولما قل ان يقول البعض آه كذا في التلويح قد  
 اجاب عنه الشريف قدس سره في حاشية حيث قال ان معنى  
 قوله البعض متيقن ان تعلق الحكم لما صدق عليه البعض

بذكر ان من هذا المذهب  
 صحيح في ذوات من يعقل

بذكر ان من هذا المذهب  
 صحيح في ذوات من يعقل

بذكر ان من هذا المذهب  
 صحيح في ذوات من يعقل



على تقدير بعض السببان ولم يدع ان البعض الذي  
هو مفهوم لفظه من متيقن واما اصل انه اخذ القدر المشترك  
بين البعض والسببان وحكم به لانه متيقن وموداه كودي  
العمل بخصوصية البعض **قوله** هي البعضية المودة المتينة  
لكل قال في فصول البديع جوابه منعه والاما علم العمل  
بعموم الصفة اشئ وفيه بحث ولو جعل سند المنع ما ذكره  
العلامة الرضائي حيث قال لا منافاة بين قوله تعالى وبغفركم  
من ذنوبكم وبين قوله ان الله يغفر الذنوب جميعا ولو كان  
كلاهما خطأ بالامة واحق لان غفران بعض الذنوب  
بناقض غفران كلها كان له وجه لانه من ائمة العروة **قوله**  
قلت بنا الامر على التيسر اه وقد تجاب عنه بان ما يتسرعا  
من الجميع المتيسر لا عن جميع ما يتسر **قوله** بصفة الانفراد  
متعلق بما ذكر في نظم الآية وهو قوله تعالى فافوا قصير المعنى  
فا فوا بصفة الانفراد ما يتسر ولا يصح تعلقه بما يتسر والام يتم  
اجواب لان جميع القرآن يصدق عليه انه جميع ما يتسر بصفة  
الانفراد فلا يندفع المحذور كما لا يخفى **قوله** حتى لا يقع الطعن  
في المرة الثانية على امرأة واحدة يعني ذات الزوجين **قوله**  
ليصح ان يكون مضافا اليه فيه تشامح لان المضاف اليه  
انما هو مجموع ما اتصل **قوله** ويكون المصدر مجع الوقت قال  
الرضائي وكف عن المصدرية بنيتها من ظرف الزمان  
المضاف الى المصدر لما قول بني وصلتها به نحو لا افعلها

لانه من ائمة العروة  
قوله هي البعضية  
قوله بصفة الانفراد  
قوله ويكون المصدر  
قوله ويكون المصدر  
قوله ويكون المصدر

اي من بنى  
المصدرية

ما ذكرنا قدام عين المعاني ان كلمة ما في كل الجزا  
الى كلمة كل فصارت اداة تكرار للفعل ونصب كل على  
الطرف والعال في قوله جواب **قوله** لان كلا منهما اه  
فيه لطف لا يخفى ثم ان ذلك كاف في صحة جواب الاستعارة  
بينهما فلا عبرة بما قال ان عموم الكل على سبيل الانفراد وعموم  
الجميع على سبيل الاجتماع فلا مشاركة لفظ الاستعارة **قوله**  
عند تقدير العمل بحقيقة وهو في خطهم فرادى لان افراد  
ليس بصفة الاجتماع **قوله** لان الجملة فيه على وهذا التفسير  
ليس الا لتشجيع اطهار الجمل **قوله** وقابل ان يقول اتساع  
الجمع انما هو نظر الى لا رادة دون وقوع بمعنى ان المعبر  
تحقق امتناع الجمع بينهما هو مجموع بينهما في لا رادة  
كما توهم العبارة **قوله** ليصح حمل اه يعني ان المعبر في الحكم  
بالامتناع ليس هو الجمع في الوقوع حتى يصح ذلك بناء على  
عدم تحقق الجمع في الوقوع ههنا واللام قبل ليس للتفصيل **قوله**  
حتى يستحق كل واحد كمال المنفصل عند عدم الاجتماع كذا في النسخ  
وانظرا ههنا انه سهو من سلم ان نسخ الاول والظن عند  
الاجتماع كما في التلويح **قوله** بل هو مجاز عن سابق في الدخول  
انظرا ان المجاز هو مجموع قوله جميع من دخل اولها كما اشار  
الى صاحب التلويح حيث قال فصارت الكلام مجازا عن قوله ان  
ان بن يستحق التلويح الا من بن يفهم معنى سبق وتوسل بلزم

بمنع ادراك  
بمنع ادراك

فيكون مجازا



قوله اولاً لقولنا **قوله** فعل المفعول آه وهو من فانه يحتمل العموم والخصوص  
كما سبق وبهذا يظهر ان عبارة السقوط في قولنا شارح فلما  
فرد من سقط عموم من لا يخفى عن شئ **قوله** والاول الحقيقى  
وهو السابق على جميع ما عداه **قوله** لا يكون متعدداً قبل  
بحث لانه يمكن ان يتعدى على سبيل البدل اقضاه الحقل التعدد لا  
بنا في ذلك حتى يحتاج الى المعنى المجازى **قوله** فان قلت هذا  
يقضى انهم ان خلوا افرادى يستحق كل منهم معنى غير الآخر كما لا يخفى  
**قوله** في قوله افرادى لا يذهب عليك فى هذا التفسير **قوله**  
وذلك اذا دخل النفس عليها وتضمن من الاستغناء لوقال اذا كان  
مع من ظاهرة او مقذرة كما فى التسليم كان كلامه اشمل **قوله**  
وكون لفظ واحد من جنس يتركبها العموم ضرورى ان انقضاء  
فرد بهم لا يكون الا بانقضاء جميع الافراد **قوله** اذا كان  
نفي التكرار للعموم في هذه العبارة تسامح لا يخفى **قوله** ووقع  
صطف على قوله الاجتماع **قوله** لان التسليم يجوز فى لابتا فضل الاجزاء  
الجوزى مثل ازل بعض الكتب على بعض البشر ولم يزل بعضها على  
بعض **قوله** اى التكرار المشبه الظاهر منه ومن كلام المصنف  
هو لاطلاقه وفي التسليم ثم ان التكرار اذا كان ذات خاصاً  
فان وقعت فى الاشياء ففى مطلق يدل على نفس الحقيقة من غير  
تعريض لجزائده وان وقعت فى الاخبار مثل رايته جلا ففى لابتا  
واحد بهم من ذلك الجنس غير معلوم التعيين عند التسامح  
وجعله مقابلاً لمطلق باعتبار اشتراكه على قيد الكثرة انتهى

مشهور في ذلك من اجل  
في الدار

**قوله** ومما يلهي المطلق بالتكرار في كتبهم مشعر لعدم الفرق بينها  
كذا في الكشف وانت خبر بان ذلك غير فادج في الفرق  
بينها بالعموم والخصوص **قوله** بل اراد من مطلق ما يرادف  
التكرار وهو لذل آه **قوله** وبما يشان ما ذكره مصطلح  
الاصوليين كما صرح به نفسه قبل اسطر فكيف يصح دخول التسمية  
مع ان الاصطلاح مانع عنه على عمدة ثم انه اذا اراد بالمطلق  
ذلك لا يكون لكلام المصنف رحمه الله فائدة يفتى بها كما لا يخفى  
**قوله** ولما بان ان يقول فعل عن شئ آه هذا اعتراض اورد  
الشيخ اهل الدين في التقرر والاثبات ثم قال في التقرر  
المخلص هو حمل ذلك على الروايتين اثبتى ويؤيده ان ينادى  
احتمال الامتناع كرا الى التاثير على رواية ضعيفة وانما  
اليه بعض اصحابه كانه عليه صاحب الكشف هناك وما قبله  
اجواب عنه من ان التفسير صحيحان ويمكن التوفيق بان يكون  
قوله هنا تخفيفاً وهناك التزاماً وآثاراً في لا يلزم ان يكون  
مذهباً للمعطل بل يكفي فيه ان يكون مذهباً للتأويل مردود  
لان العمل بموداه في المسائل الشرعية وبناء المذهب عليه كما سبق  
تفصيله بنوع من حمل كلامه هناك على كذا ثم ان ذلك لا ينافي  
انما يرد على تقدير ان يكون مراد الشافعى بالعموم العموم  
سبيل الشمول على ما هو مستلزم منه واما اذا كان مراده  
العموم على سبيل البدل كونه النزاع في المسئلة لفظياً كما اشير  
اليه في الكشف والتسليم **قوله** ونحو اعنه هنا انها توجب

الحال

بناء على ان اصحابنا المصنفين انما يفرقون  
بين التفسير والاصطلاح من جهة ان  
منها يكون في الحقيقة بناء على ما  
كذا في الكشف



العوم كما في اصول فخر السلام وان كان عبارة التعميم  
 بصرية فيه **قوله** فان صح النقلان تافيا لعدم العلم بل  
 صدورها عنه **قوله** والاكذب عدما لا بد من عليك  
 ان انجز المذكور لا يبعد شيئا غير ما افاده الشرط كما هو شرط  
 في اجزاء **قوله** وما قاله بعض الناس رجب وهو منظور الى آني  
 وما ذكره يرجع الى ان نقله عن الكشف فينبذ **قوله** سمي انما  
 المطلق غائبا وليس مستبعدا في انشا عموما وان كان على  
 سبيل البدل وقد عد بعض اصحابنا ما كان عموما كذا كذا  
 كما مر غير مرة فلا حاجة في ذلك الى المصير اصطلاح المنطقين  
 زعم الشارح رحمه الله فحمل كلام القائل على **قوله** فلا ي  
 ضعفه قبل وجه الضعف ان علم المنطق كان في زمن لم يزل  
 الناس ليس عند المنطقين ما يسمي غائبا وانما عند الحكماء  
 والجنس انتهى وقد عرفت ما فيه **قوله** بالاجتماع يعني انه  
 مجمع عليه لان المختص هو الاجتماع يدل عليه كلام المعنى في الشرح  
**قوله** فخص الكافرة منها بالقياس على كفاية الفعل الظاهر  
 انه تفريع على كونه غائبا لا على كونه غائبا مخصوصا وان كان  
 من سبب ان ذلك لما ان تخصيص الغائب بالقياس يجوز ان  
 عند الشافعي فلا حاجة الى اعتبار التخصيص **قوله** في غيرهم  
 ويكون **قوله** تحت منها الزمنية تبين كونه غائبا فقط على  
 ما يدل عليه قوله وتولا انها عامة لما خصت التام لان كون  
 ذلك على المجازاة مع الخصم وهم صحابنا قدس الله اسرهم

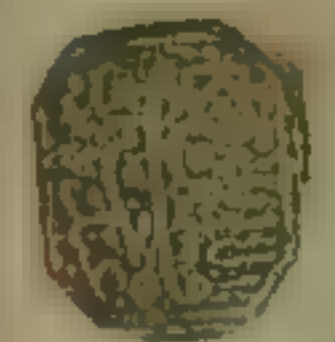
عاتما  
 عبارة القائل ان كذا كذا  
 ونفسه مخصوصا في غير هذا الموضع  
 ومراده ان لا يسمي في العوم  
 اصطلاحا

**قوله** ان اردت من العوم انها ضالحة على سبيل البدل قد  
 صرح صاحب القواعد وغيره من اصحاب الشافعي بان مراد من  
 العوم ذلك ولذا ذهب المحققون الى ان نزع المذكور  
 كما بينها على ذلك بالافرد عليه **قوله** اذ لو كان كذلك لزم  
 لا يخرج عن العدة الا باعتراف كل الرقاب وقال في الكشف  
 كانت عامة لم يخرج عنها الا باعتراف ثلث رفاضا **قوله**  
 بل باعتبار ان رتبة اسم للبنية كما خلقها الله تعالى لها من  
 ولد اعمى ومجنونا يصدق عليه ذلك في كل الامر والامر بالامر  
 صاحب الكشف من ان رتبة اسم للبنية مطلقا ولا يطلق  
 يقتضي الحال والزمن ثابتة من وجه مستملكة من وجه  
 فلا يكون ثابتة على الإطلاق فلم يتبين وطأ مطلق اسم الرتبة في  
 شرح المعنى ان رتبة اسم لغيرها كونه والزمن بالكون  
 فلم يتبين ولها اسم رتبة مطلقا **قوله** كذا في الصحاح قال في الرتبة  
 الملوك ولم يرد عليه شيئا وان ربح به اعتمد في النسخ على صاحب  
 جامع الاسرار ولعله كان عند كتاب معنى الصحاح غير صحاح الجوهري  
 اذ كان ذلك هو امر مسلم **قوله** فلم يتبين ان الزمنية وكذا  
 المجنونة والعمياء **قوله** ولو كان اسم الرتبة للعينه مجازا  
 نسبتا آدميا مجازا وفيه بحث طاهر لان النسبة بالادنى في دور  
 مع وجود الماتية الانسانية وهي موجودة في جميع افرادها  
 الرتبة على كل ما فيها من البنية والنسبة درس اطلاقها هي  
 الامة قايين هذا من ذاك **قوله** الا ان تناوله الحكماء



وتجب حقيقته في حيث ترك بالحقبة **قوله** وعن لما في ان فابت  
 جنس المنفعة وهو بطش كان الظاهر ان يقول كما بطش وذكر العا  
 المذكورة عقب قوله ومقطع اليد ليس بها جنس المنفعة كما  
 لا يخفى **قوله** فبتنا ولا المطلق كذا في كذا النسخ والصور فلا يتبادر  
 كما في بعضها **قوله** ومقطع اليد ليس بها يتبع فيندرج تحت  
 المطلق **قوله** حتى لو قطع لا يجوز لغوات بطش الكلية **قوله**  
 فان قلت مقتضى الوصف ان يستغنى عن العلم ان المراد بالصفة  
 ليس اصطلاح عليه اتحاة ولا لا يستقيم ذلك في قوله اي عيدي  
 ضربك بل المراد منه ما يقوم بالموصوف كالضرب بالضارب  
 وذكره التراجيح الهندي في شرح المغني من فوايد نوع الموصوف  
 الضرب الجوز بالصفة بتاويل الوصف **قوله** وفيه نظر لان عموم بدل  
 النكرة حاصل قبل الاتصاف بها كما مر حقيقة قريباً بقى ان منها  
 اشكالاً لا لا يحاطر الفاعل بحاج في حكمه ان يابل وافزاد وقد  
 صرح في تعريف الجاز بان عموم النكرة الواقعة في خبر النفي  
 على سبيل البدل فاذا كان في النكرة المثبتة ايضاً العموم  
 بسبب البدل يكون الحكم بعموم احد بما دون الآخر كما ظاهر  
**قوله** ولكن عام بالاتفاق بعني عبر عموم الوصف في  
 عموم النكرة بالاتفاق لو كانت النكرة تعيد بعد الوصف ما  
 افادته قبل الوصف من عموم ويكون الوصف لغوا لما احتج  
 الى ذلك لا اعتبار **قوله** فان لم ان يحكم بجميع حال الكوفة  
 ولا بد من عليك انه على اختياره ان ارجح لو من ان عموم

لان جنس المنفعة ليس من جنس النكرات  
 اخراج اتر شنة وانجزة  
 ايضا عن اتر شنة ليس لا  
 بفتات جنس  
 المنفعة  
 مستلزم



اخذ ان ربح النظر المذكور  
 من شرح المباح لجلال الدين  
 التتالي مستلزم  
 في تعريف النكرات  
 في تعريف النكرات  
 في تعريف النكرات  
 في تعريف النكرات

في عبارة بعضنا قال ان  
 الاشتناء المذكور ما قبله  
 يحتاج الى التحل

الموصوفة على سبيل التمثول كان يحكم بجميع رجال الكوفة واجبا  
 يتحقق البر وقيل كلام **قوله** سواء كان من الكوفة او غير كذا  
 في جامع الاسرار والشرح الكلي ايضا وانت خبر بان كذا  
 التسمية اشتغال باللفظ **قوله** حتى لو حكم باثنين تحت هذا  
 على ما هو لظاهر المستبها در منكرة والا فقد تضمن اليه قوله  
 وانه على ان قصد منها الى مجرد بحسبته دون اوجده فلا يخفى  
 بعض الافراد كما في قولك اكرم رجلا لا امرأة تبه عليه لعلنا  
 انتفازا في نفي النسخ **قوله** فانه لم يضر مولا الايلاء لطف  
 مطلقا وشرعا حلف ترك قربا نهادة وحكمه طلقه بانية ان  
 والكفارة والنجاة ان جنت اقلها الحرة اربعة اشهر وللاية  
 ولا حد لا كثر ما فلا ايلاء لو حلف على قل من اهلين **قوله** كما اذا  
 قال والله لا اضرب رجلا وله في لفظه لا لا توجد في اكثر  
 النسخ ولا بد منها لان الكلام في النكرة الواقعة في خبر الالباب  
**قوله** اعلم ان هذه الال يعني مجموع كون النكرة خاصا  
 في الاثبات بدون الصفة العامة وغائبا معها وليس المراد  
 الا في لفظ كما هو لظاهر ولا يكون قوله والا فالنكرة قد  
 تعم بدون الصفة ركبا **قوله** وقد تضمن بالصفة اي الصفة  
 العامة وقد يقال حصل مطرد وتختلف لما منع وهو ليس في  
 وسعة زوج نساء الكوفة وكذا في قوله فتحرر رقية ليس وجه  
 اعتاق جميع ارقيات المؤمنين كما لعدم التصور او  
 لعدم الملك في جميع وقد عدم لما منع معتبر في الحكم الكلية

بعد

في تعريف النكرات

هذه غلطه فان الحلف  
 عليه اما احد كلهم غير رجال  
 الكوفة والاشياء اخرى  
 الكوفة عن ان يكونوا محورا  
 على عدم كلهم  
 الحلف على كلهم  
 من الال  
 ولا على كلهم  
 الا في لفظه  
 ولا على كلهم  
 ولا على كلهم  
 ولا على كلهم



**قوله** وجه عمومها أي عموم التسمية الواقعة في خبر الاستثناء  
من التسمية إنما لم يتعرض له وجه عموم التي كذا بما سيجي ثم أن  
المذكور ما أخذ من جامع شمل الآية لرحمة وقد أورد عليه أن  
ذكره تحكيم لخاص الملازمين المذكورين أو يجوز أن يراد في  
الاول لا أجالس الجلس الخ حال ويمكن أن يجاب عنه بأن  
الكلام المذكور على التبادر لا على الصفة وبعدها **قوله** يكون  
باسم العبارة في الكشف وغيره باسم شخص كان الشرح  
منه عدل عنه كان المستلزم من العلم بكون الظاهر في كلامه هو  
دفع الضمير إلى النوع ولا يظهر له معنى صحيح **قوله** المراد  
من التسمية هنا ما فيها من آية إشارة إلى دفع ما يقابل  
تكون الآية كذا وقد أضيفت إلى المعرفة ثم أن هذا هو على  
دست إليه فائدة أهل النحو وما ذكر في الصلح من أن آية تصير معرفة  
بالإضافة وأما على قبل من أنها مثل شبه وغير في التوغل  
في الآيهام فلا يعرف بالإضافة فلاحاجة إلى التعميم **قوله**  
وجه الفرق أي بين المستلزمين المذكورين وكان الأولى أن  
عقبها **قوله** واجاب عنه صاحب الكشف بأن الضمير قائم  
بالضارب لما يقوم بالضروب بخلاف الزمان فإن الفعل  
متصل به خفية فجوز أن يصير اليوم قائما به ولا بد من ذلك  
كما في الترخيص لأن حال جواب هو دفع لزوم التحكيم وهو  
ألا بالفرق بين ما نحن فيه وبين مسئلة القرآن أيضا **قوله**  
والفعلون فصيحة إشارة إلى فرق آخر بين قوله أي عيب ضربه

منه  
وغيره  
على  
نوع

وبين مسئلة القرآن التي جعلها المقترض سنداً لزوم الحكم  
**قوله** ويمكن أن يقال في الفرق أن ثبوت هذا العموم ليس  
بوضعي بل مستفاد من خارج وأنت خبر بأن الفرق المذكور  
على لغة بر صفة غير ملابم كلام العموم حيث فرغوا عموم مسئلة  
الأولى على كون التسمية الموصوفة بالصفة العامة غائبة عنهم  
ألا أن يكون تطبيقه لكلامهم غير ملزم ويكون المراد مجرد بيان  
وجه الفرق بين المسلمين قبلنا **قوله** وألا أن قلنا  
في ذهاب الالف على العموم بل معنى واحد فاحاجة الآية  
فيه تحث لأن ما في وسع المحاطب أن يكتفي بنفسه عن ضرب  
سنداً يثبت عليه العنق فيقرر به الحكم وفرض المسئلة هنا  
على ضرب أجمع فلا يناسبه ثم أن قوله بل يعني واحداً محتملاً  
**قوله** أي كما أضيف في فائدة العموم لو أسقط قوله في فائدة  
العموم كان أولى كان قوله المصحة واجبت العموم **قوله**  
فإذا حلف لا يزوج النساء أو في التمثيل به إشارة إلى أن  
هذا البحث يتم المفرد وجمع كما يشهد به قول المصحة حتى يقطر اعتبار  
إجماعه آه **قوله** اعترض عليه بأنه يلزم أن لا يصح الاستثناء  
من الرجال ولا يلزم استيفاءها وأنت خبر بأن معنى هذا  
الفعل من قولهم ويحل الكل بدليله وألا فالكثرة أقوى  
ولا بل العموم **قوله** وبأن كلامهم يلزم أن يكون بيان تفسيره قد  
جاء عنه بأن إرادة الكل نافية بدليل غير كلام وهو الاستثناء  
لأنه مجاز العموم فيكون كلامهم ناكبداً انتهى ولا يذم عليك

وجه  
التميز  
أن  
الكل  
أو  
الخاص

هذا  
المراد  
من  
الكل  
أو  
الخاص

وجه



ان اعتبار ذلك في كل موضع جعل الكل في نفسه كذا يجمع لا يكثر  
**قول** وبان المعروف بالعلم ان كان قائما آه كذا في الكشف  
ثم قال ولا يصح ان يقال يجوز ان يكون قائما ولكن موجب  
العام عنده ناوله فلا وفيه احتمال لا على ان ذلك  
منه باعتبار باب مخصوص ليس هو منهم واجيب عنه بانه لما حصل  
الافضل والكل له كان اعتبارا ان فاما اعتبارا ان في يكون  
من العوائد لا محالة وان لم يكن بالاعتبار الاول كذلك في  
الشرح الاكمل وتجب بحث لان شرط الفاظ العموم على ذكره  
المفروض هو تبادر الكل عند الإطلاق وما نحن فيه ليس كذلك  
بل المتبادر منه هو الادنى اللهم الا ان يمنع اعتبار الشرط  
المذكور في جميع الفاظ العموم وفيه **قول** قال الشيخ  
عبد العزيز صاحب الكشف والتحقيق **قول** وخار **قول**  
جمهور الاصوليين آه قال مولانا سراج الدين الهندجي شرح  
المعنى ان فخر الاسلام لا ينكر الاستغراق عند قيام الدليل  
طاب رد عليه ما ذكره من انه لا يلزم ان الدليل قائم على ارادة  
الاستغراق فذا ذكره ولا يلزم منه ارادة الاستغراق في  
جميع المواضع ففخر الاسلام انما يصدق الى الجنس اذا لم يكن هناك  
دليل العهد والاستغراق فلان ما فاة بين ما ذكره الجمهور وبين  
ما اختاره فخر الاسلام **قول** اذ لا عهد في انشأ مجموع يعني في  
فرضنا كما قال المصنف فاما لاجل التعريف بمعنى العهد **قول**  
لان لتمام التعريف والحكي لتمام احسن كره في المعنى آه ولا يرد عليه

هذا قول شيخنا في شرح  
وانه لا يرد عليه

ما اختاره فخر الاسلام

انه ضبط طاهر اذ ليس المراد بالمجازية ههنا الا خروج  
صيغة الجمع عما صنعت له وهو ثلاثة فافوقها وكونها مجازا  
عن اسم الجنس ولا يفتقر له بالتمام فلا وجه لبسها بالمجازية بما  
ذكره على ان كون استعمال لتمام مجازا في المعنى الذي في عالم  
يقول به احد كيف ومعنى التعريف هو الاشارة والتعريف والتعريف  
ذلك الاشارة حاصلة في المعنى الذي في عالم على ما صرح المحققون  
**قول** لم يطل معنى الجمعية بالكلية وان كان فيه بطلان  
وجه حيث صح حمل على الواحد **قول** لان كل جنس له افراد  
آه قال في التلويح لان الجنس يدل على الكثرة تضمننا بغيره انه مفهوم  
كلية لا يمنع شركة الكثير فيه لا بمعنى ان الكثرة جزء مفهوم **قول**  
فان قلت لم لم تجعل التام لاستغراق الجميع أي تمام الدخلة  
على المجموع مطلقا لا التي في المثال المذكور بخصوصها كما يتبادر  
والا لم يقع الجواب فليشأ **قول** لما ذكر التنكرة وافادتها  
العموم وفي التلويح وافادتها العموم والخصوص هو لظاهر  
واظهر منه ان يقال لما ذكر احكام التنكرة والعرف في افادتها  
العموم والخصوص ارد فيه بيان حكمها في لا عادة **قول**  
قال فخر الاسلام في جعل الالية من هذا القبيل نظر ليس هذا  
عن عبارة ولا ما يدل عليه صرح كلام بل هو نقل بالمعنى  
اختاره صاحب الكشف في تفسير قوله وفيه نظر **قول** هذا كتاب  
انزلناه اليك هكذا في النسخ لكن نظم لانه هكذا وهذا  
كتاب انزلناه مبارك فانهجوه واتقوا لعنكم رحمت

هذا قول شيخنا في شرح  
وانه لا يرد عليه

ما اختاره فخر الاسلام



وان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا **قوله** كقولنا  
 وهو الذي انزل عليك الكتاب كذا في النسخ ولكن نظم الآية هكذا  
 وانزلنا عليك الكتاب بالحق **قوله** اي المقدار الذي يصح انهما  
 التخصيص اي لم يجاوز عن **قوله** اي ذلك في العام الذي  
 يطلق على الواحد وفيه ان ينظم المصنف ايضا مع انه قسم **قوله**  
 كالطائفة قد ذكره المصنف في الترخ في المصنف به وكانه مبني  
 على ما قبل ان الطائفة نعت فرد في اصلها والنعت اليها طائفة  
 الجماعة فروع في هذا المعنى كما روي في صفة اجمع ذليل  
 بها دليل الفردية كما قالوا في لا تزوج النساء **قوله** جواب  
 ان يقال المراد طائفتان خصمان والمصنف يطلق على الواحد المشتق  
 والجمع تصريف على ما روي به **قوله** هذا جواب عن منكم آه  
 وقد يقال لادلالة في الحديث على المدعى اصلا اذ ليس النزاع  
 في رجوع وما يشق منه لانه في اللغة ضم شيء الى شيء في ذلك  
 حال في الاثنين بلانزاع وانما النزاع في صيغة الجمع كما يتر  
 كما صرح به ابن ابي حنيفة في تحفه على هذا الخبر لا يصح من جهة  
 ذكره بخصاص غيره **قوله** لان لبنتين الثلثين كما لبنتان  
 متعلق بقول المصنف محمول على الموارث لكن لا يقتضي كونه  
 سئل البنتين ههنا قصور لا يجزى ولو قال لان لبنتين الثلثين  
 كما لثنت لكان الامر اظهر **قوله** ثبت هذا الحكم الاشارة الى  
 هو المفهوم من سياق الكلام من ان يكون ثلثين في الموارث  
 حكم اجمع لا الى ان يكون لبنتين الثلثان كما هو ظاهر تقدم صحة المعنى

حينئذ **قوله** بقوله تعالى فان كانت ابنتان من اب  
 بالهزة يعني الاثنين لابي وام اولاد **قوله** وثبت بدلالة  
 قوله فان كننا ابا ابنت ولذلك كان ايهما لالا  
 في حق الاخوات بدلالة **قوله** ولما كان الاثنين لثلاث  
 مع ان فراتهما قرابة مجاورة فلا يكون لبنتين ايهما لالا  
 كون نصيب الاثنين من الاخوات الثلثين ثابت بعبارة الآية  
 الاولى وكون نصيب فوقهما ايضا الثلثين ثابت بدلالة  
 الآية الثانية وكون نصيب البنتين الثلثين ثابت بدلالة الآية  
 الاولى وكون نصيب فوقهما ايضا الثلثين ثابت بعبارة الآية  
 الثانية ثم انه ليس في الموارث صورة اخرى الحق فيه الاثبات  
 بالجمع في الاستحقاق سوى اثبات الاخوات فثبت ان نصيبها  
 قرنا ان ثبوت الحكم المذكور انما هو مجموع الاثنين وان  
 اوجهم بعض عبارات الترخ به طرفة وهذا غاية ما يمكن في  
 توجيه كلامه ههنا **قوله** لا حراز فضيلة الجماعة قال في الكشف  
 بعد ما ذكر حمل الحديث على سبعة تقدم الامام او حمل على ان  
 لثلاثين حكم الجماعة في حراز فضيلة الجماعة ولغفادها انتهى  
 وكان لثلاثين نصيب اجمع بين الامر من وفيه ما فيه **قوله**  
 والتقدم سبعة كون المصنف جماعة فيكون الامام محسوبا  
 من الجماعة وهذا جواب عما تنسك به الخصم من ان الامام يتقدم  
 على الاثنتين بالتقدم على الثلاثة فيدل ذلك على ان المشتق  
 الحق بالثلاثة في صحة اطلاق صيغة اجمع طلب كنه في الكشف ولا يند



ولا يذهب عليك ان ذكر هذا الكلام هنا لا وجه له سوى  
 كونه مورثا لا يهاجم خلاف المقصود حيث يتوهم اننا طرأنا من جهة  
 الكلام في محل الحديث على شبه تقدم الامام مع انه لا يتعلق له  
 بذلك اصلا **بحسب المشترك قوله** اي المشترك فيه  
 يعني انه من قبيل الحذف والاضايف حذف الحذف والاضايف  
 الى الضمير فاشترط فيه كذا حق في الشرح الترتيبي للمفاتيح  
**قوله** اخرز به عن شيء وقد يقال هو سارة في قول الامام  
 الى وماذا علم ان المشترك بينا ولا افراد على سبيل الشمول  
 والعموم بهما ما به لا اخرزا من شيء ولا يلزم ان يكون  
 جميع الأفراد في التعريف اخرزا باخصوصا في تعريف الفقهاء  
 وهو كما ظهر كما سبغ **قوله** فانه يتناول افرادا مختلفة  
 الخفيفة انما هي منسوبة هو ان يكون المراد بالحدود الحجاب فلا يلزم  
 ما سبغ من التعميم ولا يخفى ان يكون المراد به في تعريف العام معنى  
 وانهما معنى آخر مستبعد جدا ثم انه لا يذهب عليك ان  
 قيد ايجبة معتبر في التعريفات بمعنى قوله مختلفة الحدود من  
 حيث انها مختلفة الحدود وتناول الشيء للأفراد بهذه ايجبة  
 محل محب الكلام فلا حاجة في اخر ازمنة الى شيء اخر فليست  
**قوله** لكن على سبيل الشمول وفيما فيه **قوله** وهو ثابت  
 في الخارج فيحتاج **قوله** اعراض من حيث الوجودية لا اخرزا  
 عنه في تعريف المشترك بالنظر اليه **قوله** وباعتبار الاول  
 مشترك معنوي آه ذكر في الكشف ان لفظ الشيء عام معنوي

في لفظه

لان تنبأ له ليس له اعتبار  
 المشترك في الوجود  
 مسدود

عند فخر الاسلام لا لفظي كما ظنه القاضي الامام وانه عام لا  
 مشترك كما ذهب اليه بعض المتكلمين من اهل السنة فانه  
 الخارج الى صاحب النجوم فربما لا مرة **قوله** فعلى هذا يلزم  
 ان يكون المراد من قوله في العام آه وانت خبر بان المراد  
 المذكور فيما سبق هو العام اللفظي وكون الشيء كذا كذا لم  
 يقل به فخر الاسلام ولا من تبعه كالمصنف وغيره فلا حاجة الى  
 ادراج في تعريف العام بل لا حاجة له حتى يلزم ان يكون المراد ما  
 ذكرتم **تصا** تطاهرا ان لشارة في قول الخارج فعلى هذا  
 الى قوله فيما سبق لكن على سبيل الشمول اذا شمول من لوازم  
 العموم واما قبل من انه اشارة الى ان يكون الشيء ونحوه  
 اعتبارا من ومقصوده اندراج هذه الاشياء في تعريف العام  
 بكل من الاعتبارين مردود وكيف لا والشيء بالاعتبارين في  
 مشترك لفظي على ما صرح به الخارج فلا يصح اندراج في تعريف  
 العام **قوله** احدا من اما ان يتناول اللفظ آه فيكون  
 اتفاق الحدود عبارة عن شراك الافراد في معنى واحد كونه  
 شمول اللفظ ابا باعتبار سواه كانت الافراد متفق  
 الحجاب او مختلفها **قوله** من غير اعتقاد حكم معلوم سوى ان  
 المراد به حق **قوله** كما نأمل علما ونا يعني من البحث  
 ان المراد بالقرينة في قوله ثمة لكثرة فردة البعض كما قالوا  
 او لا طاركا كالتشافية **قوله** فوجدوا دالا  
 على اجمع قال في الكشف لعابا ان يقول معنى اجمع بدل

يذهب اليه ابا زيد الدوبيني  
 صاحب النجوم

مجلد ناسخ الى فخر الاسلام  
 لان المشترك اللفظي يتناول  
 الاعمى في اللفظي  
 واحد في اللفظ

الحائل هو عادوي  
 سه



على الظاهر لا على الجبض لأن الظاهر هو اجماع والدم ليس بجامع بل  
 مجتمع انتهى يمكن دفعه بان في اجماع ايضا معنى الاجتماع ولا حاجة  
 في تمام الكلام الى اعتبار صحة انصاف الجبض بجمع بطريق حمل  
 المواطنة ولذا قالوا في بيانه لا يثبت الدم المجتمع فليثبت في قول  
 في فصول البدائع ان اجماع بمعنى الاجتماع للدم وبمعنى اجماعه لانه  
 ولا للظاهر لان الظاهر عدم الدم وعدمه لا يؤثر في انصاف الجبض الى  
 القول بان اجماع هو اظهر انتهى **قوله** لانه الدم المجتمع في الدم  
 ذكرنا في بيانه شرح المعنى غير مستقيم بل الجبض عبارة  
 عن روي الدم المجتمع وقت الظاهر **قوله** مشتق من الظاهر  
 الى الجبض وفي شرح الله والدم مشتق من الداخل الى الخارج وهو  
 اظهر واو الى سلمته عن السؤال الثاني ذكره ثم اظهر ان  
 الضمير في قول الشارح مشتق عايد الى الجبض قوله الى الجبض كذا في الجبض  
**قوله** ولما بل ان يقول هذا الاستدلال انما يستقيم آه اخذه  
 الشارح من جامع لاسرار الحكماء وكذا ايضا اخذه من كلام  
 الكشف الذي نقلناه كنه يعرف به باخذه كما يظهر من  
 هذا الاغراض ساقط هذا اذ ليس اذ القوم الا ان اذ فوا  
 يعني لاف والراء والهزة على هذا الترتيب لما دللنا في اكثر  
 استعمالها او في جملة على معنى اجماع والانعزال ودارت مع هذا  
 المعنيين كان الجبض احمق بالارادة من لفظ القراء بالهبة الى  
 الظاهر لوجودها فيه دون الظاهر فيحمل عليه عدم القرينة  
 على خلافه لان لفظ القراء بجمع اجماع والجموع كيف والقراء ليس

بل هو اسم للدم والظاهر **قوله** اذا كان القراء بجمع القبول في  
 الجمع كذا في جامع الاسرار وتعلل الشارح به اسقطه من لفظ  
 الظهور فسادا وكذا زعم ان المجتمع في قولهم لانه الدم  
 على صيغة المفعول لا صحة له لان اجماع لازم حتما **قوله**  
 لتوقفه على الجبض اذ المعبر في لغة شرفا هو اظهر المتخلف من  
 الدمين كما سبق **قوله** لان المراد من اظهر اظهر لشرعي  
 يمكن ان يقال ليس الكلام ههنا الا في ان المتبادر من القراء  
 حين طلق هو الجبض وان اظهر ولا يذهب على انه لا حاجة  
 في تمامه الى اعتبار كون المراد بالظهور المذكور اظهر لشرعي  
 وان كان المراد في الآية والمعتبر في القعدة ذلك **قوله**  
 واعتبار كونه في اصل مصدر واستغلا آه انت خبير  
 بان اظهر منه هو ان يكون لفظ القراء منقولا ولم يقل  
 احد على انه يتوقف على كون المصدر لقولهم قراءت الشئ  
 اتي جمعة وقولهم قراء الجسم على قراء بالفتح او القم وهو  
 ممنوع فالصواب في تعريف الكلام ما قررناه انفا والادوية  
 هو ان يقال ههنا واعتبار دلالة هذه المادة في موارد  
 استعمال طرشي بوجه في الجبض وان اظهر ترجيح ارادة  
 الجبض من القراء بذلك جزا دوح في كونه متساوي للدلالة  
 عليها لغة محبلا بشارك **قوله** والاولى ان يستدل  
 كون القراء للجبض آه وقد استدل ايضا عليه بان لفظ اسم  
 خاص لغير معلوم ولو حمل على الاظهار لا تنقض القعدة

انما روي القراء بجمع  
 انما روي القراء بجمع  
 انما روي القراء بجمع

وجه كون القراء بجمع  
 في قوله



عند قول الله عز وجل  
بالطهار في آية الترتيب

تقرأين بعض الثالث قد سبق تحقيقه في مباحث الخاص  
**قوله** لانه تعرض عند ذكر الحلف للباس عن الجهنم  
وفيه انه يجوز ان يكون التعرض له لتوقف تحقق الطهر الشرعي  
على وجود الجهنم لان المعبر في العدة هو الموضع هو المدعى  
**كشف عموم المشترك** **قوله** وقال الشافعي ذهب  
الشافعي والشافعي أبو بكر الباقلاني وجماعة من مشايخ المعتزلة  
كأبي جاني والشافعي عبد الجبار الى جواز عموم توضيح الجمع بين  
معانيه كالعين في الباصت والشمس كالاستعمال لقوله في الجهنم  
والطهر معا الا ان عند الشافعي به والباقلاني اذا لم يدل  
المرتب على احد معانيه وجب حمله على كل واحد لانه  
لا يجب كذا في الكشف **قوله** ولعمري عنده قسمان آه العالم  
عندنا ايضا قسمان على ذكره في تعريف المشترك وقد عرفت  
ما فيه **قوله** فحل على العناية بشأن التبعي عليه الصلوة والسلام  
فبمع الرحمة والاستغفار **قوله** اذا الاستغفار والرحمة  
يستلزم الاعتناء في حيث القلوب اذا دعا يستلزم الاعتناء  
كما لا يخفى **قوله** وما قاله قوام الدين الاتقاني شرح الاتقاني  
للمنار غير مستوعب وقد وقع هذا الفصل في بعض ما قد اخرج  
من الشروح لمفظة قوام الدين والمراد به هو قوام الدين الحاككي  
لا قوام الدين الاتقاني وشرحه هو الشرح المستمعي جامع الامرار  
ولعل الشارح به غلط من المشترك الاسمي فزعم ان المراد  
بقوام الدين هو الاتقاني ثم ان تقدير الآية بذلك مذکور

هو شرح طالع الترتيباني

وقد راجعنا جامع الامرار  
فوجدنا فيه المنقول المذكور

في الكشف

قوله في بعض النسخ  
موضع كذا في النسخ  
موضع كذا في النسخ

الاغراض الاول والثاني  
والثاني والثالث  
والثالث والرابع

قوله في بعض النسخ  
قوله في بعض النسخ  
قوله في بعض النسخ

قوله في بعض النسخ  
قوله في بعض النسخ  
قوله في بعض النسخ

لان القول مشترك بين  
الجماعت

في الكشف ايضا وقد اخذت الحاككي منه ما يتعلق بذلك المخرج  
والقول سبق في ذكره قبل مباحث الامر فتذكر **قوله** وكذا  
الثاني اذا لا علاقة بين المجموع وبين كل واحد من اجزائه اطلاق  
اسم البعض على الكل مشروط بلزوم اتصال اجزائه كما بين  
الترقية والشخص على اطلاق الواحد على الاثنين اطلاق  
الارض على مجموع السماء والارض فانه لا قائل به كذا في الترتيب  
**قوله** والآخر ما يناسبه يعني بالآخر المجموع **قوله** ولما كان  
يقول اجمع بين الحقيقة والحجاز جائز عند القائلين به آه يجوز  
ان يقال ان مراد صاحب التنقيح بهذا الكلام هو التحقيق لوجه  
اختصار اصحابها القول بعدم عموم المشترك لا الزام خصم  
في القول به حتى يرد ذلك **قوله** ويقول معنى تخصيص الجمع  
بمن عراض مستفيل بل من تنجئة الاغراض الثاني يعني  
ان الباء ههنا داخل على المقصور لا على المقصور عليه على ما هو  
التعارف في لفظ التخصيص ان كان الاصل دخولها على  
المقصور عليه كما حققه الشريف في شرح المفتاح **قوله**  
منفرد بذلك انفرادا حقيقيا او اضافيا فلا ينافي وقوع  
الترادف كما ظن بمثل **قوله** ولما دل  
بدليل ظني فيه لان هذه الاشياء اذا احاطها البيان بل  
قطعي يستلزم مفسرا كما ذكر في الميزان **قوله** وهو ما فيه خفاء  
تفسيره بذلك مما فيه خفاء واقرب منه ان يفسر بما فيه  
احمال كما وقع في بعض الشروح على انه غير شامل للظاهر



لان معناه الراي الغالب

من قسم النظم أي من

في النظم من قسمين أحدهما من قسم النظم وهو الذي لا ينفك عن الظاهر والآخر من قسم النظم وهو الذي لا ينفك عن المعنى

اذ لا خلاف فيها **قوله** ومن قوله بغالب الراي اى بوجوب الظن كذا  
في الكشف قال في التلويح غالب الراي الظن هو حاصل خبر  
الواحد والقياس شيء وهو لا يظهر ثم ان لفظ الغالب معتبر  
لكون المراد ذلك اذ المقصود في كلامهم التعبير عن لاجتها وبالراي  
لا بغالب الراي وهذا ظاهر وان خفي على جميع المناظرين  
في المقام **قوله** فان قوله على الصلوة والسلام المستحسنة  
آه وهو نص على سبجي من الشرح **قوله** فلا يكون الجواب  
افسالم النظم صيغة ولغة **قوله** فان قلت في التأويل  
المراد بالراي آه الظاهر ان السؤال ببعض انواع المأول وهو  
الذي كان بانه بالقياس والآفة قد يكون البيان فيه  
بغير الواحد كمنسج **قوله** وبعد ذلك يضاف الحكم الى  
النص المشترك لا الى الراي لان اضافة الحكم الى السبيل  
الآفة قوي ذلي كالحكم في المنصوص على يضاف الى النص وان  
كان في غيره يضاف الى العلة **قوله** والنظم يكون دلالة  
آه قياسية وكان الظاهر ان يقول واقم النظم صيغة لغة  
**بحث الظاهر** **قوله** على ان الظاهر علم فلا يكون المعنى  
متقيا للظاهر كدلالة بدل على ان مراده الاشارة الى ان  
الحذور المذكور وان لم يحمل الظاهر على الظهور للقوى بل  
وتجرب ظاهرا على انه يلزم الغيبة ح عن جزاء التعريف  
**قوله** اخرزه عن الخفي والشكل الظاهر ان المحرز عنه على ما  
ذكره الخفي والشكل بعد ظهور المراد منها والآفة قد خرجا

بقوله ظهر المراد كنف ومطلع قدما هو قوله ما خفي **قوله**  
خفي يخرج عن الحكم وكذا المفسر وقد يقال يخرج المفسر والحكم  
بقوله بصيغة اذ لا بد فيها من قرابين نطقية وعلمية ينضم اليها  
بخرجهما عن خيال التناول وتخصيص النسخ فليتل **بحث**  
**النص** **قوله** اي ان يكون المعنى اذ ايد غرض الحكم فيه  
تأمل اذ ليس يلزم ان يكون المعنى الذي سبق له الكلام في النص  
زائدا على اصل المعنى وكأنه اعترضا بالمثل الذي اعني قوله تعالى  
فانكحوا ما طاب لكم الآية والظاهر ان يقال ان يكون المعنى الذي  
ازداد به النص موقفا على الظاهر **قوله** وعدم شرط في الظاهر  
وقد يقال عبارة الشرح كذا وكذا يكون معناه مقصودا  
بالسوق ومرادهم هو ان لا يكون السوق معتبرا في الظاهر  
لان يكون بوجوده في اصله وحاصله عدم اشتراط السوق  
لا اشتراط عدم السوق فلا يرد عليهم ما ورد صاحب الكشف  
ولا يقدح في ذلك عدم فرقهم في امثلة الظاهر من السوق  
وبغيره **قوله** وقال ايضا ليس ازاد النص على الظاهر  
السوق كما ظنوا اذ ليس بين قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم مع كونه  
سوقا في اطلاق الشرح وبين قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم  
من تشابه مع كونه غير سوقية فرق في فهم المعنى للسابع  
وان كان يجوز ان يثبت لاحدهما بالسوق قوة ترجيح عند  
التعارض كذا في الكشف **قوله** بقرينة نطقية تنضم اليها  
اوسيا فان ذلك التقرينة على ان قصد الحكم بالسوق ذلك



هذا مأخوذ من شرح الكافي  
وكذا الأعراض

المعنى كذا في الكشف وبه يظهر ان اعتباره لتقرينة النطقية  
انما هو لانه على ان غرض الحكم من التسوق ذلك لا انها مبنية  
للسوق الحكم كما هو مفهوم من الأعراض التي ذكره **قوله**  
ولقابل ان يقول قوله بمعنى المنكلم آه فلا وجه لحل العبارة المذكورة  
على القرينة النطقية كما يفهم من كلام صاحب الكشف فيه وفي  
التحقيق ثم ان زباد وضوح النص يحسن التسوق منه صاحب  
الكشف صرحا وفعل فحصل له ذلك ففهم العبارة المذكورة  
مع عدم التسوق لا بطلان منه لمين بوجه **قوله** او غيره كالقوله  
الحالية **قوله** وايضا لو كان زباد وضوح بانضمام قرينة  
نطقية آه وفي بحث لان مراتب الدلالة متفاوتة وليس  
جميعها يتحد في احوال التاويل على ان لالة القرينة ليس  
الا على ان قصد الحكم بالتسوق ذلك المعنى كما قررناه لا  
على تعيين المراد بالكلام حتى يرد ذلك ولو كان التسوق قادحا  
في احوال التاويل لا احتالة النص مطلقا **قوله** وهذا يقتضي  
ان يكون عدم التسوق شرطا في الظاهر بربط ان المقام مقام  
الفرق بين النص والظاهر فلو لم يكن عدم التسوق معبرا في الظاهر  
كان التعليق بغير مشترك بينهما فلا يفيد وعلى هذا لو كان  
والا لكان غير مفيد لكان اولى **قوله** وانما قال في حيز  
المجاز اشارة الى عدم الاختصار آه لا يذهب عليك ان  
المجاز محل كلام فحصل من كونه اشارة الى عدم الاختصار فيه  
قالا ولى ان يقتصر على الوجه الثاني في بحث المفسر **قوله** نصرا

لا يقال

لا يقال حكم النص احتمال التخصيص التاويل على ما صرحوا به اراد  
المصنف ايضا بالتاويل ما يعنى التخصيص على انه عليه تشرح  
في ثلثا التفرقة فاذ لم يحمل التخصيص كيف يكون نصرا لا يقول  
المراد احوال احدهما والا فلا يكون شي من الجاحض فيها اشير اليه في  
التلويح وحوال التخصيص انقطع بذلك فاحتمال التاويل باق  
**قوله** كقوله تعالى فوجد الملكة كلهم اجمعون فانه ظاهره يحمل  
المصنف به الآية المذكورة فيما سيجي مثالا للمفسر فقط وقد قيل  
يحمل ان يكون مثالا للاقسام الاربع وكلام تشرح ههنا على  
هذا القول **قوله** قلت الاستثنا انما يفيد التخصيص قال  
في التلويح ورد هذا الجواب بان اصل الاستثنا في احوال  
وحد الملبس للملكة على سبيل التخصيص وهو باب واسع في  
القرينة ولهذا بناوله الاربعة في قوله نج واذا قلت الملكة اجمدة  
بل الجواب بقران الاستثنا ليس بتخصيص **قوله** ولكنه يحمل  
التاويل استدراك من قوله انقطع ذلك الاحتمال ثم ان ما ذكر  
على قول المبرد والزجاج ان كلهم دال على الاحاطة وجمعون ان  
استحوذ منهم في حالة واحدة وقال الرضوي ليس بشيء لانك اذا قلت  
جاني القوم اجمعون فغناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا محال  
في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكأنها كرر اراد  
لفظين بمعنى واحد واي محذور في ذلك مع تصديق اللفظ وتعبه  
العدالة انما زان في شرح التخصيص **قوله** ولقابل ان يقول  
سوق الحكم بسببان آه كذا في الشرح الكافي ويمكن ان



بأنه يجوز أن يكون مبنى الكلام عدم شرط عدم سوق  
 في الظاهر كما سبق على أنه لا يجد أن يقال أن سوق الكلام  
 يجوز بهم جميعاً فإنه أدخل في بيان شناعة ما فعله البليغ  
**قوله** وفيه نظر كذا في شرح المعنى للقاء آني ووجه النظر بأنه  
 منتهى أن يدخل هذا المثال في تعريف الحكم لأنه يصدق عليه أنه  
 لا يقبل النسخ ويمكن أن يجاب عنه بأنه لا تسبب جفني بين  
 الأقسام فيجوز أن يكون مفترقاً بين وجه وممكن من وجه **قوله**  
 والحكم في هذه المرتبة ولذا لم يقل في تعريفه فإزاد وضوحاً  
 المقتر كما قال في تعريف النفس والمفسر **بحث الحكم قوله**  
 ضمن حكم معنى مستنوع والمعنى فما الحكم المراد به متمم ذلك المراد  
 أحوال النسخ والتبديل قوله ولا يجوز للمحرر أن يثبت أن آه وثلاثة  
 مع الثلاثة تكون سنة والأربعة مع الأربعة تكون ثمانية **قوله**  
 كان المفهوم أن يقصر كل واحد من تلك آه الأربعة على لفظ  
 أقسموا هذا المال أربعين درهمين أو ثمانية ثمانية أو أربعة  
 اعلمت أنه لا يمتنع لهم أن يقسموا إلا أحد أنواع هذه القسمين  
 كونهما متفقين في عدد ومنها ولا يكون لهم أن يجمعوا بينهما يعطوا  
 للبعض درهمين ولللبعض أربعة **قوله** وسوق الكلام له الظاهر  
 سوق الكلام هو أن يكون الضمير الجور لا يجاب بالوضوح لكل صولة  
 وفيه ما فيه **قوله** لكنه يحمل التأويل بل إن أراد آه قد وجه التأويل  
 في غاية الكتب بأن الكلام يحمل الاستغارة لوقت **قوله** ثم هي كما  
 تحمل أن لا يكرر وجوبها لأن الأمر لا يقتضي التكرار اتفاقاً

واللبعض ثلاثة

أن عدم اقتضاء الأمر التكرار غير كاف في تحقق التعارض بين  
 هذه الآية والآية الدالة على التكرار لأن غاية أن يكون كلاماً  
 سابقاً وآخرنا طاقاً فليس لو كان موجباً للأمر اقتضاء عدم  
 التكرار وليس كذلك **بحث الحنفى قوله** والفرق  
 من ذكر هذه الأقسام توضيحاً لأقسام المذكورة وفيه بحث لأن  
 لكل منها أحكاماً مستقلة **قوله** لا يصلح أن يكون صنفه لغزاً  
 لأنه أضر به من المشكل والجمل والمثبات آه أحد الشارح  
 من شرح لمنازل الجلال الدين السبكي وفيه بحث لأن منها  
 هو أن يكون الأجزاء من الثلاثة المذكورة بقوله بغير الصيغة  
 بعد دخولها تحت قوله بعارضين ليس كذلك لأن كتب القوم  
 مشهورة بأن حنفاً والحنفي بعارضين وحاناً الثلاثة لنفس اللفظ  
 بل مجموع قوله بعارضين غير الصيغة على ما صرح به السراج الهندي  
 شرح المعنى وقوله بغير الصيغة صنفه كاشفة لقوله بعارضين  
 عليه شيء فبما قل **قوله** وهو ما يبعد لأن الصيغة لا يصلح إطلاقاً  
 العارضين عليها **قوله** أي بسبب غير الصيغة بإضافة السبب  
 البصر **قوله** وعبارة شمس الآية وهي أخفى مراده بعارضين  
 في غير الصيغة كذا في جميع النسخ وقوله وهو أن الحنفاً في هذه  
 الثلاثة بعارضين في الصيغة مبني عليه كمن عبارة شمس الآية  
 بعارضين في الصيغة بدون لفظ غير حتى تعرض المحققون كصاحب  
 الكشف والسراج الهندي للتوفيق بين عبارتي هذه وبين  
 قول فخر الإسلام ما أخفى مراده بعارضين غير الصيغة بسبب ذلك



**قوله** ليس هذا من تسمية الجذاه أو قد حصل المقصود لا يزال  
عن التسمية بدونه **قوله** معتبر شرعا يعني في التسمية كما يدل  
عليه قوله آخرها بالقياس لا قول عما دون نص التسمية وفيه تأمل  
**قوله** من حصرنا جني بالاضافة ولا يفرح ذلك في اعتبارها  
فيدين فيما يحى **قوله** كما في التسمية لتسارق لو قال لا أخذ  
كان أولى لأن الكلام في تعريف التسمية **قوله** وبما دس الخ  
وهو قوله وهو قاصد للفظ **قوله** وبما دس الخ هو قوله في  
أو عيبه **قوله** فاتها خفية مرتبط بالمتن الضمير للآية **قوله**  
وهو اختصارها باسم آخر فان تعارض الكلامين بل على  
المعنى **قوله** فاشتمل حكم التسمية يعني بطريق الدلالة كقول  
الضرب بجزء التام في **قوله** لأن موضع الخبر في البيت  
صفة محزنة فيه لأن كل واحد من التامين وبما في الدخول فيه  
كزيادة التبر ببحث **المشكل** **قوله** حذف كلفه الكلام الخ  
يجوز أن يكون التام الموصولة في قوله الدخول عبارة عنه بقرينة  
المعنى فلا يكون فيه حذف **قوله** وهذا التعريف يقتضي  
أن يكون الكلام محتملا لثلاثة معان معبر في **المشكل** **قوله**  
وليس كذلك لأن الحمل لمعنيين أيضا مشكل لا محالة **قوله** وفيه  
المعنى في نفسه لا لغرض المفهوم من كلامه في الخفي أن الخفاء  
في المشكل أيضا بغرض فليتأمل ثم أن لا قصار منها على  
المعنى ليس على ما ينبغي على ما سطره إلا أن يعنى **قوله** فقال  
أن يقول أن له مفهوما واحدا أو ما ذكره صاحب الكشف



يعني يقتضي أن يكون  
الاحتمال للثلاثة معان

حيث قال أن الخفاء في هذه  
لغرض في الصنيع مستعمل

المراد من المذكور ما هو موضح  
المعنى لسراج الدين  
الهندى

من أنه دال على مفهومين أحدهما أن يكون خبرا من لف شهر  
والثاني أن يكون خبرا من لف شهر غير متواليين ليس واضح لانه  
بلزم أن يكون كل مطلق مشكلا لا يمكن هذا الاعتبار فيه ولم  
يقبل أحد **قوله** فيكون مطلقا فيكون خاضعا لا فيقبل  
المشكل **قوله** متواليين وغير متواليين الصواب المتوالي وغير المتوالي  
**قوله** ولعلنا لن يقول على هذا يكون أني من قبل مشرك  
قبل التام له يمكن أن يجاب عنه بأن الاشكال في حق الآيات  
في الدبر وكان شراك أني من شأنه تكون أني مشركا غير  
قادر في كون الآية مشكلا في حق الآيات المذكور وهذا  
واضح وأن خفي على الناظرين في المقام ومن قبل التام  
أن من بطني **قوله** أو المفسران من يقطع **قوله** فلا يكون  
قما آخر يعني فلا يكون من القسم الآخر الذي هو المشكل وكثير  
أو قد صرحوا بأن الخفي والمشكل والمجمل إذا زال الخفاء عنها  
بدليل ظني يسمى لا ولا وقد ذكره الشارح أيضا في بحث الماويل  
فكونه من قبيل الماويل كيف بما نفع كونه مشكلا فليدبر  
**بحث المجمل** **قوله** ولعلنا لن يقول كلام المم به لا يكون  
عن شبهة لأن المراد آه جوابه أن المراد هو الشق الأول  
ولا يرد عليه ذكره لأن قول المم ثم الطلب ثم التام  
مخصوص ما لم يكن لبيان فيه شافيا لكن اعتماد على فهم  
الناظرين في كلامه لظهور أنه لا معنى للطلب والتام بعد أن  
بين المجمل بيان شافيا وعبارة المم به هنا هي عن عبارة

غير لاني  
مؤيد الأول من التردد  
فان قيل فان قيل  
فان الطلب والمطلوب  
لا وجه له إذ ليس المجمل  
موقوف على بيان  
موقوف اختياره انتهى الثاني من  
الجواب واختار عن علم بيان  
التردد والجواب عن علم بيان  
المجمل بأن المراد هنا المثل بيان  
على الوجود إلى الجمل ثم بيان  
غير شاف لم يصرح بظهوره من  
البيان



فخر السلام وقد فسرنا صاحب الكشف بما قررناه **قوله** اشبه  
فصل يربط به شبهة الى آخر التعريف وكذا في اخراج الشبهة  
المذكورة هو قوله بل استفسار من المجل **قوله** خرج المترك  
فيه كلام على ان اخواجه من المحذور مطلقا ليس وجهه ان المشترك  
الذي ليس فيه باب ترجيح من قبل المجل كما صرح به  
الشارح نفسه **قوله** ولحقى الظاهر انه قد خرج بقوله اذ  
فيه لمعاني كما صرح به جلال الدين السباني في ثمره وتجاوز  
باجنس ايضا اذ كان اخضر في الفصل من وجه **قوله** ولقال  
ان يقول تعريف المجل ليس يرفع تصدقه على المشابهة  
كذا في شرح المغني للقضاء آتي ويمكن ان يجاب عنه بانه قد خرج  
بقوله بل يرجع الى الاستفسار لا لقطع رجاء البيان فيه  
**قوله** بياننا لا يذهب عليك انه يقيد مفدا قد  
صرحوا بانه اذا حقه البيان يجب العمل على تفاوت  
درجات البيان **قوله** وتوذكر انه في تمثيل الزوا متدما  
على الصلوة اما وجه الذكر فهو لاشارة الى قسمي المجل يعني ما  
يكتفي فيه ببيان المجل وما لا يكتفي فيه بل يحتاج الى  
طلب ما قبله واما وجه تقديم عليها فلعلامة في الجمال  
حيث اخرج فيه الى الطلب والتأمل ايضا فكان ضللا  
في الباب هذا ما خطر في توجيه هذا الكلام بالبيان والعلم  
الله الملك المتعال **مبحث المشابهة** **قوله** ولو فضل  
عندهم واجب على الله في قوله تعالى وما يعلم تأويله

الله ويكون الراسخون مستدرا ويقولون خبره **قوله** وبان الله  
تعالى لم من اتبع المشابهة ابتغاه التأويل آه حيث قال الله  
فاما الذين في قلوبهم زيغ فينبغون ان يشابهوا بتقاء الفتن  
وابتغاء تأويله **قوله** وهي الحروف التي يقطع بعضها عن  
كقوله فان نون قبل في حيث فان في وكذا نون ليس  
بحرف يقطع بعضها عن بعض لان في حرف واحد وكذا النون  
بالحذف لم قسم عشق فالاؤلى ان يقال اي الحروف التي  
تقطع في الكلام عن غير **مبحث الحقيقة والمجاز**  
**قوله** وفيه إشارة الى ان الحقيقة والمجاز آه وجه الإشارة  
في الحقيقة ظاهرا واما في المجاز فلان الضار عن ليس الاقوله  
ما وضع له فليزوم اشتراكه في الارادة المذكورة **قوله**  
ولما لم ان يقول ان لا يذهب ما وضع له ولم يقل استعمل فيها  
آه كذا في الشرح الكلي ولا يذهب عليك ان الارادة لا تنصرف  
الا في حالة الاستعمال لان المراد بها ليس الا ارادة المتكلم فلا  
يلزم ما ذكر من المحذور ويجب ان لا يرح به قال قبل اسطر  
وفي إشارة الى ان الحقيقة والمجاز متعلقان بارادة المتكلم  
فقبل الارادة بعد الوضع لا يسمى حقيقة ولا مجازا واوردها  
ما يوجب القول عنه **قوله** فهو يبدل غير صحيح اذ التركيب  
لا يساغة **قوله** قلت له معنى وهو تأكيد التشبيه وهو معنى غير  
موضوع له لانه موضوع لنا ليس فيه بحث اذ الظاهر انه  
موضوع للتشبيه من اننا سبب اننا كيد ولو كان اننا سبب



بخصوصية عليه اللفظ عند بيان معناه ولعل ما ذكره يؤدي  
 الى كون جميع التأكيدات اللفظية مجازا وداخله في هذه ولا  
 يلزم احد وقد اجبت التلويح عن السؤال المذكور بان لفظ المجاز  
 مقول عليه وعلى ما نحن بصده بطريق الاشتراك والتشابه  
 على ذكر في المفتاح والتعريف المذكوران هما للمجاز الذي هو  
 اللفظ باعتبار استعماله في المعنى لا للمجاز بازاءه والنقص  
 الذي هو وصفه الخواص وصفه اللفظ باعتبار تغير حكمه  
**قوله** لان ذلك غير مشهور وعلامة المجاز يجب ان يكون  
 هو الوصف المشهور للمتشابه كما يجي في محله **قوله** ومن المزل  
 ايضا لان ارادة عدم الدلالة على شئ وكونه لقوة وجوارة  
 عدم الدلالة على شئ في الازل ممنوع وكونه لغوا من جهة  
 ترتيب الحكم عليه لا يقتضي ذلك وهذا ظاهر **قوله** لعدم دخوله  
 في التعريف لانه لم يرد به شئ اصلا كما في التحقير والذي  
 يلوح للمخاطب ان الازل يخرج عن التعريف بقوله غير واضح  
 لان الازل لا يراذبه ما وضع به ما وضع له وكما بان في حواشي  
 تعريف الحقيقة فان غايته عدم ترتيب الحكم عليه وكثير  
 من الخفايا كذلك كما لا يخفى **قوله** مجازان في معناه يعني  
 لغة او كلام في انهما حقيقتان عرفا **قوله** اما لفظ الحقيقة  
 فلان معناه ما التثبت ثم نقل آه ليس بواضح وبينه حسب  
 الكشف ما بينهما فخره من المعنى هو حقيقة في الثابت ثم انه  
 نقل الى العقد المطابق ثم نقل الى القول المطابق ثم نقل الى

اراد بالترتيب اسم لما ارد به  
 مبرا وضع له فليكن كالمعنى  
 مسته

استعمال اللفظ في موضوعه الأصلي اذا استعمله فيه تحقيقا  
 الوضع فظهر انه مجاز واقع في الرتبة بحسب اللفظ اصلية ثم قال  
 كذا قيل والمفهوم من كلام الغزالي في المنصف ان لفظ الحقيقة  
 مفهومة حقيقة لغوية ايضا وهو لا يخفى لان الحقيقة اسم للثابت لغة  
 واللفظ المستعمل في موضوعه ثابت فيه فيكون لفظ الحقيقة  
 عليه بالحقيقة لا بالمجاز انتهى واذا اتفقت بما قلنا ظهر لك في كلام  
 الشارح من اخل **مسألة** عموم المجاز **قوله** نسبة  
 الى التماثل وهو منسوب الى بعض اصحابه والعجب ان المذهب  
 في الشرح الى بعض اصحاب الشافعي به وكما انه قال بحقيقة الحال  
 رتب المنع وشيوع نسبه وفي التلويح ان القول بعدم عموم المجاز  
 مالم يجد في كتب الحقيقة والامام وجدته حقيقة الا ان كان  
 عامة وفي بحث لانه يجوز ان يكون المؤثر هو المجموع ولا يلزم  
 من عدم ثابته الحقيقة وهذا ان لا يكون طفا دخل في التماثل **قوله**  
 فيستغرق جميع ما جله من الطغوم وغيره الا ان كان الحظوظ وثاني  
 كما يخص الثورة **قوله** قل المراد بالوضع ثم من الشخصية ونوع  
 آه وقد يقال في الجواب ان العموم انما يستفاد من الحقيقة  
 ولا مجاز فيها بل يجوز في المادة ولا عموم حسبها **قوله**  
 اي لا يصح نسبة الغير للحقيقة باعتبار انه لفظ وكذا الغير  
 في وضع ضميره للموضوع وهو عبارة عن المعنى **قوله** ثم استعبر  
 للافاظ التي عند بعضها بعض الذي يناسب سباق الكلام وسياقه  
 هو ان يقول حسنا ثم استعبر بربط الالفاظ آه كما لا يخفى **قوله** لانه



أقرب إلى الحقيقة بدرجة ولدي فهم من شرح لهم به أنه حقيقة  
ولعله أراد بالحقيقة الحقيقة الشرعية فيكون في أراد الناس  
بنية على أن ذلك يجري بين الحقيقة والحجاز الشرعيتين اللغويتين  
**قوله** في المستقبل شئ مفيد أما الأول فلأن المعقولة هي التي  
على الآتي وأما الثاني فلأنه أن يكون متعلقا بالمعقولة واد  
بها المعنى اللغوي ويكون ظرفا مستقرا صفة كاشفة للبين  
وكلما فاسد من جهة المعنى وليس البين المعقولة لا انقضاء  
في المستقبل **قوله** وفي الغوس لم يتصور ذلك فلا يحتمل  
الكفارة واعلم أن الكفارة وجبت في المعقولة بالانضمام  
والخلاف في أن بين الغوس معقولة أولا **قوله** أولى  
من جملة على العقد كما ذهب إليه الشافعي به فخره المصاهرة ثبت  
بالزنا عندنا حلالا **قوله** كما قال طه التمام نكاح اليد  
كذا في جامع الأسرار وفيه بحث والفهم من كلام هذا الدين  
التباني أن النكاح في هذا الحديث بمعنى الضم **قوله** وهو العقد  
وأما سمي العقد كما قال لأنه سبب للضم فكان مجازا كذا في شرح  
المص: وفي بعض الشروح أنه لما فيه من الضم حكى **قوله** فالحق  
المفهوم من المتن أن استحالة آه حيث قال على التأسيس **قوله** قلنا  
ليس بطريق الغاية لأنه لما كان للزمن من لاية الكثرة  
لنفا عقد آخر من تصور بصون لا غارة فسمى غارة مجازا **قوله**  
غير مثبت للدمعي في هذه العبارة شئ لا يخفى **قوله** وعلى ما لا  
اللفظ عند آداة العيين آه كذا في التلويح وقد يقال

هذا على أن يكون بين  
بين وبين وبين وبين

فوكه لكن الحكم المذكور  
في الكتاب المذكور  
غير ظاهر

على  
وكذا في الفراض الأول  
أو من  
مسألة

ليس سبب الاستدلال المذكور ذلك حتى يتبين ما ذكر من موارد  
المعنى الحقيقي والمجازي من لفظ واحد والفرق واضح **قوله** الخ نصف  
الثالث وهو ليس **قوله** والنصف الباقي يراد إلى التوضيح  
بمسألة المتن وكان لا بد في ذكره عقب قوله أي نصف الثالث  
**قوله** ولكن صار سببا لأن اعني الأول حتى قد عرفت  
أشاني **قوله** وإن لم يكن معقولا فلفظ الواحد شئ مفيد  
خلاف الواقع فكان الواجب إسقاطه **قوله** ولما أولاد لأن  
الموالي حقيقة فهم أيضا حتى لو كان له أولاد معن بصر الثالث بهم  
دون موالى المولى فلذا شرط أن لا يكون هناك أولاد من عتقه  
حتى يجوز صرفها إلى موالى مولى العتق المجاز مراد **قوله**  
أوبال ترجيح بالوجوب يعني بالوجوب المذكور **قوله** حقيقة  
في التناهي هو بالكر غير المطبوع من الأشياء **قوله** وطلا على غيره  
مجاز بعد لافقة المشابهة في محامرة الفصل **قوله** ولو سلم فخرج  
عن البحث كذا في التلويح وذلك لأن المعنى الحقيقي يكون  
فردا من المعنى المجازي وكان نزاع لاحد في هذا على ما حقق في بعض  
حواشيه وفيه بحث لأن مورد السؤال المذكور ليس الجواب  
المسألة مطلقا على ما يشهد به قول السائل فيثبت إيجاب الحد في  
الجميع بعوم المجاز فكان الخصم يقول حكتم بعدم إيجاب الحد  
في السكرات بناء على منساج الجمع بين الحقيقة والمجاز عندكم  
فهذا علمت بعوم المجاز الذي يقولون به فيثبت إيجاب الحد  
في جميع السكرات فالأولى لاقتضار في الجواب الأول

فقد أجاب الجواب  
بغير التبيين

بأنه جازم حسن



**قوله** وهو قوله تعالى اول اسم النساء الضمير لغيره وكذا في قوله  
 وما سواه **قوله** باجماع الآية الكريمة فاعلم ان كونه لها مراداً  
 في الخبر على ما يدل عليه التفرع وان كان قول الله به مراد خبر الجمع  
**قوله** والحقيقة في قوله تعالى اول اسم النساء وهو ليس بالبدية  
 لا يقال التسميم ثبت بحديث عام لا يعني لا يلفظ الآية الكريمة  
 فلا يرد بالتسميم فيها اجماع بل معناه ان يفتي فقط وهو ليس بالبدية  
 لان الزيادة على النص به وذلك لانه اذا اراد بالبيان الآية  
 حقيقة التسميم يكون حل التسميم لمن يثبتها بلفظ الآية ويكون  
 حل التسميم للجمع زيادة على هذا النص **قوله** حيث ثبت  
 الامان لا بناء الا بناء آه هذا رواية الاستحسان في رواية  
 القياس لا يشمل الامان بنى لا بناء وهو في الموالى ذكره في  
 التلويح وقد يقال بانه وجه الاستحسان ان المقام مقام اراهم  
 لان الامان لحسن الدم فيراد الفروع بطريق عموم المجاز لا في  
 ظاهر **قوله** والامان ثبت باذني شبهة لانه لحسن الدم وهو  
 على التوسع اذا الانسان بنى ان الرب **قوله** وكونه متعارفاً  
 فيها مثل بنى آدم وبنى هاشم **قوله** قلت هذا انما يقع بمعنى  
 اثبات الامان بالطريق المذكور **قوله** لضعف لان اثبات  
 بدليل ضعيف **قوله** قلت هذا الدخول ليس بالنتيجة آه قال في الحنف  
 والا وجه ان يقال ليس ذكر من قبل ما نحن فيه لان كلانا  
 في لفظ الابن انما يدل على الجد طاهر لا يثبت له الامان ابتداء  
 بصورة الاسم لان ثبت له الامان بطريق السراية والحكمة

ثبت له من جهة الابن بامر حكيم لا يلفظ يدل عليها **قوله** وقال  
 ان يقول آه وقد يقال حجة بخلاف الجذات لاجماع لا بان لفظ  
 الامهات بنوا ولها **قوله** بان يحمل الامهات عبارة عن اولاد  
 كما قيل في الآية لان الام في اللغة بمعنى اصل يقال كذا ام القوي  
**قوله** ولو كانت النتيجة مانعة سهوهم والاصوب لو كانت  
 الامانة كما لا يخفى **قوله** على الاول المذكور كذا في جميع  
 والاصوب على الاول المذكور لان المراد هو متناع الجمع بين  
 الحقيقة والمجاز فقط **قوله** بحث الخالف اذا دخل دارة آه  
 هو قول اصحابنا وعند الشافعي لا يثبت الا في الملك  
**قوله** وهو ان وضع القدم حقيقة في الخافي بغيره في قوله  
**قوله** قال قلت لدخول غير معبر آه هذا السؤال مع جوابه  
 ما هو من تسويج ومنشأوه قول صاحب التلويح الدخول  
 خافياً معناه ان يفتي وليس في كلام الشارح به هذه البیان  
 ولما يؤدى مؤداها المذكور في بيان هو ان وضع القدم حقيقة  
 في دخول الخافي ومعناه ظاهر مستغن عن الشا ويل فلا يثبت  
 عليك في كلام من عدم الانظام **قوله** او ما شئت عطف على  
 قوله خافياً **قوله** ولو فوى منه وضع القدم من غير دخول  
 كما لو اضطجع ووضع القدمين في الدار بحيث يكون باقى  
 جسده خارج الدار **قوله** لانه يجوز غير مستعمل وكان  
 اللفظ حقيقة في هذا ما ذكر في المبسوط وفي المحيط انه  
 اذا نوى حقيقة صدق ديانته وقضاءه مطلقاً يعني لو كانت

تسويج  
 تسويج



موقوف أو مستعجلة كذا في أصول البدر **قوله** وطلان لا يمكنها  
 سواء كان غيره ساكنًا فيها لا بحيث لا يقطع نسبة فعله  
 كذا في التلويح **قوله** فكيف يتبع الجواب على من رواه أنظار  
 أنه يريد بالجواب الجواب المذكور في المتن كذا في أصله وعبار  
 نسبة السكنى أنت خير بان ما ذكره في صدر الجواب عن التلويح  
 المذكور لا بد فله بل هو سليم لوروده وعدول إلى توجيه كلام  
 بوجه آخر واجب عنه في التلويح بأن المراد كون كذا منسوبة  
 إلى فلان نسبة السكنى الحقيقية وأما دلالة بان تكون الاز  
 لكاه فتبين من السكنى فيها انتهى ثم أن الظاهر أن كلامه في  
 السلام والله ليس على من رواه بل على رواية أخرى  
 عدم الخت **قوله** فالتلويح لاضافة المطلقة آه هذا اعتراض  
 ذكره السراج السدي في شرح المغني ولم يجب عنه وأظهر  
 أنه يريد بالمطلقة المجردة عن النسبة كما في قوله دار فلان  
 واحترزه عن جواز الإضافة بادي ملابسة عند وجود النسبة  
 فيمكن دفعه بأن الإضافة فيما نحن فيه ليست بمجردة عن النسبة  
 فإن ما ذكره من أن لدار لا تعادى لدارها قريبة على أن المعنى  
 الحقيقي ليس بداره **قوله** قلت معنى الإضافة المطلقة  
 هذا الجواب لجلال الدين والظاهر أن مرجه إلى منع ما ذكره  
 في السؤال من كون الإضافة المطلقة حقيقة في الملك ومجازا  
 في غيره بأن يقال بل المفهوم منها هو نسبة المضاف إلى المضاف  
 إليه بوجه ما ثم أن الظاهر من تحرير الشارح هو أن مثله هذا السؤال

ويكون ما نحن فيه واخلت ذلك  
 فالتلويح لا يفرق عن

هو قولهم في توجيه الرواية أن نسب عبارة عما يضاف إلى التلويح  
 مطلقا بل عبارة الجواب المذكور كالتصريح فيه وفيه ما فيه إذ  
 ليس قولهم مطلقا بقيد الإضافة كما لا يخفى **قوله** مجاز في التلويح  
 وفي بعض النسخ مجاز في مطلق الوقت لا محالة في صدر تقرير  
 السؤال فليأمل **قوله** كقولهم ومن قولهم يومئذ بوجه ليس  
 هذا موضع ذكره لأنه مثال لارادة الوقت باليوم فإن التلويح  
 عن الزحف حرام ليلًا أو نهارًا كما في التلويح وغيره ولذا كذا  
 ليس ذلك وكأنه على بعض النسخ الذي سترنا إليه قد عرفت  
 فيه **قوله** لأن الاحتياج في الأول إلى قرينة وفي الثاني  
 إلى قرينتين سبق معنا ما يتصل بذلك فذكره في التحقيق لأن  
 المجاز في الكلام أكثر فيحمل على الأصل لأنه لا يوجب إلى بهام  
 المراد بخلاف الاشتراك **قوله** وهو أن المظروف أن كان  
 متداً آه وهذا لأن الفعل إذا نسب إلى طرف الزمان بغيره في  
 يقتضي كون طرف الزمان معياراً له فإن امتد الفعل امتد  
 المعيار فيراد باليوم نهاره وان لم يمتد الفعل لم يمتد المعيار فيراد  
 باليوم مطلق التمهيد الوقت اعتباراً بالنسب **قوله** وفيه ناسخ  
 كذا في الشرح الأكمل وقد استأثر بعبارة التلويح إلى أن المراد  
 ظاهراً أنه إذا كان عدم امتداد المظروف قرينة لغيره  
 اليوم عن حقيقة يلزم منه عدم صفة عن حقيقة فيما إذا كان  
 المظروف ممتداً غاية التصريح بذلك لا لازم **قوله** وكذا احتساب  
 الهداية قال في أصل إضافة التلويح كذا في قوله على حسب

كذا في التلويح  
 في فصل الإضافة  
 أطلان مطلق

كذا في التلويح  
 في فصل الإضافة  
 أطلان مطلق

كذا في التلويح  
 في فصل الإضافة  
 أطلان مطلق



الهداية بلا حجة لأن المذكور في كلامه هو أن تطلق ما لا يمتد  
 وعليه كلام جميع شراحه كيف لا وقد ذكر كلام صاحب الهداية في  
 المسئلة في الكشف وغيره ما يدل على أن المعبر هو المظروف والعا  
 المذكور إنما هي لفظة السلام في شرح الجامع الصغير على ذكر في  
 كتب الأصول والفتاوى يقول في كتابه كتاب الأيمان في قوله  
 يوم الحكم فلان ما مر أنه طالق أنه يقع على التلويح والتمثيل  
 مما لا يمتد كما في التلويح وغيره **قوله** قلت اعتبر والمضاف  
 آه وفي شرح الكفر لا يلي خلف غبارهم فبماذا يعتبر الممتد  
 وعدمه فمنهم من يعتبر في الجواب لأنه هو العامل فيه فكان بحسب  
 أن يعتبر الممتد منها وعليه مسائلهم أي وتصل هذه الآية  
 أن الحل على الحقيقة واجب مهما أمكن وبواقفة ذكره صدر  
 الشريعة في شرح الوقاية بين أنه ان كان كل منهما ممتداً براد اليوم  
 مطلق الوقت أن كان كل واحد منهما ممتداً براد اليوم  
 وأن كان المظروف غير ممتد والمضام إليه ممتداً والعكس  
 أن براد اليوم النهار وأن رده المولى الفسار في فصل  
 البدائع بانه غير صحيح رواية ودرية **قوله** مما لا يمتد وكذا  
 إذا كانا ممتدتين وإنما افترض على الأول كونه هو المذكور في  
**قوله** والمضام إليه ضمنية لأنه يتميز المضاف من بين الأياام  
 المجزئة لا غير **قوله** فقلت قد يكون الفعل ممتداً مع كون اليوم  
 مطلق الوقت نحو آه وكذا العكس أنت طالق يوم تقوم  
 حر يوم تنسف الشمس والجواب المذكور في الشرح يكون جواباً

ط  
 في فصل مضافه التلويح  
 إلى الزمان  
 مسهل

أيضاً كما في التلويح **قوله** قلت الحكم المذكور إنما هو عند الإطلاق  
 آه ولأنه على أن اليوم لا يحمل في الممتد غير التمهارة وفي غير الممتد  
 غير مطلق الوقت لا يمتد أنه لو نوى في قوله امرئ بك يوم  
 يقدم فلان مطلق الوقت في قوله أنت خير يوم يقدم فلان  
 التمهارة صدق ديانة ونضاً بل حملت اليوم على ما سبب عدم  
 مرجح آخر ما إذا وجد مرجح آخر يحمل على اقتضاها ضرورية كذا في شرح  
 المعنى للقاء **آه** في **قوله** للمسلمة والعدل معدول عن أرجحها  
 بالتام **قوله** كان نذراً وميثاقاً عند أبي حنيفة ومحمد وعنده أبي  
 يوسف نذر في الصوت الأولي يمين في الثانية **قوله** أي  
 الثابت هذا أظهر مما يفهم من تفسير صاحب التلويح أن الثابت  
 هو نفس اليمين الذي لم يزل على ذلك كون الباء في قوله موجه زائدة  
 ثم أن اثره الثابت هو التلويح المتأخر ولأنه اللفظ على أنه  
 لا يكون مجازاً كما أن لفظ الأسد إذا أريد به البكل المخصوص  
 على الشجاعة التي هي لازم الأسد بطريق التلويح ولا يكون مجازاً  
 وإنما المجاز هو اللفظ الذي يستعمل وأريد به التلويح الموضوع  
 مع قرينة عدم ارادة الموضوع له كذا في التوضيح **قوله** ولكن في  
 الاستدلال بالآية على أن تحريم المباح يمين نظر آه كذا في شرح  
 جلال الدين التبا في **قوله** معناه والله أعلم كفارة آه وذلك  
 لأنه لا كفارة في التلويح **قوله** ولما قيل أن يقول لأنم أن تحريم  
 المباح آه جواب عن السؤال الذي يحى بعد أسطر من أنه لو كان اليمين  
 ثابتاً بموجب لما توقف على التوبة كما في بعض أخذ الخارج من التلويح

ع  
 هو شرح المعنى للقاء **آه** في  
 مسهل



فأراد به منع عدم سبق الإشارة إلى السؤال بعد ذلك  
 جداً فضلاً عن إرادته في منوعه لا عراض بما قيل أن كلام  
 الشارح خلط بين السؤال والجواب المذكورين في شرح المنع  
 خلط لا يخفى إذ ليس في كلامه شيء من أجاء السؤال فثبت أنه **قوله**  
 أن كان موجباً أي موجب هذا الكلام **قوله** والمغني فيه أن يكون  
 تحريم المباح بمنزلة آية يعني أن التحريم ثبت بموجب النذر ولا يثبت  
 على النية فإن تحريم ترك المندور به ثابت نواه أو لم يولد إلا أن  
 كونه بمنزلة توقف على التقصد لما ذكره **قوله** أما عرفت بالنص  
 في موضع آية وهو تحريم النسب عليه السلام مارية على نفسه **قوله**  
 لوجود شرط هو كونه قصدياً **قوله** يصلح لأن يكون بمنزلة آية  
 بمعنى النية **قوله** فإن ثبت لو كان اليقين ثابتاً بموجبه  
 لا يثبت عليك أنه حصل الغنية من ذكر هذا السؤال التقصدي  
 الجواب به هنا بما ذكره في خبر قوله ولعلنا أن يقول أنه كما اشرنا  
 إليه هنا لك اللهم ألا أن يكون توطئة لذكر الجواب الآخر  
 وقيداً فيه فيحصل ذلك بأن يذكر الجواب عقيب الجواب  
 الأول كما لا يخفى **قوله** لما توقف على النية كما ذهب إليه السفلى  
 الثوري حيث قال وجب القضاء والكفارة بلا نية **قوله**  
 قلت استعملت هذه الصيغة قلب آية بخلاف مسألة الشراء  
 فإن ملك القريب على العتق والعلة وجوب العلول نواه  
 أو لم يولد **قوله** ولعلنا أن يقول ثبوت اليقين لما توقف  
 على الإرادة آية كذا في التحقيق وقد جيب عنه بأن ثبوت

أن قال هو كذا

أراد بالمغني المعنى  
الفقهي

اليقين عند تحريم المباح ضرورية وثابتاً بضرورية لا يكون  
 مراداً بالصيغة فلا يلزم الجمع المندور **قوله** ألا أن هذا الكلام  
 قلب عند الإطلاق على النذر عادة يريد به المعذرة عن عدم  
 الحمل على اليقين بدون النية يعني أن اليقين كانت بالنية التي  
 كالحقيقة المبرهن لما كان المتبادر من هذا الكلام بحسب  
 هو النذر دون اليقين قد غفل عنه الشيخ أهل الدين حيث قال  
 في شرح تلخيص الجامع الصغير وقبلة نظر لأن اللفظ في دلالة  
 على وضعه لا يحتاج إلى النية **قوله** جواب شرط ما دمت  
 جواب القسم المذكور في الكافية وشروطه هو أنه جواب القسم  
 لفظاً وجواب القسم الشرط معني **قوله** ولعلنا أن يقول  
 اللهم أنما يجي للقسم وأعرض أيضاً بأن القسم ليس المقصود  
 المعبر به العبارة أصلاً **قوله** وثالث ذكره صاحب  
 التفتيح بالمنع والتسليم يريد بالمنع منع كون اليقين معني  
 مجازياً وبأن التسليم تسليم ذلك ثم أن ما ذكره بطريق المنع  
 هو جواب القسم بعينه المذكور في هذا المتن وغيره كما  
 بهتمناك عليه في أثناء التقرر فلا تغفل **قوله** والاقول أن  
 يقال كلمة على حقيقة في إيجاب المباح آية كذا في الشرح الكافي  
 والمراد بالكتابة ما هو مصطلح أهل البيان لا مصطلح  
 أهل الأصول وهو استمر المراد منه في نفيه سواء كان المراد  
 معنى حقيقة أو معنى مجازياً إذ لا معنى لإرادة النفي عن السكال  
 المذكور بذلك وفي هذا الكلام بحث من وجهه ما أولاً

العادة

أراد أن هذا ما قيل في  
البيان في الجواب الثاني



فلان لازم مراد في الكناية كنه ليس مقصودا في نفسه بل قصد  
 ان ينقل منه الى لزوم الذي ترك التوضيح بذكره ولا يذهب  
 عليك ان نحن فيه بمزول من ذلك فان النذر ايضا مقصود  
 يرتب عليه حكم القضاء خصوصا فيما اذا نوى النذر واليهين  
 واما ثانيا فلان شرط كون اللازم في الكناية مساويا  
 ما لم يقل به احد واما ثالثا فلان كون الجواب المباح لازما مساويا  
 لغرم المباح ظاهر لطلان لان شأن اللازم المساوي ان يوجد  
 حيث يوجد الملزوم وقد يوجد بحريم المباح بدون الجواب  
 كما في السبع والتطبيق **قوله** باشارة النبي عليه السلام بوجه  
 لن يجزي ولد والده ان كان الاولي ان يذكر قوله عليه السلام  
 من ذلك ذارحم محرم منه عتق عليه كما في الكشف ليس  
 الكلام في آداب مخصوصة بل في التوسيع مطلقا على ان لالة  
 هذا الحديث بالعجالة ودلالة ذاك بالاشارة **قوله** اي الجواب  
 يعني ان الاستعارة عند ارباب الاصول ترادف المجاز  
 لان كلا منهما عبارة عن استعمال اللفظ في غير موضوعه  
 لمناسبة مجلات اهل البيان ولقد اصاب في التبيين على  
 ذلك في مبداء البحث حتى لا يشبه بعض الامثلة على  
 انا ظن في المقام جعله الله تعالى جوارا بدخول  
 السلام **قوله** حتى لا يصح قسمة الرجل سدا آه يريانه  
 يمنع الاستعارة اذا لم يكن المعنى وصفا خاصا او كان  
 وصفا خاصا لكن لم يكن الاستعارة مشهورة والحيوانية

ميسر

من قبيل الاول في البحر والحق من قبيل ان في قوله تشابهها  
 في معنى الشجاعة فيكون في كلامكم لفظا شر غير مرتب  
**قوله** تشابهها في الصورة فيه بحث ظاهر وكانه غفل  
 ان المراد بالاتصال القصورى المجاورة بين الشين صون  
 على ذكر في عامة الكتب في محبة انه قال بعد اسطر فيكون  
 متجاورين صون كما بين المطر والسماء **قوله** في محبة  
 على حال الظاهر ان ذال حال هو المعنى الم شروع او غير الم شروع  
 اليه المستر في شرع فقوله عند تصور المعنى مقولا لا محالة  
 معنى شرع ذلك العقد الم شروع ليس له وجه ظاهر **قوله**  
 متعلق بمحذوف فيه بحث بل هو متعلق بما بعده من الظن  
 ونقدته عليه لا لقضائه الصدارة خاللا او باعتبار اصله  
 كما مر جوابه في قوله تعالى فلا ينظرون الى لابل كيف خلقت  
**قوله** مقولا لا ي معنى آه اي مقولا في جهة ثم انظر الى  
 هو تبا معنى الاستفهام منها في كيف ان يكون المراد تفحص  
 عن ذلك ليستعمل احد العقدين لاخر ويجعل ان يكون الاستفهام  
 مستلحا عنه منها كما ذكره الشريف قدس سره في قول صاحب  
 المفاتيح كيف دارل هو الاظهر وحاصله ان الاتصال في  
 الم شروع الذي شرع كائنا على كيفية مخصوصة نظير المعنى  
**قوله** فكون العلة متفقين الى حكم من حيث الشرعية  
 والمقصود لانها لم تشرع الا لحكمها ولم تكن مقصودة الا لاجل  
 الحاصل ان حكم علة غائبة لها **قوله** فان قلت هذا قسم

ان كان معنى الاستفهام  
 عنه كما سئل



الشيء الى نفسه والى غيره آه هذا السؤال مع جوابه المذكور فخذ  
من شرح المعنى للقاء آتى وبناهما ان صاحب المعنى انصرف في  
السباق على كرا اتصال السبب والسبب ثم قال وهو قول  
فيلزم ان يكون القسم عبارة عن ذكر قبضته المذمومة المذكورة  
وليس في عبارة القسم بما يصلح ان يكون له ان يذكر  
السبب والتعليل كلها فيما سبق فهذا سهو عما هو من  
التأريخ والتعريف فتر الاول لا اتصال من حيث السبب  
والتعليل ثم دخل عنه بعد سطر **قوله** وهو ان نصف  
يعتق آه قال صاحب الكشف ينبغي ان يكون قوله يعنى  
النصف في هذه المسائل قول الى حنيفة فاعتد بها  
فيستغنى ان يعنى كله ثم تجب الاستغابة في النصف والاضاف  
لاختلاف المعروف في تجزى لاعتناق **قوله** لعدم  
المحل وهذا لو اعتقه قبل القبض لا ينفذ **قوله** فيبحث على آتى  
وجه كان آه وفي شرح المعنى لشرح الدين الهندي آتى بنوى  
شرء بعد كمال فبدن فيما بينه وبين الله ولا يصدق  
القاضي لانه نوى التخصيص فيما فيه **قوله** وكان يقول  
لما دعه هو جوابه الذي يقال له اسحاق وهذا المستدسقي  
اسحاقية **قوله** ولكن القاضي لا يلتفت الى جهة كما لو اتفقت  
رجل من فقهاء ان فلان على التبا وقد تضمنه ان ثبت من  
يفتية البراءة واذا سمع القاضي في ذلك منه يقضى عليه الدين  
الى ان يعقم بنيت على الابطاء **قوله** هذا اذا لم يشتر الى عيبه

وقد

وقد اشار الى الله بذكر العبد قوله لان النصف في الحكم  
اي المعين **قوله** لا يعبر فيها صفة العمران فهو دخل بها بعد  
خوابها بحث **قوله** يعبر في غير المعينة فلا بحث بدو خطا  
بعدها ضاررت صحرا **قوله** والشرط اقفارة الى يصلح  
حله كعلي وجهه كبدية **قوله** الاية انهم استعاروا الآثم  
ليس هو اوضح لان السائل ان يات فشر فيه بانه يجوز ان يكون  
المراد بالآثم المستعار هو الآثم الحاصل بالخر **قوله** في قوله شرب  
الخر حتى ضل عقله مصرع او لم يلبث آخره كذا كآثم  
يذهب العقول **قوله** اي النوع آتى في من الاصل حيث  
السببية والتعليل ليوافق تفسيره للنوع الاول كان اولي  
**قوله** بان لا يكون احكم مضافا اليه بلا واسطة لان  
هي ايضا فاليه احكم بلا واسطة كما بحث في الكتاب **قوله**  
ولو قال الله به كما يقال ان ذلك المنفعة بالفاظ العقول  
كان اولي لان السبب على وزن هو قوله انت حرة وحيث  
لان المفهوم من كلام الله به في المتن والشرح وكذا من كلام الله  
في المتن والشرح وكذا من كلام صاحب التفتيح ان السبب  
زوال تلك المنفعة وان السبب هو زوال تلك الرقبة  
وبواسطة ما بينهما من الاتصال بطريق الآثم الموضوع للثاني  
على الاول بطريق الاستغارة ولا غبار فيه اصلا ولا ظاهرا  
ان الشارح به قد اعترضا في المعنى ونحوه لا يسكتي وعل  
وجه آخر في تقرير الكلام وذلك ان زوال تلك الرقبة ثبت

٢  
الحاكم والمحكم قبل وجوده  
مفتة الى جميع ما يصلح  
علة  
وفي كذا النسخ وضع العبد  
في قوله سمع من صاحب



لزال تلك المنفعة وقوله انت حرة سبب بعدله لان سببه  
انما هو بسطة كونه سببا لزال تلك الرتبة فبعضهم ذكر  
السبب القريب وبعضهم ذكر البعد **قوله** وكما اتصال  
زال تلك المنفعة عطف على قولهم كما اتصال زال  
لكل المنفعة وانما ذكره توطئة لذكر الاستشكال المذكور وجواب  
**قوله** واستشكل شارح المفرد برب السراج **قوله**  
جوابه يعرف مما ذكرنا انما قال يعرف لان المذكور فيما سبق  
هو العلة وما نحن فيه هو السبب لكن لا فرق في ذلك بين  
العلة والسبب **قوله** اما لغة فلان كلامها للخلية **قوله**  
يقال اطلقت العبري رسله كذا في الكشف عن غيره من نبي  
اللفظ لكن كلام صاحب التفتيح منها صرح في انه انما يصح  
اسم السبب اذا كان المقصود من شئ غيره التذكير  
المستبعد في علمه كلامه في مباحث الكتابة وفي كلام العلامة  
التفتازاني هناك اشارة الى ان العبري في ذلك هو ما  
ذكره القوم لانا ذكره وان لم يتوصل حسنها **قوله**  
لكونه بمنزلة العلة لان السبب لما لم يحصل الالة والسبب  
صار كانه السبب موضوع له ومنفرد به نظرا الى ان  
كافقار العلة الى العلول **قوله** لسوية نظرا لانه ينقص  
استغارة العلول للعلة كذا في شرح المعنى للقاء **قوله** في جوابه  
ان جواز استغارة العلول للعلة على اصرحها ليس لان  
جهة ان العلول علة عابثة للعلة لكونها موضوعا له فيتحقق

قوله الا اذا كان  
المسبب مختصا بالسبب  
كذا في الكشف



افقار العلة اليه بهذا الاعتبار على هو شرط الاستغارة  
ولا يذهب عليك ان العلول بهذا الاعتبار يلزم لازم  
كما ظن لان معنى اللازم في هذا الباب هو التابع ومعنى اللازم  
المستتبع ومعنى اللازم هو التبعقة على حقيقة السبب في  
شرح المفرد **قوله** وهي لا تؤصل اليه الا بمشقة وقبل  
المستغذرا لا يتعلق به حكم وان تحقق التبعقة قد ثبت  
الحكم اذا صار وزدا من افراد المجاز كذا في الكشف  
**قوله** هذا مثال للمعتد هذا على ان يكون النحلة مما لا يؤكل  
واما اذا كانت مما يؤكل كقصب السكر والرياس فلما وقع  
بينه على اكل عينها **قوله** وان لم يكن لها اثر كالحلأ مثلا  
ثم ان جميع ما ذكر اذا لم يكن له نية فاما اذا نوى شيئا  
فمنه على نوى ان كان اللفظ يحمل ذلك كذا نقل عن شمس  
الكردر **قوله** لا بحث في الصحيح اخرازا عما قبل الحقيقة  
لا تسقط بحال فبحث **قوله** بطريق اطلاق اسم الحاضر وفي  
التدريج بطريق استعمال المقيد في المطلق والجزء في  
الكامل وقبل بطريق ذكر السبب وارادة السبب وقبل لان الجواب  
خرج بمقابلتها واطلاق اسم احد المتقابلين على الآخر  
جائز كما في قوله تع فاعتدوا عليه مثل اعتد عليكم  
ثم ان مراده بالعام العام المقصود كما سبق في الجواب  
فليندر **قوله** فوكل المدع عليه آه وكذا اذا وكل المدعي  
فاقر الوكيل بطلان دعواه **قوله** فاقر الوكيل عند القاضي



قد بذلك يكون ساق الكلام على المشتق عليه  
 اصحابنا وعنه داني يوسف اوضح اقراره في مجلسي  
 وغيره **قوله** وقد ايجز في ذلك فليح به لا يجوز وهو القيد  
 وما ذهب اليه اصحابنا استحيان **قوله** ولا يقبل الصفة  
 الكافضة تضييقا للصحة بالذكرة كونه منطوقا بالجارح  
 يوهن ان الكفر مانع من الرحمة فيخص الكلام المذكور بما  
 اذا كان لصحة سلفا والافاقية المسم الكاف في سؤالي  
 المذكور وكان قوله على الفهم الا ولوية **قوله** ولا يلزم جواز  
 سببه اي لا يرد على ذكر من ان الصفة منطوقة بالرحمة **قوله** ولا يلزم  
 شرعا كالمجوز عادة مرتبط بقوله حرام **قوله** كم خلف  
 ليشرب الخمر التسمية من حيث ان اليمين تعقد على هو  
 المقصود منها **قوله** وان لم يصلح اه المذكور في الكشف وغيره  
 بل في عامة الكتب هو انه ان لم يصلح داعيا الى اليمين كان  
 المحلوق عليه منكرا يتقيد به ايضا كمن خلف لا ياكل لحم حمل  
 فاكل لحم كلب لم يحنث وان كان متوقفا بالاشارة كما في  
 المثال المذكور في الشرح لا يتقيد به ففي كلام الشارح هنا  
 انجاز محل كما لا يخفى **قوله** اي ليست مهجورة شرعا وعادة  
 وفي بعض الشروح اي غير مستندة ولا موهومة وهو الاظهر  
 في صون تعذر الحقيقة ايضا نصارا الى المجاز بالاجماع  
**مسئلة** ما اذا كانت الحقيقة مستندة **والجواب** مستندة  
**قوله** لكن ذكر لفظ مستندة يريد به العذر من انه اذا

انما هو الزمان

المراد ذلك فالظاهر ان يقال بدل قوله مستندة غير مستندة  
 واما ما قيل انه جواب سؤال ان يقال قوله مستندة لا  
 طائل تحت لان الاستعمال داخل في ما يتنه الحقيقة اذ هي  
 الكلمة المستندة فما وضعت له فكانت قبل ذاك ان اللفظ  
 المستندة مستندة ففقهت لانه بعد ما قسر المستندة بما ذكر  
 لا يبقى مورد لهذا السؤال على ان ما يصلح جوابا عنه تفسير  
 المستندة بما ذكر لا ما ذكره بطريق الاستدراك **قوله** اي من ادعى  
 الى الفهم في كلامه اشارة الى ان المراد بالحقيقة والمجاز في هذا  
 المقام هو المعنى اطلاقا عليها شايخ في عبارات العلماء  
 وذلك اما على طريق التامح او التجوز لما بين اللفظ والمعنى  
 الملازمة الظاهرة وان كان كل منهما من اوصاف اللفظ اجماع  
 اهل اللغة **قوله** او معناه يكون استعماله اه يريد به اشارة  
 الى اختلاف المعروف في تفسير التعارف اذ قد قرو مشايخ  
 العراق بالتفاهم ومشايخ بلخ بالتعال والتفسير في استعماله  
 الى المعنى المجازي المراد بالعرف العرف العملي ثم ان اراجح  
 هو القول الاول لان محل المجاز هو مواقع الاستعمال  
 لا يكون فيها لانه عبارة عما يقع فيها بينهم من تعال وتفاهم  
**قوله** لان المستعار لا يراحم الاصل في بعض الشروح ان اولي  
 في هذا المقام بمعنى الذي في قوله تعالى ان اولي اناسهم  
 الآية لا بمعنى الذي في قولهم خالست الحسن اولي من محالته  
 ابن سيرين مثله حتى تجوز محالتهما **قوله** وعلى هذين

فليتنامل



الأصل جلف بوجيفة به آه والتدري بضم المجرى  
 على ما حقه ابن الهيثم في شرحه أن معنى هذا الحد في قيام  
 العرف في غيره قاربا بالقصير فالأبعد وهو مخرج قول  
 وجوز ما بآية طويلة في غير قول له ولعل أن يقول معنى على  
 أن يجوز ما دون الآية كذا في شرح المصنف لئلا يأن وقد  
 أحب عنه بأن ما دون الآية مخرج الجاهل والعلم الذي عن  
 حقيقة في الباقي أو قريب منها ويمكن أن يجاب عنه من كون  
 القراءة حقيقة مستعملة فيما دون الآية والحكم فيها قول  
 وأصلها منقوض ما إذا حلف آه أحب عنه في قوله البيع  
 بأن لقراءة في الآية الفتح متعارفة خارج الصلوة قول  
 فعند بحث ما كل عين الحظ يعني لا غيره وذلك لأن الحظ  
 عنها ما كوله عادة فأنها تغلي وتغلي وتوكل وتجد منها  
 والهرية وقد توكل أيضا حبا عند الضرورة قول  
 والكراع من الفرات هو أن بنا قول الماء بغير موضع  
 والفرات كثر آب الماء العذب جدا ونهر بالكوفة وهو لم يرد  
 هنا قول فعند ما بحث ما كل عينها كذا ما يتخذ منها كما بحث  
 ما كل عينها كذا في الهداية وغيره وهو رواية الأمام في الكلام  
 وفي الخبايا وما كل عينها لا بحث عندهما في الصحيح وهو  
 رواية بسطه شيخ الإسلام قول من كل ما تحو الحظ  
 أي كجمعة وتضمنه من الجوار قول وشرب ما يجاور الفرات  
 يعني أن الفرات اسم النهر وهو مما لا يشرب بل المشروب

يعني لا بآية

اعرف بضم الفاء كرفن  
 كذا في القراءات

هو الماء الجاري في فوه مجاز من آية بعلاقة المجاورة وذلك  
 لأنه هو المراد من مثل هذا الكلام في العرف يقال بنو فلان يشربون  
 من الوادي أو من الفرات يراد به منسوب إليه فيجوز الكلام  
 عليه قول وهو هذا عرف أن ما له بعض الشارح عندهما  
 بحث آه يريد به التلخيص المسمى في شرح المصنف وأورد ما هو  
 من شرح المنار لجلال الدين تبا في الكفر من شرح الكفر  
 لم يلحق أنه بحث ما كل السوي من حديثه ولا بحث عند أبي  
 فليتل قول لأن الفرات انقطع منه أي من الفرات فنقطع  
 الجاهل ونعنه لأن ذلك النهر مثل الفرات في أمياك الماء  
 بخلاف لاخذ بالآية في أنه لا يقطع هذه النسبة لأنها لا تحصل  
 عمل لأنهار في أمياك الماء قول فالعبرة بالحقيقة بالاتفاق  
 وكذا إذا كانت الحقيقة أكثر استعمالا أو كانت مستعملة  
 والمجاز غير مستعمل وأما إذا كانت الحقيقة غير مستعملة بالمجاز  
 أو في الاتفاق كما سبق ثم أعلم أن سياق كلام فخر الإسلام  
 يدل على أن عندهما أنما يرجح المجاز المتعارف إذا كان  
 عمومية متساوية ولا للحقيقة ولا دلالة فيه على حكم إذا لم يكن  
 متساوية ولا للحقيقة وذكر في شرح الجامع البرهان في بدل على ترجمته  
 بكل حال كذا في الكشف كلام شمس الأئمة الترخيضي أيضا في أصول  
 موافق لما في أصول فخر الإسلام قول وبعض الشراح فروق  
 يعني قول الأمام فقط لا قول الأمامين بل قولهما مفسرا وذكر في  
 الشرح باتفاق جميع الشراح وعليه مبني قول بعد اسطر

الخلف



ولو كان المراد ان هذا اني خلف من هذا اخر فالحذف يكون  
 في الاصل والحذف وكلام صاحب الكشف والتوضيح والتوضيح  
**قوله** لان الجاز خلف عن الحقيقة أي فرع لها يعني  
 ان الحقيقة هي الأصل الذي يستنبط عليه الجاز لا بمعنى انها هي الأصل  
 الرابع المتقدم في الاعتبار كما زعم صاحب التلويح كان انشا  
 الخلاف في جهة الحقيقة على ذلك غير ظاهر ثم ان التزم في لفظ  
 الحقيقة عوض عن المضاد البهائي لا عن حقيقة التي نقلت  
 عن محكمها الى محل الجاز والا لا يجد سر ذكر هذا الاتفاق نفعاً  
 في رد التفسير المذكور لان خلفية الجاز عن الحقيقة مطلقاً متفق  
 على ذلك ايضا **قوله** فالخلاف يكون في الاصل والحذف أي  
 تبين مجموعهما لا في كل واحد منهما اذ الجاز الذي هو الحذف انما هو  
 هذا اني لا ثابت لمرة بلا خلاف على كلا التفسيرين كذا في التلويح  
**قوله** ثم ان المراد بالخلاف يكون في الاصل والحذف ايضا  
 لا في جهة الحقيقة فقط ولم يقل به احد فتدبر **قوله** فالشرح  
 المكلف من تصور العاقل في اذن العاقل في ايضا من الكشف  
 بحث ظاهر لان الاصل في قول الامامين على كلا التفسيرين قوله  
 هذا اني مراد به ثبوت النبوة وتفسير الاصل بقوله هذا اخر كما نقل  
 بعض الشراح ليس لا في قول الامام في حقيقة به على ما صرح به في  
 غاية الكتب حتى في الكشف فيكون موجب قول الامامين على  
 التفسير ايضا عدم الحق بقوله فيلزم ان ثبت الحق عند  
 الوجود شرط الجاز وهو تصور الاصل ليس له وجه صحيح كما لا يخفى

هو النص الرابع الجاز  
 سلم

نقط اتفاقنا في نفس الحق  
 منها بالعين في بعضها  
 في بعضها بالسمع في بعضها  
 في بعضها بالحواس في بعضها  
 في بعضها بالقلوب في بعضها  
 في بعضها بالافعال في بعضها  
 في بعضها بالاشياء في بعضها  
 في بعضها بالانفس في بعضها  
 في بعضها بالاجساد في بعضها  
 في بعضها بالارواح في بعضها  
 في بعضها بالسموات في بعضها  
 في بعضها بالارض في بعضها  
 في بعضها بالماء في بعضها  
 في بعضها بالنار في بعضها  
 في بعضها بالهواء في بعضها  
 في بعضها بالفضاء في بعضها  
 في بعضها بالزمن في بعضها  
 في بعضها بالمكان في بعضها  
 في بعضها بالزمان في بعضها  
 في بعضها بالمكان في بعضها  
 في بعضها بالزمان في بعضها  
 في بعضها بالمكان في بعضها  
 في بعضها بالزمان في بعضها

فقال كما في بعض استناده اني ثبت في ذلك مثله ولا يجوز  
 الصغر لا يكتفي في ذلك **قوله** ولما قيل ان يقول بفيض هذا الاصل  
 على ان يوسف كذا في شرح المعنى للفقهاء في جوابه على ان  
 اليه بعض المحققين هو ان المقبر عندهما تصور حكم الحقيقة  
 امكانه الذاتي وهو غير تصور البراءة لا بشرطه ابو يوسف  
 لان عقائد البهائيين لا تعال الى الكائنات وبشرطه ابو محمد ولا  
 الا مكان الحائي ولو جاز في العادة فهو اخص من الاول لا يلزم  
 من نفي لخص نفي الاعتم وكما حصل ان ابا يوسف بشرط  
 الامكان الذاتي لا تعال الى الجاز ولا بشرط الامكان الحائي  
 لا تعال الى الكفارة **قوله** لانه اكثر استعمالاً فكانت الحقيقة  
 بمقابلة كالحقيقة المجرى **قوله** لا يستحق عبادة يعني وان كان  
 شاملاً **قوله** قلت انه على خلاف ما في على الخلاف السابق  
 في هذا اني فيكون قولاً في حقيقة به فيه ايضا ثبوت الحق  
 ملازم عليه ما ذكر **قوله** والتذكر والاني جنسان فلا يكون  
 المشار اليه من جنس المستحق **قوله** فيقول الحكم بالمستحق ثبوت  
 وما فصله الشراح المتقدم في شرح الحق من تفسيره بالان  
 وتفسير المشار اليه بالنبوت لا يظهر له وجه صحيح فلا يغفل **قوله**  
**مسئله** تعدد الحقيقة والجاز **قوله** وقيل الحكم في محله  
 التنبأ به هو المذكور في الاسرار والمطبوع **قوله** وانما وضع  
 المسئلة في معرفة التنبأ به على القول في **مسئله**  
**الحقيقة** ترك **قوله** وذلك خمسة بالاستواء هذا عندني

فقال



واما عند ما ذكرنا ايضا معارضة المجاز المتعارف كما عرفت  
**قوله** وترك معنا الفة اي ضار مهورا شرعا وعادة حيث لم يجر  
 منها الا اثار كان المعسوة وكذا لك الحج **قوله** لتسك الخ  
 التسك مثله وبقيت المعسوة وكل حق تدعو وجعل كذا  
 في القاموس **قوله** لم يثبت لكل التسك اذا لم يكن له نية  
**قوله** ولعلنا نتمسكوا في ذلك بعرف فكون من قسم الاول  
**قوله** لم يستعمل استعمال التمسك في النجاسات في الوان الطمحين  
 باجة غريب بما كذا في تاج الاسماء **قوله** ولحم التسك محض لحم  
 بدلالة الاشتقاق وان كان لفظ التمسك متبا ولا يكون لحم  
**قوله** باعتبار قولك من الدم الذي هو قوام الحياض في الجوان  
**قوله** والاما غاش في قوله الماء اذ الدم حار والاما بارد  
 فبينهما منافاة طبيعية **قوله** ولما يل ان يقول ان كان لحم  
 التسك محض صا بدلالة الاشتقاق كان اللفظ مجازا في  
 التسك فلا يكون مما نحن فيه لان كلامنا ليس الا بانكار  
 الحقيقة وهو عراض آخر على تقرير فخر الاسلام ومتابعيه  
 ظاهر وهو ان ليس المراد بالدلالة الدلالة الصريحة المعبر عنها  
 الوضع بل يكون بطريق ابناء اللفظ وبحسب المتبادر  
 كما سنوضحه لا يرى انهم صرحوا بانه من باب التخصيص  
 فرغ العموم فيبقى كون اللفظ حقيقة في التخصيص لا محالة  
 كما لم يشرك في المسألة من حيث يخص من قوله فافكوا المشركين  
**قوله** وليس كذلك لان الله تعالى سماه لحما آه وفيه ان ذلك

يجوز ان يكون بطريق التجوز لما قامت التمسك عليه فلا يثبت  
 المدعى **قوله** ويمكن ان يقال المراد من كونه ما خذ آه كذا في  
 الشرح الاكمل وهو جواب عن اعتراض صاحب كشف ووضوح  
 ان ليس المراد بالاختلاف بين الاشتقاق بل ان  
 ح ك كيف سارت كبت فارت مع تاديه معنى الشدة والقوة  
 فصارت بحيث لا يطلق الا على ما فيه ذلك المعنى فكون اسم التمسك  
 مستمدا عن المعنى المذكور ويتبادر منه عند اطلاقه ما وجد  
 فيه ذلك مما يتولد من الدم ويكون غيره خارجا عنه كالتسك  
 وكلام التمسك في الشرح يوافق ما قررناه ثم ان اعتراض صاحب  
 الكشف على فخر الاسلام ومتابعيه تايرد ان لو كان كلام  
 كون اللحم خذ من اللحم او مشتقا منه وليس كذلك فلو  
 مراد الاعتراض على قوله لا على ما قررناه وان شئت  
 كما ان لا اطلاع على حقيقة الحال فذلك كبت هو لا الرجال  
**قوله** كنهما زكبت هواد كان على الترتيب المذكور ولا يخل فيه  
 الملح **قوله** يثبت على هذا الطريق اي طريق فخر الاسلام  
 ومتابعيه **قوله** اي على ما ذكرنا من المسكتين لان الاسم  
 مبني على الحال في هذه المسئلة عن تصور **قوله** لان في  
 هذه المسئلة كما لا في معنى تفكده وفيه بحث ظاهر بل اخل  
 بنا على فساد قوله والصلوب زيادة على معنى التفكده كما في  
 سائر الكتب **قوله** الا ان السياق بالياء المنقوطة ثنتين  
 من حيث ان استعماله في المتأخرة هذا اذا ذكر في مقابلة

بلنا الاخذ



السباق بالآية الموحدة والآلة الكلام في عموم آياتي ولاحق  
**قوله** النور ما خذ من نوران القدر قال في الكشف وغيره وهو  
 في كل مصدر فارتب القدر اذا قلت فاستعبر لترجمة ثم سميت  
 الحالة التي لا ريب فيها ولا ريب فيقبل خاذا فلان من نور  
 اي من ساعته كذا في المغرب **قوله** سميت بهذا الاسم الصغير  
 للمعين لمذكورة **قوله** باعتبار نوران الغضب وفيه بحث  
 بل باعتبار ان النوران بمعنى الحال على صرحوا به وهذا  
 يقع على حال **قوله** فان حقيقة قوله لا تفيد في العموم دلالة  
 لغة على مصدر منكروا في موضع تنفي اذا انفرد لا يفسد  
 تفديا كذا في الكشف **قوله** فان هذا الكلام يقتضي ان لا يوجد  
 عمل لانية دلالة انما على المحر **قوله** وان لا يوجد خطا  
 ونسبان لان كلا منهما ذكر محلي لتمام الجنب **قوله** يبراد حكم الحال  
 آه باعتبار إطلاق الشيء على اثره وموجب **قوله** وهو يجوز  
 والفساد والكرامة والسادة ونحو ذلك كذا في التلويح  
**قوله** فيكون مشتركا بينهما يعني بحسب الوضع النوعي لما كان  
 اللفظ مجازا عن النوعين المختلفين **قوله** وفي عدم في الصم  
 بالخطا كما اذا سبق الماء حلقه عند المضمضة فعليه القضاء  
 حلا فالشافعي وكذا في عدم فساد الصلوة بالكلام نسبيا  
**قوله** وحمل الشافعي على الصحة والفساد لو انقض على ذكر  
 الصحة لكان أصوب **قوله** لان النبي عليه السلام بعث لي  
 الحلة والحرمة فيه انه عليه السلام كما انه مبعوث لذلك مبعوث

لا غير من الاول  
 والآخرة  
 في كل واحد

في عبارة الشافعي  
 والمراد بتقديم قوله  
 اني يقتضي ذلك

بسبان ثواب العقاب ايضا لكونه بشرا وندبرا **قوله**  
 ولما قيل ان يقول لا نسلم ان الحكم مشترك آه اجيب عنه بان  
 يتعلق بالآخرة ليس حكمه لا محال واثرها على مذهب بل ان  
 خلافا للمعزلة بل هي علامات محضة كما تقرر في موضع فاطلنا  
 الحكم عليه يكون بالمعنى الآخر بالضرورة ولا معنى لمشاركة  
 هذا وقد استبرأ في شرح الكلي ايضا **قوله** بالاجماع  
 متعلق بقوله يختص **قوله** على ان قوله عن تنفي يقتضي اختصاص  
 علوم بجزء المواضع مطلقا في الآخرة لما قدمه آه انت خبر بان  
 ذكره متفرع على كون المراد بالحديث بيان حكم الآخرة وهو غير  
 مستبعد عند الحكم بغيره لا وحاصل السؤال ليس لاذك فقيه  
 مضاد على ان تقديم مثله ليس لافادة الاختصاص **قوله**  
 فانهم قالوا المراد من تحريم الفعل لا غير أي مجازا بدلالة محل  
 الكلام كذا في شرح المم **قوله** والمراد بخلق الآلهات وشرب  
 الخمر مثلا وما ذكرنا بظروجه ايراد هذه المسئلة عقبة  
 بحث بتركها بحقيقة وذلك ان تحريم العيان وان كان  
 حقيقة عندنا لكونها زعم بعضهم انه من قبل ترك الحقيقة  
 فيه بدلالة محل الكلام قصد الامام فخر الاسلام التبيين على  
 في هذا المقام وتابعة المم **قوله** وقال قوم من المعزلة  
 انه محال آه المذكور في الكشف بل في عامة الشروح هو ان  
 ذلك مذهب قوم من القدرية وان عامة المعزلة على قول  
 ان في **قوله** ثم اظهر دخول الغالبين بذلك ايضا بحث قول



أتم به خلافا لبعض من يكون كلامه غامضا **بحسب حروف المعاني**  
**واو اليا والواو** قوله لما صح أن يقال جاء زيد وعمرو  
 للزوم لتساوي ذلك لأن معنى الترتيب هو أن يكون قبل  
 الفعل المخطوف بعد ثبوت المخطوف عليه **قوله** لو وقع جملة  
 أي لطلقات الثلاث **قوله** منقشرة إلى الكلمة بمعنى في مادة  
 المعنى لأنه لو لا العطف لما أدت التاقصة شيئا **قوله** ولما  
 ساوت الثانية والثالثة الأولى ليس في أكثر النسخ لفظ الأولى  
 ولا بد منه كما في بعضها **قوله** يقع جملة أو ليس من الأخيرة  
 كما لو كرر الشرط بأن قال إن دخلت لدار فانت طالق إن دخلت  
 الدار فانت طالق إن دخلت لدار فانت طالق **قوله** وذلك لا يوجب  
 التعاقب في وقوع معنى حين وجود الشرط **قوله** ولم يوجد فيه  
 أي في الكلام المذكور **قوله** وأوردوا على قوله إشكالاً بأنه ثبت  
 آه من قبيل نسبة المجموع إلى المجموع إذ ليس في كلامه خبر السلام  
 تعرض لذكر الإشكال **قوله** لا قول **قوله** كما ذهب إليه الشيخان في القديم  
 أي في قوله القديم **قوله** أي قبل الفراغ عن الحكم بالثاني هذا  
 على قول أبي يوسف **قوله** وعند فتح عند الفراغ من الحكم بالثاني  
 لجواز أن يلحق بكلام شرطاً واستثناءً صغيراً **قوله** وما قاله أبو  
 يوسف **قوله** لأن وقوع الأول لو كان بعد الفراغ من الحكم  
 بالثاني ينبغي أن يقع جميعاً لوجود المحل مع هذا الكلام كذا قال  
 شمس الدين فذلك لاجتماعي الحكم **قوله** على قول أبي يوسف ثم أنه  
 ليس مني تفسير كلام الشارح بذلك تقدير شئ في الكلام

لأن الحكم بالثاني إنما يتصور عند الفراغ من الحكم **قوله**  
 وكلاهما رافع للقبضتين قيد التصحيح **قوله** فصولي هو في  
 اصطلاح الفقهاء من ليس بوجوب **قوله** قد ثبت بقولي قبل  
 لأن فصولي الواحد لا يجوز أن يتولى طرفي التكاح آه حاشية  
 أن التقيد بذلك ليكون وضع المسئلة على قول أبي يوسف  
 حفظ وفيه بحث إذ لو ترك هذا التقيد لحصل المقصود أيضاً  
 لأنه منظم ما إذا كان القبول من فصولي آخر كما هو المتفق  
 عليه ومن فصولي الأول كما هو الجائز عند أبي يوسف  
 بل التقيد بذلك هو هم خلاف الحكم وهو أن يكون  
 القبول من فصولي آخر دخل فيها هو الفرض من ذكر هذه المسئلة  
 في هذا المقام لعل الحكم لذلك لم يقيد الحكم به لأن في المن  
 وكما في الشرح وقد يقال وضع المسئلة على رضا الاثنين  
 كما قد بدى في الكشف فيكون الفصولي من قبل الزوج غير  
 إذ لا يحتاج إليه من قبل الآلة لما أن التكاح يقع بعبارة  
 الرقيق موقوفاً وعلى هذا يجوز أن يكون عدم تقيد  
 الحكم **قوله** الكلام بذلك لذلك قد بر **قوله** يتوقف اتفاقاً  
 ومبنى التوقف الجواز ولو قال جاز اتفاقاً ويتوقف  
 كما في التزوج كان أوضح ثم أن ذلك لتشمله إذا كان بمنزلة  
 فصوليتين **قوله** لأنه لا حل للامه في مقابلة الحق يريد أن  
 يكون تكاح الآخر على الحق كما قال بعد سطر متضمنة إلى الحق  
 وذلك لأن حكمه صحيح فتدبر **قوله** ولزم العقد من جانب المولى



يعني انه يلزم العقد في حق الاولى في هذه الصورة من المولى  
 ولا يتوقف على اجازته بعد بل على اجازة الزوج فقط  
 وهو كلام مستغل غير مرتبط بما قبله وما بعده وذكره فيما بين  
 حكم المسئلة وانت جبر بان السؤال المذكور بعد مرتبط بما ذكر  
 قبله فالنصل بينهما بهذا الكلام الاجنبي منها ليس ينبغي  
**قوله** ولما قيل ان يقول ينبغي ان لا يبطل النكاح الموقوف  
 للامة على الحق لانه ليس يحتاج حقيقة لانه لا يثبت به الحل  
 وفي بحث اما اوله فلان الحل في النكاح الموقوف مضاف الى  
 العقد لا محالة كما للملك في البسيع الموقوف تراخي الحكم عن العلة  
 لاجرا غير عزير **واما ثانيا** فلانه لو ازيد بالنكاح في قوله عليه السلام  
 التام والموقوف لانه لزوم الجمع بين الحقيقة والحجاز اذ  
 يجوز ان يراد بطلاق العقد التام لها **قوله** ولا تنقص من هذا  
 الاشكال الا بان يلزم آه السؤال المذكور لحال الزوجين المتبقي  
 وهذا من كلام شارح به وقد عرفت انه لا اشكال فضلا  
 عن عدم مكان تنقص عنه ثم ان القول بتجوز الجمع بين الحقيقة  
 والحجاز في مقام النفي لم ينسألي غير صاحب المبسوط **صاحب**  
 الهندية فلا وجه لخرجه ما هو المقرر عند غاية الشايع على ذلك  
**قوله** ولو اعتقها بكلام مفصول بان اعتق احدهما وبكنت ثم  
 اعتق الاخرى **قوله** فاجازة الزوج نكاحها او واحد منهما  
 عبارة السلوخ فاجازة الزوج نكاحها معا او واحدة بعد  
 وهو لا يظهر **قوله** هذا اذا كان النكاحان في عدة واحدة

كان مولى لامت بعد اتمام **قوله** فاعتقت الامت ان  
 التعاقب لم يترتب لشارح به في صورة تعدد المولى لا غنى في الامت  
 معا لظهور حكمه **قوله** فايها اجاز امي النكاح من اجازة الزوج  
 جاز وبطل نكاح الاخرى حتى لا ينفكها الاجازة لانهما وان تحققت  
 حال الحرية الا ان المجاز اصل العقد وهو عقد الامة فاذا اجاز  
 احد النكاحين اولا وتم ذلك النكاح صار تحت حرة فالجواز  
 اللاحقة تكون جازة عقد الامة على الحق وحالة الاجازة كحالة الا  
 على صريح **قوله** توقفنا امي النكاحان على اجازة الزوج **قوله**  
 واحد بما لا يملك الاجازة في تلك الاخر كذا في التسلوخ قال  
 بعض الاقوال فما علقه عليه يعني فلا يملك الاطلاق وفي  
 بعض النسخ فلا يملك الاجازة والرد وهذا اظهر انتهى **قوله**  
 وان اجازها جاز لان جازة الاجازة كحالة النكاح فيصح نكاح  
 الحق وبطل نكاح الامة كذا في التسلوخ وكذلك يظهر من هذا  
 التعليق هو ان يكون المراد من اجازتها اجازة المعقنة الاولى  
 عقبة عقابها واجازة المعقنة الثانية عقبة عقابها لاجازتها  
 معا بعد اعاقبهما على التعاقب كذا قيل **قوله** ولو اعتقها  
 المولى لم ينفك واحداه ذكر هذه الصورة منها ليس ينبغي لان  
 المولى فيها واحد بل العقد ايضا كما يظهر من التسلوخ فكان الواجب  
 ذكره قبل قوله **قوله** واما اذا كانا في عقدين **قوله** لعدم تحقق  
 الجمع بين الحق والامة لان في حال العقد لانهما فيه متساين ولا في  
 حال الاجازة لانهما فيه خزان **قوله** ولما قيل ان يقول **قوله**



على ما نحن فيه  
منه من ان لا يكون  
المتكلم في ذاته  
المتكلم في ذاته

متصلا زائدا لان الحكم كذا لك لو اعتنى احد بها وكنت ثم اعتنى  
الآخرى وفي بحث لان تلك التصورات ليست مما نحن فيه  
الآخر زائدا عنها نحو البحث **قوله** ثم اظهر انه حال مؤكدة  
لان قوله هذه حرة وهذه حرة بواو العطف لا يقتضيه مع عدم  
الاتصال **قوله** وقوله بغير اذن تزوج لا حاجة الى التفسير  
وانما تقدمه في هذا السلام لانه جعل الحكم توقف الترخاخ على رضا  
كل من المولى والزوجة ولا يخفى انه انما يقع اذا كان بدون رضاها  
جمعا كذا في التلويح ولا يذهب عليك ان عدم الحاجة لا يمنع  
بما ذكر لان جعل الحكم ذلك ايضا مما لا حاجة اليه اذ ليس له دخل  
فيما هو المقتضى من ايراد المسئلة في هذا المقام **قوله** فاقبلت  
اذا كان الحال شرطا اهـ هذا السؤال اوردده صاحب الكشف  
واجاب عنه بالاجوبة المذكورة ولا يذهب عليك ان منشاء  
هو الغفول عما تقرر عندهم من ان معنى كون الحال قيد للفاعل  
هو ان يكون حصول مضمون الفاعل مقارنا لحصول مضمون الحال  
من غير دلالة على حصول مضمونه سابقا على حصول مضمون الفاعل  
للقطع بانه لا دلالة لقولنا اتينى انت راكب الا على كونه  
راكبا خاتمة الايات كذا في التلويح ثم ان معنى كون الحال  
شرطا انه كالشرط في المنع من التجيز واعتباره قيدا في الكلام  
ولا يقتضي لك تقدمه على ذي الحال كما تقدم الشرط على المنزوط  
كما زعم صاحب الكشف فتدبر **قوله** اعترض عليك ان القلب لا  
يقع اهـ وبان التمسك بمسألة في غير المقام الخطابي سخي

جوابه

وانما هو في الحقيقة كذا في الشرح الاكمل **قوله** او هو حال مقدرة  
اي ذال الفا مقدر الحرة في حال الاداء كذا في الكشف وفيه  
بحث لان الواقع هو الحرة لا التدبر ما واستلزام ان ياتي  
للاول ممنوع متقاطعا **قوله** مجوز اصطلاح من عند المفسر  
لصاحب الكشف فانه المجيب بذلك ان لم يستوف ذكره في كلامه  
**قوله** فلو كان معنى الكلام اذ الى الفا فخر لم يكن الواو المحال  
فيه بحث لان معنى قياسه مقام الامراته يعني غناؤه وهذا  
كما يقوم الحال في موضع في هذا فانما مقام الجز ولا يتدفع  
في كون اللفظ حالا ولا في بقاء الواو على حاله كنه لا  
وجواب الامر بالواو وغير ممنوع فكيف يقول مثل صاحب  
بقي انه اذا لم يخرج عن حاله لا يحصل الجواب من سوال الله  
كما هو المقتضى فان ذكر لا يقتضي سقاط خصائص الحال عنه اللهم  
الا ان جعل كتاب التخصيص بالنسبة الى باب الله وهو  
تفسير بعد تفسير **قوله** او يقال الحرة حال الاداء اهـ  
وفيه نظر لانه حال المؤدومي لا اداء كذا في الشرح الاكمل  
ولا بعد ان يقال معنى الكلام المذكور على التساهل كما كانت  
الحرة حالا لفاعل الاداء حال كونه فاعلا **قوله** لان الحركة  
في الجز انما كانت للافعال لا تجوز العطف **قوله** حتى لا  
شيء اذا اطلقها عند ابى حنيفة به لانه يكون وعدا كما سيجي  
والمواعيد غير لازمة **قوله** واذا دخل العوض اطلاق  
صار ميمنا لانه يصير معلقا لطلاق قبولها وتعلق بالشرط

وانما



**يقين** **قوله** حتى لم يصب رجوعه لان لايمان لازمة لقبيل الرجوع  
قبل قبولها فيه ذلك لان كون عدم صحة الرجوع مترتباً على  
كونه مبنيّاً انما يظهر فيه فانه بعد قبولها يتضاف الى  
تحقق العقد بينهما لا لان الحكم بعد قبولها على خلاف ذلك  
**قوله** ذكر في شرح المغني عن سراج الدين الهندي **قوله** ولكن  
يتعين ارادتها بقرينة ذكر الالف بمقابلة التعلق  
فيه بحث لان كون الالف مذكوراً بمقابلة التعلق يمنع  
عند الخصم فقه من المصادرة ما لا يخفى ثم ان عبارة شاح  
المغني هكذا وتكتب يتعين ارادتها بقرينة طلب المرأة  
الطلاق وذكر الالف في معرض الطلب اشبه لا يذهب  
عليك في تغيير من الافساد قد **قوله** ويمكن ان يقال  
العطف صحيح لان الاتحاد آه وفي بحث ان كلام سراج  
المغني صحيح في انه اذا وُجد عدم المناسبة بين الجملتين عدم كفاية  
الاعتوية دون التفظية بالاعتية والفعلية لا يجوز ان لا يجمع جايغ  
بينهما ولهذا استنع ان يقال سوت الاصل ثلث القرآن  
وخت رجل الخليفة اليسرى ضيق فانه انما اشترح عن سبوت  
شاهد له لا عليه فالصواب ان يقتصر في جواب على منع عدم  
المناسبة بحله على اوجه ثم ان المفهوم من كلام سراج في مسئلة  
اد الى الفا وانث حر هو ان عدم حسن العطف يختلف  
الجملتين كون داعيا الى صرف الواو عن العطف في حث لا  
يكون مجرد الصحة كما فاني بقاها على العطف كل هو كلام

بحث الفاء

هنا لا يقال راو بالصحة حسنها الصحة مع الحسن لاننا نقول لا  
فرق بين المسلمين في ان احدي الجملتين فيها فعلية طلبية  
والاخرى اسمية خبرية قالوا بعد عدم حسن العطف في الواو لان  
ان نية الحكم ظاهر **قوله** وقد منها آياه او معناه لا حاجة لك  
الى ذلك الف تشرى بها جارية وتتمتع بها او تزوج  
بها اخرى كذا في بعض الشروح **قوله** اذ لو لم يكن كذا لكان  
مقارنا والقران ليس بواجب **قوله** هو علة لقول الله فيترافى  
المعطوف عن المعطوف عليه **قوله** ولو دخلت الثانية بعد  
الاولى زبان فيه تراخ لم تطلق وكذا اذا دخلت الثانية  
اولا وذلك ان الشرط شيان ان يدخل على الترتيب لم  
يخلل بينهما تراخ والجمع يستلزم تنافيا في جوار كان **قوله**  
ابشر كما انما كالفوث في الصراخ ابشر مرده داود شاذ  
وفي التحقيق الا بشار لازم ومتعدد يقال بشارته بولو فاشتر  
اي صار فخره مسرورا به ومنها بغيره التلازم شئ **قوله** اي  
المعيب في الصراخ اغاثه فربا وسيدون فوكما جتبان  
الفوث بعد ابداء الابشار بان كذا في التسليم وفيه كمال  
لان بقاء الفوث غير مفيد في المقام اذ ليس الكلام الا في  
دخول الفاء على العلة اذ كانت مما بدوم ودخلها في  
المذكور انما هو على بيان الفوث لا على الفوث نفسه فاذا ذكره  
القاضي في بيان ان العلة هو وجود الفوث لا بيان سببه  
لا بدفع الاشكال وغاية ما يمكن ان يقال ان الكلام على حذف



مضافا وعلى التسامح والمراد ان بيان الغوث بمعنى بقا  
 الالباب هو بقا اثره وهو النجاة والافادوام الفعل انما  
 يتصور بتجدد امثاله من غير تخلل زمان بينهما كالنفس والركوب  
 ولا يتصور ذلك في الابيان كما لا يتصور في القديم والخروج  
 ويؤيد ما قلنا ان عبارة المثال في التحقيق في شرح  
 الكرم به اشر فدا تارك الغوث قد تجوز **قوله** فان قلت  
 اتيان الغوث قد يزوم وقد لا يزوم الظاهر انه يزوم  
 اثره كما اشرنا اليه والافادوام الغوث نفسه لا يتقبل اذوام  
 اللهم الا ان يعتبر بعدد المقتات اتيانهم على سبيل التتابع  
 تعسف لا يخفى **قوله** قلت لان هذا بل هو بناء الحكم على القاء  
 آه على ان تمثيلهم بذلك لانه ظاهرة على ان هو  
 هذا الكلام هو صنوع الازوام **قوله** ولما قل ان يقول كلنا  
 في القاء الدخلة على العلة والغوث الدائم ليس بعلية للشار  
 آه فيه بحث اما اوله فلان المراد ههنا هو ان شرط  
 دخول القاء على العلة ووام العلة يتحقق الترتيب الذي  
 هو مقتضى القاء ولا يلزم من ذلك كون صفة الازوام  
 مأخوذة في العلة ودخولها فيها كما هو مبنى السؤال اما ثانيا  
 فلان لا يشار ههنا لازم كما صرح به صاحب الكشف  
 ومعنى اشر جزا فرج وسرور كما فسر القاء في كلام  
 الشارح به ههنا بناء الفعول عن ذلك كما لا يخفى واما  
 ثالثا فلان البشارة بغوث ايم ليس في صحتها كلام وان كان

البشارة انما لا يرد خبر سائر والابان غير دائم على ذكره  
**قوله** يتحقق الحال بمعنى مجزا وانما صرح دخول القاء عليه ليعنى  
 بعد ما ثبت له ووام فاشبه المتراخي عن الحكم وهو لا يرد  
**قوله** فان قلت لم يحصل القاء داخلية في جواب المرأة  
 حتى يكون العشق معلقا باداء الكلف لا يقع للحال **قوله**  
 ففيه عمل بحقيقة القاء من كل وجه وذلك لان الترتيب فيه  
 تعقب في ذي حوطها على العلة اعتباري **قوله** فينبغي  
 ان يكون هو اول كل كلام **قوله** ولا ترتب في العلة الترتيب  
 هو التقدم والناخر بين الشئين زمانا وهذا يتحقق في  
 الفعل دون العين **قوله** او يصرف الترتيب الى الوجوب  
 وهذا أقرب الى حقيقة القاء من وجه الاول **قوله** ولم يكن  
 صرفه الى الترتيب في الوجوب لان وجوب الثاني بعد الاول  
 مستلزام لا يتصور آه جوابه ان التعقيب فيها على حسب  
 في العادة عقيب الاول ان كان بينهما زمان كبير  
 كما صرح به ائمة العربية وعلما هذا الفن فخلل زمانا  
 فيه مباشرة عقد اخر لا يخل بالتعقيب كما لا يخفى **قوله** حل على ان يكون  
 الثاني كلاما مستندا محذوف المبتداء **قوله** وفيما  
 قلنا وان بطل التعقيب انه يرد بالتعقيب هو حقيقة القاء  
 فالكلام شامل للوجه الثاني ايضا اعني صرف الترتيب الى  
 قد يرتب **ثم** **قوله** يحصل كمال التراخي وذلك لان  
 وضعت المطلق التراخي المطلق يصر الى كمال **قوله** لان







صاحب المضاج لقصرت الكلام التشريح ٥ يمكن تحريكه على كلام  
 الاحتمال بان يكون المراد بقوله ان عزم غير مرئي ان  
 عزم غير مرئي دون زيد فيكون قصر قلب ويكون المراد  
 بقوله ان عزم غير مرئي ايضا فيكون قصر فؤاد وان كانت  
 عبارة ظاهرة في احتمال الثاني **قوله** مثال فوات  
 المعنى لا قول بل قال آه كونه مثالا لذلك انما هو صوت  
 الفصل فيكون ذكر صوت الوصول هنا استطرادا  
**قوله** ورد الملك الى المقر الظاهر منه هو ان يكون  
 رجوع العبد المقر ايضا لول كلامه وليس كذلك فصح  
 والا ولى ان يقول يخرج الملك الى المقر كما في الشرح  
**قوله** والمذكور في هذه المسئلة لكن المنددة التي وكلت  
 فلانا او فلانا وكذا لو قال لواحد من هذا العبد او هذا فان  
 دخول او في الوكالة صحيح سواء دخلت على الوكيل او  
 الموكل وكلتا القورتين داخلتان في عبارة الله عز وجل  
 يظهر من كلامه في الشرح **قوله** ولا يشترط اجتماعهما فيه  
 اشارة الى جواز اجتماعهما بان يباشر البيع معا  
 فيكون فعلهما جميعا متشابها لا لامر الموكل قياسا  
 على فعل احدهما لانه اذا رضيت بغيره فكل منهما منفردا  
 ذلك على ضاهة بصرهما معا بالطريق الاولى كذا في التور  
 لا بين الهم **قوله** فيسبغ المعقود عليه والمعقود به مجهولا  
 جهالة مؤدبة الى المنازعة وتبي مفسدة للبيع

وملك مخرج فادشوركي  
 كما غرد من الحروف المبتدئة  
 تالكا غدا ماولي

على

من الحروف المشبهة هذا على ذكر في عامة كتب الأصول  
 والذم يقع في نسخ منتخب الخسب في التفتيح كقولهم  
 العاطفة ليستغنى عن التعرض لهذا الا عذرا كان له  
**قوله** فان قلت لانك انما فعل واثباته لان النكاح بائنه غير  
 آه هذا السؤال للفاضل السمرقندي وارجا عنه الفاء الى  
 بان هذا السؤال قايد ان لو قال لا اجيزه بائنه وح ينسب  
 ولا يبطل الكلام كذا في جامع قاضي خان واما في مسئلة النكاح  
 فلا ذكر الا المطلق انتهى بقى ان العبارة في منتخب الخسب  
 وشرحه المسمى بالتحقيق لا اجيزه بائنه فلا يوافق ذلك فانك  
 القاء آي من جامع قاضي خان فليدبر **قوله**  
 وجه قول فخر الاسلام ان الشك ليس معنى مفسو آه زيد  
 بالشك شك المتكلم لا شك السامع لان وضع له على  
 قول المحالف انما هو **قوله** دون الثاني كما سبق من التفسير  
 وقوله حتى توضع له كلمة توجب الشك باعتبار كون الشك  
 السامع لازما لاظهار الشك ثم ان عبارة الله في الشرح  
 حتى توضع له كلمة **قوله** لان الكلام وضع للافهام هذا على تقدير  
 تمامه انما يدل على ان اولم توضع للشك والافانك  
 ايضا معنى بقصد افهامه بان يخبر المتكلم المخاطب بان شك  
 في تعيين احد الامر كذا في التلويح وقد عاين بان  
 الا فاهم اذا نافي الشك لا لزوم لاظهار الشك فقد  
 نافي الشك لان منافي اللازم مناف للملزم **قوله** فحتاج

طرح



الى ان يعبر عنه بلفظ او وفيه تامل لا يظهر ان يقال ان يعبر بلفظ كما  
 لا يخفى **قوله** قلت لفظ الشك قد وضع لمعناه الظاهر ان  
 الضمير المحذور للشك لا يذهب عليك ما فيه من الحرارة  
 وكان القواب ان يقول في سوال الشك قد يكون مطلقا  
 كما في شرح المصنف وغيره فيكون الضمير المذكور ثم ان ما ذكر  
 مشترك الا لزام فان معنى احد المذكور ايضا قد وضع له  
 الفاظ كما واتي ما اذا كانت ايضا موضوعه لم يلزم  
 الترادف كما لا يخفى **قوله** وكون اولاه المذكورين  
 اولي من كونها للشك آه وفيه بحث لان عدم وجود الشك  
 الا في الخبر غير فارجح في قول القائلين بالشك لان قولهم به انما  
 هو في الخبر وغير الخبر ليس داخل في محل النزاع كما ظهر من التفسير  
 السابق **قوله** ان يقال المراد هو الترجيح بعدم كون  
 ذلك مضيا الى الاشتراك بخلاف وضعه في الخبر للشك  
 وان كان ظاهرا لعبارة لا بلايه ثم ان الاول كان تقديم  
 هذا القول على قول المصنف وقوله هذا هو هذا آه لانه مرتبط  
 بما قبله واجنبى عنه **قوله** اي يصلح ان يكون خبرا عن حرية  
 سابقه لانه في وضعه لا يصلح خبر **قوله** اي اختيارا لكوني في ارجاع  
 الضمير اليه كونه مذكورا عليه بلفظ الخبر **قوله** فاجبر عليه في الشرح الذي  
 وانت خبر بان ذكر هذه العبارة ههنا ركيك جدا لان الجار ليس  
 بخصوص بغير موضع التهمة بل هو معتبر في البيع المذكور مطلقا كما ظهر من السياق  
**قوله** لسان قال

قوله في آية في قوله في الضمير  
 والقواب او غيره

**قوله** باقيا كان او مشتربا هو خبرا او كذا في بعض  
 المتأخرين من مشايخنا وفي الجرد انه لا يجوز في حق النافع  
 لانه شريع لدفع الحاجة وهو خبرا او كذا في بعض  
 الى ذلك في جانب النافع لان البيع قد كان مقبل  
 البيع وكذا لك الحكم في عقد الاجارة **قوله** استثناء ما فهم  
 من قوله بجلا فسبغ والاجارة وما يجب التنبه ان  
 هذا الاستثناء راجع الى فصل البيع فقط دون الثمن  
 حتى لو كان من له الخبر مطلقا في فصل الثمن بان قال  
 بعث منك هذا الثوب بعشرة دراهم او بدنيا على ان  
 اخذ منك ايها شئت او على ان تؤذي لي ايها شئت  
 لا يصح لان جواره ثبتا كالتا بشرط الخبر كما ذكر  
 وذلك انما ثبت في المبيع دون الثمن وكذا حكم الاجارة  
 في الاجارة **قوله** لا تفضي الى المنازعة لان من له  
 الخبر يستند بالتعيين **قوله** لان جارا لشرط لما كان  
 آه كذا في الترخيص والقواب ولان بالواو كانه وجه آخر  
 للاستحسان **قوله** الحق محل الخبر به وذلك لان  
 مشروعية جبارا لشرط انما هي الحاجة الى دفع الغبن  
 والحاجة الى هذا النوع من البيع ايضا متحققة فكان في  
 معناه **قوله** قلت المم هو الحكم آه حاصلا ان يعتبر  
 في هذا الاحاق انما هو تأثير الخبر بالحكم الذي هو المفعول  
 الاصلى واما انما يؤثر في تعيين في العقد ايضا فامر



غير فادح في الحاق قلبه بقره ثبت بلاثر وهو ان  
 عمره اجاز الحياز الى شهر **قوله** ثبت الحياز فانه  
 الى ان قولكم هذا راجع الى قوله فوجب التجيز  
 اي كلمة او اذا دخلت في المهر فوجب التجيز كسنة هذا  
 هو وهذا اذا كان التجيز صحيحا وكذا قوله وفي الكفا  
 تفرغ على ان او تبنا ولا احد الا من فوجب التجيز موضع  
 الاشارة كذا في بعض الشروح **قوله** بان كان المالا مختلفا  
 وصفا كما ذكرنا اجبت آه المنقسم اليها هو المالا المختلف  
 قدره فليست به **قوله** لزوم الاقل كونه متيقنا وهو الصورة  
 الاولى لالف الحالة وفي الصورة الثانية الالف الموحدة  
**قوله** ولهذا لو طلقها قبل الدخول يجب نصف الاقل  
 اتفاقا وجه ذلك عند ابي حنيفة هو ان الواجب في  
 الطلاق قبل الدخول في مثله وهو ما يكون التسمية فيه  
 فاسدة المنعة ونصف الاكس يزيد عليها فادة فوجب  
 لا عرفه بالزيادة **قوله** فانه يجب الاكس من الاقل القيمة  
**قوله** وعنده بحكم مهر المثل معناه ان مهر مثلها ان كان  
 مثل رهنها او اكثر فلها الارفع لرضاها به وان كان مثل  
 او كسها او اقل فلها الاكس لرضاها به وان كان بينهما  
 فله مهر مثلها كذا في شرح الكنز للزبيدي **قوله** ثم عده في مسئلة  
 الالف الحالة والالفين الى سنة آه وفي مسئلة  
 الالف الحالة والالف الموحدة ان كان مهرها الفا

او اكثر فلها الحالة والالف الموحدة **قوله** فالحياز لها ان شئت  
 اخذت لالف الحالة وان شئت كان لها الالف الموحدة  
**قوله** وان كان قل من لياها وان كان بينهما يجب المهر  
 كذا في شرح الكنز **قوله** على احتمال الالباب اذ به جواز  
 الاتيان بكل **قوله** والفرق بين التجيز والالباب آه قال في  
 التلويح المشهور في الفرق بين التجيز والالباب انه يمنع  
 في التجيز الجمع ولا يمنع في الالباب لكن الفرق بينهما هو  
 لا يجب في الالباب الاتيان بواحد وفي التجيز يجب وج  
 ان كان الاصل فيه كالباب المحظور ثبت الجواز بعرض  
 الامر كما اذا قال ربع من عبيدك هذا او ذاك يمنع الجمع  
 ويجب الاقتصار على الواحد لانه المأمور به وان كان  
 الاصل فيه الالباب وجب بالامر واحد كما في ضمان  
 الكفارة يجوز الجمع بحكم الالباب الصلوية وهذا يسمى التجيز  
 على سبيل الالباب **قوله** وانها اخص من التجيز برزايضة  
 الالباب واعية التجيز ان الالباب حيثما تحقت حقت  
 في ضمنها التجيز بدون العكس لانه هو المصطلح عند اهل  
 كاتبة دلان من شرطه صدق الاغم على كل با صدق ثلثه  
 الاخص لا يذهب عليك ان قولك كل بابة تجيز لا يكا  
 يصح وقد اوضح عن ذلك الشيخ اكل الدين حيث قال  
 في تعليق هذا الكلام لان في كل بابة تجيز ولا عكس  
**قوله** فان كل واجب عليه عند دم على سبيل البدل فاذا



فاذا فصل اخذ اسقط وجوبها ثم اختلفوا فيما بينهم فقال  
 ابو الحسين البصري المراد بوجوب الجميع عدم وازا اختلف  
 جميعها لا ان يجب لانيان به وتكليف احدهما واحد  
 وهو ذهب الفقهاء فعلى ما يكون الخلاف لفظيا وقال  
 بعضهم لو اتى بالجميع ثبات على كل واحد ولو ترك بقا على كل  
 كل واحد فليكن يكون الخلاف معنويا كذا في الكشف وغيره  
 والشيخ ٩٠ افسر على ذكر المذهب الثاني لان النسب اللفظي  
 لا بعد به لكن الظاهر من كلامه هو ان يكون ما ذكره من  
 المذهبين من العراقيين والمعتزلة وليس كذلك على طهفة  
 اجمال مورث لاحد **قوله** ثبات على كل واحد منها يعني ثواب  
 الواجب كما صرح به في الكشف والافق كون غير الواحد على  
 المذهب المنصور تطوفا والثواب عليه متفق عليه كما يظهر من الحالة  
 بين المذهبين في ذلك **قوله** فكذا اذا اعتق عبد من عبده  
 يعني ان الواجب عتق واحد من الرقاب بعينه ويعتق باخيه  
 المولى **قوله** فاخبار التكليف كافي في صحة التكليف كما تقرر  
 ان التكليف مبنى على سبب العلم لا على حقيقة كنهانه على سبب  
 القدر لا على حقيقة ما سبب العلم قائم بهما وهو اخبار **قوله**  
 لان كلمة او لا يجب واحد لا بعينه كذا في النسخ ووجه ارتباط  
 باقوله غير ظاهر وكان الظاهر ان يقول ولا طك كلمة او  
 لا يجب في احد آه ثم يذكر بعده الجواب المنفي **قوله** بنحو الامام  
 بين كل نوع آه يعني في جميع انواع قطع الطريق **قوله** اي يجوز

في آخذنا واما عند المعتزلة  
 على حقيقة العلم وكلامهم في هذه  
 المسئلة ايضا ينبغي عليه  
 ايضا صاحب البيان

حتى يتوفا هذا عندنا خلافا لما في ما نرى يعني انفسه هو <sup>الطلب</sup>  
 بهر نوا **قوله** وهو ان الجملة اذا قولت الجملة آه يريد باحدى  
 الجملتين المتحاريتين با نواعها الاربعه وانما اكتفى باطلاهما  
 ولم يذكر نواعها لكونها معسولة بحسب العادة بخلاف النوع  
 الجراء **قوله** وادع ابا برزة اى صالح وهو باب المفضولة  
 والزامى المعجزة هو لان من عوهم الكسبي ووقع في بعض النسخ  
 ابا برزة باب الموضدة المضمومة والدال المهملة والاول  
 اصح **قوله** ولا يعين عليه بان يعين لاعدائه **قوله** اى لك لواء  
 الامم الذي يصدق على العبد والذات **قوله** ولعل ان  
 ان يقول ان اجاب العتق آه كذا في النسخ وقال الفصل  
 الشريف في حواشيه جيب بان العتق لا يتعلق بالمعنوم  
 ولم يقل به احد من الفقهاء بل يتعلق به العتق هو الذات  
 المبهمة وهو الفرد المنشر في اجنسين بين الافراد والذات  
 المبهمة مرجح شأنا سمة دائرة بين العبد والذات لا يصلح محلا  
 للعق فبطل قوله وصار لغوا من الكلام **قوله** كافي قوله لا يكر  
 ستان من هذا اني فيه تأمل ولو ذكره عند قول المص رحمه  
 وان سحالت حقيقة كما في بعض الشروح كان اصوب **قوله**  
 كافي لا يكر ستان من يعني اذا قال له هذا اني كاسين **قوله**  
 اعلم انه لو قال مجازا لما يستلزم كذا في شرح جلال الدين في  
 وفي بحثه اذ المعروف في عبارة القوم هو ان هذا مجاز  
 عن ذاك بكلمة عن وقتما يقع استعماله بلام ولا بد من



ان كل جمعي ما وقع في كلامهم ايضا على التضمنين لا بعد  
**قوله** معبرا عن المعنى الجازي كذا في النسخ والقصوب معبرا  
 ويجعل ان يكون قوله معبرا على صبغة اسم الفاعل ان يكون التعبر  
 مستندا في اللفظ مجازا لكانت بعد كما لا يخفى **قوله** لان كل  
 واحد منهما مراد بانفراد هـ يعني في ذلك في الـ والوا كما يستفهم  
**قوله** انهما كل فوجب عليه الامتناع عن تكلمها جميعا وليس له  
 ان يجتزأ الامتناع عن تكلم احدهما مقتضا عليه ولو لم يكن للجموع  
 بقوله الجباز كما في قوله لا تكلم اليوم فلانا او فلانا فان  
 ان يجتزأ تكلم احدهما للبر ولا يجب عليه التكلم مع الآخر **قوله**  
 لان التكرار في موضع النفي نعم يزيد بالتكرار لفظ الاحد بقدر  
 لا اكلم احدهما كما صرح به في التوضيح **قوله** مثال النفي قوله  
 آه ما ذكر في المتن من المسئلة ايضا مثال النفي لان يكون  
 مراده المثال من القرآن **قوله** ولو قال وكفورا لا يكون مرادها  
 لمنتهى بطاعة احدهما وفي حيث اذ قد سبق قبل اسطر ان  
 بالنفي قد يكون في سورة الواو ايضا كل واحد منهما لا المجموع  
 دلالة الدليل على ذلك وانظرا ان الدليل هنا ايضا فام  
 اللهم الا ان يكون مبني هذا الكلام على التبا در ظاهر من غير  
 نظرا الى الدليل الجازي **قوله** ولو قال جالس النضياء او الخدين  
 لم يجز ان يجالس كل واحداه كذا في النسخ والقصوب لان  
 يجالس بكلمة الاستثناء كما في التحقيق وعبره لا يرى لي قوله  
 السابق فله ان يكلمها من غير حجب بمنزلة وا والعطف

قوله لا يسئل على ان لا يسئل  
 فيه تسامح وكراد على ان المراد  
 ان لا يسئل مستله

والى قوله الاتي والواو توجب قد بر **قوله** قلت المانع خلوة  
 الاستثناء آه التوال المذكور مع جوابه ما خوذ من شرح المنار  
 لجلال الدين التتبا في كنه قضاؤه ظاهر لان فلانا او فلانا  
 في المثال المذكور كناية عن زيد او عمرو مثلا فاستثنى الحكم  
 لواحد من الشخصين المعنيين انما ثلثا عدم التعيين من ذكرهما  
 بكلمة او لان عدم التعيين اخوذ في الاستثناء حتى يلزم  
 ما ذكره الآبري انه لو قال لا تكلم فلانا او فلانا فله ان يجتزأ  
 تكلم احدهما للبر ولا يجب عليه التكلم مع الآخر وكذا في قوله  
 جالس النضياء او الخدين يجوز مجازاته المحاط به مع اخذ  
 الفرقين كما صرحوا به ولا يذهب عليك ان مؤداه ذكر ليس  
 ذلك ثم ان ما سبق من كون الالافه من دلائل العموم  
 قريبه ضارفة لحرف او عن حقيقته فهو كاف في دفع السؤال  
 المذكور **قوله** والفرق بين حتى والا ان حتى محي للمعنى العطف  
 آه انت خبر بان حتى الداخلة على الفعل المضارع بتقدير ان  
 جازة لا عاطفة ولا ابتدائية صرح به في شرح اللب  
 وغيره فليس في ذكر الفرق المذكور هنا كبر فائدة قوله او  
 هنا بمعنى حتى هذا قول الفراء وقال عيسى بن ابيان ان او  
 هنا بمعنى لان وهو مذهب سيبويه كذا في الشرح الاكمل  
**قوله** الى ان يتوب عليهم ففرج بحالهم او بعد ففهم شفيعهم  
 كذا في الكشف **قوله** يعني نفيا لامر محتمل في جميع الاوقات لا  
 وقت وقوع نوبتهم آه تفسير الكلام على الوجه الثاني قال لرضي



ان سبويه بقدره بالآ وغيره بالي والمغنيان برحمان الى شي  
 واحد فان فتره بالآ فالمضاف بعده محذوف وهو المظن  
 اي لا زلتك الا وقت ان يعطيني حتى فهو في محل النصيب  
 ظرف لما قبل او وعنده من فتره بالي بعده بنا ويل مصدق  
 مجرور بابا والقي بمعنى الى **قوله** فقال ما بعثني الله لقائنا في لفظ  
 الحديث لا طعنا على اذكر في عاية الكتب وكيس نسخ هذا  
 الشرح **قوله** ونهي عليه الصلوة والسلام عن الدعاء عليهم او عن  
 سؤال الهداية قد اقتصر في الكشف على كرا الشق الثاني في  
 الظاهر لانه عليه الصلوة والسلام قد ردد على اصحابه عند سؤالهم  
 الدعاء عليهم بقوله ما بعثني الله لقائنا فالتفتي عن الدعاء عليهم  
 ذلك لا يرى له كبر وجه بخلاف التي عن سؤال الهداية وتحميل ان  
 يكون قول شارح هذا غير داخل في الرواية الثانية بل يكون  
 كما لفظ لكة لروايتين على وجه التوزيع **قوله** وفيه بحث لان او  
 اذا كان بمعنى حتى اهكذا ذكره الشيخ اكل الدين ثم قال  
 والجواب ان الكلام ساكت عن ذلك فالتساكت ليس بحجة على  
 الاصح انتهى وتعليل تفسير الآية على الوجه المذكور سابقا حيث  
 المعنى الى ان يتوب عليهم فتخرج بالهكاهم لا ارتفاع هذا  
 عن صله **قوله** فيض الدعاء عليهم يعني عند التوبة **قوله**  
 والاول متمنع اذا الدعاء على من تاب عليهم غير جائز وفيه  
 كلام لجواز ان يكون المغني هو عدم الدعاء اعم من الدعاء  
 او عليهم لا الثاني فقط فيكون مفهوم الغاية الدعاء لهم الثاني

عليهم والدعاء عليهم ان عتد بهم **قوله** وتشتا في تحصيل الحمل  
 ممنوع لجواز ان يكون المراد من سؤال الهداية الدعاء والاشت  
 عليها كذا قيل فليست في المقابل ان يقول لعدول عن الحقيقة عند  
 تعذر الحمل عليها يعني ولا تعذر ههنا فقوله فانه ذكر في الكشف  
 تعيل لذكالك المعذر والمفهوم من الكلام ثم ان هذا السؤال لا هو  
 من شرح الكه **قوله** وهو يكتبهم ليس في عبارة الكشاف  
 ذلك بل يحمل ان يكون مراده لطف على ليقطع كما اشار اليه  
 العلامة المتنازلي في شرحه **قوله** وكان الاولي طرح  
 المص **قوله** لا اختلاف الكلام ليجل الفساو على بعد فسادا  
 من جهة اللفظ او المعنى **قوله** وتعذر لطف يكون به الكلام  
 ذكره صاحب الكشف في ضد الشك على قول القائل وتنبه  
 لا ادخل هذه الدار وادخل هذه وتعليل الشرح به الى الآية المذكورة  
 وفيه كلام لكان قوله يكتبهم كما نقله عن كشاف فالحكم بعدم فصل  
 منصوب قبله في الآية لا يكا ويصح وقوله وهو ليس لك من الاخرى  
 لا يجد شي شيئا كما لا يخفى ثم انما ذكره من المعذر المذكور ايضا  
 يمكن ادراج تحت قول الكه به لانه كما في الكلام بل هو ظاهر  
 فتدبر **قوله** وفيه نظير فان قدان المنصوب اه كذا في  
 الشرح الاكلتي وليس بشي لان المضارع المنصوب مفرد فلا يكون  
 ما نحن فيه من قبل عطف الجمل وما ذكره من السند ومسئلة  
 لان كل التمسك في نشر التبين للغة فيه ثلاثة اقوال الاول  
 ان لو او ليست بجا طفة بل بمعنى مع والواقع بعد ما مفقود

واصل الدعاء ان يكتبهم  
 فذكر ما انظر الى من الدعاء  
 الحكم ينقطع طواف من الذين يقولون  
 يكتبهم فتعذروا فانما بين الجوع من الامري



والثاني انها خالصة وانما كانت لها طرفة لا يسم على التفسير  
 في المثال المذكور ان يكون منك اكل السمك وشرب اللبن كما  
 صرحوا به في كتبهم وبالحكمة ليس لك ايضا من عطف  
 الجمل في قول من انك اكل **قوله** فان المعطوف ارذل  
 اشارة الى اقرار من انه يجب ان يكون المعطوف في معنى  
 بعضها من المعطوف عليه فضله او اذله **قوله** الوصف  
 اليه محذوف في مواضعها اي بيان مواضعها صحيح على  
 هذا محل كلام لا يخفى **قوله** لان الفعل منتهى لوجود الجزاء كذا في  
 الكشف وذكر صاحب النجاشي ان هذا فاسد لان دخول  
 في المثال المشهور لا يصلح منتهى لسلام بل السلام ح كذا في  
 على انه لو صح ذلك كان حتى للغاية حقيقة حيث جعل  
 الصبر الامداد والاخر حتى السبب لانها اليه قالوا وان  
 يقال في المناسبة بين الغاية والسبب ان جزاء الشيء ونسبه  
 يكون مقصودا منه بمنزلة الغاية من الغاية وفي بحث  
 من وجوه اما اولها فلان المراد بالسلام في المثال المذكور  
 هو سلام الدنيا بمعنى الانبعاث والمحل التكليف لا يذهب  
 عليك ان دخول الجنة يصلح منتهى لاما ثانيا فلان انما  
 التذم وضعف له حتى يجب ان يكون ملحوظا في الكلام قصد  
 وليس انما الفعل بوجوه الجزاء كذا فيكون استعما في مجاز  
 لا حقيقة واما ثانيا فلان الغاية لا يجب ان تكون مقصودة ما قبلها  
 كما في كل الحكمة حتى اسها **قوله** لان الضرب يحمل الامداد

ثم ان قولنا ان  
 انما كانت  
 لا يجوز ان لا في كلام

يعني تحذير الامثال ثم ان حال الضرب الامداد غير كما  
 في المقام فكان ينبغي ان يعرض ايضا لصلحية الصباح كونه  
 مشقيا وما يجب التنبيه في هذا المقام ان الامداد او عدمه  
 قد يعتبر في النفي كما في قوله تعالى حتى تستأنسوا فانه جعل  
 لعدم الدخول قد يعتبر في نفس الفعل حتى يكون النفي مستظا  
 على الفعل المتعيا بالغاية كما في هذه الاشياء فان لم يكن  
 دون المنع كذا في النجاشي **قوله** فاما فلم بعده لم بحث  
 لكن شرطه فعل الاتيان على وجه يصلح سببا للجزاء  
 اي على ان يعظمه لا على ان يضره او يوزيه فانه لا يصلح سببا  
 للجزاء كذا في الكشف **قوله** حتى اتقدي بدون الالف هذا هو  
 الصواب لانه عطف على الجزاء لم حتى تنصب حكم النفي على  
 جميعا لا على مجموع الفعل وحرف النفي حتى لا يدخل في غير النفي  
 لغاى النفي بطلان الحكم كذا في النجاشي **قوله** كذا السماع  
 عن مولانا حامد الدين النفا في صاحب النهاية ثم اعجابه  
 الاتفاق في التبيين كذا كذا قال صاحب الكافي في  
 قرأ في اصول فخر الاسلام عليه نبيا بور وقد وقع ما في عند  
 غيره من الاستاذة بالالف لظاهر ان هذا الكلام في  
 تصنيف آخوه **قوله** وعند ثبوت الالف وجه لان فلان  
 آه هذا ايضا من كلام الاتفاق وحاصله ذكره بعض الاف  
 من ان العطف مراعى في المعنى على معنى ان لم يكن معنى اتيان  
 فتعد كما قبل ذلك في قولهم اما تبنا فتعدنا بالانصب

اتقدي به هذا المعنى  
 اطماع النفي  
 في التبيين المقام  
 الاتقان



أي لا يكون منك تباين فحدث وكما أن الفاء ثمة منقطة  
 ولا يضح كون المنصوب معطوفا على المرفوع بل اكتفى بالعطف  
 المعنى كذا هنا وبذلك يرفع ما دام صاحب السمع من أن  
 اثبات الفاء غير مستقيم قولنا لا يذوكر ما ذكر في غاية  
 الأصول من أن استعارة حتى للعطف المحض استعارة لم  
 توجد في كلامهم بل هي من مخترقات الفقهاء وذلك لأن آخر  
 الاعراب كقولنا إلى استعمال العرب ليس المدار فيه إلا  
 السماع منهم فتدبر الأكبر إلى قولهم في تدبر قولهم أنه خبر  
 بأن ينظر ما نحن فيه بذلك فإدراكه عنى عن اليبس **قوله**  
 استيعر حتى هنا للعطف المحض التثريب من غير عبارة  
 غاية وسببته **قوله** لأن الشخص الواحد لا يكون مجازيا  
 ومجازي إذا المجازاة هي الكفاة ولا معنى لكفاة نفس **قوله**  
 ولا يضح أن يكون يعني الاتيان **قوله** صل على العطف الفاء  
 مجازا عليه ظاهرا كلام فخر الإسلام وآية ذهب صاحب التنقيح  
 وجعلها ابن الحاجب كتم **قوله** ولقائل أن يقول المذكور  
 سابقا أه كذا في السمع لكن مراده بالمدكور سابقا  
 هو المذكور في كلام صاحب التنقيح فنقله الشارح بعينه  
 إلى كلامهم **قوله** ليس كل ينبغي كان قوله سابقا فإن لم  
 يستقم فللمجازاة ثم أنه اجب عنه بان كلام فخر الإسلام صحيح  
 في اعتبار المجازاة في مفهوم حتى السببية وما حجة  
 استعمل حتى دخل الجنة فلما اشتد بين المسلمين من أن دخول

السلم الجنة مرتب على ادخاله لفتح آية لطيفة وفصل  
 الشخص لم يضر خبره عن فعله بل الجزاء الذي هو لفظا ومع  
 لا دخال لفتح وهو ليس فعله ونحن لا ندعي امتناع كون  
 بعض أفعال الشخص سببا محضا لبعض الأفعال كون بعض أفعال  
 الشخص جزءا لبعض أفعال **قوله** من غير لزوم مجازاة وكفاة  
 أشار بذلك إلى أن مراده بالمجازاة هنا هو معنى الكفاة  
 لا معنى السببية مطلقا كما في قول النحاة كالمجازاة يدل  
 عليه كالمركبة ككلامهم في هذا المثل **قوله** لأن مجوزا استعارة  
 المناسبة بين العطف والغاية أه ممنوع بل يجوز أن يكون  
 المناسبة بين التعقيب والغاية كما قيل **قوله** لأنه لا يقيد  
 بحال دون حال خلافا لفاء فأنها تدل على كون  
 المعطوف عقبا لمعطوف عليه **قوله** وفائدة أي فائدة  
 كونها بمعنى الفاء وتو بدل لفظ الفائدة بالثمرة كما أوضح  
**قوله** أن في وتفدي مع التراخي بحيث كما إذا لم يأت  
 أو أتى ولم يتقد **بحث حروف الجواز** **قوله** الباء وتعدى ح  
 مبني هذا التقدير هو وجود حرف الشرط في المتن كما في  
 نسخ هذا الشرح وتثبت بوجوده لاقى نسخ المتن كما في  
 نسخ سائر الشروح وهو لقوابل لأن البحث في هذا  
 المتأين ليس عن البحث كما هو مقتضى حرف الشرط ثم أن  
 كلام الشارح بعد سطر عن قوله بحال فإذا أضاف  
 لا يلزم كلامه هنا **قوله** والمصنف به تبع نمرة الآلات

قصود في كلامهم  
 في السجحة



والثمن ايضا في البيع كذلك لان المقصود ان يبيع هو  
 لا انتفاع بالملوك وذلك في البيع والتمن سبلة اليه  
 لانه في الغالب من تقود التي لا ينفع بها بالذات بل يوسع  
 التوسل بها الى المقاصد يكون سلبا كون الصورة الاولى  
 يتعا والثانية سلبا باعتبار وضع المسئلة فان البيع  
 في الاولى حاضر بجلال الثمن بلالة الاشارة في البيع  
 والتسكير في الثمن في الصورة الثانية بالعكس هي صورة  
 السلم كذا في بعض حواشي التلويح وبه يظهر معنى قول الشيخ  
 واذا لم يكن موجودا **قوله** ولا يجوز الا موقعا لم يثبت  
 محدد في الحال وفي الال قبل ثلاثة ايام وقيل اكثر من  
 نصف يوم وقيل شهر **قوله** يعني يكون الضار به ملصقا  
 بالقدوم الصادق آه وذلك ان الاخبار يقتضي  
 احدهما ههنا الضمير المنصوب المتصل الثاني محذوف  
 بدلالة حرف اللصاق فيكون معناه ان خبرتي خبرا  
 ملصقا بقدوم فلان ولقدوم ستم لفعل موجود بجلال  
 الثاني لعدم الباء فيه فصح ان مع ما بعد ما مفعولا ثانيا  
 اذ هو في تاويل المصدر قصار المجزئة القدر كنه لا يصلح  
 بنفسه ان يكون مفعولا للمجر لان مفعوله كلام لا فعل قصار  
 المفعول التكلم بقدومه ككاته قال ان كنت بخر قدومه والتكلم  
 بالقدوم لا يستلزم وجود القدر فشرط الحذف قد وجد  
 في الاخبار كما ذكرنا في بعض الشروح **قوله** فلا بد فيه من تقدير



اباء وحذف حرف الجر من ان ان شايع مظهر **قوله** لان  
 المفعول ان في لا يبي بدونه كذا ذكره ارضي في محبت المتعدي  
 وغير المتعدي حتى يشرح بان استعماله بدون الباء غير جائز  
 في السعة اتفاقا فلا يجوز اخبرتك خروج زيد وان جرائي  
 توكلت اخبرتك خبرا اسم واقع موقع المصدر لا مفعول وهو  
 ان سبي كلام الاصوليين في هذا المقام على كاله وذلك ان  
 اعتبار معنى الالصاق في قوله ان خبرتي بقدوم فلان يبي  
 على ان اخبار يتقدم منه وان الباء ليست للتعدي  
**قوله** قلت سلمنا بان هذا الزيف ليس دخول الباء عدم  
 دخوله بل تضمن السناد وعدم تضمنه وتسلمه مفرعة  
 منها على الاول دون الثاني فاجاب بانه لا يثبت في  
 هذا المقام خبر مفيد كما لا يخفى على ذوي الافهام ولصوب  
 الاقتصار في الجواب على منع ما ذكر في السؤال من ان المفعول  
 ان في لا يبي بدون الباء كما اشترنا اليه فتدبر **قوله**  
 لان الشرط في معنى النفي يعني الشرط في المثال المذكور لا  
 مطلقا فانه اذا كان متفيا يكون المحل فلا يكون في معنى النفي  
 ولا التكرار الواقعة في خبره للعموم بخلاف ما اذا كان متفيا  
 كما نحن فيه فانه لا يمنع وتكون التكرار الواقعة في خبره عام  
 كما حققه صاحب التوضيح في مباحث الفاظ العموم وقال  
 السراج المحدث في شرح المغني تارة في موضع النفي اذ معناه لا  
 يخرج من جوفها يكون عاما او مكررة في موضع شرط وهو بل

من سب السبابة للخرقة كمن  
 صاحب الكنف ذكره ههنا ان الاخبار  
 يتعدى الى المفعول الثاني بغير ويايا واطا به  
 ان تقدم الباء ولكن لا تسلم عدم الفرق  
 انت فيه صح

كون شرط في معنى  
 سب مطلقا



العموم ايضا انتهى بسنن كلام تارح به هنا على ما حقق صاحب  
 التلويح في مباحث لفاظ العموم ان عموم التكرار في موضع شرط  
 ليس الا عموم التكرار في موضع النفي **قوله** فظهر ان ما  
 ذكره صاحب الكشف اه كذا في التلويح وكلام صاحب الكشف  
 في مسئلة التلويح في باب ترك الحقة بوافق ما ذكره هنا  
 لكن في موضع كبر ان المصدر اذا لم يكن مذكورا صريحا  
 لا يصح فيه نية التخصيص لانه لا عموم له حتى قال في مسئلة ان  
 ان نية التخصيص لا تقع لان المصدر فيه غير مذكور معني ان لم  
 يذكر صريحا لانه مذكور في حق صفة الفصل لا في اقامته مقام  
 فصار في حق اقامته مقام الاسم كانه غير ثابت شي  
 وهذا يظهر ان كلام صاحب الكشف مضطرب في ذلك **قوله**  
**قوله** يكون معناه الى ان اذن يكون الخروج من  
 الى وقت وجود الاذن آه ولو نوي الا باذني صحت  
 قضاء وديانة لانه نوي حمل كلامه وفيه تشديد عليه مقيد  
 كذا في شرح النفي لسراج الدين الهندي **قوله** وان كان قبل  
 لا يذهب عليك ان حذف حرف الجر من ان وان كنز  
 وقبائل على اصرح اياه بخلاف حذفها من غير ما كان في  
 قول رتبة وموضع لقسم فقياسا من النفي فيه على ذلك والحكم  
 بقلته ايضا ليس كل من سبغ في خصوصه في مقام بيان شبهة  
 هذا التقدير على ان هذا التقدير لا اذا القليل سهل من كتاب  
 الحجاز ممنوع متاخر والظاهر انه اراد بهذا نظرا من فيه

فقام مقام الاسم  
 لا يقال انه مذكور

بذلك في تقدير خصوص الباء ولا حاجة اليها لا يخفى **قوله** فان قلت  
 حذف حرف الجر مع ان شائع آه سور والنوازل كلام صاحب  
 لكن ذكره مع جوابه بقوله وهذا شبه آه اخرج الكلام عن النظام  
**قوله** واما وجوب الاذن لكل دخول في قوله تع لانه ظاهرا  
 بوقت النبي آه قد استدل الفراء على ما ذهب اليه وهذا  
 الى الجواب **قوله** وهي قوله ان لكم كان بوزن التثنية  
 عقل ادخل غير الاذن بالاذني فثبت ان الاذن لا يثبت  
 على طلب الاذن في كل دخول ثم ان التفسير يعود الى اللفظة وقوة  
 العقبة هي ان مقتضى العقل ان لا يدخل بوقت النبي عليه السلام  
 من غير اذنه لعظم شأنه وكما اسلط كذا قيل **قوله** لكن لما قل  
 ان بقول النفي معترضا على السؤال المذكور وهو ما خود من شرح  
 الاكلبي والذمي يظهر ان لانه هذا الكلام على التقدير المذكور  
 على وجوب الاذن في كل خروج غير متوقف على تحقق العموم في  
 ذلك المتشني فليدبر **قوله** لكن الجواب فليدبر لان عدم الحث  
 لكونه مجتهدا فيه آه كذا في شرح الاكلبي وانت جبر بان المجتهد  
 فيه على هذا التقدير عدم الحث بالشك لا عدم الحث على  
 التقدير الاول فلا يكون وزود الشك على المجتهد فيه على ان  
 الشك هو احتمال الكلام للوجوب لا احتمال الوجوب لثاني  
 كما هو مقتضى هذا الكلام ثم انه لو قال تارح والجواب المذكور  
 فاسد آه باسقاط حرف الاستدراك كان كلامه بعد  
 الاشياء **قوله** وليس ستم فالمرجح للتعوم جيب ان هذا

مسند في جواب السؤال  
 في حذف حرف الجر  
 في قوله تع لانه ظاهرا



المتكبر في الدنيا  
بجدة الدين التمسك في الدنيا

انما يكون في تعارض الادلة اما اذا وقع ذلك بين جهتين  
بان ادعى احدهما الى باحة شئى والاخر الى خطر كما هنا  
تعارضنا وتناظرا ويرجع الى اهل الذي هو لا باحة **قوله**  
وان قلت مجاز فلم حمل على هذا المجاز دون مجاز آخر  
معنى السببية اشار صاحب الكشف الى دفعه بان معنى الشرط  
اقرب الى الاضافى لان في الاضافى معنى الترتيب لا معنى  
لمصقابه متقدما على التصق ما لنا يمكن الاضافى والترتيب  
الترتيب في الشرط والمشرط موجود بخلاف القلة مع المعلول  
القلة مقارنة للمعلول ما لنا انتهى **قوله** نظر لان القابل يقول  
ان لصوق المستنسب اكثر من لصوق المشرط بالشرط حتى قالوا  
ان اضافة الحكم الى الترتيب خفيفة لانه اخضر الاشياء في  
الشرط مجاز ولا يذهب عليك ان اعتبار اللصوق في  
من اعتبار الترتيب لانه الباء عليه جلافة الترتيب **قوله**  
فيكون تخرجا كما لو قال ان شرطى لم يشبه الله **قوله**  
والطلاق للصلح به التفسير المشبه وتذكيره باعتبار انه  
مصدر وتاثيره الصادر عما يتبع فيه **قوله** ذكر في شرح الفقه  
للتراج اظهره ولقابل ان يقول يمكن الوقوف اه اجيبه  
بان العبد اذا شاء طلاق امراته يقع الطلاق وان لم  
يشبه الله **قوله** والرواية في الكافي وغيره فيكون الطلاق  
بالنحو لا بالتقليد والكلام فيما اذا اطلق الطلاق في شبهة الله  
ولم توجد شبهة من العبد **قوله** يصنع في دفع الطلاق شبهة

والله سبب عدم وقوعه ولذا قصدى للوجه **قوله** فضا  
المحل شبهة بالادلة تفرغ على الشرط لا على الجواز وان كان المشايخ  
ذلك **قوله** لان المصحح مضاف الى الباء اذا التقدير وسخا  
ايكم برؤسكم اى الصقوبها **قوله** لان ما بين البعد  
الصقوب ما بين الاطباع كما في الكشف وغيره **قوله** والاصابع  
ما كالمه في الكافي وذكر في الكمال ان الفرض قد ثبت  
لان الباء اذا دخلت في المحل تنوعت الالة وهي **قوله**  
مستوعبة عادة وحقيقة فيراد اكثرها واحتمل في الباء  
حتى لو قطعها بلا كف يجب نصف الدية كما لو قطعها بكف  
والثلاث اكثرها في مقام الكل التقدير بمقتضى الكل تحقيق  
اشي يظهر من تفرده ان تفسير اكثر الباء لا يتبعها  
بشيء بل الصقوب تفسيره مثل اصابع **قوله** فاذا مسح  
الراس جمعها جاز فيه تامل لان الكلام هنا ليس في محض  
ما هو الفرض لا في بيان ما يجوز كيف وسخ كل مرة سنة  
**قوله** وكذا باكثر لان لاكثر له حكم الكل فبالم والمفرد  
بخلافه **قوله** اعتبر قل ما يطلق عليه على صيغة العلوم والتفهم  
لذا ففى ثم ان قل ما يطلق عليه اسم مسح هو شعرة او شعرا  
وقبل الية من ثلث شعرات عند هم كذا في حاشي حصول  
البدائع **قوله** وقال في حقيقته به ذلك البعض محل معلوم  
الحكم من الآية اه ذكر في الكشف ان ثلث شعرات هي  
فرض المسح طر يقبل قد هما ما ذكره الله به وثاني ان البعض محل

صابع



فيتعرف بالسنّة وهي وجوب ان يرفع اليدين على عرف الاس  
 ان في ثبات الجال نوع ضعف لهذا اختار الشيخ ههنا  
 الطريق الذي تبنا فانه اسلم انتهى وبهذا تبين ان الطريقة  
 المذكورة في المتن ههنا ليس مبنيها بالاجال ثم ابيان  
 كيف لا يقدّر على ذلك هو ربيع الاراس في الطريقة المذكورة  
 ههنا هو ثلث اصابع وفي كلام شارح ما يؤم الغفول عن  
 ذلك فلا يغفل **قوله** وقد بينه النبي عليه الصلوة والسلام  
 الاراس في حديث المغيرة وهو ما رواه ابن ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم اتى ساطع قوم فبان توشاحا وسبح على هيبته  
 واعلم ان المفروض من الاراس عندنا هو ثلث اصابع  
 في طاهر الرواية وفي رواية ربيع الاراس في رواية قد  
 التا صيته كذا في المحيط للامام السرخسي والمفهوم منه هو ان يكون  
 ربيع الاراس مقدار ان صيته والذي يفهم من عبارة  
 الهداية وهي ان المفروض في مسح الاراس مقدار ان صيته وهو  
 ربيع الاراس ان يكون عنبه **قوله** ولما بان يقول القول بالجلان  
 مشكل آه يمكن دفعه بان المنسوخ هو خبر ابن عباس وقت  
 الحاجة الى البيان وحقق الحاجة الى بيان مقدار المفروض في ذلك  
 ممنوع لتحقيق المفروض في ضمن العمل بالسنّة وهي مسح الكل فهو  
 ان يجري عليه السلام على سنّته ويقعد به ان عليا الى ابن  
 المغيرة ما هو لفرض مخصوصه فليقدر **قوله** على ان يكون هذا اول  
 وضوء رسول الله يعني بعد نزول الآية **قوله** ولم يثبت ذلك

لا بعد ان يقال ان كان ثبوت ذلك مما يجب تحقيقه في صحة هذا  
 الاستدلال فوجب احسان لظن اصحابنا الحكم بان ذلك  
 مقرر عندهم وان لم يتبينوا لنا **قوله** لانه لم يبين في ذلك  
 قبله اه تعليل لما ذكر من كون جال الآية مبني على ان يكون  
 هذا اول وضوءه عليه الصلوة والسلام وقد اظهر اندفاع  
 هذا بما ذكرنا من الجواب لانه اراد به تبين الفرض  
 بخصوصه تحقيق الحاجة اليه قبل ذلك ممنوع وان اراد  
 تبين مسح الاراس مطلقا فعده ممنوع **قوله** ولو لم  
 الاولية فلما ينبغي التاخير اه انت خير بان اكثر الحكم  
 مشتركة في ذلك فالتخصيص فيها هو المخصص فيها عن قوله  
 في ذلك سهل **قوله** فاقبلت قلت الباء في قوله آه على  
 المحل قد جاب عنه بان الحق ان الباء اذا دخلت على المحل  
 يقتضي الاستيعاب لانها تقتضي عدم ملازمة السؤال  
 وفيه بحث لان كتب القوم مشحونة بان التبعيض في المسح  
 استفاد من دخول الباء على المحل فورد عليه السؤال بانه  
 السليم لا محالة **قوله** مع ان الاستيعاب في  
 فيه هذا هو ظاهر الرواية وفي رواية الحسن بن حنيفة  
 لا يشترط الاستيعاب بل لاكثر يقوم مقام الكل **قوله**  
 والزيادة بمنها جائزة آه كذا في الكشف قال المصنف  
 في الشرح انما عرفنا الاستيعاب بالسنّة المشهورة فجلت  
 الباء صلة هنا هذه الدلالة وتعلل بقرينة السلام

ان مسح  
 ربيع الاراس  
 هو ثلث اصابع

يعني من



لان كون ذلك من قبيل الزيادة على المحتاج محل كلام **قوله**  
 الوجه اسم لكل وكذا انذار فان كان المجموع **قوله** لان  
 على الاستعلاء والذين يستعملون البرزخ الذي يفهم منه  
 هو ان معنى الالتزام الذي كان في علمه على عرف الشرع  
 من افراد حقيقة اللغو لان الاستعلاء الذي وضع  
 له على اعم من الاستعلاء صورة او معنى على اخص خوا به وكلام  
 صاحب الكشف والتحرر صرح في ذلك بخلاف كلام المصنف  
 في الشرح فانه صرح في هذا حيث قال وعلى الالتزام لان  
 حقيقة الكلمة من علو الشئ على الشئ تقول زيد على  
 السطح ثم صار موضوعا للالتزام لان لزوم وكوجوب  
 من نصبه لان يعلو الشئ بلا زامه اشئ ذا المفهوم  
 هو ان ما وضع له على لغة هو الاستعلاء صورة وان  
 استعماله في الالتزام مجاز من باب فكر الملزوم وارادة  
 الالتزام ثم انه على هذا حقيقة شرعية لكلامه على كماله  
 الى صاحب التلويح **قوله** جعل عليه ترجيح المحتمل على الجواب  
 بان الحكم **قوله** ولا يجعل الباء على الشرط انت خبر بان  
 الكلام في جعله لا في الباء والظن انه سهو من قبله  
 تجاوز الله عن **قوله** يجب ثلث اكاليف كوفات  
 بالقبول هم لان اجزاء العوض تنقسم على اجزاء المعوض  
**قوله** جعل اذا امكن كما نحن فيه لان لطلاق وان صلح المال  
 والمال غير قابل للتعليل بالشرط لكنه يصح تعليله بالشرط

حيث قال كونها شرطية  
 عند التقييد لانها في صلب  
 الوضع لا لزوم لها

لما كان المال فيه بما كانت وجوب المال مشروطا ببقاء  
 فيكون مطلقا شرطا وعلى الف مشروطا وكلمة على وجوب  
 قلت لما كان الكلام متحدا جعل شرطه على المال كونه خوطا على  
 نظرا الى الفرض قد اشار الى ذلك صاحب المنقذ **قوله**  
 والشروط لا يتوزع على اجزاء الشرط فلا يجب شئ في  
 المذكور عند **قوله** فان قلت ان زادا من اللزوم  
 هذا السؤال مع جوابه المذكور اخذ من شرح الكافي يمكن ايرادها  
 في هذا المقام يستل على القول بما حققه فخر الاسلام ومجمله  
 ان كلمة على لزوم وتبين بين الطلاق بين ما لزمها من المال  
 مقابلة ليعقد معاوضة فيحل طلب الباء بل معاوضة لا ينعقد  
 الطلاق ولا يتم تحب المال وبالعكس التعاقب معنى الشرط  
 واجزاء لا تعني المعاوضة كما ان محل طلب اولى من محل طلب الباء  
**قوله** قلت اللزوم بين الشرط واجزاء لانهما آه وكذا  
 ظاهر لان المراد بالشرط ههنا هو خلق عليه حكم لا ما يتوقف عليه  
 شئ فيكون اللزوم بينهما بغير عارض التعليل كما ان اللزوم بين  
 العوضين بغير عارض الضابط **قوله** هذا شروع في بيان  
 الضابط في ان الغاية آه وعلم ان في بيان الضابط بهذا  
 الوجه المقوم طريقين احدهما ان الغاية ان كانت قايمة بنفسها  
 لا تدخل وان لم يكن فان كان اصل الكلام متساويا لم يلزم حل  
 والا او كان في تساويه شك لا يدخل وهذا طريقه شمس الائمة  
 الاخرى ومن تبعه كالمصنف صاحب التبيين والآخر ان الغاية

في حاله وان كان  
 الى سبب الالة انما هو في  
 فاعلم ان هذا هو الوجه



ان كانت قائمة بنفسها لا تدخل الا ان يكون صد كلام يقع  
 على محله وهذا طريقه فخر الاسلام ومن بعد صاحب المنهج  
 وقد ذهب ذلك على صاحب التلويح فزعم ان كل من عينا  
 القائمة بنفسها في الضابطة واجب اليها اذا تباينها  
 تدخل سواء كانت قائمة بنفسها او لا واعرض على صاحب المنهج  
 وبناءه القول عن طريقه ثبوت اليه وفرض النظر على كلام فخر  
 الاسلام **قوله** احراز من لا جال المفردة للثمن والاجارة ذكر  
 في الكشف ان الغاية غير داخلية في هذه الاجارة فالأمر بينهما  
 ليس لان الحكم فيها الدخول بل يتميز القائمة بنفسها عن غير حفظ  
 ثم ان كلام صاحب المنهج يدل صراحة على ان المراد بقوله  
 قبل التكلم وجود الغاية بصفة كونها غاية لا وجودها مطلقا  
 وقول الشارح فان هذه الاشياء توجه في المستقبل بعد  
 طاهر في خلافه وان الامر تأويله بذلك قد برر **قوله** وتولنا غير  
 منفردة احراز من التلويح برده غير ما وقع اجلا مضروب للثمن  
 والاجارة فانه خارج بالقيد الاول على ما ذكره والذي طار  
 من بعض ما خذ الشارح من الشرح ان المراد بالتلويح  
 هو المذكور في آية الصيام بخصوصه وفيه محبت لانه ايضا انما وجد  
 في المستقبل بعد التكلم فيخرج ايضا بالقيد الاول اللهم لا يكون  
 العبارة المذكورة لما قبله كما اشرنا اليه **قوله** فانه يقتصر في  
 استحقاقه الى محل لغوه وهو انما زاه كذا في الشرح  
 الاكمل لكنه محل محبت لان مبناه على ان يكون المراد من الام

غير منفردة في الوجود الى الغاية عدم الافتقار في استحقاقه  
 وهو مقتضى لا يخفى على ان لا لازم هو الافتقار الى الغاية  
 والافتقار التلويح على ذكره الى زوال التلويح دون نفس التلويح  
 الذي هو الغاية لا يقال لوجوب الافتقار على الافتقار في الوجود  
 على آية في لزوم ان يكون التلويح المذكور في آية الصيام من  
 قبل القائمة بنفسها وقد جعله الله من قبل غير الغاية  
 بنفسها لا نقول خروج من القائمة بنفسها باعتبار القيد  
 الاول في تفسير لما كان المراد به وجود ما قبل التكلم بصفة كونها  
 غاية كما بينا عليه **قوله** قال بعض المشايخ ان المراد  
 به جلال الدين التلويح وكلامه مبني على ان يكون المراد بكون  
 الغاية غير منفردة في الوجود الى الغاية عدم افتقارها اليه  
 استحقاقا في لاسم كما تقدم من شارح ايضا افتقار لا ضرورة  
 الشارح مبني على ان يكون المراد بذلك عدم افتقارها اليه  
 في الوجود فلا يذهب عليك في كلام الشارح من الدغدغة  
 والاضطراب **قوله** لكن لا جل استقاط ما وراء المرافق عن  
 حكم الفصل انت خير بان هذا مع ما توجه عليه من سوال العكس  
 بما هو المذكور هنا من الضابطة لان مبناه على ان الغاية  
 لا تدخل تحت الغاية مطلقا كما انصح عنه صاحب المنهج فطريقه  
 اخرى في ادخال المرافق تحت حكم الفصل فلا يذهب عليك في  
 كلام الشارح من خلط البتين **قوله** ولما قبل ان يقول  
 اذا قرأ آه هذا البحث لقاصي الامام ابى زيد وقد جاعل



انكولي الفسارني بان هذا تحقيق لما وضع له مجموع القيد  
 وضعا نوعيا باعتبار مخافى مفرداته وذا جاري في كل مركب  
 لانه اعتبار كل منها مفردا واجيب ايضا عنه بان مراد  
 القوم انه لو لم يذكر الى المرافق لا فاد اجاب عن المجموع ومع  
 ذكره افاذا اجاب عن بعضه وهو من كلف الى المرافق فكان  
 اسقطا وجب في الكلام اجاب اسقاط بهذا الاعتبار  
 لان فيه انجائيا واسقاطا حقيقة فتدبر **قوله** ثم يخرج  
 بالقياس عن الاطلاق عطف على المنفي لا على النفي **قوله**  
 وان من العامة غير مطردة لان من قال قرأت هذا  
 الكتاب **اجيب** عنه بانه معدول به عن القاعدة المذكورة  
 بقرينة ان المقام مقام الاختيار بالعبارة فلو قوى هو ايضا بعد  
 من العبارة كما يجب عليك ان تختلف بالقرائن الصادرة عن  
 لا يندرج في الضوابط والقواعد **قوله** لان صدر الكلام يقتضي ان  
 يكون ما كان اصل الكلام متساويا ولا للغة ثم ان ذكر  
 رواية الحسن ههنا استطراد في التمراد ذكر كل ما هو الزاوية كما  
 لا يخفى **قوله** كما جال لا يمان الظاهر انه مثال لما كان في  
 تساوي صدر الكلام له شك وفيه جيب اما على رواية الحسن  
 واما على رواية الرواية فلان متساوية ان في حرة الكلام ووجه  
 الكثرة في موضع الغاية شكنا على صرحا به وذكره للشرح  
 لا انك في التناول كما هو المذكور في المتن وكان  
 الاشتباه على التامح ٢٢ هو لفظ انك وانك خبر بان هذا

انك غير ذلك انك خبر ذلك انك لا تعلق بها  
 بالانك كيف وحوية الكلام وجوب الكثرة بترتيب كل منها على  
 دخول الغاية في الحكم وعدمها بترتيب على عدمها باعتبارها  
 في ضابطه ودخول الغاية وعدم دخولها يكون مضادة  
 طاهرة فليست بدبر ثم اعلم ان صاحب التبيين مع اختياره  
 في بيان الضابطه طريقة شمس لا بانه اسقط قوله او كان  
 فيه شك وكذا انه ادرجه فيما لم يتناول صدر الكلام ولم يند  
 الله الملك العلم **قوله** في قوله نعم انتموا الصيام الى الليل  
 فان الصيام لا يتناول الليل اذ مطلقة نصرت الى كل  
 ساعة بليس مثله الحلف **قوله** اذ لا اختصاص للطلاق  
 بالمكان لانها اذا انصفت بالطلاق في مكان انصفت  
 في الاكنة كلها فاذا لم يصلح لتخصيص لم يصلح كان  
 شرط فيكون تعليقا **قوله** بان اراد بقوله في الدار في قوله  
 الدار لان اللفظ يحتمل فيصدق بينه وبين الله وكنه  
 خلاف الظاهر فلا يصدق قلنا **قوله** شا غلا له حال  
 الطلاق في الضمير المحذور لدخول لا يجوز ان يكون خبرا بعد  
 ليكون كما هو متساويا در لا تخرج ببعكس المعنى **قوله** فينتقل  
 بالدخول يعني ان الطلاق يتعلق بوجود الدخول بمصير  
 كما يتعلق به فلا تطلق حتى تدخل **قوله** اعرض عليه بان الزنا  
 عوض لا يمتنع به الجواب عنه ان الزمان عوض كونه محتمل  
 باعتبار مجرد امثاله وانقضاء افراده شيئا فشيئا فيكون

قال في التحقيق دخل في  
 في الاستصحاب فلو انطلق على  
 الطلاق شا غلا له



في حكم الجواب بانه بخلاف ذلك قول **قوله** والاولى في بيان  
 يعني ان هذا الاقراض بطريق المعارضة فادح في تمام التعليق  
 ينبغي ان يعدل عما ذكر من المدعى يقال ان كلمة في معنا على  
 حقيقة المصدر زاني ثم ان هذا الوجه لا ينافيه قول المصنف  
 فيصير معنى الشرط لانه باعتبار المال كما في تقدير كونه بمعنى  
 كلاً في الشرح مقصور على الوجه المذكور ولا يبقى منها بحث  
 وهو ان الوجه الذي جعله الشارح اولى ذكره صاحب الشرح  
 في قوله ان طالق في ذلك الحد حيث كان الفعل مذكورا  
 ونفعله الشارح الى قوله ان طالق في الدار حيث كان الفعل مضمر  
 وانت خير بانه لا وجه للقياس لانه يكون في الصورة الثانية اولى  
 في اولى بخلاف الصوت الاولي فتدبر **قوله** اشارة اليه  
 اي الى انه لا يكون شرطاً مضافاً **قوله** وقال بعضهم محال شرط  
 لئلا يثبت بهما اذا الحكم بخلق بكل واحد منهما غير خلق الثاني  
**قوله** لكن الاول اصح لانه لو قال لا جنبية آه يعني ان كلامه على ان  
 في جواب هذه المسئلة يدل على ان كلمة في فيما نحن فيه  
 مستغارة للشرط المحض فيكون ما ذكره دليلنا على صحة  
 الاول ولا يثبت في ذلك كون جواب هذه المسئلة من  
 فروع ذلك لا اعتبار بما يفهم من التلويح فتدبر **قوله**  
 بناء على انه لو قال ان طالق من يقع في حال ما تقران  
 من اقر بطلاق يكون ذلك بقاء منه في الحال **قوله** لانه  
 في ذلك قول بعضا يقع الجميع لانها لا تبين بالاولى **قوله** لان لزوم

بأنه ما ذكر من المدعى  
 في من حقيقة

بأنه قال ونظائر الآية  
 بناء على لا جنبية

في لانه لا يكون عند خبر بان انت خير بان هذا وجه اخر لتعين  
 المحل على كونه ذكره بعضهم فلا وجه لضمه الى الوجه الاول  
 كما لا يخفى على من تأمل لا يرى ان الكلام يتم بقوله فيثبت الاقل  
 وهو لو دعيه دون اللزوم كما في الكشف **قوله** بحيث لا يثبت  
 بالانفاة الى المعرفة التوضيح هنا خصوصاً بهذه العبارة فيه  
 انه كما لا يخفى مع ما فيه من اجمال المحل لانه ليس على اطلاق  
**قوله** لانها مختصة بمعية الشرط ليس لها معنى اخر سواء في حالة  
 كونها للشرط بخلاف خبر ما من الاذوات فانها يكون لها معنى  
 آخر في تلك الحالة مثل النظر فيه في حين وامن شرطين فلا  
 يرد عليه ان ان تجي للنفق وغيره لكن هذا انما ينشئ على قول  
 الاماميين في اذ دون قول الامام كما يشهد به **قوله** اي محتمل  
 للوجود والعدم عبارة غامضة الكتب امر محتمل للوجود فقط وهو  
 الاظهر لكن مراد الشارح بالعدم لعدم بقاء **قوله** الجدية  
 لحظر الظاهر انه سهو من قبله الشريف اذا كصوابه بصفة  
 بعد صفة لا حرم ان قول الله لا محالة في المنع لا ينفق فلا  
**قوله** هو محتمل على الشيء والمنع عنه الاول نحو قوله ان عدم  
 زيد فيجدي حراً والثاني نحو ان دخلت الدار فانت طالق **قوله**  
 وذلك لا يجوز في المنع والتحقق الوقوع اذ لا فائدة في محتمل  
 على المنع والمنع عن التحقيق والمنع الاول محتمل على الثاني  
 تحصيل الحاصل **قوله** لان امرأة الفارنا تارت اذا كانت  
 في العدة واذا كانت غير مدخول بها لا يكون لها عدة بالطلاق

قوله تعلق من ان كان في  
 البعد عند ما لا ينفق  
 بمنع



كما في خبر مرة **قوله** واذا نصبك خاصة فجعلت ان نصبك فممكن  
 فاعلم ان النصب من نفسك بالترتيب وتكلف الجمل او كل الجمل فيهم  
 المذآب بغير **قوله** معناه ان نصبك آتت خبر بان جعل  
 الفاء في جوابه لا يجد شيئا لان غاية الدلالة على ان فيه معنى  
 الشرط وهو مستعمل عند الخصم وانما النزاع في سقوط معنى التو  
 عنه وليس في البيت دليل على ذلك لا يرى الى انه لو قيل  
 ومتى نصبك خاصة فجعلت استقام للفظ والمعنى من غير سقوط  
 معنى الوقت قد يستدل على ذلك بكون اذا في البيت مستعملا  
 بما ليس بقطعي واذا نظرنا لا يستعمل الا في المقطوع كقوله يجوز ان  
 يقال انه من قبل تنزل المشكوك منزلة المقطوع لا ما كان  
 علم في علم المعاني **قوله** وذا مخصوص بان قيل هو منقوص  
 بقول الشاعر اذا ما لقيت بني لك فسلم على ابيهم افضل **قوله**  
 ومبناه الفول مما تقرر عند اهل العربية من انه لا يكون  
 معنى الشرط في اسم الا بضمين معنى ان ذكره الرضي وغيره  
**قوله** واذا يحاسن المجلس يدعي جذب المجلس لطيف ومنه سمي  
 المجلس هو من يخلط بسمون فقط وخاسن المجلس **قوله**  
 اذا ما للوقت دون معنى الشرط فيه والتدليل عليه عدم  
 الجزم لان الشرط والجزاء اذا كانا في مضارعين فالجزم واجب  
**قوله** محاذ انت خبر بانه غير ملائم كما سيجي من الاولي انه  
 الا ان يكون تطبيق الكلام المصغر من **قوله** بل اذا اولى بعد  
 آه كذا في الكشف وحاصله يرجع الى ان متى لم يسقط معنى الوقت

الخلاف المذكور في اذ ان  
 الكوفيين والبصريين مطو  
 في حاشية شتبه المصنف  
 يمكن لم تجده في الكتب  
 المشهورة في النحو

عنها مع كونها اقوى من اذ في معنى المجازة لما كانت المجازة  
 لازمة لها فلان لا يسقط من اذ اولى وفيه عتبان لك  
 انما يفيد ان لو كان مستندا لامام والكوفيين توهم المنافاة  
 بين الوقت والشرط وليكن كذلك بل دار الخلاف انما هو  
 الاختلاف في وجه استعمال العرب تعيين وضعيت اذا  
 بازائه ثم انه اذا استثنى موضع الاستفهام من موارد استعمال  
 متى لا يظهر الفرق بينه وبين اذ في لزوم المجازة عند  
 فتدبر **قوله** في غير موضع الاستعمال مثل قولك متى يقال  
 او متى خرج زيد **قوله** ويمكن ان يقال اذا موضوعه بازاء  
 الوقت اه انما هو ان مراده بذلك كون اذا موضوعه  
 تارة بازاء الوقت فقط وتارة بازاء الوقت والشرط  
 جميعا والا فكون اذا حقيقة في الوقت فقط على قولهما ليس  
 مما يقبل النزاع لان عبارات عامة الكتب صريحة في **قوله** فتن  
 لا تدل لان اذا استعمل الشرط يكون مستعملا في بعض ما  
 وضع له كذا في شرح جلال الدين التتبا في وقت يظهر  
 لان الوقت لا ينفك عن استعمال الشرط على قولهما كما خرج  
 به في هذا المتن وقامه الكتب فكيف يتحقق استعمال بعض  
 ما وضع له ثم ان عبارة التتبا في كذا واما قول المصنف  
 وقد يستعمل معناه قد يراو بعض وضع له ولم يتعرض كونه  
 مجازا او حقيقة فاصرة لاختلاف فيه فتدبر **قوله**  
 والاولى منه ان يقال ان لم يستعمل له كذا في التلويح كقولهم



الاشكال انما هو قول فخر الاسلام وقد يستعمل في الشرط مستعاراً لمعنى  
 معنى الوقت لا يذهب عليك انه غير محل للتوجيه المذكور **قوله**  
 وما يدل على ما ذكرنا من ان اذا كتمت في عدم سقوط الوقت  
 عنه كما قال به الامامان **قوله** بالاتفاق ما عندنا  
 ذكره وانما عند الامام قدس سره فلان لا مضر ما رددناه  
 بالتفويض ثم على اعتبار انها للشرط يخرج من بداهة على  
 اعتبار انها للوقت لا يخرج فلا يخرج بالثبوت وهذا  
 التفصيل يظهر ان ذكر قوله بالاتفاق هنا ليس كمنهجي  
 لانها تخرج جواباً مستنداً عندهم جميعاً على ما ذكره وكثيراً  
 كما لا يخفى **قوله** كما في قوله ان لم اطلقك ذلك كان اذا تزوجك  
 عنده بين الطرفين الشرط فان حل على الشرط لم يقع الطلاق  
 حتى يثبت احدهما كما في ان وان حل على الوقت يقع في الحال  
 كما في سنة فلا يقع بالثبوت **قوله** اي اطلاقاً انت خير بان  
 ان يكون الاشارة الى مجموع ما ذكر من المحل على السؤال عند  
 الاستفاضة وبطلان كيف عند عدها لان سنة الطلاق  
 مستفزة على ذلك فذكر **قوله** لان العتق لا كيفية له قال في  
 التلويح لما قبل ان يقول انه يكون معلقاً ونحوه على ما ورد في  
 على وجه التدبير وغيره مطلقاً او مقيداً بما ياتي من الزمان وكل  
 هذه كيفيات **قوله** بتعلق الحرة بالمشية فلا يخفى لم يشأ  
 في المجلس **قوله** يعني اذا قال انت طالق كيف ثبت بوجوه  
 الغاية منها بحيث هو ان كيف في هذا المثال ليس باطل الاحكام

بل معمول به وقد صرح في توضيح وغيره ان كلمة كيف في مثل  
 هيست لتسأل عن حال بل صارت مجازاً ومعناها انت  
 طالق بانية كيفية ثبتت في كون من استفاضة السؤال بحال  
 وبطلان واسطة وهو استفاضة المعنى المجازي فكيف يصح  
 قول الله ان ستقام تسوان محل طلبه والابطال **قوله**  
 بالرفع يعني بعطف على الفصل والظاهر ان الجرح عطف على  
 لان الواحد بضم الفاء لا يصح اسناد البقاء الى القدر مطلقاً  
 بل الباقي هو فصل على القدر الواقع **قوله** اي اثبت في كلام  
 لان لفظ القدر على احسنه معطوف على الفصل هو فاعل  
 لقوله يعني ولا يذهب عليك ان الباقي في حيز ليس لثبوت بل لا  
 وكذا على ذكرناه من الوجه لثبوت لان ما فصل على الباقي  
 ليس لثبوت كما لا يخفى **قوله** فان اتفق بينهما يقع ما فوياً فان ثبت  
 بانية وقد نواها الزوج تطلق ثلث **قوله** وان خلف بان  
 ثلث ثلثاً وقد نواها الزوج واحدة او العكس في جميع  
 الاسرار ان الحكم في العكس وقوع واحدة البانية وهو مخالف  
 لما في غاية الكتب **قوله** كان ينبغي ان يستعمل بانيات ما  
 فوض اليها اعتباراً بانية التفويضات **قوله** لا يقال  
 هذا ينبغي ان لا يجوز آه الظاهر ان الاشارة الى ما ذكر من الغرض  
 اليها من جهة الزوج ابقاء بقوله انت طالق وذلك لانه  
 لا يصح بنية الثلث في قوله انت طالق كما علم في محله ولا مرد  
 طالق ما وقع فباختصاص من المثال لا مجرد انت طالق كما يبادر

الذي

يقع بانية وان شاءت  
 ثلثاً وقد نواها الزوج  
 ٢



المراد من قول  
صاحب النسخ

لان عدم صحة ثبوت الثالث فيه مخصوص عليه في غاية الكتب فلا يكون  
لذكره بالاعتفاء وجه ثم ان هذا السؤال مع جوابه المزبور  
مستور في بعض الشروح بعينه غير ان عبارة ينبغي ان يكون  
بالاثبات ونفي التثنية يكون المراد بانثبات طائفة من الوجود  
منه ومنشأ السؤال هو صحة ثبوت الثالث فيما نحن فيه فيكون الاشارة  
اليها وتقبل ان تكون لفظة لا في عبارة الشرح منها من العلم  
فقد بر **قوله** عدم انفكاك احدهما عن الاخر لا يذهب عليك  
ان من ان الكلام على ان المذاق في تلك التسمية هو استبعاد  
قيام البعض البعض فليكن بعدم انفكاكهما فموجب  
لان عدم انفكاك احدهما عن الاخر لا يقتضي له بالاستبعاد  
المذكور لانه اذا ثبت لزوم من تعلو احدهما بالثبوت تعلو  
الاخر سواء قام احدهما بالاخر او قاما بشئ اخر فليكن **قوله**  
وذا صرح في اضافته احدهما ووجهه في الشرح  
الاكلي وان شئت خيرا بان ما يظهر منه هو الاضافة لاحدهما  
من حيث كونه موصوفا والفرقة من حيث كونه وصفاء  
وبهذا لا مجال للتكاديه وليس المنفى في كلام بعض الشراح ذلك  
بل الاضافة والفرقة التبيين ما باعتبار المحل والحال على  
بظاهر من كلام **قوله** بل الخلاف منبني على عدم انفكاك الوصف  
عن الحاصل لان ما يكون محسوسا يعرف وجوده آه قال في الشرح  
الاكلي لانه لما فوض وصف الطلاق اليها يكون ذلك فوضا  
لنفس الطلاق اليها ضروري ان الموصف لا ينفك عن الحاصل لان



قلت كلام المحققين في قوله  
بما معناه ان الوصف من الوجود  
يحتاج الى ان يكون له وجود  
يعرف وجوده وصفه في نفسه

وجوده لما لم يكن محسوسا كان معرفة وجوده بآثاره واما  
فكان معرفة وجوده منقولة الى وصفه كافتقار وصفه في وجوده  
اليه فكان وصفه بمنزلة اصله ولا يذهب عليك في كلام  
الشراح به من خلط احد بين الوصفين **قوله** ان عبارة  
المراد بها محال آه كذا في الشرح الاكلي ولا يذهب عليك  
انه ليس مرادهم بكون الوصف بمنزلة الحاصل انه بمنزلة  
من جميع الوجوه او في النصوص خصوص حتى يرد عليه ذلك  
في كونه محتاجا اليه وفي الاضافة والمبتوعة كما صرح به في غاية  
الكتب فلا تسامح في الكلام فضلا عن لقب **قوله** وهو غير  
منفوض عند الحكم عني باخيه **قوله** والا قول اظهر لانتفاء  
المختص لا اظهر الاصطلاح على ذلك كذا في الشرح الاكلي  
**قوله** في باب الطلاق الظاهر ان هذا تفيد مفيدة  
كون المثال من باب الطلاق **قوله** قلت هذا انما يستقيم آه  
والا قرب في شرح المنفى للقاء في من ان اصل في باب  
الشرط وغيرها وجعل فيه فصلا جعلها مجازا عنها اولى من جعلها  
مجازا عن غيرها انتهى وهو الموافق لما نقله صاحب الكشف عن الفوائد  
الظاهرة على انه قد سبق منا في مباحث اذا ان ائمة العربية  
صرحوا بان معنى الشرط لا يكون في مباحث اذا في اسم لا يتفق  
معنى ان قد بر **قوله** لانه مبين فان قلت التجوز باعتبار  
اطلاق اسم احد المتعالمين على الاخر ليس بغرض في كلامهم قلت  
نعم لكن صاحب الشرح ذكر في مباحث المجاز ان اطلاقه في ذلك

وانما يجب ان لا يذهب  
نفسا على ان يكون  
قال في قوله لا يذهب  
فوكه ما كنت لم اجد  
الى آخر القول من الفصل والعال  
من الشرح الاكلي



التوافق ليس هو التزوم الذي يمتنع على استنباط طلاق  
 الاب على الابن بل هو من قبيل الاستحالة بنزل تعالى منزلة  
 التناسل بواسطة تلحج او تهكم او تفاؤل ومثلكه او نحو ذلك  
 ولا يذهب عليك ان من صدر منه هذا الكلام ليس من شانه  
 مثل هذه الاعتبارات **قوله** سب نزول الآية جواب  
 عن سند لاهم بالآية وقد يجاب عنه ايضا بان الذي هو انه  
 اذا اكتفى عن طهارة الثمانين بخلالة المذكور عند الخطا كان  
 الكلام مستندا ولا لغيره **قوله** وما ذكرتم ليس لك **قوله** قبل لا يذهب  
 من قبل الاستعمال بان يقال لا يظهر المراد به ظهورا تبينا بالاستعمال  
 يعني كون ظهور دلالة بسبب كثرة الاستعمال على ما صرحوا **قوله**  
 ولكن لا حاجة الى هذا القيد لانه لا يورد القسم عليه لان هذا  
 القسم في بيان وجوه الاستعمال لا يذهب عليك ان دلالة  
 القسم على ان ظهور الصريح بكثرة الاستعمال محل بحث لا يرى  
 الى قول الحقيقة والحجاز في ذلك المورده على انه ينبغي حينئذ  
 ان يقال لا حراز من الظاهر ايضا على تلك الدلالة وقد يقال  
 لا حاجة الى قيد الاستعمال لان تمام الاكشاف يحصل بنفسه  
 والتفسير كما يجب بكثرة الاستعمال فعلى هذا يدخل فيه النص والمفسر  
 ولكن لا يدخل الظاهر اذ ليس فيه الظهور بلين على وجه الظهور  
 واليه ان القاضي يوزن به وشمس الآية كذا في كشف هو ظاهر  
 لما مر غير مرة من انه لا يباين حقيقا بين هذه الاقسام فحوز  
 ان يكون لفظ واحد نصا او مفسرا ويكون مع ذلك صريحا

فيما روي به بل الحمل عليه متعمد اذا انقضت المفسر لبيان به  
 فلم يدخل في الصريح ليزم ثلث القسم ولم يقل احد وكون  
 مورد القسم ههنا موجبا لا شرطا الاستعمال فيه غير ما روي  
 في ذلك كما توهمه صاحب الكشف بقية جميع الشراح على اثرنا  
 اليه **قوله** يؤيد هذا ان كلمة عقب كذا الحقيقة والحجاز  
 بعد ذكر الحقيقة والحجاز كان اطهر في المراد **قوله** اقول هذا  
 مشكل لانه بناء في قوله حتى استنفذ من لفظة يكون ان يجاب  
 عنه بان صدور الكلام من الرجل لا يذهب منه في ثوب الخياط  
 له او عليه ولو غلطا وكذا في لفظة ههنا وقراءه هو لفظ المرأة  
 لا لفظة على انه يوزم منه قصد الخطاب حتى يقتضيه الخطاب  
 بالطلاق وههنا ليس كذلك يؤيد ذلك ان قال في الغيبة  
 بعد قوله لا يقع ما لم يقصد خطابها به **قوله** اي  
 بالاستعمال الظاهرية بقيد الاستتار لا بتفسير الجواز لان  
 ذكر في الشرح الاكتمالي من ان الاستتار محل الضمير في قوله  
 الصريح والحنانية راجعا الى الاستعمال الالف واللام في المراد  
 بقوم مقام الضمير في قوله لا يقصد خطابها به ثم ان معنى هذا  
 القيد هو ذكره في تعريف الصريح من لزوم قيد الاستعمال وقدر  
 ما يتحقق بذلك فلا نفعل **قوله** كما والمغايبة وانا وانت كذا  
 في كتب هذا الفن وفي شرح كفاية الرضوي ان انا وانت  
 ليس بجنابة لانه تصريح بالمراد وضرب الجنابة اذ هو دل على  
 المعنى بواسطة ما يورد اليه غير صريح فيه انتهى والظاهر ان بسنا

او بعبارة لولا ان مقتضى  
 امر في طالع لا يقع عليه  
 وكذا لو قرأ ذلك من الكتاب



اختلاف القيس في تفسير كناية وقوله كلام غريب **قوله** وهو شرط قبل  
 في التعريف به كلام ولعله لو قال مع ان المقسم بيان وجوه  
 الاستعمال كان اصبوب **قوله** قلت انما وضعت لبيان علم الحكم  
 بطريق الكناية فلذا كانت كنيات في نفسها وان عرفت  
 معانيها بالقرائن الحادثة كافي في الحكم او العاكسة كما في ضمير لغايتنا  
 في قول البديع ويخلص من ان كونها كنيات انما هو مع قطع  
 عن القرائن وهو لغوهم من عبارة الله ايضا وهذا كنههم  
 الاشارة والمصولات بالمعاني وان كانت معارف ذلك  
 لان اسم الاشارة من غير اشارة حينية الى اشارة اخرى  
 الخاطبة وكذا المصولات من دون الصلوة بهمة عند الخطبة  
 يظهر اندفاع السؤال لاني لان كونها معارف انما هو مع ملاحظة  
 القرائن بخلاف كونها معارف انما هو مع ملاحظة القرائن  
 بخلاف كونها كناية على اشارة اليه قوله وفيه تأمل الظاهر ان  
 هو ان حالة الاستعمال هو حالة تعين المراد بالقرائن فلا يمكن  
 استعماله في تلك الحالة لغيره ولعل مرادنا اننا في حالة العمل  
 هو حالة استعمال الضمير فقط مجردا عن التوكيد الحادثة او المعانية  
 فيرجع الى ذكرناه فتدبر **قوله** اي حكم الكناية ان لا يثبت  
 الحكم الشرعي بها بشر هذا الضمير الى ان الوجوب بمعنى الثبوت لا  
 بمعنى التزوم كما هو مستسا في كون مؤدى الكلام صحة العمل بها  
 بدون النية وانما يكون اشراط النية لوجوب العمل لا لصحة  
 وليس كذلك كما لا يخفى **قوله** او ما يقوم مقامها عطف على قوله نية

ان كان المراد من قوله كناية  
 ان يكون المراد من قوله كناية

وان كان المراد من قوله كناية  
 ان يكون المراد من قوله كناية

الحكم والضمير لشيء ثم انه لا اعتبارا بآية عندنا في ذلك  
 من النية ذكره الترمذي **قوله** وهو ان هذه الالفاظ كنيات  
 لتوقيف على الترمذي كذا في الشرح الاكمل ولا بعد ان يعقل باطلا  
 لفظ الكناية عليها في عبارة الفقهاء **قوله** فثبت ان  
 يقع بها الرجعي كما اذا قال انطلق ان ثم ان الواقع بها عند  
 الشافعي هو الرجعي فيكون اطلاق الكناية عليها حقيقة  
 على اصله وما اختاره هو مذموم عمرو بن مسعود وما ذمنا  
 اليه هو مذموم علي وزيد **قوله** تكتفي الا بهما فيما ينصل به  
 وبذلك ثابت الكناية فاحتجت الى التنية وان كانت صريحة  
**قوله** بل باعتبار انهما محل حملها اوصولة وهي متوقفة قد  
 يكون بالتحل وقد يكون بغيره فاستنبه المراد بالنية الى العمل  
 الذي يظهر اثره في لانه لم يعلم اي محل اراده **قوله** فالجواب  
 انها كنيات حقيقة آه انت حيز بان الاصول ان يقول ما لا  
 ان يقال انها كنيات آه لان اذكر ليس حاصل ما ذكر في المتن  
 ولا في الاعراض المذكور بل هو طريقة اخرى اخبارنا اننا في  
 وقر عليه كلام صاحب الفقه ثم انه لا يستلزم خروج عبارة الحكم  
 في المتن عليها بان يحمل الضمير في هذا الى كنيات اطلاق  
 على المصطلح مع الاضافة لكن كلف في الشرح انما يوافق التفسير السابق  
**قوله** والنسبة بين الكناية والحجاز يعني على اصطلاح اهل الأصول  
 واما على اصطلاح اهل البيان فهي بيانية للحجاز على ما تقرر في محله  
**قوله** ولا يظهر انه استثناء آه كذا في الكشف غير وجوب



ان معني عندى شيئا غير مستبرئ ظاهر على كل احد كقولهم انما هما فها  
 يتصل به كما في البابين فيكون الاستنار لا في نفسه بل في اعتبار  
 المحل فمثل البابين كناية مجازا وجعل كناية حقيقة  
 حكم ظاهر وجعل كان الاستثناء من قوله حتى كانت بوايين  
 لا يكون مؤداه الكلام كون عندى شيئا كناية حقيقة لكن يرد  
 عليه ايضا انه اذا كان مثل البابين مثل عندى شيئا كناية  
 كناية مجازا ففرغ وقوع السبب في القسم الاول على كونه كناية  
 مجازا منع خلفه لك في القسم الثاني في بيان الفرق وجود  
 مانع ليس كمنع في هذا الذي لاح بالبال لان قول الله  
 يحدث بعد ذلك **قوله** فلان العدة به قال عندنا لك  
 اى حسب **قوله** فاعلمت السبب انما يطلق على السبب  
 آه هذا السؤال لصاحب التبيين ومناه شرط ما ذكر في صحة  
 اطلاق السبب على السبب هو كونه بعض الفقهاء يوجبون  
 على ان المعبر في ذلك هو الشرط المذكور في الجواب فيسبق  
 ما يتعلق بذلك في بحث المجاز فتذكر **قوله** قلت الشرط  
 في اطلاق اسم السبب وقد جاب عنه بان المراد بالسبب  
 هنا العدة مطلقا كما يقال النكاح سبب للحمل والطلاق  
 علة لوجود العدة شرعا كما ذهب اليه الفقهاء والدخول  
 شرط فلا بد من خلف الحكم عنه في غير الدخول بها وسبب  
 الحكم بغيره جائزة كيف كانت كما سبق **قوله** كالعدة يجب  
 على ام كوله آه والواجب بالوفاء بربض زمان منقذ لا اعتداد

قوله في البابين كناية مجازا وجعل كناية حقيقة  
 حكم ظاهر وجعل كان الاستثناء من قوله حتى كانت بوايين  
 لا يكون مؤداه الكلام كون عندى شيئا كناية حقيقة لكن يرد  
 عليه ايضا انه اذا كان مثل البابين مثل عندى شيئا كناية  
 كناية مجازا ففرغ وقوع السبب في القسم الاول على كونه كناية  
 مجازا منع خلفه لك في القسم الثاني في بيان الفرق وجود  
 مانع ليس كمنع في هذا الذي لاح بالبال لان قول الله  
 يحدث بعد ذلك **قوله** فلان العدة به قال عندنا لك  
 اى حسب **قوله** فاعلمت السبب انما يطلق على السبب  
 آه هذا السؤال لصاحب التبيين ومناه شرط ما ذكر في صحة  
 اطلاق السبب على السبب هو كونه بعض الفقهاء يوجبون  
 على ان المعبر في ذلك هو الشرط المذكور في الجواب فيسبق  
 ما يتعلق بذلك في بحث المجاز فتذكر **قوله** قلت الشرط  
 في اطلاق اسم السبب وقد جاب عنه بان المراد بالسبب  
 هنا العدة مطلقا كما يقال النكاح سبب للحمل والطلاق  
 علة لوجود العدة شرعا كما ذهب اليه الفقهاء والدخول  
 شرط فلا بد من خلف الحكم عنه في غير الدخول بها وسبب  
 الحكم بغيره جائزة كيف كانت كما سبق **قوله** كالعدة يجب  
 على ام كوله آه والواجب بالوفاء بربض زمان منقذ لا اعتداد

الاهام

الا فرائد اثبت بقوله عندى كل ما فيه كذا في التحقيق  
**قوله** وان يكون صفة للمرأة اى واحدة عند نوكا ومنفردة  
 عندى ليس معك غيرك واحدة نساء العالم في الجاهل  
 والحال **قوله** فاذا نوى الطلاق يكون رجعا وصار كانه  
 قال انت تظلمينه واحدة ولو قال هكذا ونوى الطلاق  
 صح **قوله** ولم يحلوه بانية فيه تسامح لان الموضوع هو  
 البسبوبة والكف بانية ببنونة واحدة **قوله** وان لم يجر  
 بان سكن لها على الوقف **قوله** بل واحدة بالنصب  
 هذا جواب بطريق الترتيل فيكون الترتي في محله ثم انه لم يجر  
 لتوجيه احتمال التكون للوجهين لظهور التحمل فيه كلف  
 صورتي لا عاب **قوله** اى انت فانت طليقة واحدة لا بد  
 عليك ان جعل المصدر مخدوف من قبل رجل عدل كما قاله  
 انه يلحق اقل كلفة منه ثم ان تعدد الاول يخرج في وجهه  
 ذلك ما بلغ في بكتي الخصم فلو جمع احد بينهما كان **قوله**  
 وهذا المحل غير قابل فيكون نسبه له الى الزنا قال شمس  
 الاية في اصوله هذا الكاف ايضا موجب للعموم لانه حصل  
 في محل محتمل فيكون نسبه له الى الزنا قطعاً بمنزلة كلام الاول  
 على هو موجب الخاتم عندنا انتهى ويوافق عامة كتب الفقه  
 وبجدة عبارة غير في كلام شمس هو من العلم يشهد  
 العقل ايضا كما يشهد به الفعل فتذكر **قوله** وقيل بالعكس لو قال  
 وقد يطلق على ماله كما في شرح الفقه للفقهاء آ في كان صواب

قوله على كذا انما اعطيتهم  
 وهذا الجواب بكونه واحدا  
 كما هو في كلامهم



اذ لا خلاف في اطلاق الاستدلال على كل منهما **قوله** وفي عبارة  
 تسامح فيه بحث لان التسامح انما يتصور فيما لو اطلق الاستدلال  
 واريد به نوع من الكتاب وليس فيما نحن فيه ذلك غاية الامر  
 لم يفسر ذلك النوع من الكتاب بطريق جعله موضوعا كما هو ظاهر  
 والواقع في غيره من الاقسام بل لما فسر الاستدلال وجعله  
 موضوعا واكتفى بمعلومية ذلك النوع في ضمن تفسير الاستدلال  
 فخرج الى كونه يكون تغييرا لسلوك بهذا التفسير عرفت  
 ان قوله عده منها ليس وجه صحيح **قوله** فكيف لم يعد لاسم  
 بدونه يعني قسام هذا القسم وفيه تأمل **قوله** لا العمل  
 بالجوارح فهو في قوله نه اقبوا الصلوة مثل استنباط  
 وجوب الصلوة لافضل الصلوة **قوله** اراد بظاهر الكلام ان  
 العمل بما سبق الكلام له عمل بشي ظاهر يشير الى ان اضافته  
 الظاهر الى سبع مبيانية وفيه بحث ظاهر اللهم الا ان يكون  
 الكلام على تقدير المضاف والمراد ظاهر لفظ ما سبق فيذكر  
 ثم ان الظاهر في العبارة اراد بظاهر ما سبق له الكلام لان  
 المقصود هو لاجرا عن اشارة النص بحمل ذلك قوله  
 قلت المراد الكلام من الكتاب السنة فلا يكون اعلم لا بد  
 عليك انه اذا جاز مثل هذا التفسير فالمانع من تفسير الكلام بما هو  
 نص فلا يكون فيه اشارة الى ان المراد بالنص ليس تقدم  
 ذكره ثم ان الكلام منها في قسام الكتاب **قوله** ودخل السنة  
 ودخلها نص يا غير مستم ولا لازم لا تترى في قول الله تعالى

وكذا في قول الساج  
 ان العمل بما سبق

**قوله** ولا كفي القبال  
 هو العمل بما سبق

مباحث السنة الاقسام التي سبق ذكرها ثمانية في السنة **قوله**  
 مع ان الكلام ليس موضوعا بل موضوعا لبيان **قوله**  
 والمراد من الموضوع له حسنها اعم اه بجلاله في تعريف النص  
 في التحقيق اعلم ان المراد من كون الكلام موضوعا للمعنى ان يدل  
 على مفهومه مطلقا سواء كان مقصودا اصليا او لم يكن مقصودا  
 في بيان النص وانما هو ان المراد من كون موضوعا ان يدل  
 على مفهومه تقيدا بكونه مقصودا اصليا فدخل في السوف  
 هنا ما يدل على معنى ولا يكون مقصودا اصليا فيه ولم يخل  
 بما سبق **قوله** ليس هذا من تمام تعريف بل ابتداء كلام  
 اه والتوضيح من الاشارة الى تحليل نسبة هذا القسم كذا  
 في الكشف **قوله** على اختصاصه لا بالنسبة اليه لبيان  
 صفة اختصاصه كقوله في الفناء والمعنى ثم اظهر في العبارة  
 على اختصاصه لا ب **قوله** حتى لو كان لا ب ترشيا  
 في كرا التفرع اشارة الى وقوع ما يقال من ان الولد نسب  
 الى امه كما ينسب الى ابه وترش منها كما يرث من الاب  
 فما تائدة تخصصه بالاب قوله لان كل منهما يفيد الحكم بظن  
 ولو كان الظهور من وجه كما في الاشارة ثم ان الظاهر ان يكون  
 لان كل منهما ثابت بنفسه **قوله** كما في التحقيق وشرح المص  
**قوله** اشارة الى انه يجوز ان يقع اه تفسير الكلام المراد  
 على الوجه المذكور وهو الموافق لما في التفوق وقال صاحب التحقيق  
 بعد ما فسر الكلام بذلك في بعض الشروح مما سؤ في ان ثبت

قوله الذي يحتاج اليه في  
 الاصل كذا في عبارة الساج  
 والحق الذي لا يخفى عليه  
 فيكون وهذا النص الحكم



الحكم بها قطعاً في التسليم ثابتاً بعبارة وإشارة  
 سواء في الثبوت أو النفي وفي القطعية عند الأكثر وقال في  
 موضع آخر ولحق أن كلا منهما قد يفيد القطع وهو كمال في  
 الظن انتهى ووجه ذلك أنه قد يستدل بالعام المخصوص  
 عبارة وإشارة قد تبرز **قوله** فيكون عاماً قابلاً للتخصيص  
 هذا هو من سبب لآية وفخر الكلام وقال القاضي تاج الدين  
 أبو زيد الإشارة لا لاختصاص **قوله** تأكيد لقوله لغة فيه  
 تأمل لآية أنها بظهر لو كان المراد باللغة ما يقابل لها في لفظ  
 وسباق كلام الشارع لا بلابيه والذي يوجب للحا طرافاً أن  
 الإعراف عن الإقضاء والمخالف أيضاً إنما هو قوله بمعنى النص  
 وأن قوله لغة متحقق للإعراف عن الرأي الاختصاص والتميز للآية  
 عن القياس فيظهر حيث يكون قوله لا اختصاصاً وإنما كذا  
**قوله** لأن الله من ضرب لا يطرح آه المذكور في الآية هو  
 انتهى عن التأليف لا عن ضرب فليس هذا المقام مقام محقق  
 المقصود من ضرب بل المقصود من التأليف ولعله سبب تبرز  
**قوله** ويمكن أن يقال أنه قد يؤدي المعنى المقصود للاختصاص  
 فكان أولى على أن دخول كاف على ليس مثال في  
 الحقيقة كما في قوله تعالى كما أنزلناه من السماء **قوله**  
 رد لما قاله بعض الأصوليين من أصحاب الشافعي وبعض أصحاب  
**قوله** من نفاة القياس وغيرهم كما في سائر الكتب  
 أظهر ثم أنه نقل من دأود الظاهري من نفاة القياس نفي

ثم أنه ليس المراد بالآية  
 المصطلح كما فصل

قوله نفاة القياس

ذلك أيضاً **قوله** ولعل أن يقول ثابت بدلالة النص كثيراً  
 يكون آه كذا في التسليم وقد أورد صاحب الحنفية في السؤال  
 واجاب عنه بأن الشرط في الدلالة هو أن يكون المعنى الذي  
 به الحكم ثانياً لغة بحيث يعرفه أهل اللسان وهذا كذا كما  
 بينا فاما أن يكون أن ثبت بهذا المعنى في غير موضع النص  
 يعرفه أهل اللسان فليس شرطاً انتهى وكان لعلنا  
 أن صاحب الحنفية لم يقنع بجوابه حيث أقصر على ذكر السؤال قال المولى  
 الفاضل إن مناط مفهوم لغة أي لا يتوقف فهمه على مفردة  
 شرعية لا أن يباقي إليه من كل لغوي كما ظن انتهى برده  
 التعريف للغة الفاعل في **قوله** كوجوب الكفاية في الأكل  
 والشرب في الصوم حكاه الشافعي في سبجي تفصيله من سراج  
 فلم يفهم أن الشافعي من أنه فهو من العلة **قوله** والحد في اللغة  
 أي كجوب الحد فيها على رأي الأمامين بدلالة نص في حاشية  
 الزم **قوله** ويمكن أن يجاب عنه بأننا سلمنا أن وجوبه  
 قبل هذا الجواب في كونه في شرح أصول فخر الكلام لا في  
 ولكن أنه هو من نسخ العكس لأن ما منع السائل عما هو  
 معرفة العلة عند سماع النص لا معرفة الحكم ابتداء كما يفهم  
 كلامه لا يرى في قول السائل كذا إنما يكون مستتباً على ملكه في  
 معنى الظن لا يفهم كثير من الماهرين في اللغة أن الحكم في المنطوق  
 لا جلياً ثم أن قوله يعرف من أول الآية ودعوى بلاديل  
 والظاهر خلافه **قوله** من حيث أن كلا منهما موجب الحكم قطعاً

قالت الحنفية ما بين  
 ورد في حاشية جامع في الصوم

قد ورد



هذا محال لما قد سبق منه في صدر شرح قول الله ٥ وهما سوا  
 في الجواب الحكم من قوله لأن العبارة قطعية والإشارة قد يكون  
 غير قطعية فالنصوب ههنا ان يقول من حيث ان كلا منهما نص  
 الى النص دون الراي كما في الكشف وغيره على ان عوي القطع  
 في دلالة النص مطلقا لا بجاو يصبح فالصاحب الكشف كان  
 المعنى المقصود معلوما قطعا كما في تحريم الثأف قطعية  
 وان قيل ان يكون غيره هو المقصود كما في الجواب الكفارة على  
 المعطر في الاكل والشرب قطعية **قوله** لانها لما وجبت في الفصل  
 الخطأ بقوله تعالى ومن قبل موثنا خطأ فغير رتبة مؤمنة  
**قوله** ولو سلم فالقصاص وجب بعبارة النص وقد سبق  
 ان العبارة احق من الإشارة عند التعارض **قوله** لان  
 الثابت بالقياس ثبت بالراي في شبهة آه كذا في غاية  
 الكتب ورواه صاحب التحقيق بان مثل من الشبهة غير ثابتة  
 من ثبوت اتفاق النسخ على التعلق باخبار الاحاديث في  
 الحدود والكفارات وعلى صحة اثبات سباب الحدود في الجاس  
 الحكم بالبينات وفيها شبهة وفي السويع إشارة الى دفع  
 هذه الشبهة بالتعرض للفرق بين الشبهتين حاصله ان الشبهة الاولى  
 من ثبوت الحدود والقصاص هي تحت لال المعنى الذي  
 بالحكم لا الشبهة المانعة في طريق الثبوت والشبهة الموجبة  
 في القياس هي الاولى وفي مثل ضار واحد هي الثانية لكنه  
 محل شبهة بعد لاطلاق قوله عليه الصلوة والسلام ادروا

الحدود بالبينات فثبت **قوله** لان الحدود والكفارات آه هذا  
 الذي اختاره صاحب الكشف في تحليل المسئلة وكان لكان  
 للشارح ان يذكره بطريق العطف على التحليل **قوله**  
 وهذا الفرق المذكور اى الفرق بين دلالة النص والقياس **قوله**  
 وقال بعض اصحابنا ان الشافعي دلالة النص والقياس هو  
 كان ظاهرا ان يقول لالة النص قايض كل امر من نصا وصرح  
 في غاية الكتب **قوله** ثبت مثل هذا القياس كثبت بالقياس  
 الذي قلته منصوصه كذا في الكشف يريد بمثل هذا القياس دلالة  
 النص التي يستعملها قايضا جليا فيما اذا كانت عليه غير منصوصه  
 ثم ان ضمير عندهم لا صاحبنا القائلين بان دلالة من قايض  
 القياس كل يظهر للتأخر في الكشف واما القائلون بذلك من  
 اصحاب الشافعي فقد ذكر قبيله انه ثبت عندهم بهذا النوع الحدود  
 والكفارات لانها عندهم مثبت بالقياس **قوله** ويكون الخلاف  
 لفظيا مثبتا على تفسير القياس **قوله** ومثال اثبات الكفارة  
 على من جامع كما في سائر الكتب والعلل ساقط من سلم ثم ان  
 اثبات دلالة نص الاعرابي امران احدهما اثبات الكفارة  
 على غير ما غر من في واخر اثباتها على من فسده منصوصه  
 بالاكل والشرب والعلل في حق الامر من واحد وكلها مذكورة  
 ههنا في كلام الشارح وان كان في تحريره بعض قصور فاعفل  
**قوله** فثبت لان سلم انه غير معقول المعنى لان الشارح معني  
 آه مؤدى هذا الوجه يخص قول عليه الصلوة والسلام التائب



ثابت بمعنى النقص

من الذي نسب كنه لا ذنب له او قبيحة قد بر **قوله** ولا ان معنى النقص  
اذا ثبت عند آه قال المصنف في الشرح اعلم ان ثابت دلالة  
النقص لا يحل التخصيص عند من يقول بان المعاني لا عموم لها لان  
المعنى واحد وانما كثر في محالها فظاهر لان ثابت دلالة النقص  
والتخصيص يدعي سبق العموم واما على قول من يقول بان المعاني لها  
عموم وهو الجصاص وغيره فلان معنى النقص اذا ثبت عليه لم يحل ان  
يكون غير كلية وفي التخصيص ذلك انتهى وكلامه في المتن مقتصر  
على القول لا قول حيث قال لانه لا عموم له كونه هو قول المشهور  
والله اعلم بالصواب وبما قلناه عن شرح المصنف يتضح ان  
عطف الشارح لهذا التعليل على التعليل الاول غير صحيح وذلك  
لان التعليل للعطف عليه هو عدم العموم دون العطف قد بر  
**قوله** اي بمقتضاها كذا في الكشف وفيه كلام اذ لا كلام في صحة  
اضافة ثبوت الحكم الى الاقتضاء ايضا على انه هو السبب  
لقوله واما ان ثابت دلالة النقص **قوله** المقنن وهو النص  
وقال بعضهم لمقتضى الكسر هو الجاهل على الزيادة وصحابة الكلام  
وبالنقص هو المزد والاقضاء هو دلالة الشرع على ان هذا الكلام  
لا يصح الا بالزيادة **قوله** في اثباته يعني ان الغير المرجع  
الموصول محذوف مع اعتبار تقدير المضاف **قوله**  
او تعليل اشتراط تقدم عليه على فهم من الجهر وانما قلنا ذلك  
لان كلام الشارح على ان قول المصنف بشرط متون وجملته المذكور  
بعده صفة له كما يظهر من دلالة فيه على اشتراط تقدم عليه

على الوجه الثاني **قوله** بالنقص بمعنى المفعول لا بالكسر على مقتضى الحال  
او بالنقص على معنى المصدر لان زنة المفعول من اوزان المصادر  
في المشتقات وهذا لم يقل عليه صنعة المفعول كما هو ظاهر  
مشد **قوله** كما حل عليه بعض الشارحين الظاهر انه يريد به ما كنف  
وتفسيره لا قول ايضا ذكر في كلامه كنه قدم هذا واخر ذلك  
ولعل وجه تقدم حصول الغنية فيه عن اعتبار حذف الفاعل  
الى الموصول خصوصا مع تقدير المضاف كما اشرنا اليه وايضا  
رجوع الضمير في قول المصنف وعلامة فيما سيجي الى المقنن  
فاظهر منه ان يكون المحذو ايضا هو مقتضى كما في قولهم  
خواجه دخول الجراة بعد تعريف الاسم **قوله** واللام فيه بدل  
عن الاضافة اي بواسطة اقتضاء النص ثم الظاهر ان هذا  
مقرر على تفسيره لا قول ايضا قلت لان المنقسم الى الاقسام  
آه ليس مراده بالاقسام العبارة والاشارة مثلا لا محالة  
كما هو سببا ولانها ليست من قبل الحكم فاما ان يكون مراده  
المنقسم الى الثبوت بالاقسام الاربعة او يزيد بالاقسام الى  
بالعبارة وثابت بالاشارة مثلا ثم ان مراده بالاقسام  
الاقسام في كلامهم لاقول في كلامهم به لعله لو قال لانه هو السبب  
لقوله واما ان ثابت دلالة النص لان كون المراد بان ثابت  
الحكم متعين لكان اقرب مما قلناه متدبر **قوله** ولانه لو قلنا  
على تعريف الحكم فحصل منه تعريف المقنن آه ان اراد قصدنا  
لمنوع وخلاف الواقع وان اراد ضمنا فهو مشترك اللهم لا

قوله بدل من الاضافة  
فيه تاسع والظاهر من  
المضاف اليه



الا ان يدعى التفاضل بالظهور وعدمه **قوله** انقطع عن الضمير  
 الى المذكور في قوله ما اضيف الى المذكور ولا يلزم من هذا  
 قبل المذكور لوقوعه في جز الفاعل **قوله** هذا ذهب المتأخرين  
 كشمس الآفة وفتح الاسلام وصدر الاسلام وصاحب المآثر  
 ومن تبعهم وكلام متفقون في جواز العموم في المحذوف دون  
 المقضي الا ابا اليسر فانه لم يقل بعموم المحذوف ايضا  
 كذا في الكشف **قوله** مثل طلق نفسك كذا في التحقيق  
 يظهر منه بان يكون ذلك من قبل المحذوف **قوله** فلا  
 يوافق قول صاحب التحقيق بعد ذلك ان المصدر فيه  
 ليس بمقدور ولا محذوف غير مذكور ولا قول الشارح  
 بعد سطر ليس بمقدور ولا محذوف بل هو غير موافق لما هو  
 الحق ايضا كما سيظهر عند قول الكم خلاف قوله طلق نفسك  
 نعم وقع اطلاق المحذوف عليه في كلام غيرهما ايضا قال  
 في شرح منتخب الاحكام في خلاف اذا قال طلق نفسك  
 يقع الثالث لان المصدر محذوف وهو كما مذكور لغة قال  
 الكل ولا قال ومن ذلك قولهم والمحذوف لغوي كشيء  
 المصدر في قوله طلق نفسك كما سباني وكان مثله داخل  
 في المحذوف المصطلح عندهم ولما وجدوه نظير المحذوف  
 في قول العموم اطلقوا عليه لفظ المحذوف مما حجة ثم انك اذا  
 حكفت هذا عرفنا في كلام شارح بعد سطر في تضعيف  
 الفرق الثالث من الغفول عن ذلك قد بر **قوله** جعلوا ما

اولا ليس صدر الاسلام وهو  
 فتح الاسلام ابو موسى القتيبي  
 بذلك لغيره ايضا كالقتيبي  
 فوالله ما في السير نصا فيه  
 مستله

والا فليكن هذا القول اطلاقا  
 من ان يظن ان ذلك من قبل  
 المحذوف والقدر مع  
 نصهم كلامه مستله

يقبل العموم من باب المحذوف يعني انهم لما روا ذلك سلكوا  
 طريقة اخرى فصلوا بين ما يقبل العموم وبين ما لا يقبل  
 ما يقبل العموم فاما آخر غير المقنن وسماه محذوفا كما  
 حقه صاحب التحقيق **قوله** لا فعموم بعض افراده لا يقنن  
 جعله بابا آخر اذ يجوز اختصاص حد فسمي الشيء باليسر  
 القسم الاخر كما استثناء ينقسم الى مقبل ومنقطع وكل  
 واحد منهما احكام لا توجد في الآخر **قوله** اما الاول فمقتضى  
 اعتق عندك عني باللفظ ان السمع لو قدر مذكورا اهانت  
 خبر بان المقدر عدم تغير الكلام المقضي عند تغير المقضي فذكره  
 في الكلام وهو مقرر في المثال المذكور اذ يجوز ان يقال عني  
 عندك عني مبيحا مني باللفظ كما سيجي بحقه واجبه  
 في فصول البدائع بان هذا من سوا الفهم اذ هذه العبارة ثبتت  
 في معناه ولا يفيده فائدة بل صحتهما بعد تمام العهد من الطرفين  
**قوله** واما الثاني فمقتضى تعالي نقلنا اضر بعباك  
 الجراه كلامكم به في شرح منتخب الاحكام صرح في ان الآية  
 من قبيل المقضي بانه على ان المقضي قد يكون عقليا كما  
 يكون شرعيا فلما برز ذلك لا على من شرط كون المقضي  
 شرعيا ليس **قوله** و فرق بعضهم بان المقضي شرعي زاد عليه  
 بعضهم قوله او عقلي كما اشرنا اليه **قوله** والمقدون يعني  
 اصحابنا والفاضل الامام ابو زيد ما يعنى في ذلك عليه ان يعنى  
 واصحابنا ثم اختلفوا في عمومه فذهب اصحابنا جميعا الى انفا



عنه وتوهم الشافعي وقامه اصحابه الى القول بجواز العموم  
 كذا في التحقيق **قوله** لم يخرج عن الامر بل كان مستدلا لانه كان  
 مانورا بالبيع الضمني واني به مفسودا فكان عقد توفيق على  
 قبول الامر فاعتاقه قبله يقع منه كذا في فصول البدائع  
**قوله** وبه يثبت ان الالف مرتبط بالتمليك الظاهر  
 ان طرقي الارتباط هو التضمين كمن اوضحه في تضمين  
 البيع لانه كان مانورا بالبيع الضمني المقبر في المال  
 عندهم كما قال العلامة الفاضل في ان بالضمين يعني  
 على تقييده معنى البيع كانه قال اعقده فني مبيعا فني حبيد  
 ان يكون مراد الشارح ايضا ذلك ويكون مراده الكلام  
 المذكور هو تصور المال لا تحقيق الحال ثم ان قول الفاعل  
 عني على اختاره صاحب التوضيح صلة للبيع ورده  
 العلامة الفاضل في انه لا يقال بعنه عنك بل منك واختاره  
 كونه خال من فاعل اعقده اي ثانيا عني ووكيل ووافقه  
 الشارح ايضا **قوله** بوجوب ان لا يجوز في غير زيد بوجوب  
 عبارته ان لا يجوز في حق زيد **قوله** لان موجب ذلك آه  
 الاشارة الى النص المذكور **قوله** قبل المقتض بجزان يكون  
 آه القابل لافضل الترتيب وعبارته كذا في بحث طراز  
 ان لا يصح الكلام بدون تقدير العموم كما في قوله اعني عبيد  
 عني بانما هم اشياء التي فهم منه هو ان من اشياء عموم  
 البيع المقتضي حيث كان مضافا الى العبد لا عموم العبيد كما فيهم

ان

من كلام

من كلام الفاء اني كيف والعبيد مذكور فكيف يزعم مثل الشافعي  
 ان عمومه عموم المقتضى **قوله** واجيب بان هذا آه الجيب  
 بذلك هو لفاء آني وقد اجاب عنه المولى الفاضل بالعموم  
 ان ثابت بقولك اعني عبيدك عني نفس المقتضى بين اثنين  
 وهو الحق الذي لا محذور عنه **قوله** والبيع واحد في كلام  
**قوله** ثابت بقدر البيع اعناهم آه الظاهر انه اراد بذكر ذلك  
 ههنا تحقيق وحدة البيع او قد سبق بيانه بالامر  
 عليه كنهه محل بحث قد برغم استدلال به صاحب المعنى  
 على عدم عموم المقتضى ذلك لانه لوعم المقتضى واعتبر بما  
 وراء الحاجة ويكفون كالمذكور صرحا كما قاله الشافعي  
 لثبت المقتضى هو البيع مثلا بشرط نفسه ولكن ذلك  
 يدل على انه ليس كالمذكور صرحا **قوله** كما باهة اكل الميتة  
 آه نظير لشبهة بالقيود المذكور واجامع الضرورة **قوله** لان  
 وقعت في موضع النفي وذلك ان هذا التعليق للمنع فيكون  
 في معنى النفي **قوله** اعلم ان اراد مسئلة اكل من قبل  
 المقتضى آه اجاب عنه العلامة الفاضل في بان الصحة  
 الشرعية موقوفة على الصحة العقلية وهي على المقتضى فيكون  
 صحة الحلف على الاكل شرعا موقوفة على اعتبار الكول  
**قوله** الا ان يقال المقتضى آه فيكون الاحراز من صحة  
 الكلام لغة فقط **قوله** لكن بعيدا التوقف لفرق بينه وبين  
 المحذوف آه كذا في التحقيق وانت خبر بان من عيانه ذلك من

وفرق بين عموم المقتضى  
 وعموم المقتضى

قوله وانما عندنا ظن  
 بخلافه وبسبب تعليق ذلك  
 في حيث عدم احتمال الامور المذكورة

الذكورة



لا يلزم الفرق بينهما من هذه الجهة فلا محذور فيه **قوله** لما  
 صح إجماعنا بثلث يعني بالشرح بها كما إذا قال أنت طالق  
 ثلاثا **قوله** وبهم شافعي ٢ آه الذي نقله الله ٢ في شرح  
 المتن عن البراز وصول الفقه للشيخ الآدمي رحمه الله  
 النفسى توان الشافعي لا يوجب النفسى في هذا المفهوم  
 غيره من المفاهيم عليه ابتداء كلهم بما سيجى من بحث  
 محل المطلق على المقيد **قوله** ولا شرائط عند القائلين  
 به وهى ان لا يظهر آه ذكر ابن الحاجب الشرايط المذكورة  
 بهذا كونه قال في آخرها او غير ذلك مما يقتضى  
 المنطوق بالذكر نعم ان شرط مفهوم المحالفة ان لا يظهر  
 تخصيص المنطوق بالكبر فائدة غير نفى الحكم عن المكوت  
 عنه كذا في التسليم **قوله** بدلالة نص في شرط في المنطوق  
 هذا على هو الحق من ان دلالة النص لا تتوقف على الاولوية  
 بل قد يكون مع المساواة ايضا كنبوت ابراهيم في زمانه  
 بدلالة نص في ما عروا ان كان المفهوم من اصول ابن  
 الحاجب هو شرائط الاولوية ثم ان صورة المساواة  
 جرى فيها القياس ايضا وقد ذكره صاحب التوضيح واهله  
 الشارح **قوله** ولا يكون للكشف الملح آه هذا على ان يكون  
 المفهوم مفهوم الصفة **قوله** او نحو ذلك كالتاكيد **قوله** ولا  
 يكون المنطوق لسؤال او حادثة آه ولا يعلم الحكم بان  
 انما يحصل حكم المذكور كذا في تتبع **قوله** وصفا بالسوم



فان القاعدة جارية على  
 كل ما في نسخ المتن على  
 كونها

لا يدل على عدم وجوب آه انما قلنا هنا اشارة ان ذلك  
 لا ينافى استندنا لمفهوم مفهوم قوله عليه الصلوة والسلام  
 في خمس من الابل السائمة شاة على شرائط صفة السوم  
 في زكوة الانعام كما تجى في مباحث القياس لان كون  
 عليه الصلوة والسلام جوابا عن بيان حال السائمة غير  
**قوله** والا يلزم الكفر آه فان قيل انما يلزم ذلك اذا  
 تحقق شرط مفهوم المحالفة وهو ممنوع جاز ان يكون  
 المقضى تخصيصا لذكر هو قصد الاخبار برسالة سيدنا  
 محمد عليه الصلوة والسلام قلنا فح لا يتحقق مفهوم المقضى  
 اصلا لان هذه القاعدة حاصلة في جميع هذه الصور كذا  
 في التسليم **قوله** ولعابا ان يقول رسالة سيدنا محمد  
 صلى الله عليه وسلم مستلزمة آه نعم لكن لانه المفهوم  
 على قول من قال به صريحة والدلالة المذكورة التزامية فلا  
 اعتبار لها عند وجودها اللهم الا ان يكون المراد  
 ذلك قرينة لعدم كون المفهوم مقصودا وسقوط الا  
 راسا والذي يظهر ان لزوم الكفر من ظاهره كانت  
 في التحدور فلا يفتح فيه هذا المذكور الا بذكر ان قول صاحب  
 التحقيق يلزم كذا القابل به ظاهرا **قوله** نحو قوله عليه الصلوة  
 والسلام خمس من الغنم يقتلن في الحرم كذا في جميع  
 النسخ لكن لفظ الحديث على ذكره في غاية الكتب يقتلن  
 في الحرم ثم ان المراد بالخمس على ما ذكر في اخر الحديث

قوله في خمس من الابل السائمة شاة على شرائط صفة السوم

عبارة  
 وفيه رد لقول صاحب التوضيح  
 صوابا على ما في ظاهر المتن



عبد المطلب بن عبد الله بن عبد المطلب  
بن عبد المطلب بن عبد المطلب

بدور الرخصة مع دليل الثبوت واليسر **قوله** لانه ليس  
بشيء كلفان بذات نفسه واما عندنا فالتبليغ كلفا  
هو الحث والعين شرط لها كذا في التوضيح فيكون ايضا  
من قبيل اضافة الحكم الى شرط وهي ايضا معروفة كما هي  
الفطر والذم في نفسه صاحب الكشف عن الامم البرغوي هو ان  
سب الكفارة عندنا هو العين لكن بعد الحث وقاتل  
بظن في الاصل وكهارة مضافة الى تلك العين لا العين  
قبل الحث لان وجوب ادائه لا يغير نفس وجوب التسليم  
والوجوب في البذل في امان عين وجوب الاداء او بها مثلا  
لان انفكاك بينهما وكلام الشارح صريح في الاول **قوله**  
كما في اخر وجوب الاداء آه يعني اجابا **قوله** علم ان الوجوب  
مستفاد من ثبات قبل وجوب الشرط كالحث مثلا **قوله**  
فلا يجوز الاداء قبل الوجوب كما لا يصح الصلوة قبل الوضوء  
**قوله** قلت اشارة بهذا الى انه جاز في السبب والشرط  
في اجتماعهما وتحقيق ذلك هنا ان خلف عنه التكفارة  
كما في الحث شرط لتوقف وجوب ادائها عليه اجابا وقيل  
ان يقال انه في معنى حلف فليكن حث فليكن حث فليكن حث  
كذا في التسليم **قوله** لتعني السبب والحكم جميعا لا تخالفة  
ثبوت الحكم قبل ثبوت السبب فانها من قبل الاستحالة  
لا قال قد تقرر ان الامتناع هو ثبات القوة الحكيمة لا ازالة  
الرق فيكون من الاثبات لانا نقول المراد بالاثبات هو

فان الدين كان منسكاً الى الله تعالى  
ايضا في هذا من غير انفسه  
سبيبه ايدي



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

بالتبكي كشيء من الشهادة المال المدكور في فقر  
الوجوب مع

في باب  
الوجوب مع

المال واثبات القوة الحكيمة ليس من ذلك كذا في تحرير  
الحكم **قوله** فان الاداء جائز في البدن والمالي جميعا يعني  
تمام السبب وذلك انما هو حصول الغرض من وجوب  
الاداء في البدن ايضا **قوله** ونفس الملبس بغيره وانما هو  
آلة لاداء مثل آية **قوله** وفي هذا المال والبدن سواء  
فكما ان الاداء في البدن المعلن بالشرط لا يجوز قبل وجود  
الشرط لعدم تمام السبب فكذا في المالي وحصل الكلام انه لا فرق  
بين العباداة الالائية والبدنية في صحة ادائها بعد تمام السبب  
وفي عدم صحة قبل تمام السبب **قوله** ولما قيل ان يقول ان  
اجيب عليه بانه ان صح فقول لان مدان على ان يهرى وقد عمل  
بخلافه **قوله** فزاعى وجود المحل عند وجود الشرط مرتبط  
بقوله وفي ان السبب يتوقف سببا عند الشرط عند **قوله**  
او في حادثة واحدة هذه الصورة داخل تحت عبارة الحكم  
ومفهوم منها بوجوب ان اوصلة فذكرها هنا بطريق  
الاعطف مستغنى عنه بل محل من حيث المعنى **قوله** اما ان يرد  
في السبب الشرط مثال الاول ادوا عن كل خروج عبيد وادوا  
عن كل خروج عبيد مسكين كما سيجي ومثال الثاني لا يخرج  
الا بشهود لا يخرج الا بدين وسأهدي عدل وانما نظمها على ذلك  
وجعلها قسما واحدا لوقوعها في مقابلة الحكم **قوله** ومع  
اما ان نجد الحكم والحادثة مثال قوله تعالى فصيانه ثلثة ايام  
مع قراءة ابن مسعود فصيانه ثلثة ايام متساويا كما سيجي **قوله**

او يتعدوا مثاله تعيد نصيبا بالمتتابع في كفارة الفل فلان  
الاطعام في كفارة الظهار **قوله** او يتعد الحكم ويتعد  
الحادثة مثاله قوله تعالى فحرر رقبة في كفارة الظهار واليمين  
ورقبة مؤمنة في كفارة الفل **قوله** او يكسر مثاله قوله  
في كفارة الظهار من لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان صوم  
ان يتاخر من لم يستطع فاطعام ستين مسكينا فان صوم  
الظهار يتعد كونه قبل ان يابس فاطعام مطلق عن ذلك **قوله**  
وقسم الحكم محل فيه بالاتفاق لظاهرا انه على الشاكلة والاد  
نفى الجواز **قوله** ومن بعض اصحابنا الى وجوب المحل وكذا  
بعض اصحاب الشافعي **قوله** هذا تعليل من قال بالمحل في الحائض  
بالقياس وذلك ان الشافعية بعد اتفاقهم على وجوب المحل  
في هذه الصور اختلفوا فقال بعضهم بالمحل بوجوب اللغة من غير  
نظر الى قياس دليل وجوه من باب المحذوف الذي يسي  
معناه الى الحكم كقوله تعالى والذاكرين الله كثيرا والذاكرات  
وقال اهل التحقيق منهم انه محل على المقيد بقياس صحيح شرطي  
وهذا هو الصحيح عندهم كذا في الكشف لذا افترضتم على كل  
وزيفه **قوله** وهون الطعام لم لم ثبت اه اى طعام الممن  
كما في المتن وهو يكون باطعام عشرة مساكين **قوله** اى وجوب  
الطعام اه فبانه ساج لان قولكم به وهو لا يوجب الا الوجوب  
قاعدة كلية **قوله** ولا تعرض لعدم عند عدم واما قولهم بعض  
على الشئ باسم العلم يدل على الخصوص فنفي الحكم عما عداه فليس



مذمب الشافعي بل هو مذمب بعض اصحابنا كما اشرنا اليه سابقا  
**قوله** خص الطعام باليمين لان طعام الظهار آه فانه اذا اخذ  
 عن الصوم يطعم ستمين مكينا باليمين على الظهار كذا في كشف  
 بقية الاوقاف بين طعم اليمين وطعام الظهار في ان تفاوت  
 باسم تعلم وان شمس لانية به قال في المبسوط بعد ذكره  
 القول هذا بنا على اصله ان المقيد والمطلق في كاد شين  
 يحمل احدهما على الآخر وانت خبير بان لظاهرينه هو ان يكون  
 التفاضل في العلم فادخا في عمل المطلق على المقيد وهو  
 خلاف ما ذكره في هذا السلام ومرتبه ههنا فليتأمل **قوله**  
 فان قلت كيف قال الله به متضاد بين التفاضل وان كان  
 الوجوديان آه واحد الا من ههنا عد في كاري كره عبارة  
 الله به في الشرح التنازع والتفوق ولا يذمب عليك التفرق  
 وجودي فيرفع السؤال عن اصله **قوله** قلت اذا ذكر المتضاد  
 المتقابلين مجازا آه والذي فهم من كلام صاحب التحقيق في موضع  
 ان اطلاق اسم المضد على جميع المتضادات اصطلاح  
**قوله** يحمل انه كان قسرا انا الظاهر في الجان كان متواترا  
**قوله** قلت لفائدة فيه ان يكون المقيد دسلا على حجاب  
 او على انه غريبة والمطلق رخصة او على انه اتم واشرف  
 حيث نص عليه بعد قوله تحت الا ان المطلق **قوله** لو قيل  
 ان يقول فعلى هذا آه ماخوذ من شرح المغني لتسليح الهندى  
 والذي يلوح انه اعراض بابل **قوله** اي بوجوب عدم الحكم عند

عند عدم الشرط هذا على ان يكون المقيد في راجا الى شرط لا الى  
 المقيد الذي يعنى الشرط والمفهوم من تقرير بعض الشراح الاول  
 ومن تقرير بعضهم هو ان في كل وجهه لكن قول الشارح  
 فيما سيجي في القيد ذلك لان على درجات الوصف لا يلزم  
 ما اخاره ههنا لانه حال الوصف الذي في معنى الشرط لان  
 الشرط قد يبر قوله ولان القدم ليس بحكم شرعي الظاهر ان  
 هذا القيد ليس يوقي الزام الشافعي بل التحقيق اذ ههنا  
 اريد لان هذا القدم عند شرعي ثبوت بورود الشرع لقوله المفهوم  
 كما سبق **قوله** ولكن سلمنا انه يمكن تعدية فيه انه ليس بيان  
 كلام الله به منع ذلك فالجواب ان يقال ليس سلم ان  
 بمعنى الشرط وانه بوجوب التقي **قوله** والقيل العدا عظم  
 اي من اليمين الغموس **قوله** على ان قوله عليه الصلوة والسلام  
 خمس من الكبائر وعد ههنا القيل من غير فصل آه الظاهر  
 انه يريد به عدم الفصل بين الكبائر الخمس وانت خير بان يصح  
 الخمس في كونها كبيرة لا يقتضي عدم التفاضل ههنا كما بينه في  
 الله اعظم الكبائر كيف واحد الخمس كفر وللشك في كونه شفع  
 من غيره وقد استدلل الشيخ اكل الدين بهذا الحديث على  
 الوجه المذكور على انه لا فرق بين القيل العدا والخطا والافواه  
 من غير فصل عدم الفصل بينهما ففقد الشارح الى الاستدلال  
 على ان القيل ليس اعظم وفيه ما فيه كما بهت عليه **قوله** وهو لم  
 جعلتم في الاسان آه السان الرابعة سامت يوم سواي

في عاين الشرح في بيان المقيد  
 في عاين الشرح في بيان المقيد  
 في عاين الشرح في بيان المقيد

على ما في هذا الاستدلال كون  
 القيل العدا عظم من الخطا والافواه  
 في عاين الشرح في بيان المقيد



فإنما هو المصطلح  
والظاهر في الخارج

واسماهما ضارفا بينهما اسما قال الله تعالى فيه تبيين  
كذا في طلبه الطلبة **قوله** وحلتم المطلق هو قوله عليه السلام **قوله**  
ونذهبكم ان المطلق والمقيد اذا وردا في التبيين العكس  
منها من غير حل **قوله** ولا في البقرة المبشرة اراوها بقرا حشرتها  
تشير الارض كذا في نهاية ابن الاثير **قوله** اي طليها  
قوله عليه السلام اه لا يقال حل المطلق على المقيد ايضا  
تقييد للمطلق **قوله** المطلق نسخ عندنا فالقوى بينهما حتى يجوز  
احدهما دون الآخر لانا نقول بفساد المطلق في صوت الحبل بان يكون  
بالفهوم وقد عرفت ان المفهوم ليس بحجة عندنا فهذا هو المبدأ  
في ذلك **قوله** اذ لو كان غرضه التكرار لاقترن **قوله** وبسبب  
لصلحية خبر الاول ان يكون خبرا للثاني فاما في مسئلتنا  
فما جبر الاول لا يصلح خبرا للثاني فهذا خلقا العقب بالدخول **قوله**  
واما في الثانية فلان كلامه مبني على كلام الداعي اه لكنه محل  
الاستدلال لا استطلاعه فاذا انواه صدق في ثابته وقضاء **قوله**  
اي لتكلم الكلام الذي يظهر ان يكون زادا عنها لا زما واما ظاهر الكلام  
**قوله** بغير الدال اي بسندنا اه يجعل ان يكون بفتح الدال  
وغير بصير للغام بل هو الظاهر **قوله** فان العام لا يختص بسبب  
وهذا معنى قول الفقهاء العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص سبب  
كذا قال آقا آبي ثم ان معنى اختصاص الغام بالسبب في الصور  
الساكنة هو قصره عليه وعدم تعديده عنه حتى كان الحكم  
ثابتا في غيره بغير تعديله لانه يقبل وقيل ان كذا **قوله**

وما قبل ان عام من حيث الاسباب لا يكون المراد بالعام على ذلك  
المصطلح كما لا يخفى بل يصلح ان يكون في نفسه خيرا والاسباب  
المتعددة او جوبا لانواع الكلام **قوله** لان لانه طليها  
بالاقتضاء ولا عموم له وحي لا يصح تخصيص لاسباب **قوله**  
تخصيص منها بعض لاسباب كذا مثلا ولا يذم عليك  
ان المنوع انما هو اعتبار العموم بالفعل في المقيد الذي وقع  
تفصيله في الكلام ثم تخصيص شيء وما نحن فيه ليس من ذلك  
في شيء الا ان كان المشهور له على ما سبق هو قوله ان  
نجدى خرفان قايمة او انوى طليها ما دون طعام لا يصح  
لذلك وليس زان ونحن فيه هذا المثال بل تخصيص  
من الطعام بالذكر بان قال القائل مثلا ان كذا قال في جاز  
نجدى خرفان لا شبهة لاحد في صحة على انه ليس من العموم  
المصطلح كما اشرنا اليه المنوع في المقيد ليس الا ذلك فتدبر  
**قوله** اطلق لفظ العام تغليبنا قال في الشرح الكافي واما  
عموم القسمين الاخرين فقط فان المصدر الذي ل عليه الكلام  
مكرر في سياق التنقي لان شرط في معنى التنقي شيئا واضحا  
العموم في القسمين دون القسمين باسباب اعتبارا لتغليب اطلاق  
العام على الاقسام الاربعه الكثره لان يدرى كثره ونوع العام  
في الكلام او خالته بوجوب **قوله** اي المنسوب شيئا الى المراد  
بالصاف ليس هو المصطلح عليه عند الحاجة وكذا ليس المراد  
بالجمع ما هو المصطلح عليه بل في الواحد كما يشهد لك مثلثهم



**قوله** واحد كان او غيره الاول كما امر بالانها فانه نهي  
 الكون لشيء في كمال التقيام فان له اضدادا من لغو وكون  
 وتجو ولامطباع ونحو **قوله** ولا وجود لك مع الخال  
 بقده مبناه كون الامر للفور كما يستفهم **قوله** لو وقع  
 في سباق لنفي الطاهر ان لم اذ هو ان يكون انتهى الذي يدل  
 عليه الامر بمعنى لا تفعل شيئا غيره وفيه تعطف لا يخفى ولم يجد هذا  
 التعليل سيما رايانا من لغوات على ان التعليل المذكور في  
 عن شيئي لغز قد بر **قوله** فصار كون الامر شيئا عن غيره من  
 ضرورات حكم وجود المأمور به في اشارة الى كنه التعبير  
 بالاقضاء ولا بالاجابات كما يستفهم وكلاهما على ظاهرهما  
 يقتضيه عبارة الكلمة في معنى اشكال في هذه توضح لمن  
 تتبع احوال القوم في المسئلة ان اذكرة الكلمة في المنع  
 الجصاص كنز يدب الجصاص على ما صرح به مخز الكلام  
 وغيرها هو لا يجاب لا الاقضاء والفرق بينهما على ما صرحوا  
 به ان الاجاب يستعمل فيما اذا كان الحكم ثابتا بالعبارة او  
 الاشارة او الدلالة والاقضاء يستعمل فيما اذا كان ثابتا  
 بالتفرون وكلام نفسه ايضا في شرح هذا الكتاب شرح  
 المتخبر صرح في القرون بين العبارة وبين التام الا ان يقال هذا القرون  
 اصطلاح وكلام التام ليس عليه **قوله** اذا كان له ضد واحد  
 فيدركه لان ما ذكره الكلمة هو يدب الجصاص كما شرنا اليه  
 ويدبها اذا كان له اضداد ليس ذلك كما صرح في الكتب فكلام

هذا الكلام  
 في باب التعليل  
 في قوله لا تفعل شيئا  
 في قوله لا يوجد لك مع الخال

الكم لا يخلو عن سمان **قوله** واذا كان له اضداد لا يكون  
 امرا باضداد اي شي منها كما هو يدب الجصاص عند  
 بعض اصحابنا وبعض اصحاب الشافعي فيكون امرا باضداد  
 كلها كما في جانب الامر وعند عامة اصحابنا وعامة اهل البيت  
 يكون امرا بواحد من الاضداد وغيره كذا في عامة الكتب وهذا  
 عرفت ان ما ذكره الفلاح بقوله ويمكن ان يحل آه ايضا  
 يدب طائفة فلا ينبغي ذكره بهذا العنوان **قوله** وقال  
 بعض الشافعية لا حكم له في ضده وكذا قولهم في الامر  
**قوله** اي هو كدة قريبة الى الواجب قال في فصول  
 البدايع المحاراة تجمل ان يقتضي ذلك لانه تجمل ان يقتضي  
 اذا كان للضد جهة حرمة او اباحة وبوافق عبارة فخر  
 السلام ما لا يشك قال تجمل ان يقتضي ذلك **قوله** لا يجب  
 كون شيء اولي كذا في عامة النسخ وهو محل تجمل والعبارة وقعت  
 في نسخة اذ في فيكون معناه اذ في ما يقع به الكفاية عن  
 المنهي عنه ويرتبط بقوله اذ في ما يقع به الكفاية عن المنهي بخط  
**سجست المشروعات على نوحين غيرة** **قوله** ما تجزى بدل الكل  
 من الكل ليس مراده ان البديل هو قوله غيرة مستفاد من  
 قوله وخصه فيما يجي والافني كونه بدل الكل من الكل  
 وكلام وقد افصح عنه حلال الدين الشافعي في شرحه  
 قال ويجزى الجوز على انه بدل الكل من الكل اعني مع ما عطف  
**قوله** قلت الحوام داخل في الفرض او الواجب لان الحوام

هذا الكلام  
 في باب التعليل  
 في قوله لا تفعل شيئا  
 في قوله لا يوجد لك مع الخال



في الفضل والواجب وطرف  
الترك في المكروه داخل

ان ثبت تركه ليس بطلق فهو فرض الضمير ليس احدا الى الحرام  
بل الى تركه يعني ان طرف الترك في الحرام داخل في النسبة  
غاية الامر ان يكون طرف الفضل في الحرام والمكروه غير ما هو  
في المحرم ولا باس ان اذا الفرض انما هو عدم خروجها عنه باس  
كان وعلى هذا يكون المراد بلفظ ما في تعريف الفرض ان  
ما يقع الفضل والترك **قوله** او قلني فهو واجب وان كان  
تركه ما قبل فيه لا باس به فهو سنة او نفل **قوله** والسباح  
داخل في النفل انت خبر بان النفل ما يباح له على صفة  
ولا يباح له على تركه كما يجي والسباح بغل من ذلك ولعله  
غلط من الشارح ونشأوه هو قول صاحب التخصيص  
في القسم الاخير المباح ولطاهر ان مراده بالقسم الاخير ما  
لا يستحق ما ذكره العلامة لا النفل فذكر **بحث النفل**  
**قوله** وهذا التعريف ليس لما نفع لشموله بعض المباحات آه وقد  
يقصد بان المراد بثبت لزومه وان امكن كتابا في المسائل  
هو موجب لا بعد ان يقال ان كون الجملة الثانية صفة لما  
انما هو بعد ملاحظة تعبيره بالجملة الاولى التي مضمونها عدم  
الزيادة والنقصان فيخرج عنه المباحات في توافل ويكون  
ذكر الجملة الثانية لاجزاء الواجب فقط **قوله** اي حصول العلم  
القطعي بثبوته وفي بحث لان حكم الشيء هو ثبوته المترتب عليه  
وليس حصول العلم بالنسبة الى الفرض كذا لك بل لا يمكن  
على ان كون هذا التفسير مضمونا عبارة المصنف في محل كلامه

ان تفسير اللزوم مسلما بوجود التصديق بالقلب واعتقاد حقيقة  
وكون قوله تصديقا بالقلب تفسير لقوله مسلما لان العلم عند  
هذا الفن بمعنى التصديق الجازم كذا قبل **قوله** او يحصل  
التصديق بتفسير العلم لطاهر ان المراد بالعلم هو العلم  
القطعي كما فسره نفسه قول المصنف وهو المعلوم في عرف  
المؤول ايضا ولا استثناء في استلزام ذلك للتصديق  
بالقلب كما لا يظهر ان يقال لما كان التصديق بالقلب  
اصليا ومغايرا للعلم القطعي في المفهوم ذكره مستقلا  
ولم يكتف بالاحالة على الاستلزام **قوله** يكون كاف قيد  
انه لك احراز اعم كونه بالثبوت بدليل كغيره فان صاحب  
انه خبر ثابت رواية وان جاز لغة لكن صاحب الساق ان يقال  
الكفر وكفره نسبة الى الكفر **قوله** الا ان يكون تركا على وجه  
الاستحسان استثناء من قول المصنف بفسق تركه **قوله**  
لان الاستحسان في الشرائع كغير بعض الشرائع لقطعية فلا ينافي  
ما يجي من ان موجب الاستحسان في خبر الواحد هو التوقيف  
لا التكفير **قوله** ذكر في الكشف الصحيح انه يفتي هذا ما ين عليه  
كلام شمس الآتية الرخسي واما كلام صاحب التقيوم فصرح  
في حله ونقل عبارة المصنف في نفي مبيد الى ذلك  
**بحث السنة** **قوله** يعني لكن لفظ السنة عندنا لا يطلق  
كقول الراوي في السنة كذا قوله وما ذكره من الحديث  
لا يلزم من هذا ايضا من قول ان نفي المراد بالحديث



هو قوله عليه الصلاة والسلام عليكم بسني آله **قوله** رجع حساب  
 الكيزان هذا القول الأول الذي ذهب الكرخي والقاضي في زيد  
 وفخر الإسلام وتتمسك الآية ومن تابعهم **قوله** اخرجوا من  
 منار الاحتجاج الى تناول هو عبارة يستوجب فاته  
 بمعنى يستحق **قوله** حتى قال محمد اذا اضراى امره وقال ابو  
 الفاتح بالسراج عند تركه لواجبات دون السنن **قوله**  
 لان ترك ما هو من اعلام الدين يعني على جهة الهزار كما يفهم  
 سابق الكلام **قوله** وكراهية قال الكلواني الكراهية انحراف  
 من الكراهية فنفى الكراهية على هذا معنى عن التوضيح لغير الكراهية  
 ثم ان المراد منها ايضا جواز اشارة وكراهية **قوله** احدا  
 انه كان ينبغي ان يعرف النفل او لا ثم يذكر حكمه كما فعل في  
 سائر اقسام الغزوة **قوله** والتقدير اخبر خرج السنة يعني  
 ايضا والآثار الفاضلة الواجب ايضا انما يخرج جان به وانما قصر  
 التوضيح على ذلك لكونه هو محل الاشتباه **قوله** فكان حقا علينا  
 ففوتنا على تركه هذا في سنن الهدى سلم واما في الزوائد فمؤيد  
 فيلزم دخول حديثي السنة في حد النفل **قوله** لا يلزم  
 من نفى العقاب نفى الذم ولا نفى العقاب مع نكاح النفل  
 عدم الذم والعقاب ايضا كما يشير اليه في وجه آخر **قوله** قلت  
 انه عبادة لما تقدم وهو انه لو مات كان شابا عليه فان  
 الثواب شأن العبادة **قوله** ولما يلزم تركه الشيء  
 من مناهيه كذا في الشرح لا يكتفى وفيه حجب لان المفروض انما

هو عدم كون المؤدية عبادة مستقلة فمن أين يلزم المناهية  
**قوله** جزء ما لا يتجزى يعني شرعا وهو هنا الصلاة  
**قوله** وكل جزء عبادة متعلقة بما قبله وبما بعده  
 شأن الاجزاء المتوسطة ويعلم منه شأن الجزء الأول  
 ايضا فتدبر **قوله** ولكنه اذا امتنع فاته عنه وصف  
 العبادة فلا يكون مضافا الى فعله حاصلا انه لا يكون  
 وانما هو بطلان اذى اليه امر مباح هو ترك النفل وجاز  
 الجواب انه لا معنى لابطال النفل بحصله البطلان لا  
 ان بطلان ما أتى به من النفل انما حصل بفعله كذا فنفى  
 اذ لم يوجد شيء سواه **قوله** اي لصيانة المندور الذي هو ادى  
 الامر من في القبر وتنتفع **قوله** التذمر هو قوى الامر  
 في الاجاب بربد ان اجاب ابتداء الفعل اقوى  
 اجاب بقائه لما تقرر ان البقاء اسهل من الابتداء **قوله**  
**الرخصة** **قوله** كذا قاله شارح هو صاحب الكشف وظاهر  
 انه من قبل سمات الشارح والكراد كون المعنى الحقيقي  
 فيه قوى لا غير الا يرى الى فوطهم ان الوجود في المكان  
 الواجب اتم واشتد اقوى منه في الممكنات حتى  
 اوردوا ذلك مثالا للتشكيك بالاولوية فلا ير عليه ما  
 اوردوه الشارح اخذ من الشرح لا يكتفى **قوله** يعني  
 اسم الرخصة على احدهما انب من لآخر وتسمية توصف  
 بالمناسبة نعم لكن عبارة ذلك بين ايراد معنى احد حقيقي

وقد وجد في بعض النسخ  
 الذي هو ان النفل



ممنوع الا ان يكون مرجحاً ذكرناه **قوله** ليس من القسم الثاني  
 وهذا ظاهر طهوراً بنيت ولذا لم يستدل عليه بكتاب نفى  
 الاحمال الثاني **قوله** قلنا المقسم يطلع عليه اسم الرخصة  
 قد فسر لكم ذلك في الشرح بانه ما تغير من غير ما يبرهن  
 صدر وقد غفل القاء آتى من ذلك حيث زعم ان المراد تعبد  
 حقيقة الرخصة فقال يعرضنا على لكم يستلزم ذلك ان يكون  
 اطلاق الرخصة على انواع الاربع بطريق الحقيقة **قوله**  
 ولكن بعضها في تعريفه احدى ممكنة نعم اذا اردت  
 التعريف بالذات لا بالاعتبار لا يصح الجمع بينهما بل عام  
 فعل بعضهم في تعريف الاستثناء مع ان اطلاق الاستثناء  
 على المنقطع كجاز الا ترى ان تعريف المص ٢ في الشرح بقوله ما  
 تغير من غير ما يبرهن هذا الى ثبوت الرخصة لانواع الاجبة  
 خفيته ومجازاً **قوله** والمراد من الاستنباط اه يبرهن به  
 الاشارة الى ما قيل ان حكم المحرم اذا كان قابلاً  
 فالتقول لا باجته جمع بين الضدين **قوله** ولكن لا يمنع محو  
 يعني به تلك الرقبة فنزول روح اى خروج من بدن  
**قوله** اى وكيفية الكوة المحرم انت خير بان ترك  
 الحائض على نفسه كما مر بالمعروف اجتناب عن مسند الكوة  
 فارجاع هذا الضمير الى الكوة مع وجود ذلك الاجتناب ليس  
 ركناً لا يخفى والذى يظهر ان يرجع الى الحائض على نفسه  
 ويحتمل ان يكون مراد الشارح ايضا ذلك بناء على كون

ثم ان الظاهر من النص  
 نفي المحرم على الكوة  
 انما يقتضى ان لا يمسك

الخوف على النفس في هذه الصوت من جهة الاكرآه **قوله**  
 وحتى لا يغير فانت صورة بمعنى اذا نادى **قوله** ولما قيل ان  
 فيه اضرار آه توجه الاستثناء على الوجه المزبور ذكره  
 صاحب الكشف وقد اعرض عليه بعضهم بذلك لكن التوجه  
 ما هو بعينه من المبسوط لشمس لآية الشرح ليس من عند نفسه بل  
 عما ذكر ان حجة مال الغير لحقه لا كذا انه كان مباحاً بالنظر الى  
 ذاته فلا يكون الصبر على القتل الذي هو لقا النفس المنكبة  
 فيه من باب التقوى لا اعزاز الدين كما تصبر على القتل في  
 الاكرآه على اكل طعامه الا ان قيام الحجة بحق العبد يجب  
 ان يكون في الصبر ما جوازاً فذلك قال ان شاء الله تعالى  
**قوله** فالحق ان الاستثناء لكونها ثابتة بالقياس كذا في الشرح  
 الاكلن وفي بحث اذ لا نهاية للحكام الثابتة بالقياس لم يجد  
 من محمد وغيره التقييد بالاستثناء فيها فلا بد من بيان وجه  
 يخص هذه الصورة **قوله** لان ذلك ليس بلازم في القياس  
 كذا في الشرح الاكلن وانت خير بان مبني الكلام السابق ليس  
 على لزوم ذلك بل على اعتبار ما هو عليه الحكم في اكل  
 الفرع ولا بد من ذلك في القياس كل تغريب في محله مما يحتمل ان  
 يكون كونه اكل مشتملاً على اعزاز الدين بدخل في ثبوت  
 حكمه وليس لك يمتنع في الفرع فيمكن الشبهة في ثبوت الحكم  
 في الفرع ويكون محتملاً لذكر الاستثناء لا محالة **قوله** وهو هو  
 الشهيرة تباح لان الكلام في حكم هذا النوع لا في المثال المخصوص

المذكور

الخوف



وبوافظ السافر **قوله** خلافا لما في حديث منبني  
 قوله الى ان العمل بالرخصة اولى حتى كان الاقطار في السفر  
 افضل كذا في التحقيق **قوله** وهو لا عمل الا في الشاة لولا  
 عليه ان قال في الحكم المفسر ان اول لفظ العمل في الشاة  
 كان اولى لان بعض اذكر ليس من قبيل العمل **قوله** كما  
 روي ان بني اسرائيل سوا المنوح وغلوا اديهم هذه  
 رواية عطاء والآمال على على هذه الرواية على حقيقتها  
 ولا تكون ستارة للمواثيق كالمعزوم وبهذا تعرف في كلام  
 الشارح من مخط احد الوجهين بالخرقة في السور جمع  
 على وزن ملح وهو بكسر الهمزة وسكون الخاء **قوله** وربما  
 يثبت اصل الرقعة في بعض انا وسكون الراء وختم القاء  
 وفتح الواو وعظم فيما بين ثغرة النور والفتق من كانه في الزاوية  
 الاسطوانة **قوله** لم يحث علينا آه فلذا لم يكن إطلاق الرخصة  
 عليه باعتبار الحقيقة وذلك ان السبب الموجب للحرمة  
 مع الحكم معذور اصل بالرفع والنسخ والاجاب على غيرنا لا يكون  
 نفسا في حقنا والرخصة منحة في معاملة التفتيش كنهنا  
 لما وجبت على غيرنا كان السقوط في حقنا توسعة وخفضا  
 اذا فابلنا انفسنا بهم فحسن إطلاق الرخصة عليه باعتبار  
 الصور يجوز **قوله** ويمكن ان يوجه كلاما بتقدير مضاف تقدير  
 اسقاط ما سقط يعني بالاسقاط ما هو فعل المكلف بالسقوط  
 السقوط بالشرح كما يدل عليه تقريره يعني ان قول المصنف وسقوط

فان اختلف على ما في  
 من السبب

شرح حلال الرخصة  
 ان السبب

الحرام عطف على قوله تصرف لصلوة لاحالة وهي سبب  
 لما تبين ان يكون مثالا له اللهم لا تبغض الذي يظهر  
 ان كل من يفسر النوع الرابع من الرخصة بقوله اسقط على السبب  
 فلما جعلوا كلام المشايخ عنه وحيل الاشكالية امثلة النوع  
 كما هو المعهود في مثله لا لقوله سقط لان ترك اسقط الظاهر  
 ان سببه ومنه قوله مثال ترك اسقط كون الاسقاط  
 في المال هو تركه على ان هذا المقرر في بعض المذاهب من  
 الشروح على كون المضاف المقدر هو لفظ ترك لفظ الاسقاط  
 فذكر **قوله** لانه هو السبب يعني ان الرخصة مطلقا منصرفه  
 عند المشايخ بالاستسباح ولا يفيد ما وقع من ذلك في عبارة  
 المصنف لانه في القسمين الحقيقيين كما لا يخفى **قوله** والجواب عنه  
 ان نفي الجناح عنهم لتطهير انفسهم يعني فانصرف على قدر الجناح  
 اليه في اداء ذلك المقصود والافاق قطع بانفسه ايضا يفيد ذلك  
 بلا شبهة **قوله** وقاعدة الخلاف تظهر فيما اذا حلف لا ياكل  
 حراما فشرى خمر حال النظر اركان الطاهر ان يقول لا ياكل  
 ميتة لان الشرب خمر الاكل فلا يظهر ترتيب الحنث على ما نحن فيه  
 ثم ان قاعدة الخلاف تظهر ايضا فيما اذا صرحي ما لا يكون  
 اثما عندهم ويكون آثما عنده **قوله** لما شرط ذلك كما في سجع  
 الجبابرة **فصل في اسباب العمل بالحكم الشرعية**  
**قوله** والمراد منها العمل الشرعية قال في التحقيق لانها هي  
 الموجبة للحكم طاهر لكن المشايخ اختلفوا والفظ السبب لانها



اشئ في الظاهر ان لا قيمة على المعنى اللغوي للسبب وهو ما يتوصل به  
 الى اشئ والا فالمصطلح مقابل للعبارة ولا يعبر عنها حقيقة  
 ايضا في محله وما اختاره الشارح من محله على الجواز يكون  
 على المصطلح يعني ان كلام صاحب التوضيح صريح في ان ما يرتب  
 عليه الحكم ان كان شيئا لا يدرك العقل تأثيره ولا يكون يصنع  
 المكلف كل وقت للصلوة بخفض باسم سبب فجعل السبب  
 هنا مجازا عن العمل على الاطلاق فيزمناسب كما لا يخفى  
 ولعل هذا هو الحال لصاحب التحقيق على حمل السبب على المعنى اللغوي  
 فليدبر **قوله** يعني سبب وجوب الصوم شهر رمضان آه ثم ان  
 المشايخ بعد ان تفقوا على ذلك اختلفوا في ان السبب مطلق  
 شهو الشهر حتى تسوي في السببية الايام والليالي واللايام  
 فقط دون الليالي قد ذهب الى الاول ثمكس اخرى  
 والى الثاني الفاضل الامام ابو زيد وقصد لا سلم وتتم  
 المسألة بالبر الى قوله وايام شهر رمضان وظاهر ان  
 كلام الشارح هنا منتظم على المذهبين جميعا **قوله** وعدم  
 زرعها فافيه والظاهر ان ان الوصلية نافذة من قبل  
 اشرف لفظ عدم على صبغة الفصل **قوله** على تعاطي ابن جهم  
 لبعض الاشياء التي آه فتراكم في الشرح تعاطي المخالفة  
 بنا ولها ومباشرتها وكذا صاحب التحقيق وقال هو في ذلك  
 فلان تعاطي كذا اي يجوز فيه وتبنا وله وهو موافق لما في  
 الصحاح ولا يذهب عليك ان قول الشارح بعضهم بعضا



لذلك فالاولى طرحة واستقاطه **قوله** وغيرهما كما تنفر **قوله**  
 بالبعد كذا في الشرح انما حكى ولعله لولم يقيد بذلك كان اذ  
 الظاهر دخول اللفظ ايضا في الغوايات فينبغي ان يعبر الفصل  
 والخطا كما عسى ان لا يفتوحين **قوله** ونقض داود ما في  
 وجبت عليه عبادة **قوله** من حيث انه لما في هو مملوك وهو فعل  
**قوله** اي يغلق الحكم بالسبب ان لا يوجد بدونه وبكره  
**قوله** وحادثا امي حادثا ثم انظر اهراة عطف على قوله سببا  
 لكنه يغلق المعنى لان الحادث انما هو كضاف دون المضاف اليه  
 وعبارة صاحب التحقيق وان يكون الشئ المضاف حادثا بالمضاف  
 اليه **قوله** والحج وجب شكر النعمة السبب فان الله تعالى اضاف الى  
 نفسه كراهة له صار امان الحسنة فوجب زيارته او اشكر  
 هذه النعمة وتخصيلا لالان المنسبران **باب بيان قسم**  
**السنه قوله** لانها ما ليه يعني شئوا الكتاب وتوفا بالية  
 بالضمير كان ظهر **قوله** فلهذا قال قسم السنه ولم يقل قسم  
 الحاديت لما انه الحق باخر هذا الباب فقال النبي عليه السلام  
 واقوال الصحابة ربه **قوله** وسكونه عند امرطانية وقال في  
**القسم الاول في كيفية الاتصال بالامر بول الله**  
**صلى الله عليه وسلم قوله** وكون عدد هم غير محصى اعتبر المصنف واما ما في  
 العبارة المذكورة بان المراد لا يحصى عدد هم عادة اكثر منهم  
 انه لا يمكن احصاؤه كما فعله السراج الهندي في شرح المعنى  
 لبواني تحت الجهور فتعسف لا يخفى **قوله** وخالفه الجصاص

هذا في الشرح  
 في نسخة بخط



لان المشهور عنده من المتواتر منشأ من الخالفة انما هو اللفظ  
 وذلك لان روائع الشئ يقتضي سبب اعماره فلا يتصور في المشهور  
 والا ما عتبار هذا الحد في المشهور ايضا متفق عليه يقول  
 الجصاص وغيره **قوله** عند الحاجة ليس بشرط يعني لفظ المتواتر  
 وقد يقال المذكور في كلام فخر الاسلام هو المتواتر من السنة  
 لا مطلقه ولا الكلام في شرائطها في رواية السنة كما هي **قوله**  
 يخرج خبر جماعة آه وكذا خبر جماعة يقتضي اليقينية او الاستدلال  
 صفة **قوله** فان كان القدر والى لفظ السنة انما كان  
 يشمل آه هذا السؤال مع جوابه المذكور اخذ من الشرح لا من  
 وليس شئ لان معنى قوله ما يقتضي السن ان المذكور في  
 هذا الباب يقتضي السن ولا يتجاوزها الى الكتاب ولا يلزم  
 من كون شئ مختصا بحسن السنة الى حسن خبران يوجد  
 ذلك الشئ في جميع انواع ذلك الجنس هذا ظاهر **قوله**  
 ويمكن ان يقال المراد من السنة آه بل لا يمكن ان يكون قوله وهذا  
 الباب فان هذا الباب غير مقصور على بيان الحديث  
 بل من قبيل الفعل وغيره ايضا اللهم الا ان يقال ان ذكره  
 فيه استلزامه وهو يقتضي في تعريفه كما لا يخفى ثم ان عبارات  
 هذه في الجواب لا ينظم مع السؤال بقوله فان قلت كقول  
 قلت يمكن ان يقال ان اصوب **قوله** بطريق ذكر الكل  
 وادارة البعض كانه اعبر جميع السن كذا وتبعض منها خبر ليس  
 بواضح **قوله** لان تصانف القرآن بالمتواتر بواسطة تواتر

في كتابنا هذا اشارة الى  
 انما في قوله ما يقتضي السن  
 راخذ على القصور

نفسه يعني ان الموصوف بالمتواتر اولاً وبالذات هو نقل قول  
 لان نفسه واطلاق المتواتر على نفسه انما يكون بملابسة نقله ولذا  
 قيل في تعريف القرآن المنقول عنه نقل المتواتر ولم  
 يجعل المتواتر من لا يضاف الحجة على القرآن كما في المتن  
**قوله** وقال قوم من المعتزلة ومنهم النظم ثم ان اعجب الله  
 الشجيرة من اشياء ايضا ذامب الى لك **قوله** فبين ان حصول  
 العلم به ضروري وهو من مقتضى اليقينية ومنه اليقين القاسم  
 الكفائي ابو حنيفة يجرى من المعتزلة وابو بكر الدقاق من  
 الشافعي الى انه يوجب علما استدلاليا **قوله** اعلم ان صفة  
 العلم اليقيني صفة الشئ الى مراد فيه ان صفة الشئ  
 الى مراد فيه ان صفة الشئ الى مراد فيه كلبت اسد غير جار  
 عند جمهور الفقهاء وان حوزة الفراء او تصويبه الرضي ولا  
 ضرورة في حل العبارة المذكورة على ذلك لان العلم قد يعبر  
 النظم واليقين فتكون من باب اضافة العلم الى الخاص  
 كسلك بغداد **قوله** كما فعلوا مثل ذلك في العطف يعني  
 منع كون اللفظ في العطف ايضا المقابلة **قوله** ولا اعتبار  
 ولا اشتها كذا في التنسخ والتصويب لا شتبار **قوله** قال  
 الجصاص وجماة من صحابنا انه يفيد علم اليقين آه قال الجصاص  
 في اصوله بالمتواتر على ضربين ضرب منه يعلم صحة خبره بضرورة  
 من غير نظر ولا استدلال والضرب الاخر يعلم صحة خبره بكتاب  
 ونظر يعني ان المشهور بوجوب علم اليقين كالنظم الاول

قوله وانه دون المتواتر  
 الواحد اعان في الواحد







مخالفا لقياس كسبي حتى ثم لا بد من سبب على كسبان راوي الحديث  
هو جمل بن مالك كسبي وهو ليس معروف بالقيمة والمدة على هذا  
انما هو تقديم حديث المعروف بالقيمة فتدبر **قوله**  
حديث الغنم في الجنبين ويأتي انه عليه السلام جمل في  
غزوة عبدا او امة والغزوة العبد نفسه والامة اصل  
الغزوة البياض الذي يكون في وجه الفرس هي عند لفظها  
ما يبلغ ثمنه نصف عشر الكدية من العبد والامارة كذا في نهج  
ابن الاثير **قوله** قال صاحب القواطع انما فقي الى اخره  
لفظ انما فقي صفة صاحب على لفظ المجهول كما يظهر  
الكشف **قوله** يعني سبب ضرر انما ادب الربا في  
يعني اذا خالف جميع الاقضية حتى اذا كان موافقا لقياس  
مخالفا لقياس لغز لم يترك الحديث بخلاف المجهول فانه ان كان  
موافقا لقياس مخالفا لآخر جاز تركه ولعل بالقياس مخالفا  
كذا في الكشف **قوله** والتاقل انما يفعل بقله فهم كذا في المنهج  
والصواب بقدر فهمه كما في سائر الكتب **قوله** لانه اذا  
استدباب الراي آه قال القاء آفي وفيه نظر لان هذا  
الذي يفضي ان يرد الحديث الذي يندبه بالقياس  
وان كان الراوي يقبها وجوابه ما اشار اليه المصنف في شرح  
من ان هذا النوع من القصور لا ياتي اذا كان الراوي يقبها  
لان ذلك لا يخفى عليه كما ان فقرته فالظاهر انه انما روي  
بالعنى عن بصيرة وانه علم بسماعه من عليه السلام كون ذلك

صاحب القواطع  
ابن الاثير  
في شرحه

مخالفا لقياس في سبب من تركه كل ما يقبها بلبته وهذا ظاهر في  
على القاء آفي **قوله** فان لانه اجتمع آه ونفاة القياس  
حدوثا بعد القرون الثلاثة فلا يعبأ بخلافه **قوله** لا يضر  
الاول بضم اتياء ونسخ الصاد وضم الراء **قوله** فهو خير النظر  
آه نظره لفظه بالخيار والامساك ونظرة للبايع بالرد ونسخ  
كذا في الكشف وغيره ولعله لو عكس قيل انما هو نظره لنفسه  
بالرد لعله التلبس ونظرة للبايع بالقبول مع العكس  
اظهر لان مظنة الغنم انما هي في جانب المشتري فتدبر **قوله**  
انصره الجبيع وفي شرح المصنف تفعل من انصر وهو محبس  
**قوله** فاما جاب التمر كان التلبس ليس منها والتلبس ان كان  
من ذوات الاشكال يضمن بالمثل ويكون القول في بيان مقدار  
قول من عليه وان لم يكن منها يضمن بالقيمة **قوله** وحديث  
انه قوم القليل والكثير آه لوجود التفاوت بين لبس الابل والغنم  
وبين افراد كل منها والاصل تقدير القيمان بقدر التالف  
**قوله** ويرد منها صاعا يعني من تمر عمل بطاهر هذا الحديث  
**قوله** ان كان التلبس بالكل والافير عيب التلبس **قوله** وذهب  
ابن ابي السلي الى ابو يوسف آه الى انه يرد قيمة التلبس بتمر رد  
مع قيمة التلبس ثم انه ذكر في شرح جلال الدين السبكي  
نقل عن ابي جعفر الطحاوي ان ذهابها رد قيمة صاع من تمر  
**قوله** ليس له ان يرد بالابدون لبسها ولا مع لبسها **قوله**  
كذا في شرح التمر يعني لخطا في **قوله** ولتسهل المشهور



ليس كذا ما هو كصطلح بل بانطباع المتواتر ايضا **قوله** فلا يعتبر  
 يعني التفسير لا هو بصدق تقديم على قوله واليه ان اكثر العلماء  
 الضمير المجرور راجع الى ذمب اليه الكرخي **قوله** ويمنع ان  
 يرينه آه انظار ان العنان بالبيان ايجاز  
 على قوله بانه لكن لا صلابة لذلك المنع للجواب عن البعض  
 بحديث المقرأة فبغير تسامح او ان يجعل على صبغة المستقبل كالقوله  
 للجواب المذكور ثم لا يذهب عليك انه ليس ادعى عدم  
 كون ابى هريرة رده فبغيره بل عدم كونه معروفا بالقبول والاحتياط  
 بين المفسرين فلا يصلح المنع المذكور وما جئنا به من المنع  
 ايضا ليس بشئ لان مجرد الافتاء بكيفية لفظية ولا يلزم  
 المعروفة بها والشهر بالاحتياط كما هو معتبر **قوله** في رواية  
 الحديث او حديثين من الكثر من مجهول انفس هذا  
 اللفظ قد يطلق عليه وتلك الجهة لا غير ما نفي عن القول  
 عند عامة المصنفين واهل الحديث وان كانت مانعة  
 عند البعض كما في التحقيق **قوله** حتى ان عنها زوجهما يعني قبل  
 الدخول بها كما يدل عليه قوله فيما سيجي كما لو طلقتا  
 قبل الدخول وايضا قد خرخوا بان بروج كانت عنها زوجهما  
 قبل الدخول **قوله** لا وكس لا شطط اي لا نقص لا مجاوزة  
**قوله** حتى في بروج آه يفتح الباء واصحاب الحديث  
 يكسرونها كذا في التلويح موافقا للصحيح **قوله** وقال على  
 عقبيه شارة الى انه من الذين غلب فيهم الجهل من المفسرين

قوله فاما ما في المتن  
 من انه لا يثبت له  
 في رواية

وسكان الزمان اذ من عادتهم لا يتنبأ في المجلس من غير  
 ازار والبول في المكان الذي طنوا فيه اذا احتاجوا اليه  
 المبالاة باصابتة عقابهم وذلك من الجهل وقله التنبأ  
 كذا في الكشف **قوله** وقال حسبها الكبرياء ولا مطاع فيهما  
 على اذا وقعت الكفرقة بالطلاق قبل الدخول بها ولم يتم  
 طامعا ثم ان قول علي رده اخذ به شافعي **قوله** وهو  
 موافق للقبيل على عمل ابن مسعود رده ثم ان قبيل ابن مسعود  
 رده في الشرح الاكلعي وغيره ليس بذكره كذا في شرح بل انه قال  
 ذلك بما اذا وقعت الكفرقة بعد الدخول ولم يكن بينهما طامعا  
 وهذا لان الكون بمنزلة الدخول بدليل وجوب العدة وخر  
**قوله** لان سكوتهم بمنزلة ما قبله لان السكوت في  
 موضع الحاجة الى البيان بيان ولا يتم لئلا يتغير **قوله**  
 مثل حديث فاطمة بنت قيس آه قال البعض لا يصلح فيثبت  
 لان فاطمة بنت لم تلمزم بيت **قوله** فبعض فصار تاشرة  
 صرح بذلك في الاختصار وبوأنفة في الصحيحين وقد  
 تمسك اصحابنا بحديثها في سقوط نفقة التاشرة فلا وجه لعد  
 من المستكر الذي لا يعمل به انتهى لعله بحث شكل التفص  
 عنه فليست بر وفي التلويح هو ما قبله ابن عباس **قوله** وان  
 الحسن وعطاء وشعبي احمد فليست يكون ما رده الكل انهم لا  
 ان يجعل لاكثر حكم الكل انتهى فثبت اذ يلزم منه دخول  
 بعض في القسم في القسم الذي ذكره بقوله واختلفوا فيه

وهو ان كانا  
 في غير التلويح



والظاهر ان قبولهم رواية ومبني التمثيل عدم ثبوت تلك  
 الرواية والا فالامر شك كل ثم ان حاصل المسئلة ان الرجل  
 اذا طلق امراته ثلثا فلها النفقة وتسكن عندنا ما دامت  
 في العدة حاملا كانت ولا وقال لك وشافعي في التمسك  
 سعد لها السكنى ولا نفقة لها الا اذا كانت حاملا فالتمسك  
 طائفة ليس لها سكنى ولا نفقة الا ان يكون حاملا وكلامنا  
 في حال غير الحامل **قوله** فان لها النفقة اتفاقا لقوله تعالى ان  
 كن اولات حمل فانفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن **قوله** وكذا  
 الحامل اي غير الحامل بالفترة من جالت المرأة جبالا بكر لم  
 تحمل فهي حائل **قوله** ولعل من عن طلاق رجعي البكر عطف  
 على قوله على الحامل المستوتة وهو مقيس عليه **قوله** ولعل ان  
 يقول نقطعت الزوجية في المستوتة آه يمكن ان يجاب  
 عنه بانه لا فرق بين الطلاقين من جهة ان كلا منهما  
 في العقد واما الفرق بينهما بوجاز الرجوع في حد دل  
 الاخر فكونه مدار الحكم بحيث يكون مدار البهنا مدخل كلام  
 الى البيان ثم ان المراد بالمستوتة هي غير الحامل كانت  
 عليه **قوله** في دين الادمي كذا قال في الخلاصة في بيان  
 الالهية وهو قول جامع للاقوال كلها لا ان معناه انه في  
 جميع دين يكون قولنا مقابل كونه في الرأس والقلب  
 اذ لم يقل به احد فنقول الشارح بعد قبل وقبل مرجع خلاف  
 العبارة والفرق بالاجماع والتبعيد للاختلاف في الحال

وقيل في قوله  
 فيكون  
 في قوله

**قوله** وقبل في الرأس اثره يقع على القلب قاله الاسلام  
 هو مذموب عانة اهل السنة والجماعة **قوله** ضميره راجع  
 الى الطرفين وجملة صفة طريق والمراد بالطريق الاختار و  
 ترتيب المبادي الموصلة الى المطلوب ومعنى اضافتها خبرها  
 بحيث يهدي القلب اليها ويمكن من ترتيبها وسكوها  
 وتوصل الى المطلوب كذا في التلويح **قوله** ضميره راجع الى حيث  
 كذا قالوا وتعبه العلامة التفناني في التلويح بان  
 الضمير الى حيث هو لازم الظرفية عالم بهجدي العزبة  
 اثنى قول فيه بحث لما قد صرح المحقق الرضوي في بحثه  
 بجلالة بلا ذكر خلاف فيه حيث قال ان طرفية حيث غالبة  
 لا لازمة قال في حيث لفت رحلها ام شمع وكذا في  
 قوله اما ترى حيث سهل وهو مفعول ترى وكذا قوله انه اعظم  
 حيث يحمل رسالته وحكي هي احسن حيث نظرنا ظرا  
 اي وجهها فهو ميسر اثنى ثم قال في التلويح ان الضمير  
 الطريق والمراد ان العقل نور بضئى الطريق الذي يتبدأ  
 به الادراكات من جهة انها ادراك الحواس الى ذلك  
 الطريق بمعنى انه لا مجال فيه لدرك الحواس **قوله** فان  
 التعريف غير جامع آه هذا السؤال مع جوابه المذكور في  
 الذي بعده كله ما خود من شرح الاكملى بعينه لكن جملة  
 في خبر السقوط وليس ميسر آه الا عدم الوقوف على المراد  
 والله ولي العصمة والارشاد وذلك ان جملة مبتدأ حيث

وكلامه حيث  
 انفسه



ينتهي اليه درك الحواس صفة الطريق وتعيين لمبدأه يعني ان العقل  
 نور يعني به طريق مبدأه وذلك ونوداه اصادة جميع له  
 الطريق به فبدل ما في اشياءه من العقولات اثباته ايضا فيه  
 لا محالة وليس بحسب المذكرة صفة للعقل حتى يلزم ما ذكر  
 من الخدور قد بر **قوله** ولحق ان هذا انما يتا في آه هذا الضيق  
 لصاحب التحقيق ومبناه يخرج معنى التعريف على الوجه الذي  
 قرن وذكره في هذا المشرح واما اذا كان معناه ما نقلناه  
 عن صاحب التلويح قبل اسطر كما هو ظاهر فلا يبقى حاجة الى هذا  
 الباهر **قوله** والمجون لا يذهب عليك انه عديم العقل لا يراه  
 فلا ينبغي ان يذكر ههنا **قوله** وهو في اللغة الاخذ بالجزم بجاه  
 المهمة والراي المجتهد وهو ضبط الرجل امره واخذ بالثقة كذا  
 في الصحاح **قوله** مثل سماع شئ يكون بعد الحاف مضاف  
**قوله** كان يعلم ان حرة القضاء آه خبر ان قوله شغل القلب  
 فلا بد من وجوده فلا يوجد في بعض المنهج بل في اكثرها فلا  
 ينقطع الكلام الا بتعريف **قوله** المجهود مصدرا قال في  
 الاساس بلغ جهن ومجهوده أي طاقته **قوله** ويجوز ان يكون  
 بمعنى القول آه هذا يتوقف على ثبوت جهد بمعنى قدر مقدرا  
 بنفسه ولم نجد فيما راينا من كتب اللغة **قوله** وانصر في التسامع  
 او للمسموع يعني على كل من الاستماع لا انه توزيع او مقصود  
 على الاستماع ثم ان التام في له على ان يكون الضمير للمسموع  
 يجوز ان يكون على تقدير ان يكون للمسموع متعلقة بلفظ البدء **قوله**

تقديره

جعل فابعد ترعد جميع فربما يقال رعدت فربما وهي  
 لغة في الجنب ترعد عند الفرفة كذا في الاساس **قوله** مع  
 كان في على درجات تضبط والفقاة كان اظهر **قوله** ونظم  
 القرآن معجزة اشارته الى جواب **قوله** ونظم غير لازم فيها  
 كما يشهد له صحة النقل بالمعنى **قوله** او يقال القرآن من آه جواب  
 اخذ ذكره صاحب التوضيح وقبل عليه لا وجه له لانه لا ياتي في الشرح  
 في نقله انما شرط كيف وقد شرطنا التواتر **قوله** في التبريد  
 يعني به ما يقفده الراوي لا دين الاسلام ولا فيلزم انهاء  
 بشرط العدالة على شرط الاسلام نعم لو فسر العدالة  
 لاستقامت على مقفده ويسمى مقفده دينا وان كان باطلا **قوله**  
 انه قال الكتاب سبع العارة في غاية التوسع وقد منها  
 البمين الغوس السحر وحمل هذا ايضا رواية وصل اليها الشايع  
 والافلا وجه للتفسير **قوله** والغوار من الرحف هو لعسكر الذي  
 يقصد القدر وبقرة واحد **قوله** وهذا النوع مشروط بتعريف  
 الرواية **قوله** ذهب صاحب التلويح الى الثاني وجزم صاحب  
 التلويح بالاول واجاب عن دليل الخالف اجاب  
 الشارح **قوله** وقال هو نسبة الصدق الى الخمر آه  
 قال العلامة النفا زاني في شرح المقاصد بعد نقل هذا الكلام  
 منه وكلام هذا المصنف متردد بمسائل تارة الى ان التصديق المعبر  
 في الايمان نوع من التصديق المنطقي الذي هو احد قسمي العلم كونه  
 مقبدا بالاعتبار وكون التصديق العلمي اعم لا فرق بينهما

التفسير في  
 تفسيره



لا يلزم كاختبار وبعده وماره الى انه ليس من جنس العلم  
 اصلا لكونه فعلا اختياريا وكون العلم كيفية او انفعالا  
**قوله** لا قبول حكمه والاذا كان به والجملة المفعلة التي غير عنه  
 بالفارسية بكونه من غير ان يكون للقلب اختبار في  
 ذلك المعنى كذا في التلويح **قوله** واقع فيه تأمل قال بعض  
 وانما قال هو حراز من ايمان المجتهدين فانهم يصفون الله تعالى  
 بالوصف الغير التلويح ولا يصفونه كما هو اشيء فالظاهر ان  
 يجعل قوله باسمائه وصفاته بدلا من قوله بالله نعم كما هو **قوله**  
 هو ان يقر بهذه الاشياء وينها على وجه الجهل حتى اذا اتوا  
 فقالوا تو من بالله وصفاته وان من جاز به نسبة حتى  
 فاذا قال نعم حكمه باسماءه وظهر كمال السلام **قوله**  
 قال في الجامع الكبير اذا بلغت آه الذي يظهر من سياق كلامه  
 هو ان يكون مؤدعي ذكره في الجامع الكبير شرط التوضيف  
 تفصيل وبشرائه قوله حيث لم يحسن بان يصف حلف ما  
 صرح به شمس لانه وغيره في بيان معناه مع كونه اخطا كلام  
 عن ظاهره من غير قرينة صارفة **قوله** ثم حكم بقاء الكلام  
 وذلك لانها كانت سلمة تنفاد قد انقطع التبعية بالبلوغ  
 فاذ لم تصف السلام كان ذلك جهلا محضاً واجهل الصانع  
 كفر منها بعد السلام فصارت مرتدة ثم ان معنى عدم وصف  
 بعد الاستيفاء ان تقول لا اعرف شيئا مما تقول **قوله**  
 قال منصور القاداني شارح المغة فقلت وفيه نظر لا تغافل

من شرط العلم  
 العلم

من شرط العلم  
 العلم

المتكلمين ان يكون ان يجانب بان كلامه ثابت من الصفات  
 بالذليل القطعية ولا بد من علمه بان لا بد في الايمان من  
 جميع ما علم مجتبه عليه تسلم ضروري حتى لو انكر واحدا منها يكون  
 كافرا على مخرج حوايه والظاهر ان اتفاق المتكلمين ان ثبت ثبوتها  
 هو فيما ليس كذلك كما ينبغي عن لفظ الثابت ثم انه لا ينبغي  
 حديثا عاين ايضا لان الايمان بتلك الصفات داخل في  
 الايمان برسالة عليه الصلوة والسلام لانها مما جاء على ما  
 قرناه **قوله** وباسمائهم يعني منع قوله وصفاته بل هو الصريح في ذلك  
 ولا بد من علمه دلالة الاسماء ايضا على الصفات كما قرأنا  
 فيما سبق بما يدل على اننا نسمع الصفة **قوله** والمحدود في القذف  
 يعني تأييدا كذا في التلويح وقد صرح به شارح ايضا بعد سطر  
 فان قيل قد سبق ان قذف المحصنة من الكبائر وقد صرحوا  
 بان مرتكب الكبيرة لا يكون عدلا والعدالة من شرط  
 قبول الرواية فكيف يقبل حديث المحدود في القذف قلنا يمكن  
 ان يجاب عنه بان ذلك فيما اذا لم يتب واما اذا تاب  
 فيكون كمن لا ذنب له والكلام ههنا كما اشارنا اليه **قوله** لانه  
 الشهادة توقفت على معان اخر فيحتاج بالنسبة الى الحدود  
 في القذف فان عدم قبول شهادة ليس لذلك كما سيجي  
**قوله** طان لشرط في الشهادة الاشارة وتتميز الى المشهود  
 قال في الكشف لانك لا بد من حاج الى التميز بين المشهود والمؤيد  
 عليه عند الاداء والاشارة اليها والى المشهود فيما يجب احضاره

المتكلم



مقبول

مجلسكم ولا يذهب عليك في عبارة الشارح من كذا  
 وانظر ان يقول كذا في المشهور به ويميزه عن غير  
**قوله** وفي ظاهر كذا مذهب الكلدود في قدس الرواية آه  
 وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة انه ليس بمقبول الرواية ثم  
 الواقع في كثر نسخ الشرح بمقبول الشهادة وليس وجه صحة  
 وان ثبت فمحمول على سهل فليكن بقي ان ذكر هذا المسئلة منها  
 كالتكرار وان كان في افادة كون الحكم المذكور فيها  
 ظاهر كذا مذهب فانه بعد التوبة **الفصل الثاني في لقطع**  
**قوله** وهو ان ترك الواسطة بين وبين رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم اخره لا يقال لا يصح في ترك الواسطة بينه وبين  
 راوي الخبر انه مرسل على ما صرحوا به لاننا نقول ممنوع صحة  
 ان يقال لذلك المترك ذكره بين الراوي وبين واسطة بين  
 الراوي والشافي وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 نعم لو قال بن الراوي والمراد عن كذا في كنفه كان وضع  
 ثم ان صاحب التوضيح قال لا ارسال عدم الاسناد وهو  
 ان يقول الراوي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير  
 ان يذكر الاسناد والاسناد ان يقول حدثنا فلان عن  
 فلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني لا ارسال الرواية على ذلك  
 التناول سواء كان بينهما واسطة في الحقيقة او لا وقوله بعد ذلك  
 في التوضيح فمرسل الصحابي بمقبول الاجماع ويجوز على السماع سني  
 على ذلك تفسيره لا فلا يتصور حمل على السماع وحسب لا يرد

وقال في كتابه في ارسال  
 ما لم يذكر واسطة بين  
 الراوي وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فيكون مرسل

لا يرد عليه شيء أصلاً كما زعم ابن نجيم ويحيى عما ذكرنا من تحصيل  
 ابناء واضحا كلام فخر الاسلام في اصوله حيث قال اما القسم الثاني  
 فمقبول الاجماع وتفسير ذلك ان من الصحابة من كان من فضيلان  
 قلت صحته فكان يروي عن غيره من الصحابة فاذا اطلق فقال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في كذا منه مقبولا وان حمل  
 الارسال لان من ثبت صحته لم يحمل حديثه الا على سماعه بنفسه لا  
 ان يصرح بالرواية عن غيره انتهى واقفي اثره الله في الشرح لاهل  
 قول فخر الاسلام وان حمل الارسال على ان ترك الواسطة  
 مقبوع في مفهوم لارسال لاننا نقول ممنوع لجاز ان يكون قوله هذا  
 باعتبار التساوي وتاكلام في ان المتبادر من لفظ ارسال  
 ذلك **قوله** قلت ما خبرهم آه ميني هذا الجواب بل ميني  
 سؤالا ايضا على تفسير لارسال بما ذكر في الشرح وليس هذا  
 طريقة فخر الاسلام ولتمه وصاحب التوضيح ولذا على مقبولية  
 مرسل الصحابي بالاجماع على عدم التمسك لا يكون محمولا على السماع كما  
 قالوا لكتبه يكون تفسير الكلام بالابرار فيه صاحبه على انه ذكر  
 ابن الهمام في التخرار ان مذهب الشافعي نفي قبول مرسل الصحابي  
 ان علم ارساله فلا يصح على التزام الجواب المذكور قوله مقبول  
 بالاجماع فكان ينبغي ان يكون صون المسئلة اذا لم يعلم  
 كونه مرسل كما قالوا **قوله** او ثبت اتصاله بوجه اخر ان يند  
 غير مرسله او اسند مرسل مرة اخرى **قوله** فلا يظن  
 الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلويح واذا لم يظن الكذب

حيث قال في كتابه في ارسال  
 ما لم يذكر واسطة بين  
 الراوي وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فيكون مرسل



على من يجوز ان يكذب لعدم طق كذب على النبي ثم وهو مضموم  
اولي اشئ لا يكذب عليك ان جاز كذب المروءة على عدم  
جواز لا يظهر مدخله في ذلك **قوله** قال الحسن بن علي  
قال رسول الله آه فاذا قلت حديثي فلان فهو حديث لا غير **قوله**  
بعض حجة عبارة المتن بما راينا من نسخ على قرة الشارح  
من سناد مذهب القول الى الكرخي وذهب عنه الى ان  
و عليه كلام في الشرح نقول ان شارح اكل الدين وقع في بعض  
نسخ المتن عند الكرخي وفي بعضها عند عيسى بن ابي الحسن كما  
ينبغي ثم ان ابا ن قبول المرسل اذا كان المرسل امثالا  
عدلا وقد روي الثقة مرسله كما رووا مسنده مثل محمد  
بن الحسن ومثاله من المشهورين بحمل العلم منه كذا قال القم  
في الشرح وفي السديد لا غاني وشرحه لا غني في ان كل  
مقبول عند ابن ابا ن من لقون الشئ ومن ائمة النقل  
مطلقا فما في المتن من سناد الخلاف اليه مطلقا ليكن ينبغي  
**قوله** فانه مخالف للحديث المشهور وهو قوله عليه السلام النبوة  
آه وذلك لانه من قسم النبوة وليبين بين المدعى والمدعى عليه  
ولفظة تما في الشريعة وايضا حصر جنس اليقين على المنكر وخص  
الجنس يقتضي ان لا يوجد فرد منه في غيره اذ لا شئ  
ورآه **قوله** او خالف الحادثة بيان وزد فيما استشهد به  
الحادثة الظاهر ان معنى الحادثة بينهما على هذا التفسير  
الحادثة وشذوذ الخبر **قوله** فان الصحابة اختلفوا آه

فذهب علي وابن عباس رضي الله عنهما الى انه لا زكوة في مال كاهن  
وزمب عبد الله بن عمر واثبت ربه الى الكوثر كاهن  
اشافعي وزمب ابن مسعود رضي الله عنهما في بعد النبي عليه  
ثم بخبرة بعد النبوة ان شاء الله تعالى ان شاء الله لم يود كذا في  
الكشف **الفصل الثالث في بيان محل الخبر الذي يحمل**  
**فيه حجة قوله** بلا شرط مدكن بشرابط المعبرة في قول كاهن  
**قوله** لا يجوز ثمانية عند واليه في الاسلام وشمس لائمه  
**قوله** وهو مختار الجصاص مقررته ومقول القول قوله يجوز  
ثم انه مذهب اكثر الحنفية كما في الكشف ان قال ابن الهمام في  
التحري ان اكثرهم على قول الكرخي **قوله** ولحدود تدرى الشبهة  
اجاب عنه ابن الهمام في التحري ان المراد بالشبهة التي  
تدرى فيها الحد وما كانت في نفس الشبهة في الشك بل حكم  
المستب والابن لم ان لا يثبت بالشهادة لا احتمال الكذب منها  
ولا بظاهر الكتاب اذا احتمال التخصيص الضار والمجاز قائم  
**قوله** واما اثباتها بالبيانات فجزا آه يعني وان شئت اخبار  
اخذ لان كل ما دون النواز خبر لو اجد كذا في النسخ **قوله**  
والا لما كان المرسله اي التي لم يذكر فيها سبب الملك من جهة او  
غيرها **قوله** من العقل والبلوغ والاسلام كان الظاهر ان  
يقول من العقل والعدالة والقبض والاسلام ثم ان  
التأثير في عبارة المصنف مستعمل في جميع **قوله** وكذا  
غير محدود في قدس قد سبق ان رواية المحدود في نقد



مقبولة فلا وجه لذكر ذلك في شروط الأخبار وكذا قوله  
 آه ثم إن معناه أن لا يكون شهادته جلب نفع أو دفع  
 ضرر **قوله** صبي أو بالغ أو عبدا أو حرا **قوله** أي الحرية  
 إنما اقتصر عليها مع أنه لا بد للولاية من العقل والبلوغ أيضا كما  
 ذكر في الكشف وغيره لدخولها في شروط الأخبار **قوله**  
 ما خلا الأخبار بالشرائع يعني المسلم الذي لم يهاجر إلى بلاد  
 الكفر وقد تحققت في حقها أن تكون توفيقا على العدالة النبوية  
 إلى الإحراج وتوفيقا لمصلحة لأن انتقال العدول من دار السلام  
 إلى دار الحرب قسما يكون **قوله** أي بالنية هذا قول في حصة  
 ٢ وعند عامة أهل الحديث لا حاجة إلى النية بل يكفي أن يكون  
 المكتوب له عارفا بخط الكتاب أو يغلب على ظنه صدق القول  
**الفصل الرابع في بيان فضل الخبر** **قوله** أي لا يقع الإجازة  
 بالاتفاق قال صاحب الكشف هو مخارجه من الشك والتمسح  
 أنه قول أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف وهو الموافق لما  
 اتفقنا **قوله** والاحوط أن يقول آه هو مخارجه من الشك  
 وذهب فخر الإسلام والقاضي بوزيد إلى أن المستحب  
 إجازة وهو غريب ويجوز أن يقول خبرني وحدثنني  
 الرخصة قال صاحب الكشف القول الأول صحيح **قوله** ويجوز  
 الإجازة لعدم تعييني إذا عطف على التواجد كما في المثال  
 وأما بدون ذلك كان يقول خبرني بولد فلان جوزا  
 البعض وأبطلها البعض هو الصحيح **قوله** لأنه على السلام مخصوص

قوله أي ما في الخبر الذي إجازته  
 بوجهين أحدهما في نسخ  
 والثاني في إجازته



بجوامع الحكم آه يستظهر أن الكلام في جوامع الحكم فبني هذا  
 الاستدلال عدم التحول لجل الشرائع اللهم إلا أن يقال المراد  
 أنه قد ثبت بعض جوامع الحكم فبني أن ليس بها في قصد مع  
 النقل بالمعنى وتقع فيما يقع ولا بعدا يقال أن هذا الاستدلال  
 على بعض مسلماتنا حيث جوزوا النقل بالمعنى في جوامع الحكم  
 إذا كان لنا قل فيقربها مجتهدا كما ذكرنا في شرح المعنى لتمام الآية  
**قوله** وبأن ما يجب منه من تعضية والضمير للتعضية **قوله**  
 ولكن لا يسقط بذلك العلم فائدة نظري في قول رواية كل واحد  
 منها في خبر ذلك الخبر **قوله** وأما في الوجه الثاني فذهب  
 الكرخي وأحمد بن حنبل إلى أنه يسقط العلم به وعليه فخر الإسلام  
 والقاضي بوزيد والخري وذهبهم أنهم **قوله** كما روي عن  
 ربه آه قال في التلويح قد يقال أن غيبة آلاء لا توجد بكون  
 التلويح بلا ولي لأن الولاية تنقل إلى ما بعد عن غيبة الآلة  
 انتهى قيل عليه أن هذا إنما هو في الغيبة المنقطعة وظاهره  
 عند أحمد بن حنبل لم يكن كذلك بل كان بالشك والقوانين تأتي  
 وتذهب لما ثم أن عبارة الكشف في الحديث هي صيغة  
 المعلوم والمذكور في الكشف تحت نفسها والمخالفه من حيث  
 أنها إذا التفت ببيت أخيها فقد جوزت كساح المرأة  
 نفسها لعدم القابل بفصل لأن من أبطل كساحها أبطل  
 كساحها وبطريق الأولى كما أشار إليه في الشرح  
**قوله** وإن كان طائفة بان خالف آه كذا في عامة النسخ



والصواب وان كان خلافا حقا كما في الكشف الطاهر  
لفظة حقا سقطت من قوله **قوله** قد سقطت عدالة لانه  
لم يكن عدلا لا يقال انه انما صار فاسقا باحلاف مقتصر عليه  
فلا يقدح ذلك في قبول ما روي قبله كما لو مات اوجه  
بعد الرواية لانه نقول قد بلغ الحديث بنا بعد ما ثبت صحة  
ولا بد في الرواية من السناد اية كان بمنزلة ما اذا  
رواه في الحال وهذا لان العدالة امر باطن لا يوقف  
عليه الا بالسند لا بالقرائن من محط رديته فاذا لم يجر  
ظهور انها لم تكن ثابتة كذا في الكشف ثم ان في عبارة الشيخ  
ركاكة من وجهين الاول تحليل سقوط العدالة لعدم  
وما هو الا مصداق والى الثاني الاقتصار في جواز الخط  
المذكور على سقوط العدالة فان نذر الغفلة والنسيان  
ليس سقوط العدالة فالصواب ان يقال قد سقطت  
بروايته لانه ظاهر انه لم يكن عدلا او كان مغفلا كما في  
**قوله** لانه ليس بخلاف ميقين فيه كلام لانه ان زاد  
انه ليس بخلاف لظاهر الحديث فظلاله طاهر وان  
ازاد انه ليس كلاما بارواه حتى يكون جرحا فهو غير مفيد  
هنا اذ الكلام ليس في قبول الحديث بل في العمل بظاهره  
قال المصنف في الشرح لانه انما فصل ذلك بتاويله وانه  
لا يكون حجة على غيره اذ الحجة هو الحديث وبتاويله لا يغير  
الحديث فبقى معولا به على ظاهره **قوله** فعملنا بما روي عن

التابع عليه السلام انه لا يذهب عليك ان الكلام في العمل  
الحديث غاية ان يكون هذه الرواية مؤيدة لما حملت  
الحديث الاول عليه **قوله** وروي ان ابا موسى الاشعري لم يعمل  
بحديث القنطرة اى لم يوجب عادة التوضؤ على من مضى في  
الصلوة **قوله** مثل ان يقول هذا الحديث نكروا ومجروح  
انما يثبت قول المصنف لا يخرج الراوي بآبائه ان يقول هذا  
فلان متروك الحديث او مجروح او ليس بعدل **قوله** قال بعض  
العلماء الطعن عليهم آه قال في التلويح حتى ان الجارح  
ان كان ثقة بصيرا باسباب الحجج ومواقع الخلاف ضابطا  
لذلك يقل حرجه اليهم والآه **قوله** وفي اصطلاح اهل  
كتمان النقطاع في الحديث او كتمان خليف في سناد الحديث  
ولا بد من زيادة ذلك كما في الكشف كما سيجي من ان ما تراه  
الشيخ بلباس نوع من التدليس سدا لاهل الحديث لانه لا بد  
عليك ان ليس فيه كتمان النقطاع الحديث بل كتمان العمل  
في كتمان **قوله** ولا يقول قال خذني فلان آه يعني بدل قوله  
عن فلان كذا قوله قال اخبرني فلان واما قوله لم يقل  
عن فلان فعملنا على وليس في سائر الشروح **قوله** لانه يوم  
شبهة لا يراى الجواز ان يكون بين فلان الراوي في ذلك  
الرواية شخص خلاف خذني فانه انما يستعمل في المشقة  
بغير ان اخبرني لا يختص بالمشقة كما سبق في بحث طرق  
السماع وعليه كلام المصنف في الشرح هناك كذا في مقتصر هنا



في الشرح على ذكر حديثي فكان لا صوب لشارح ايضا ذلك  
**قوله** وهو كنية الحسن البصري والكلبي والاول لغة ودون الثاني  
 واسم الكلبي محمد بن ثابت **قوله** لان كثير من الصحابة كانوا  
 يروون في حديثه منهم كذا في شرح كتمه ولا يثبت  
 عليك ان يروى من العبارة هو ان يكون المراد بحديثه  
 السن ما بعد البلوغ الى انها رتب الشباب ذلك لا يفرق  
 بين عدم جواز الرواية قبل البلوغ فحل وقع في المتن على  
 الضعف عند التحمل كما ذهب اليه شارح ليس على سبيل  
 بل اخر كلا منا فضل **فصل في فروع التعارض بين الحجج**  
**قوله** المراد بالركن يقوم به المعاصرة وهو مجموع آفاق  
 في الكشف ان ركن الشيء لا لا وجود لذلك الشيء الا بانه  
 يطلق على جبر من الماتية كقولنا القيام ركن الصلوة  
 ويطلق على جميعها كما في هذه الصورة **قوله** لان التعارض لا يقع  
 بين القوي والضعيف التعارض عبارة عن التعارض على علم  
 ان لا قسام ثلثة الاول ان يكون احدهما بلسن قومي الله  
 بما هو خبر تابع كالنقص والقياس والثاني ان يكون احدهما  
 بوصف تابع كخبر الواحد الذي يرويه عدل فقيه مع خبر الواحد  
 الذي يرويه عدل فقيه والثالث ان يكونا متساويين قوة  
 والمعارضة يختص بالنسبة الثاني والثالث اما الاول فنزل عنها كذا في  
 التوضيح فلهذا اصرر المصنف في تعريف المعارضة عن القسم الاول بقوله على  
**قوله** تأكيد لقوله على السواء هذا على ان يكون المراد بكل منهما اتفاقا

في القوة والضعف بحسب الذات كما هو متبادر وهو متصوب كما  
 سيظهر **قوله** ويكون ان يكون تاسيسا او المراد عدم المزية في  
 الوصفية يعني بقوله لا مزية لاحدا ويكون المراد بقوله على السواء  
 عدم تفاوت حسب الذات كما في الاحمال الاول فبدل فعل الصورة  
 المذكورة ليس ينبغي اخراجها من التعريف لما صرح به صاحب  
 من انه من قبيل التعارض كما نقلناه اللهم الا ان يقال المراد  
 تعريف التعارض الذي يقتضي التناقض والتمسك كما يظهر  
 من بعض كلامه بلفظ صاحب التوضيح **قوله** لكن يرجح احدهما  
 بقوة ضعفه قد صرح صاحب التوضيح بان الترجيح انما يتصور  
 بعد المعارضة وحقه صاحب التوضيح بالبلغ ما يكون وصرح به  
 الشارح نفسه ايضا فيما سيجي قبل فصل التبيين فقولنا هذا  
 لا يلزم من ان كلا لان بسناه عدم كون الصورة المذكورة  
 من باب المعارضة كما بينا عليه لا ان يقال المراد بالترجيح  
 معناه اللغوي وما ذكرنا مما يقتضي في المصطلح **قوله** كما انما كان  
 بوجوب الحل في الزوجة اه يعني لو دل بلس على ان النكاح  
 بوجوب الحل في الزوجة ودليل اخر على انه بوجوب  
 في انها لا يكون ذلك من قبيل التعارض **قوله** فذكرنا كذا  
 بالالتزام ومنها بالمطابقة كذا في الشرح الاكمل ولوقال في  
 الاول تعنا وفي الثاني ضد الكان اظهر دون القياس  
 لان احدهما لا يجوز ان يكون ناسخا للاخر فان النسخ لا يكون  
 الا فيما هو موجب للحكم والقياس لا بوجوب ذلك ولا يكون ذلك

يخرج فعل لا مزية في  
 والتعريف بان الصورة المذكورة  
 فانه يريد تعريفا  
 فلهذا



الا عن تاريخ وذلك لا يتحقق الا في القياس وكذا لا يقع التماس  
 في قول القضاة لان كل واحد منهما انما قال ذلك صريحا في  
 تاريخه لانه لا يثبت بالقياس كما ان تاريخين من واحد لا  
 يصلح ان يكون احدهما ناسخا لآخر فكذا من ثبوت كذا في  
 اصول شمس لانه وبوافقه كلام فخر الاسلام ايضا في اصوله  
**قوله** ان وجدت فيه شارة على انه ان لم يوجد نص في اول  
 القضاة او القياس كما صرح به في الكشف وغيره **قوله** عند من  
 تقليد القضاة في معنى مطلقا فهو خرج كلام المصنف على قول البردعي كما  
 سيجي واما على قول الكرخي فيجب المصير حينئذ الى قول القضاة  
 ان كان فيما لا يدرك بالقياس والى ما ترجع عنده من القياس  
 وقول القضاة ان كان فيما يدرك بالقياس لان قوله يكون  
 بمنزلة قياس آخر كذا في الكشف **قوله** يعني ان لم يوجد قول  
 القضاة في هذا فنقول كلام المصنف في شرح حيث قال وحكم  
 المعارضة بين السنين المصير الى قول القضاة في علم القياس  
 وكما ان الكسفي في الاشارة الى ذلك في المنع بقوله في الذكر  
 على القياس وعلى مبني تفسير الشرح ذلك في الاشارة الى حاله  
 من الدلالة على تقديم احوال القضاة كما اقر به نفسه بقايل في  
 بشر الى التوبة بينهما قد بر **قوله** ولا يفهم صريحا من كلام  
 فخر الاسلام الى آخره لكن كلام فخر الاسلام في شرح المقوم  
 صريح في تقديم احوال القضاة حيث قال وان وقع التعارض  
 بين سنين فاقبل الى قول القضاة وان وقع بين قول

القضاة فاقبل الى القياس في الوجه ان يحمل كلامه المحقق في اصوله على  
 ذكره صريحا في الشرح المذكور ثم ان عبارة فخر الاسلام  
 في اصوله وحكم المعارضة بين سنين فاقول المصير الى القياس  
 واقوال القضاة فنبه العطف في قوله ايضا فربما يتردد  
 ان اتها بصار او لا بعد السنة اقوال القضاة في القياس  
 انما ستر ان التردد ليس بين تقديم احدهما على الآخر على الظاهر  
 بل بين تقديم احوال القضاة في القياس على القياس لا يدرك به  
 وتقديم القياس عليه فيما يدرك به كما سيظهر من ذكر المذهبين  
**قوله** واما فيما يدرك به فهو مقدم على قول القضاة في حاله  
 نقلنا عن كشف قبل اسطر فان المفهوم منه هو ان يكونا  
 بمنزلة القياس فيخرج المجتهد اتها شاء **قوله** بان كان التعارض  
 بين القياس واقوال القضاة ايضا قد سبق نقلنا من شمس لانه  
 وفخر الاسلام ان التعارض لا يجري بين القياسين بل بين قول  
 القضاة في قول القضاة بالتعارض من هنا صيغة التعارض دون  
 حقيقة وعليه قول المصنف فيما سيجي واما اذا وقع التعارض  
 بين القياسين **قوله** واما تعارض القياس في آه وفيه  
 فانه ليس في التعارض في شئ بل حاصل ما ذكر عدم صلاحية  
 القياسين في هذا فلو اثبتنا النجاسة او الطهارة لكان اثباتا  
 لها من غير علة جامة بين اصل الفروع فكان نصبا لحكم  
 الشرع ابتداء بالراي ذلك لا يجوز كما قرره صاحب الكشف  
 واما جملة التعارض فاما يتفرع على صحة السبلين وتقرير الكلام

في قول القضاة في اصوله  
 في قول القضاة في اصوله  
 في قول القضاة في اصوله



على عدم صحة الآية المذكورة كيف لا وحكم التعارض بين النسخ  
 عمل المجتهد بآياتها بشهادة قلبه كما سيجي لا العبرة بالنسخ  
 الأصول الكلام فيه **قوله** اي لا يظهر بان كان بحثا وتبين  
 به ما كان طاهرا وكان الاصول للتأخير ذكر ذلك الصيا  
 يستطعم امر اللغز الشرح حيث قال يعني لان الظهارة والنجاسة  
**قوله** يعني لا يعني بهذا العبارة آه ذكر في المبسوط ان سور  
 مشكوك فيه غير متيقن بطهارته ولا بنجاسته وكان ابو طاهر  
 الدباس يذكر هذه العبارة ويقول لا يجوز ان يكون الشك  
 من احكام الشرع فقال آله لم يفسد ما اذا من انه مشكوك في  
 الحقيقة او انه شرع مشكوك في حقيقة بل سمي مشكوكا لما قلنا من  
 الأدلة ووجوب حتم التيمم اليه لا حتميا ط كذا قوله  
 صاحب الكشف **قوله** وعند الشافعي يعمل بآياتها شافعي من غير  
 تحركه اني لكشف **قوله** اي لا يستويان في تنقي ركن التعارض  
 كما سبق فلا يتحقق حقيقة وان كان موجودا طاهرا كذا في شرح  
 آله ٢ وغيره وكذا غيره من المخالفين دفع بعضها باندفاع ركن  
 المعارضة ودفع بعضها باندفاع شرط من شروطها كما سطر  
**قوله** والتفوا اسم كلام لا فائدة فيه فيكون المراد في  
 المائدة ذلك كلفا آية البقرة فان المراد بالتفويها صند  
 كسب القلب بولس هو بلس المقابلة في كل منها **قوله** القوة  
 بالتخفيف يقتضي حل القرآن بانقطاع الدم لانه يكون من قوام  
 طهر المرأة اذا خرجت من حيضها **قوله** والقراءة بالنشد

قوله لا يستويان في تنقي ركن التعارض  
 كذا في شرح آله ٢ وغيره وكذا غيره من المخالفين دفع بعضها باندفاع ركن المعارضة ودفع بعضها باندفاع شرط من شروطها كما سطر

يقتضي ان لا يحل القرآن آه سواء انقطع على كثرة الجهر او فيها  
 ودونه ثم ان النشد قراء به حمزة وكسائي وقاصم وقراءة غيرهم  
 بالتخفيف **قوله** على قول المدة اقل المدة انما هو ثلثه والمراد  
 انهم لما نزلوا قالوا على ما دون الاكثر **قوله** وقال شافعي  
 بالآية المباهلة مفاطنة من البهنة وهي اللغز وذلك انهم  
 كانوا اذا اختلفوا في شئ اجتفوا وقالوا بهلة الله على الظالم  
 من اكدنا في المغرب **قوله** لا يلزم الانسخ واحد لان رؤ  
 التبع كون لا باق الا بالاجرة **قوله** الاول ان اصل في  
 الاشياء الا بالاجرة هو ذهاب اكثر اصحابنا خصوصا العراقيون  
 منهم وكثير من اصحاب الشافعي **قوله** والثاني ان اصل فيها خطر  
 هو ذهاب بعض اصحابنا وبعض اصحاب الشافعي ومقرنه بخلاف  
**قوله** والثالث التوقف في نهائية لاخرية وعامة اهل  
 الحديث **قوله** وفيه السلام اخار القول الاول لا على  
 معني آه هو في الحقيقة بيان محل الخلاف بين طوائف الشافعية  
 لا يختص بقول فخر الاسلام كما اشار اليه صاحب الكشف **قوله**  
 اشار اليه آله بم قوله الاصل فيه ومراده التيسير على الضعيف  
 اطلاقه الكرخي وابن ابيان **قوله** او من جنس لا يعرف  
 بدليله آه لا يذهب عليك ان ذكر هذه الصورة ههنا هو  
 ظاهره وليس حكمها حكم الصور المذكورة في المتن كيف انقيد  
 يكون من جنس يعرف بدليله لا حراز عنها ايضا بل هي  
 تحت قول آله فيما سيجي والا فلا كما يصرح به شارح نفسه

التي لم يثبت اليها  
 كذا في جامع المسار

يقتضي



بن أبي خنيس تحت قول المصنف في ما سيجي في الآخرة كما يوضح الشرح  
 نفسه ايضا هناك والحب انه قال بعد هذا والثاني في الجاهل  
 الاثبات فيكون بين الكلامين تدافع ظاهر **قوله** يعني  
 الثانية سنة تخرج الحرام جسيم محرم فاعل من حرم  
 في الحج ووقع في بعض التنج بلفظ المفرد **قوله** فان الاحرام  
 كان ثابتا قبل التزوج وقد اتفقت الروايات ان  
 التحريم لم يكن في الحبل الا انما اختلفت في محل المقرض على  
 الاحرام كذا في اصول فخر الاسلام **قوله** اي خارج عن حرام  
 يقال حل المحرم حل بالكسر خرج من حرام واحل بالهمزة  
 مثله فهو محل وحل ايضا نسبة بالمصدر وحلال ايضا كذا في  
 المصباح **الكثير** **قوله** ويجعل ان يكون مستباحا على ما حال  
 وهو ان حصل في الماء الطهارة **قوله** وقيل نفع الزجج  
 بكثرة الرواية وهو قول كثر اصحابنا فنعى الى عبد الله  
 الجرجاني من صحابنا والكروخي في رواية كذا في الكشف  
**قوله** بل بدخولها في عهد العيان كذا في شرح المغني للقاء آفي  
 وفيه كلام والظاهر في هذا الطمانينة والعيان **قوله** ولهذا  
 يرجح منواته على آخر يعني بزيادة الرواية **فصل**  
**في البيان** **قوله** من الكتاب السنة واقسامها في  
 والمراد من كتاب السنة والسنن وانها لان كتاب السنة  
 لبنا شيئا اخر خارجا عن قضاها ثم ان المراد بالاقسام هي  
 المحكم فانه يحمل البين ذكره صاحب الكشف **قوله**

تسميتها بياضا مجازا آه هذا على تقرير صدر لا بسلام وندب  
 العامة انها حقيقة لا انها لما كانا لا بد ووقع الكلام غير  
 موجب في الحال وغير موجب لبعض آياتنا وله كان فيها  
 البيان **قوله** في التعليق اي في صورة التعليق في  
 لقوله وانه يخلو لا يخلو كما ان قوله ان عليه سبحانه اله  
 بيان لصورة الاستثناء **قوله** ثم قال بعد سنة ان شاء  
 الله كذا في الكشف قال في التلويح فان قيل قد روي ان  
 النبي عليه السلام قال لا غزوة قرشا وسكت ثم قال ان شاء الله  
 فاجاب ان السكوت العارض بحبل على النفس وسعالهما  
 لا يعد في العرف انفصالا اجتماعا بين الآلة وانما خبر ما بين  
 مبني جوابه لفظول عمر بن عبد الله بعد سنة في الرواية المذكورة  
 وان كان اعتمادا على رواية اخرى غير ما ذكر في الكشف فلا  
 من ذكرها والتعرض لها قد **قوله** لوضح الاستثناء لقال  
 فليست آه لان تعيين الاستثناء للتخلص من كونه اسهل كذا  
 في الكشف في التلويح وجه لتسك ان لوضح الانفصال  
 اوجب النبي عليه السلام التكفير معينا بل قال فليست آه  
 يكفر فوجب احدهما لا بعينه اذ لا حش مع الاستثناء فلا خلاف  
 على التعيين بل كواجب احدهما **قوله** والحديث الذي  
 رواه آه يعني ان ابن عباس لما يذهب عليك في حجة  
 من سوادب نسبة ذلك الى القراني فربما لا يراى لان  
 مذكور في الكشف وهو صريح في ان مراده عدم صحة نقل



المذهب عن ابن عباس حيث قال نقل عن ابن عباس جواز  
تأخير الاستثناء ولقد لا يقع فيه النقل اذ لا يليق لك بمصنوع  
**قول** ولطعن عام عندهم كذا في الكشف وشرح التمهيد وقال  
في التلويح الخلاف في جواز التراخي جاز في كل كلام ظاهر  
في كلامه كالتلويح في المعقود والتكرار في المعقود وهذا صحيح  
انما يقبض بقصة البقرة والآلة فقط بقرة بكرة في لائبات  
فلا يكون من الغنم في شي **قول** ليس في من قبل خصيص الغنم  
آه يعني عندنا فلا يرد علينا والتشافي في ما بين السوال  
اصله **قول** اى اذ دخل في السفينة يقال لك فيه شكائى  
ادخل ومنه قوله نه ما سلككم في سرف **قول** واشين بكيد تزدحم  
والملك عطف على زوجين آه جميع ذلك على قراءة جعفر  
بسنون كل واما على قراءة الباقرين باضافة كل الى زوجين  
يكونان اثنين من مفعول فاسلك ويكون الملك عطفًا على  
الزوجين ثم ان هذه الآية بالعبارة المذكورة انما هي  
سورة المؤمنين وليس في سياقها قوله انه ليس بملك  
لكن الشارح ليس يستبد في ذلك بل هكذا وقعت في اصول  
فخر الاسلام فاقفي اثره غامه من تصدى للتصنيف بعده  
حتى المص في الشرح وبني محجة ان القصة واحدة فتعلق بما  
ذكر من الآية ما وقع من القصة في موضع اخر من القرآن  
وليت شعري لم لم يذكر واما في سورة يود من قوله تعالى محل فيها  
كل زوجين اثنين والملك لاس من سبق عليه القول على كل

الغنية عن الاعتذار بذلك لما ذكر في سياقها القول المذكور  
صريحاً حيث قال تعالى بعدنا وما دى فوج ربه فقال ان بنى من  
وان وعدك الحق وانت احكم الحاكمين قال يوح آه ليس  
من الملك الآية **قول** صلى بها يكون الابل مشتركة آه كذا  
في عامة الكتب وفيه اشكال هو ان لابل اما ان يكون مشتركاً  
لفظاً او معنوياً والاول مسنوع والثاني في مسلم لكنه من قبل  
العام فبقينا ول كل المعنيين فلا يتم الجواب كذا في بعض النسخ  
ويمكن ان يجاب عنه بان الابل مشترك معنوي بينهما لا محالة  
لكنه على خطة التباين من جهة ما اضيف هو اليه يكون مشترك  
اللفظي ويجرى عليه حكمه **قول** لان المختص بالقبيل  
هذا مذهب البعض وجمهور الآية على انها تعم العقلاء وغيرهم  
كذا في التلويح وانت خبير بانه على مذهب الجمهور لا يتأتى  
الجواب المذكور بل يتعين الجواب بما قيل ان الخطاب  
لاله كنه وهم كانوا عبدة اصنام او ثمان لا يجدان  
يقال انه يكون حج مشترك بين ذوي العقول وغيرهم وبين  
المشرك يجوز تأخير **قول** بناء على ظنه ان ما ظاهره  
فيمن يعقل آه وفي التلويح انما اوردته تغشاً بطريق الجاز  
او التغليب فان اكثر معبوداتهم الباطلة من غير ذوي  
العقول فغلب جانب الكثرة ولقد اظهر ما قاله شارح  
لما ان ذلك الظن يستبعد منه كونه من اهل الكتاب  
ولا ينبوعه روى من قوله ما اجهلك لغة فوكاه كما لا يخفى



فليذكر **الاستثناء** **قوله** مع صورة الكلام قد **المتشبه**  
 يعني في الصدر وإنما قال مع صورة الكلام لما كان المتشبه  
 في حق الحكم كأنه لم يتكلم به **قوله** فيصير الكلام به لو قال المتشبه  
 منه لكان أولى لعدم كونه مذكوراً في السابق **قوله**  
 فيكون الاستثناء مانعاً للوجوب في موجب جميعاً **قوله**  
 بكسر الجيم يعني الكلام والثاني بففتحها يعني الحكم **قوله** فيما  
 يعني الموجب لا الموجب على **قوله** كما في التعليق فاعلم  
 لا يخرج الكلام من أن يكون إقناعاً بل يمنع وقوعه  
 مانع وهو تعليق أو عدم الشرط وإنما أخذنا فيخرج  
 من أن يكون إقناعاً ومنع ثبوت الحكم في محل  
 لعدم لعمدة مع صورة الكلام به كما سبق في فصل المفهوم  
**قوله** فتعارضاً وتناقضاً فلا يلزم الماتية لاجل ذلك لانه  
 يصير بالاستثناء كأنه لم يتكلم به كما في مذهبنا **قوله** وفي شرح  
 المتنازع فائدة الخلاف فظهر أنه المسئلة المذكورة  
 من المسائل التي استدلل بها أصحابنا على أن الاستثناء  
 يعمل عندنا في طريق المعارضة لا عندنا فإن ذكر  
 من الأصل ليس بمنقول عن السلف وعننا في نصنا  
 وإنما استدلل عليه المسائل كما نقله صاحب الكشف عن  
 القاضي الأمام وقد ذكرنا في هذا السلام وشمس الأئمة وغيرها  
 والمتفق في ذلك مقتضى أثرهم **قوله** فعدنا لا يصح الاستثناء  
 قال في الكافي لانه إنما يصح الاستثناء إذا تناوله

صدر الكلام ولم يكن قصد استثناء ولا للشوب فلم يكن استثناء  
 بل كلاماً مبيناً لبيان أنه ليس عليه شيء من الشوب  
 وعدم وجوب الشوب عليه لا ينافي في وجوب لا الف عليه  
 وحاصل كلامه أنه استثناء منقطع عندنا فالمراد بالاستثناء  
 في قوله لا يصح الاستثناء الاستثناء المتصل كما هو المتبادر  
 والحقيقة في صبغة الاستثناء على ما سيجي **قوله** والدليل  
 المعارض يجب العمل به بحسب المكان كونه كلاماً مابرة  
 لا كما لو كان قيداً مستخرجاً كذا في فصول البدائع **قوله**  
 وفيه نظر لأن عمل الاستثناء بالمعارضة عندنا لا يقع إنما  
 هو في المتصل وهذا من قبيل المنقطع أه كذا في شرح  
 المغني للقاء أي لكن ينبغي هذا النظر لقول من أن  
 كلام الشافعي في المسئلة جعلها من قبيل المتصل لا يصح  
 عنه تعليق المسئلة المذكورة في الهداية حيث قال يصح الاستثناء  
 فيه لأنها اتحادية من حيث الماتية إذ لا يذم عليه  
 أن اتحاد الجنس إنما يعبر في المتصل نعم ذكر صاحب الكشف  
 أن أصحابنا في مسكرونها الأصل ويجوزون  
 المسئلة على أصل آخر وهو أن الاستثناء المتصل حقيقة  
 والمنقطع مجاز فلهذا المكن الأول وجب العمل عليه فيقوم  
 أنه لا بد فيه من المجازية فوجب صرف الاستثناء إلى  
 القيمة لثبوت المجازية وتحقيق الاستخراج فإذا وجب  
 رد الشوب إلى القيمة فصح الاستثناء لا ضرورة إلى حمله



معارضة بل جعل عبارة عما وراء المشتني لما يكون متبعا على  
الاستشناء معارضة **قوله** ولو قدر متصلا بالادراج لا يمكن  
الاستخراج حينئذ يعني انه لو قدر متصلا بالادراج المشتني في  
المشتني واعتبار المجازية بينهما يتحمل لا يمكن الاستخراج  
فلا يظهر الثمرة بل ينبغي ان يدرب الى صحة اصحابنا  
ايضا ولا يدرب عليك ان كل هذه الشبهة مما يظن ان  
خصوصا الهداية وحاصل ما فيها ان المجازية في مجرد اللفظ  
كافية في ذلك عندك نفى وغير كافية عند راي حنيفة  
وابي يوسف **قوله** اي مشتني كذا في الشرح الكافي قال في  
الصالح الثنا بالضم اسم من الاستشناء فالحاجة في المقام  
الى صرفه من معناه الكافي كما لا يخفى **قوله** ظهر النفي لعدم قلته ان  
نفي نفي مجازا هذا في الاستشناء من الاثبات وكذا انما  
ان ربح من قبيل لاكتفاء الظهور كما قال في التلويح ان  
قوله هو من النفي اثبات ومن الاثبات نفي اطلاق على  
الحال مجازا ثم ان هذا يجوز بطريق اطلاق الاختصاص على اللزوم  
واللزوم على التلزم لان انتفاء حكم الصدر لا يلزم الحكم بخلاف  
الصدر واخص منه **قوله** فاما ان الاستشناء يدل على النفي  
الذي يقصد المقام هو ان يمكن هذا التنبه لان الكلام في الاستشناء  
**قوله** فكذا لك الغاية ينهي بها الحكم انما هو قال صاحب  
البدائع عند ذكر المعاني خلوها في ان الحكم اذا قيد بالغاية  
فقد مبك كثر الغفلة والمكملين ان يدل على نفى الحكم فيما بعده

وعند اصحابنا الى حنيفة نفى الحكم فيما بعده من الاستشناء  
**قوله** ليكون اثباتا لا لو لم يثبت في كذا كذا في كذا  
القوم في توجيذه ذلك هو ان التصديق بالقلب هو لا يصل  
في الايمان ولا في اقراره بالثبات شرط لاجراء الكلام او كذا  
ما خبر في الاقرار انه ليس بمقصود اصلي الاشارة التي هي  
بمقصودة ثم قالوا فان قيل ان النفي بالثبات غير مقصود ايضا  
بل الاصل فيه القلب كاثبات وقد خبر فيه النفي قصد ينبغي  
ان يكون في الاثبات كذلك ايضا واجابوا عنه بما ذكره الشارح  
من الفرق بينهما وفي كلام الشارح قصر لفظه لعله لا  
يخلو عن وجه اذ يوجب ان يقال ان استثناء الاشارة  
في الاقرار بالوهمية تعالى بالنسبة الى النفي المقصود الممنوع  
في المقام يوجب ان يقال انه بالنسبة الى التصديق المقصود  
فليس بـ **قوله** لان كل عامل بعرف به والدهرى المنكر لوجود  
الصانع ليس بجاقيل المشركون وان كانوا غير جارين على  
منقضي العقل ايضا لكن سحافة رايه اظهر **قوله** ولما قيل ان  
يقول الاستشناء نص له هو اخذ من شرح المعنى لئلا ياتي  
ويكن دفعه بان معنى يرتك الى البصرة انقطع سري في البصرة  
وما يدل عليه جاوزة ليس هذا البصر المحدود بالغاية بل البصر  
ابتداء كما انه قبل ان يبري الى البصرة ثم يرتك منها الى  
وراءها فعلى ما بين لك يوجب ان يقال ان الاستشناء  
ايضا جاني القوم لا زيدا فجاء يعني انه لم يأت ولا مع القوم



واللفظ انما يشترط عدم  
الذكورة هو انما انما يشترط  
كون اللفظ انما يشترط عدم  
الذكورة هو انما انما يشترط

وجاء بعده واما ما ذكر في صوت الاستثناء فليس يجوز ان يكون  
المذكورة في الغاية فلا عبرة بعدم جواز ثم ان وجه الصوت  
الصوتين هو ان الاستثناء انما يعتبر عند عدم العارة في  
خلافها فليست بـ **قوله** وقابل ان يقول انما لم يجز استثناء  
آه هو ما خذ من شرح المعنى للقاء آه او قد اجاب عن اللفظ  
الغاري بانه لا وجه للفوق بينهما بذلك والآلة لا يشترط  
البعض ايضا الى استثناء قضي لان لا اختلاف في الزمان مشترك  
اذ تخلص الفعل ليس يلزم للاختلاف الذي دفع استثناءه على  
**قوله** بان لا يكون المستثنى من جنس الاول فيه كلام كان  
نحو قولك جاني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة حاله  
من زيد استثناء منقطع على ان يظن به كمنبذ الفتن والنحو لا  
يشمله ذكره **قوله** الملمح ما لا يصح استخواجه من تصدير اللفظ  
فلا وجه لافساده بالتخصيص المذكور اللهم الا ان يحل على التمثيل  
واطلاق لفظ الاستثناء عليه مجازا قال في التلويح قد شدد  
فيما بينهم ان الاستثناء حقيقة في المنفصل مجاز في المنقطع والاد  
صنيع الاستثناء واما لفظ الاستثناء فحقيقة اصطلاحية  
في القسمين بل انما انتهى على هذا ينبغي ان يكون المراد قول  
الشراح لفظ الاستثناء صيغة الاستثناء وان كان غير  
بنينا در كما اول صاحب التلويح قول صاحب التوضيح المراد ان  
الاستثناء يطلق على معنيين احدهما بطريق الحقيقة والثاني بطريق  
المجاز حيث قال هو محمول على ان الاستثناء انما صيغة التي يطلق

عليها هذا اللفظ مجاز في المنقطع فان لفظ الاستثناء يطلق  
على فعل المنقطع وعلى المستثنى وعلى نفس الصيغة التي كمن كلام صاحب  
الكشف حيث قال والمراد ان اطلاق اسم الاستثناء على  
هذا النوع بطريق المجاز صريح في خلاف حقيقة والتصدي  
كما و قد ايضا خروج عن انصاف قد بـ **قوله** اجمالا قال  
وقد تطلق الكلمة على الجمل مجازا **قوله** اجمالا جميع ما تقدم ذكره  
قال في التلويح لاحلاف في جواز رده الى الجميع والى الغير  
خاصة واما الخلاف في الظهور عند الاطلاق **قوله**  
والجامع كون كل واحد منهما ما نفع الحكم هذا الكلام بعد قوله كالمزط  
لغولا مفادله اصلا **قوله** واما يتبدل الحكم جمل الحكم في  
الشرط ههنا بيان بتبدل مخالف لعدده اياه فيما سبق من قسم  
بيان التغيير متابعا للامام فخر الاسلام واصول فخر الاسلام بل هي  
المذكورة ههنا ليست بذكورة في اصول فخر الاسلام بل هي  
ما خذ من اصول شمس التائبة وذهب ان الشرط بيان بتبدل  
بيان غير فاتباع المقام اثره في ذلك لم يغير كلا على ان صاحب  
الكشف قال التحقيق ان هذا الاختلاف في العبارة دون المعنى  
**بيان الضرورة** **قوله** اي البيان الحاصل بطريق الضرورة  
قال صاحب الكشف اضافة البيان الى الضرورة من قبيل اضافة  
الشيء الى سببه واما الى عبرة فمن قبيل اضافة الجنس الى نوعه  
كعلم الطير **قوله** بل ان يكون عند لو اسقط عبارة عنه  
كان ظاهر **قوله** على تقدير ان يكون البيان فعل المبين

يعني عند التوسعة

ويخرج اصل الدين لفظه  
في ذلك الأصل فان كان  
شيء من ذلك



قال في التحقيق منها امور ثلثة اعلام اى تبين و كمال  
الاعلام و علم يحصل من التبدل و لفظ البيان يظن على كل  
واحد من هذه المعاني الثلثة **قوله** فكذا كسوت الصحابة  
رضى الله عنه ايضا مما يدل بدلالة حال التكلم ثم ان قوله وذلك  
مشروط به نعم القسمين فما يقتضيه حسن الترتيب عدم  
توسطه بين كسوت الصحابة ومثاله فتدبر **قوله**  
ومنفعة ولد المورور وهو من بطا امرأة معتمدا على كسوت  
او كساح على طين انها حشرة فكذا منه تسحق وولده هذا  
حر بالقيمة كذا في التحقيق **قوله** لا ضمن بالاتباق المجرى  
العقد او شبهة **قوله** وهذا فيما ثبت في المعاملات اى في  
عاقبتها خال او مؤجلا بخلاف مثل الثوب فانه انما ثبت  
في لذته في عقد فاقص هو لم كما يجي **بيان التبدل**  
**وهو النسخ** **قوله** اى التبدل هو النسخ فيه كلام اذ لا يخلو  
بذكر المعنى اللغوي للفظ التبدل منها غرض كسوت باب  
المص ٢ ثم ان اراد بالنسخ الذى فسر به المعنى اللغوي للتبدل  
المعنى اللغوي له فهو تفسير بالاحتجاج لان المعنى اللغوي للتبدل يعرف  
كل احد بخلاف المعنى اللغوي للنسخ حتى اختلف في تعيينه اقول  
ولذا قال المص في الشرح النسخ في اللغة التبدل يقال نسخ السوم  
النظر لا يرى كيف عكس ذلك ان اراد به المعنى الشرعي كما هو  
الظاهر من قوله واهل التفسير تسروا التبدل بالنسخ فكذا هم  
ولا يدل عليه لآية المذكورة ولا تفسير المذكور لان المذكور فيها



ليس سلق التبدل والكلام فيه وكفى ما في شرح جلال الدين  
التباني حيث قال اى القسم الخامس من اقسام البيان  
بيان تبدل وعرفه المص ٢ بانه نسخ فيكون تعريفا لفظيا ثم عرف  
النسخ بانه بيان آه وتحقيق ذلك انه لما جرى ساق الكلام  
على تسمية هذا القسم ببيان التبدل بما يتوهم لنا طرانا  
يكون ذلك شيئا اخر غير النسخ لان التعبير عن بيان التبدل  
ليس مشهور كشرح تسمية بالنسخ بانه اولا على انه مراد بالنسخ  
ثم اشار الى تفسيره على ان في قوله وهو نسخ بغيره اقول  
الامر على ان بيان التبدل محصور في النسخ وليس الشرط بدخل  
فيه كما قال بعضهم على انها كعليه فيما سبق **قوله** وهو ان  
كساح الاخوان كان مشروعا آه فيه ما فيه والصواب هو قوله  
انه ما نسخ من آية او منها ناسخ بغير منها او مثلها كما في شرح  
المص ٢ وقد جعل في ذلك في الكشف دليلا على وجود النسخ  
المستلزم لآية عقلا ثم انه فسر النص في بعض الشروح بالتبدل  
على حجة الجمع بين الاثنين فانه ناسخ لشريعة يعقوب  
عليه السلام ولا بد من عليك انه تفسير للكلام على كل حال مراد  
صاحبه ثم لو عجم النص جميع ما ورد من النصوص دليلا على النسخ  
لكان له وجه يمكن بها كلام المص ٢ في الشرح ليس كذلك **قوله**  
قلت ثبت بالتواتر امر آدم ع يعنى تزويج بانه من بين  
**قوله** قلت لا يخاف ان هذا الجواب باغا بنفهم آه كذا في  
شرح المعنى لفقارنى وقد جيب بانه لا يخاف ان الكون من عقد

هو ابن الخميم



القلب شرط اتفاقا وان وقت التمكن من غير وقت النسخ  
 فلا يلزم اجتماع الحسن والقبح في وقت واحد على مذهبه نصيا  
 واجاب عنه الكولي الفنا رى بان المجتمع في زمان واحد  
 في تلك الصورة انما هو الغفلا ن ومن المأمور به والمنتهى عنه  
 لا الحسن والقبح **قوله** وان لا يكون شرعا كالانكاح  
 اه كذا في النسخ والقضوب او بدل المأوك كما لا يخفى **قوله**  
 وهو ليس محل النسخ يعني يجوز ان يكون مستناع النسخ فيه  
 لكونه خبرا لا لثابتا بد والكلام فيه **قوله** لانه يلزم منه البقاء  
 هو عبارة عن الظهور بعد الحفظ من قولهم بقاء الله  
 اذا ظهر بعد خفاءه وانما امتنع عليه كما لان منشاء اجمل  
 بواقب الامور كذا في الكشف ثم ان ليس النسخ مطلقا في  
 المقدرات هو ان تحقق الخبر في خبر من لا يجوز عليه الكذب والخلف  
 من الواجبات والنسخ فيه يؤدي الى الكذب والخلف فلا يجوز ما  
 ذكره الشارح ٢ هو دليل تزييف قول من قال لانه محذور في كلام  
 النبي في المستقبل كما سيجي الاجابة انه لا يتصور جريانه في كلام  
 النبي كون في المستقبل قد تدر **قوله** والقابل ان يقول  
 انما بيده مورد السؤال هو قول المص ٢ او ثانيا بيده نصا  
 ثم ان هذا مما تمسك به من ذهب من الكاهوليين الى جواز  
 نسخ ما لحقه تاييد وقد اجاب عنه المحالفون بما اجاب الشارح  
 على ما ذكر في الكشف والتمسح ثم ان المذكور في المتن هو  
 قول الجصاص الشيخ ابي منصور لما تدر يد والفاضي ابي زيد

وفخر الاسلام وشمس لانه خلافا لبعض اصحابنا في بعض اصحابنا  
 منهم ابو التبر فانهم جوزوا نسخ ما لحقه تاييدا وتوقيت **قوله**  
 على انه منقوض بالنقض التي تدل ايه يعني انها منسوخة بقوله تعالى  
 ويغير ما دون ذلك لمن يشاء وقد اجاب عنه صاحب الكنف  
 بانها مقيدة او مخصوصة **قوله** وقال بعض النسخ يجوز في الاخبار  
 اه كان لواجب تقديم هذا الكلام على قوله والقابل ان يقول  
 مع كونه اجنبيا عن طريق لا نظيره وجه معقول **قوله** وجوابه  
 ان قوله ان لا يخرج من باب القيد والاطلاق يعني انه مطلق  
 صورة ومقيد حقيقة بشرط عدم مخالفة الامر ثم ان قد ذكر  
 قوله ولا تعري في الجواب من قبل لاكتفاء **قوله** والقابل ان يقول  
 يقيد المطلق نسخ عندنا اه جوابه ان ذلك امكن نسخا  
 عندنا لكنه ليس كالنسخ الحقيقي في الاحكام قال صاحب الكنف  
 في محبت الخبر المشهور ان المشهور يجوز الزيادة به على ما  
 تعالى وان لم يجر النسخ به مطلقا وهو خبير بالافاضة لانه  
 ابي زيد وعامة المتأخرين **قوله** فكان نسخا قبل التمكن  
 الفصل لان التمكن منه يكون في يوم وسيلة والنسخ كان في  
 بيده **قوله** قلنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احد المكلفين  
 اه وفي شرح المص ٢ وهذا لانه به مقتضى الامة واسمهم  
 فكان هو وحده في حكم كلهم وساد امتهم جميعهم ولا شك  
 انه عند قلبه على ذلك فكان الكل يعتقدونه انتهى به اعتبار  
 اخر غير ما ذكره الشارح كما لا يخفى **قوله** ولان الراي لا محالة

ليقع المناسب في حجب  
 والفصل بينهما بقوله ولقائل  
 ان يقول آه  
 وان كان ما ذكره من ان  
 التوضيح في باب حجب النسخ  
 المتأخرين عن المشهور فان كان  
 الاطلاق



كذا قالوا وتعقبهم من الهمام في التحرر بانه ليس من قبيل اراي  
الذي لا دخل له في الانهاء **قوله** لان الخصم بالحق لا يفتي  
جائز وكذا بالاجماع وخبر الواحد بحد ثبوت النسخ **قوله**  
والا فاعطى منهم كان يقول لا يجوز نسخ الكتاب السنة كذا في  
النسخ والمنقول عن كذا فاعطى في الكشف وغيره لا يجوز ذلك  
بالقياس شبه ويجوز بقياس نسخ من الاصول مخوف  
الشيخ الى ان يترس وقياس شبه من اقسام القياس على  
مصطلح الشافعية وقد ذكر في المنهاج وغيره **قوله** ويجوز  
بقيايس نسخ من الكتاب كذا في الظاهر ان يقول من لا يجوز  
كما قال صاحب الكشف حتى فضله بان يقول لكل قيايس نسخ  
من الكتاب يجوز نسخ الكتاب وكل قيايس نسخ  
يجوز نسخ السنة **قوله** فكانه اراد به ان الاجماع يتصور  
ان يكون لمصلحة ثم تبدل له ولا يتصور ان يكون نسخا  
للكتاب السنة اذ لا ينفك الاجماع عكلا كذا في النسخ  
**قوله** سند حتى طلبهم على اهل الاجماع الاول **قوله** وظاهر  
بعد النسبي كذا في النسخ والذي يظهر ان يقال في  
بعد انعقاده اذ ليس الغرض على ان يكون الاجماع الاول  
في زمنه بل الاجماع في زمنه قد يبر **قوله** مع لزوم كونه على  
خلاف النص الضمير المحذور للاجماع الثاني والمراد بالقياس  
يستند اليه الاجماع الاول كما ثبت من قوله فيما سيجي وانما يكون  
كذلك لو لم يكن مستندا الى نص صحيح على النص الاول الذي

بجمله نسخا **قوله** فان قلت لم لا يجوز ان يكون سند الاجماع  
ان في قياسا فانه يتصور حدوثه بعد التبعي فلا يلزم التحدو  
التابعين **قوله** ولما قيل ان يقول لا يسلم ان المجموع المخالف آه  
قال ابن الهمام في التحرر اذا فرض تحقق الاجماع عن نص منقطع  
مخالفة ولو ظهر نص يرجح منه لصحة ضرورة ذلك الحكم قطعيا  
بالاجماع فلا يجوز مخالفة فلا يتصور الاجماع بخلافه انتهى ثم ان عباد  
النسخ ان الاجماع المخالف للنص ووجه تغير الشارح تلك  
العبارة خصوصا الى هذا العبارة ليس لوجه ظاهر **قوله**  
وفيه نظر لان النص ان لم يعرف آه يمكن ان يحاط عنه بالاجماع  
بعد العلم بالترخي هو عدم علمنا لا قدم علم اهل الاجماع كما  
الظن بهم وانما نحن فاعلم ان تراخي الحكم يجوز ما سيجي وهو  
ههنا غير معلوم لنا فلا يمكن ان نعلم ان الاجماع لم يند  
قد يبر **قوله** لا يكون مبنيا لانها الحسن يعني ما سيجي فان تراخي  
شرط في النسخ حتى كره اكثر اهل البيت في تعريفه يعني ان  
حينئذ ان يحل على المقارنة فيثبت التعارض **قوله**  
لان المولفة فلوهم آه هم قوم من اشراف العرب  
كان النسبي عليه السلام يعطيهم من الصدقات بعضهم دفعا  
لا ذاه عن المسلمين بعضهم طمعا في سلامه وبعض ثيبا  
لقرب عهد بالاسلام فلا ولي بوبكر رضى عنهم ذلك  
فقال انقطعت الرشي لكثرة المسلمين كذا في المغرب **قوله**  
وجوابه ان المراد من المخالفة آه وقد يقال المراد فاعطى



على كتاب الله اذا لم يكن في الصفحة بحيث نسخ به النسخ  
 سابقا الحديث هو قوله عليه الصلوة والسلام بكنزكم الكتاب  
 من بعدى فانه يدل على ان بعض اهل الحديث قال ان هذا الحديث  
 من وضع الموضوعات **قوله** وجوابه ان المراد من قوله  
 لتبين لتبينكم ولم سلم فانسخ بيان مدة الحكم **قوله** نسخ ابا  
 الحسن له اتي لصاحبه وهي اكثر من ثمانية **قوله** على ان نسخة  
 من قبلنا انما بلزمتنا بطريق اه قال لقاد في كتابنا  
 من قبلنا لا نصير حجة في حقنا الا ان يضي الله او روى فلم  
 يوجد في الكتاب لك كان ثبوت بالسنة وهو موافق  
 لما قد مناه في تعريف القرآن فكل من شرح المعنى لم يذهب  
 عليك في كلامه الشارح سنة لتبيننا على لا خلاف من النسخ  
 ثم ان ما ذكر في السؤال هذا حكم ثابت بالكتاب اه خبرنا  
 لان ثبوت كون الشيء دليلا على ما بالكتاب كقول علي بن  
 اثابت بذلك الشيء ثابتا بالكتاب لا يخل النظام لان خبرنا  
 من الادلة الا رتبة انما ثبت كونه دليلا بالكتاب على  
 ان يفتح هذا الباب بل يجب سده على اولي الالباب **قوله**  
 بدليل قوله من بعد فانه بمنزلة التأييد الظاهر ان هذا  
 على ان يكون التقدير من بعد هذا الزمان وكما على ان يكون  
 التقدير من بعد النسخ او يكون دلالة على مجرد التحريم **قوله**  
 فان ثبت ثابت اه مرتبط بالحديث عاينه فيكون ذكر السنة  
 المتواترة استطراديا لما كانت في الحكم المذكور مساندة للكتاب

هذا قولنا في جواب السؤال  
 ما هو من نسخ النسخ

بطريق لا شبهة فيه اي المتواتر **قوله** انتسخ بقوله عليه السلام اه  
 قال بعض اصحابنا وقال فخر الاسلام هذا ليس صحيحا وانما انت  
 بآية المواريث **قوله** فالنسخ بالمتواتر النسخ بالمشهور ايضا  
 كاف في المقام لما صرح به صاحب التوضيح من ان المشهور  
 يفتح بالمتواتر **قوله** وهو ما نسخ به القرآن اه كان لا يوجب  
 ان يورده على سبيل التمثيل فانه خبر مخصص على ما نطق به  
 عامة كتب الفقه وانما قد يجوز عليه السمع لان ذلك بعد فاته  
 غير جائز لقوله تعالى انما نحن نزلنا الذكر واتمناه بالحق **قوله**  
 ومثل قراءة من قراء فانظروا ايمانها وهو بن عباس  
 هذا غلط وانما قارى في ذلك ابن مسعود كما ذكرنا الشارح  
 ايضا في بحث الامر بل يفيد التكرار ام لا لا ابن عباس وما  
 نسب الى ابن عباس ههنا في الشروح انما هو زائدة فظهر  
 فقرة من ايام اخر على ان التمثيل في هذا المقام بقراءة ايمانها  
 غير صحيح لان ايمانها في هذه القراءة بدل من ايمانها  
 والا فليزعم ان يكون جميع القراءات من باب النسخ ولم  
 يقل به احد فتدبر **قوله** الا قلوب فيكم الراويين يعني  
 الحكم بقراءتها ولا تثبت التلاوة بروايتها لعدم النقل  
 المتواتر الذي يثبت القراءات كذا في شرح المعنى **قوله**  
 كذا قاله الامام فخر الاسلام عبارة كذا اما نسخ التلاوة كما  
 نقل صاحب ابراهيم فانها نسخ اصلها اما بغيرها عن النسخ  
 او بغيرها عن العلماء وانما شرح نقل كلامه هذا من القسم الاول الى القسم

انتسخ بها النسخ  
 في قوله تعالى قد انتسخ  
 قلوبكم



ان لا تفتقر الى ما يثبت به من قولهم ان لا يكون في فعل  
 من الغيبة ثم ان مرادنا من هذا الكلام بغيره من الحفظ  
 هو اننا لا نغير كماله على كلام صاحب الحنفية في ان يفتقر  
 الى شرح حيث زاد قوله او بالانسان ثم ان قوله في  
 السؤال الثاني والامانة ما ظر الى قوله فخر الاسلام او بوب  
 العلماء فما يقتضيه حسن النظام في الكلام هو التعرض له هنا  
 ولم يتعرض له الشارح **قوله** ولما بل ان يقول النسخ رفع  
 شرعي آه هذا ما خذ من شرح الفقه لقا آني وانما توجه اذا  
 ثبت كون هذا التعريف مستلزما عند فخر الاسلام وهو ممنوع بل  
 ليس بذكر في كلامه صلا فموزان بزيادة عليه شيئا يخل به في  
 الحد ما هو بطريق لاننا والامانة ايضا كما اشار اليه  
 صاحب الحنفية حيث ذكر ان هذا التعريف غير جامع لان النسخ  
 بطريق لاننا نسخ عند الجمهور فاذا كان من زيادة مثل  
 ان يقال هو رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي وبانسان ثم انه  
 يظهر من كلامه هذا ما في قول الشارح في السؤال فلا يكون  
 نسخا من الغول عما هو مذهب الجمهور في الانشاء وقد بني  
 ذلك على شي او من من بيت العنكبوت كما اشار اليه  
 كلام علامه التفتازاني في التلويح صرح في ان الرفع  
 بطريق الانشاء او بوب العلماء ليس بنسخ حتى خرم كون  
 ذكره في هذا البحث استطرادا لكن عبارة فخر الاسلام صريحة  
 في خلافه فليدبر **قوله** وبقي حكمها انما هو انه مرتبط بقوله قبل

السؤال تحت تلاوتهما كان لواجب تقديم على الرسول  
 او لا تعلق له به أصلا كما لا يخفى **قوله** ولم يثبت فيها  
 روبا فلا يكون قرانا حتى يحل ما نسخ تلاوته **قوله**  
 ولما بل ان يقول ان تلاوته لما لم تواتر آه هو بينه الرسول  
 المذكور قبل استطراده فاقطعت اللوان ثبت ما تواتر آه  
 وجوابه جوابه فذكره ههنا ليس الا من قبله التدرج **قوله**  
 والتدرج اثبات القيد يكون ايضا معنى اخر مقتضا  
 من الكلام **قوله** وفي حيث لانه ان اراد ان القيد آه ما خذ  
 من التلويح وقد اجاب عنه المولى الفخاري ان المقيد بوجه  
 بدون القيد لعدم الصلابة والحق الجواز الشرعي بالعدم  
 حكم شرعي وفيه كمال لانه اذا لم يغير المفهوم يكون القيد  
 سائما عن عدم الاجزاء بدون القيد ويكون المطبق لطف  
 بجوازه فكيف يكون ان كانت نسخا لانا طي **قوله** فهو قول  
 بمفهوم اللغة كذا في النسخ والاصواب بمفهوم المخالفة كما في  
 التلويح **قوله** فهو لا يكون حكما شرعيا فلا يكون نسخا للعدم  
 كونه حكما شرعيا **قوله** فلما التخصيص لا يوجب آه وبوجه  
 المقيد من الحكم فربما يوجب المطبق فان موجب المطلق  
 الجواز باق في نفسه كان ويوجب المقيد عدم الجواز الا بايراد  
 المقيد كذا قالوا **قوله** فاقطعت التخصيص لكونه من النسخ  
 فلا يصار الى النسخ عند مكانه من في الكلام على عدم  
 ذلك فلا يكون لا يبادر السؤال المذكور ههنا كثر النظام فذكر



**قوله** وتغريب عام يقال غربة إذا بعده **قوله** ونسخ  
 آه ولهمنا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما  
 مائة جلدة **قوله** وعنده خصيص ما يوافق ما في المتن في قوله  
 لا يقول الشافعي بان الزيادة على النص خصيص لا لو كان النص  
 عاما واما مثل زيادة التنفي على الجلد فلا يكون خصيصا لان  
 قوله فاجلدوا لا يتناول الجلد والتنفي العجبان كلام المتكلم  
 الشرح انما يوافق ذلك حيث قال في صدره فكل كلام المتكلم  
 فان قلت زيادة التنفي على الجلد ليست بخصيص للشرط  
 ان يكون الزيادة بخصيص بل لشرط ان لا يكون نسخا ويكون  
 بياضا **فصل في افعال النبي عليه السلام** واما افعالها  
 افعال احتسائية صالحة فلا تدرأ عنها لاي ذمب عليك  
 ان يقيد بقوله صالحة فلا تدرأ عنها لاي ذمب عليك  
 الزلة منها والذم ان يقتصر على يقيد بكونها احتسائية اذ قيل  
 فيها الزلة ح لما ان قصد فيها مقرر على ضرر خوا به فيصير  
 وايضا الظاهر ان افعاله عليه الصلوة والسلام مخصوص به  
 داخل في هذا القسم لا يتصور منها الصلوة لاجل افعاله الا  
 بتحمل ثم انه لا يبقى حاجة على قرأه الى المعذرة عن النص  
 للزلة دون غيرها لما لا يصلح للاقتداء فان غير ما كان  
 وما يكون في حالة النوم والاعمال لا يختلج به قصد يخرج  
 من الافعال على التفسير المذكور بخلاف الزلة فخصر الشبهة  
 عليها وذلك لان منشا الحاجة الى تلك المعذرة هو خروج

يظهر

الزلة وغیرا على السوية من الافعال على التفسير المذكور في الشرح  
**قوله** لان باب بيان آه يعني انه قريب لتلك الآراة  
**قوله** واما تعرض للزلة دون غيرها مما لا يصلح للاقتداء  
 انها ليست بمعيبة ممن صدرت آه فيه بل اللهم الا ان يكون  
 المراد انه قد تعرض عطلا ونقصا ان الانبياء معصومون من  
 المعاصي فلما ذكرت الزلة في افعاله وقل سياتي  
 الكلام على جواز صدورها منه علم انها ليست بمعيبة على ان  
 كون هذا البين مقصودا يعني ثبانه في هذا المقام خصوصا  
 بالعبارة المذكورة مستعدا **قوله** لان الانبياء معصومون  
 من الكبائر والصغار آه كذا في الكشف وقال في الموافقة  
 وشرحه للشرع قد ستره اما الكبار عمدا فمع الجمهور صدورها  
 عنهم لا احتوية واما سهوا فتوزع الاكثرون والمختار خلافه  
 واما الصغار عمدا فتوزع الجمهور فيما ليس من الصغار الحسنة  
 الا الجباني واما سهوا فهو جاز انما قام من صحابنا واكثر الخلفاء  
 الا الصغار الحسنة كسرقه لفته فانها لا تجوز اصلا لا عمدا ولا  
 سهوا انتهى **قوله** متابع لفخر الاسلام وشمس الامة **قوله** سائر  
 الاصول من غير القاضى لآمام ابو زيد **قوله** ودخلوا الواجب  
 في الفرض كذا في غاية النسخ والاصواب بالعكس لان احد المذكورين  
 في كلام من ثبت القسم انما هو الواجب دون الفرض كانه  
 صاحب الكشف والاصواب يقال رادوا بالواجب  
 الاصطلاح لا يتصور في جهة عدم وادخال احدهما في الاخر انما ينبغي

قال في الصلوة في الطلوع  
 وانما تنقل الى غير طلوعها  
 الصلوة في غير طلوعها  
 صاحب الموافقة مع الصلوة في غير طلوعها  
 يجب ان يكون قد بد



على ان يكون كل منهما متصورا في جهة فلا يكاد يتم قول كلام الشارح آخ  
كما لا يخفى فذيقا لمرادهم بالواجب ما يشمل الفرض فلا كما لغة  
بين التقسيمين في المال **قوله** وحينئذ يتصور فيه الواجب  
الاصطلاحي كما ان محصل النور واجبا عليه عليه السلام لا يخفى  
او فرضا كذا في السليح **قوله** وفيه إشارة الى ان  
و فوج الاختلاف فيه حيث قال في الصحيح **قوله** كان تسليم  
ركعتي العصر كذا في الكعب من سهوه عليه السلام هو حديث  
ذو التدين والمذكور فيه انما هو تسليمه عليه السلام على راس  
الركعتين في الظهور دون الكعب ويحتمل ان يكون مرادنا ان  
نصل اليه فالعهد في ذلك عليه وحكمه على مجرد الفرض غير موجب  
**قوله** وان كان غيرا فالجواب اهـ هذا الاختلاف اذا كان  
فعله من جملة القرب والعبادات اما اذا كان من جملة  
فعله يدل على الباطنة بالاجاز كذا ذكره صاحب الكشف  
عن ابي البر **قوله** وفيه نظرا لان القسمه غير حاصره اهـ كذا  
في الشرح الا انني لكن يحتمل ان يكون مراد المعترض اخص  
الآية بقوله ان كان يمنع الآلة من ان يفعلوا مثل  
فعله ما ينزله التوقف من المنع الضمني فلا يرد عليه ذكر **قوله**  
والحق ان حال التوقف بوجوب الشك كذا في نسخ  
المعنى منكم والذي يظهر ان يقال بوجوب الشك بفتح الجيم كما  
في الشرح الا انني **قوله** وقال الكرخي نعتقد فيه الا باحة بمعنى  
حقه وم لا يكون لنا اتباعه فيه الا بدليل كما ثبت الوجوب

او الدليل لا بدليل لانه قد ثبت اختصاصه عليه السلام بالباحة  
الافعال **قوله** وجه القول المختار وهو قول الخصام المختارة  
الفاضل الآباء ابو زيد وفخر الاسلام وشمس الآيات ومجمعهم  
وحاصله اعتقادنا الباطنة في جهة عليه الصلوة والسلام جواز  
اتباعنا فيه حتى يقوم دليل الاختصاص بجملة ان الدليل  
عن الكرخي هو اختصاصه بالاشراك بغرض فلا يثبت  
الا بدليل وعند الخصام بعكس معنى ان الدليل هو لا تباع  
والخصوصية بغرض فلا يثبت الا بدليل كذا في التحقيق **الحج**  
**نوعان قوله** نفث في روعه بضم الراء بمعنى الغلب  
ان جعلنا القية في قلبه **قوله** نزل في شأن القرآن  
لقول الكفار حين قالوا في حق القرآن ان محمدا افتراه  
على الله من نفسه وليس ينزل عليه **قوله** ولا فوق الجهاد  
في امر الحرب اهـ الظاهر ان هذا اجمال لما فصل في الكتب لا  
على جواز الاجتهاد منه عليه السلام من انه كان يجتهد في وجوب  
اجابنا من غير مشاورة ولا فوق من الاجتهاد في امر الحرب  
ومنه في حوادث الاحكام لان الجهاد ايقم محض خاتمة  
**قوله** احدهما انه يجوز عليه خطا آه وهو مختلف فيه  
اكثر اصحابنا ذهبوا الى انك **شرح من قبلنا في تلخيص**  
**الصحاحي قوله** منع ان تعارض نفسي جاز به اخذ  
ثم ان قول عابثه ربه مخالف للقياس لانها جلت جاز  
على مباشرة هذا الفصل بطلان الحج والجهاد وخبره الجواب



لا تعرف لراي **قوله** الى العطاء وهو يخرج للحدثي من سبب المال  
 في السنة مرة او مرتين ان الرزق ما يخرج لكل شهر وقال  
 اكلوا في كل سنة او شهر والرزق يوم ايوام في المغرب  
**قوله** فاشرب منه في الكشف فاشرب منه قبل كل اكل  
**قوله** قال قلت لشيخنا شربنا شربنا كما في قوله في شربنا  
 بخبر **قوله** بما يمكن الاخر اذ عرفت انما متعلقه بضع **قوله**  
 علم ان رايه في القوة والضعف لا يقصر على ذكر القوة كان  
 اظهر **قوله** وكان شمس الآية به تحت اربعة الرواية  
 ولم يعتبر رواية النوادر وذكر انه لا خلاف ان قولنا  
 ليس يخرج على وجه تركه في القياس انما اختلف في ان قوله  
 بل يعتد به وعند الشافعي لا يعتد به **باب الاجماع**  
**قوله** وهو في اللغة اتفاق اقصر على كماله لا يعنى  
 الشرعي المقصود بالذكر هنا والاقوى جئ بمعنى الغرم ايضا  
 كما مر جوابه **قوله** فثبت لآلة آه يعني انه حجة عليه الصلوة  
 واللام بدل عن كذا فالبه **قوله** يعني في جميع الامور  
 لان معناه زمان ما قل وكثر **قوله** واما من اعتبر بما  
 لا يحتاج فيه الى الراي ومنهم آله كما سبغوا **قوله** فقال  
 هو اتفاق اهل عصر من هذه الآلة على امر لا يدب عليك  
 ليس كاجماع ما انه يخرج منه لاجماع فيما يحتاج فيه الى الراي  
 اذ لا حاجة فيه الى اتفاق اهل عصر بل الى اتفاق المجتهدين  
 فقط والصواب ان يقال هو لاتفاق في عصر على امر يحتاج

اجماع الصحابة حتى لا يتم  
 اجماعهم مع خلافه فعند  
 يعتد به ٢

من هو اهل من هذه الآلة كما في التحقيق فتعلم من هو اهل العمل المجتهد  
 فيما يحتاج فيه الى الراي وبشكل الكل فيما لا يحتاج فيه الى الراي فغيره  
**قوله** ولا يردوا عليهم عطف المنصوب بان قوله في موضع الحاجة  
 بان كانت مكان الظاهر تقديم على قوله شيطان اخرس كما في  
 الشرح الكافي **قوله** وان انه لو شرط لانقضاء فقال لآلة آه  
 لا خلاف ان هذا لا يكون الزاماً لثان في لآلة لا بشرط تنصيص كل  
 واحد بل تنصيص لكل وتقدر في كل ممنوع انتهى كلامه  
 القول من ان لثان في المسئلة فليس كما صرح به في الشرح  
 الاكمل فما ذكره القاداني من عدم اشتراط التنصيص في الكل احد  
 قوله وهو الذي سبغوا ان رايه ايضا بقوله وقبل صرح عن  
 الشافعي وموافقه كلامهم هنا على قوله لا يردوا لآلة آه  
 في الشرح عند شرح قوله وفيه خلاف الشافعي فانه قال لا يلزم  
 لا يعتد بالتنصيص لكل **قوله** انه خالف عمر في قولنا فقال لا يعمل  
 في الفروض اصلاً وهو ان يرد على المخرج شئ من اجزائه اذا  
 ضاف من فرض وحاصله ان المخرج منها ضاف عن اوقاف  
 بالفروض المجمعة فيه برفع التركة الى عدد اكثر من ذلك المخرج  
 ثم يقسم حتى يدخل النقصان في الفروض جميعاً لوزنه على نسبة  
 واحد **قوله** فثبت وهو الموجود في رواية ومعنى عن ذلك  
 درة على رواية اخرى كما ذكر في التحقيق والشارح جمع بين الروايتين  
 كما جمع لشرح المحدثي في شرح المغني ويحتمل ان يكون الجمع بينهما رواية  
 ثالثة لم يذكرها صاحب التحقيق ثم ان من حيث شغل فزاد معنى

اجماع الصحابة حتى لا يتم  
 اجماعهم مع خلافه فعند  
 يعتد به ٢



**قوله** ويمكن الزام آية في آية هذا الزام لصاحب المعنى والتمسك  
 الثاني في رد الفاء آية ولعله كما أخذ من تقرير صاحب الحنفية حيث  
 قال وجه قول من اعتبر لاكثر ان جعل الالف في الالف لاكثر فاذ كان  
 لاكثر سكوت جعل ذلك سكوت الكل واذا ظهر القول لاكثر  
 جعل ذلك كظهوره من كل **قوله** وحديث ابن عباس في  
 غير صحيح ولو سلم فالواجب انما هو ظاهر الخلاف وقد وقع  
 ذلك وانما سكونه عن المناظرة وهي ليست واجبة **قوله**  
 فان جماع العوام فيه كاجماع المجتهدين لا بد من ذلك ان في هذه  
 العبارة ايهام خلاف الواقع وهو ان يعقد الاجماع بانفس  
 العوام فقط ولا يظهر في العبارة ان يقال فان الاتفاق  
 العوام فيه معبر كما تفاد المجتهدين ثم انه قال في التوضيح  
 ليس المراد انه لو لم يوافق جميع العوام لم يعقد الاجماع حتى  
 لا يكفر بالاجماع بل لا يمكن لاحد من خواص العوام المخالفة حتى لو  
 خالف احد كافر ونقصه فيه **قوله** وفي الصحاح عمرة  
 الرجل آية قال الفاء آية في عمرة الرسول هم على وفاطمة  
 وحسن وحسين واولادهم ثم ان عبارة الصحاح لا ذنون  
 وهو جمع اذني من كدتو وعبارة الشارح في جميع النسخ  
 الا ذنون والظاهر انه سهو عن سلبه **قوله** وقيل هو شرط  
 الظاهر ان الضمير ليد ميسر على سبيل التبدل كما يدل عليه القرض  
 فيما بعده ليدل على كل منها ومن هذا نظر ان الفاء في قوله  
 عليه السلام آية تركت فيكم آية كما في اكثر النسخ غير حسن بل

الضوابط بدليها بالواو ليكون الكلام من باب التلخيص  
 والافعال ينظم ثم ان قوله قلنا آية جواب عما تقدم ان من  
 ذهب الى الاول هو داود والاصحاب في الظاهر احمد بن حنبل  
 في احاديث الروايتين عنه ومن ذهب الى الثاني هم تلبية  
 والامامية من الروافض **قوله** وهم في الامر بالمعروف  
 هم الاصول وكذا في النهي عن المنكر فهو من قبيل الاكتفاء  
 وتقرير في ذلك ان الاجماع انما صار حجة بصفة الامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر كما ذكرنا **قوله** وقال الشافعي في شرط  
 يعني لا نقادة كما يدل عليه السابق وقد حكي بعضهم شرطا  
 لخصه لا لا يعقده ثم ان ما نسب الى الشافعي ليس اصح فوكبه  
 بل هو يوافقنا فيما ذهبنا اليه على الاصح **قوله** وبانه محمول  
 على نفى الحث في زمنه عليه السلام ولا اجماع في زمنه كما مر في عمرة  
 قوله بعضهم بعد لا نقادة آية قال في التلويح وعندنا ما  
 بالاشراط يعقد الاجماع لكن لا يبقى حجة بعد الرجوع قبل  
 لا يعقد مع خيال الرجوع انتهى كلام الشارح في هذا على القول  
 الاول اذ لا يكون الرجوع عند الشافعي على القول الثاني بعد  
 الانقضاء بل يكون مازخرة عدم انعقاد **قوله** واختلف  
 الصحابة آية ثم اجمع التابعون بعدهم على انه لا يجوز **قوله**  
 اي الاجماع زعم بعض النحاة من في كلامه انه قيد للسنة يعني ان  
 مجمع عليه في حال نقل الخلاف بعد ذلك عن المعركة بناء فيه  
 قوله هذا وهو سهو ظاهر فانه تبين مرجع الضمير للمجوز لا غير



**قوله** قبل يوم يبين من يجتهد من لا واحد آه الظاهر ان تعريف  
 الاجماع بانفاق في مجتهدي آه محمد آه كما سبق غير يقول عند  
 القائل **قوله** يدخل تحت النصوص الدالة آه الظاهر ان قوله  
 عليه السلام لا يحتمل مع اتقي على الضم لا يسجد بل فيها لان  
 الاجماع ياتي عن الصدوق على الواحد **قوله** كما اذا ثبت لاجماع  
 بعض البعض سكوت الاخرين بخلاف ما سيقول من التبع  
 من ان الاجماع السكوتي من الدلالة القطعية بمنزلة  
 الغام ثم قال في الكشف نقلاً عن صدر الاسلام في السير  
 دون القواطع من وجوه الاجماع كالتشريع هذا مقدم على  
 والمفهوم منه ان لا يكون هو من الدلالة القطعية **قوله** وانما  
 قيد بالحكم الشرعي التقييد انما هو في كلام فخر الاسلام  
 وليس في كلام آه اذا الشرعية فيه ليست بمنزلة الحكم في  
 للشكوك المصنوع الا ان يكون مراده ان الشكوك شرعا انما يكون  
 فيما يكون الحكم شرعياً **قوله** فانهم اذا اجتمعوا على الحق في موضع  
 معين قبل لا يبعد اجماعاً قال في الكشف قال بعضهم  
 الاجماع فيه حجة وقال بعضهم لا يكون حجة وذكر في الميزان ان  
 على قول من جعل الاجماع حجة فيه بل يجب العلم في  
 العصر الثاني كما في الاجماع في امور الدين فان لم يتغير حال  
 يجب ان لا يغير لا يجب ان يمتنع ان يمتنع لفظ اجماعاً في كلام  
 الشارح يميز ويكون مراده بالاجماع الاجماع المصنوع  
 وهو يكون حجة فليست **قوله** اراد بهم الصادقين في كل الاثر

والاثر من موافقة الخصمين لان كل واحد منهما صادق في  
 بعض الامور **قوله** لانما لا نعرف بعضاً باجماعهم فتبين  
 ان الخلف بالاتباع يستلزم القدرة عليه ولا قدرة الاخر  
 اعيانهم **قوله** وقد يكون من الكتاب آه لا بد عليك  
 ما في قول آه قد يكون من جنس رايا حادث من الجهة التي تبرز  
 ذلك وكذا الى غير كونه من نسبة النوازة او المشهورة **قوله**  
 وقال بعض لا يبعد الا بدليل قطعي وهم داود والظاهر من رواية  
 الشيعة ومحمد بن جرير والقياس في من المعزلة فعلاوا لا يبعد  
 خبر الواحد والقياس كذلك في الميزان وصول شمس لا يمتنع وبدل  
 عليه في اصول فخر الاسلام ايضا والذكر في غاية الكتب  
 انهم وانقوا في انقضاء الاجماع عن خبر الواحد وانما اختلفوا في  
 انقضاءه عن القياس كذا في الكشف لكن لا ذكر في شرح  
 المصنوع وان عدم انقضاءه بهما مذهب ابن جرير والقياس في  
 وعدم انقضاءه عن القياس يقطع مذهب راي الظواهر  
 انتهى ولعل وجه ان راي الظواهر من كرون للقياس  
 كما سبق **قوله** لان غيره لا يجب القطع بعني والاجماع قطعي  
 فلا ينبغي الا على قطعي وجوابه مذكور في الكتب المبسوطة **قوله** كقول  
 عبدة السما في بفتح العين وكسر اللام وفتح السين يكون  
 انهم منسوب الى سلمان حتى مراد اصحاب الحديث فيكون  
 الكلام وهو من اصحاب علي وابن مسعود رضي الله عنهما  
 النبي صلى الله عليه وسلم بنسبهم ولم يره مات سنة



اثنتين او ثلث في سبعين من التهمة **قوله** وتوكيد للمزجولة  
 الصيغة هو مثال آخر ذكره في الاستدلال وتبين على رواد عبدة  
 بل المذكور في رواية بدله هو لا سفا را **الفصل** بل الاجماع  
 الظني والظاهر من كلام ذلك القائل هو التزام كون كل  
 اجماع قطعيا او ظاهريا كذا في ذلك عندنا ويحتمل ان يكون بناء  
 بناء الكلام على هو الاصل في الاجماع وهو القطعي كما ذكره  
**المهم** **قوله** والقائل ان يقول السكون في الدلالة اه كذا في  
 شرح الغني للقاء اني وتعل جوابه ظاهر فان اراد الصحابة  
 اقوى من اراد غيرهم لاحتمال ذلك بدلتهم انما الراجح في حقيقتهم  
 اسباب التبريل مع اختصاصهم ببركة صحة النبي صلى الله عليه وسلم  
 وان سكونهم كالتفصيل لتمامهم في احوال الدين وعدم اهتمامهم  
 بالتفصيل **اصلا** **قوله** لكان الاختلاف فيه حيث قال  
 بعضهم ان اهل الاجماع ليس الا الصحابة رده كما مر **باب**  
**القبائل** **قوله** لان المعدوم ليس بشئ لان الشئ عند  
 المتكلمين عبارة عن الذات المنفردة لكونه قبيلا عدم الصحة بذلك  
 مما يوجب عليه عدم الصحة فان بناءه ان يكون لفظ الشئ  
 ما هو ذا في تعريف السابق ولما هو ولا ضرورة اليه وما  
 ذكر من عدم الصحة غير موقوف عليه فالاصح استفاضة  
 قال جلالت الدين التبا في في شره قد اعرض على هذا  
 التعريف الذي اختاره **المهم** ٢ بانه ليس جامع لانه يخرج  
 القياس بين المعدومين لان الاصل اسم شئ بيني وبينه



والفرع اسم شئ بيني وبينه والمعدوم ليس بشئ ولا اهل  
 سابق والفرع لاحق ووصف المعدوم بالتبقي والتاخير  
 اشبهت عرف ان في تقرير الاغراض المذكور طريقين قد  
 خلط الشارح احدهما بالآخر فوقع فيها وقع قد بر **قوله**  
 فانه لا مانع ان يكونا عدتين في عبارة الى انه يمكن منع ذلك  
 ايضا بان لا يؤخذ في تفسيرهما مفهوم لعدم على انه لا يلزم من صحاب  
 شئ بالعدتي ان يكون ايضا هو عدتها كما لم يعمى ولا يعمى **قوله**  
 ولشئ ما يقع ان يعلم ويخبر عنه كما قرره سبويه يعني ان المراد  
 به ههنا هو معناه القوي وقد انتهت بانقلنا عن شرح السبا  
 ان ذلك جواب عن الاغراض المذكور على ان يكون تقريره  
 بان يقال ان الاصل اسم شئ بيني وبينه والفرع اسم شئ  
 بيني وبينه والمعدوم ليس بشئ ثم ان هذا جوابا لتسليمي وقد  
 اجابتم **المهم** في الشرح يمنع تفسير لاهل الفرع بذلك كان يقال  
 مثلا الفرع صون اربد الحافيا بالآخر في الحكم لوجود العلة  
 الموجبة للحكم فيها والاصل الصورة **المهم** **قوله** وقد اصحح ما  
 ذكره صاحب الميزان سنده صاحب الكشف وغيره الى ان  
 الما زبدى ثم ان لا اولى كان ذكر ذلك عقبة لا غرض من ان كان  
 عابره على تعريفهم او بديل لفظ الصحيح بالواضح او المتبادر  
 من لفظ الصحيح هو التعريف تعريفهم كما لا يخفى **قوله** وانما قال  
 آه وكذا قوله بمثل قوله **قوله** اخرج من بطل القياس الكتابات  
 قد ذكرنا شرح الجواب من كل منها فباسمى فيقول **قوله** **المهم** ٢



والقول في الالهي قوله **قوله** اولاد التبايا جميع سببية  
 شئ من سببية بمعنى انهم اتخذوا الجوارى سربا ب تولدت لهم  
 اولاد غير نجبا **قوله** قلت قول الرسول عليه السلام دل  
 آه وايضا انما يريد ان لو قال فان لم يكن فاما اذا قال فان لم يجد  
 فلا كذا في شرح الحق وغيره **قوله** كذا كذا وجود مثل معنى الحكم  
 علة ثم ان لفظ الحكم يوجد في هاتين النسخ متفرقا باللام والقوب  
 تجوز منها واصنافه الى اربع اصناف ارجاع ضمير غيره في الموعود  
 الى المنصوص لان هذين الضميرين يجب ان يكونا عبارة عن اصل  
 القياس فاذا كان لفظ المنصوص صفة للحكم لا يكون في الكلام ما  
 يصلح مرجعا لها بخلافه لو جرد فتدبر **قوله** قلت ان الالهي  
 عاتا في المثبات وغيره فهو دليل آه لما تقرر ان لغيره للفظ  
 لا خصوصية **قوله** اي غير لفظ الحقايق فيه شارة الى ان  
 بالحقايق ههنا المعاني في إطلاق الحقيقة على المعنى يجوز  
 واقع صريح كما خرج به العلامة التنفاز في في التلويح الى  
 غير لفظ الحقايق لتلك الحقايق وعبارة فخر الاسلام لا  
 غير ما يجب ان يكون عبارة عن الالفاظ فاما ان يرجع الى  
 فانها عبارة عن الالفاظ الموضوعات للمعاني كما خرج العلامة  
 التنفاز في في بعض تعانيفه او الى الحقايق بطريق التلويح  
 وانظروا من كلام صاحب الكشف هو لا قول حيث فتر حقايق  
 اللغة بمعاني الالفاظ **قوله** كانا مل في الانسان بمعنى الشجاع  
 معنى الشجاع مفعول تامل ويجوز ان العمل المصدر المحلى باللام

هذا هو  
 صوابه  
 في قوله  
 كذا كذا

وان كان قلبك انما ان المواقف لتفسير كلام الله بما فسر به ان يقول  
 ههنا كذا مل في معنى الشجاع وهو لان الانسان كوصف الشجاع  
 لا استعارة غير لفظه هو لا كذا كما في الكشف **قوله** قلت  
 لان ان هذا قياسا له وايضا هذا قياسا على الكلام في  
 القياس شرعي فلا يلزم اثبات شئ بنفسه كما لا يخفى **قوله**  
 بالنسبة هذا التفسير انما هو على احتساب انهم وتفسير لفظ  
 الحديث كما سطر **قوله** وجاء الرفع ايضا تقديره مع آه  
 وقد جعل الرفع على ان يكون قايما مقام الفاعل للفعل المجهول  
 المقدور وهو مع ثم انه ثانيا في جميع سياقات من كنه على ان الرواية  
 ايضا لما ان لا يخفى ان شارب جابر محرم الامر **قوله** اي  
 الحظنة شئ من شأنه ان يكون كما يقال لما مزو وان لم يكن  
 القطرة من مروية ولكن صلابة الكار واد عند انضمام  
 القطرات اليها **قوله** دون غيره الضمير للقدر **قوله** وفي  
 حقه آه بفتح الحاء وسكون الفاء ملو الكف **قوله**  
 اذا لم يبلغ نصف صاع هو ادنى ما يجري فيه الروايات  
 الاشياء المكيدة **قوله** لان الروايات اسم لكل زيادة في حد  
 البدلين بمعنى وهي حرام ولو قال اسم لزيادة هي حرم  
 كما في شرح الله كان اوضح **قوله** فيكون القدر والحظنة  
 العلة وذلك لان العلة الداعية الى وجوب التوبة يكونها  
 امثلا متساوية وكونها امثلا متساوية ثابت بالقدر والقياس  
 فيضاف وجوب التوبة الى القدر والحظنة الواسطة فهو

ان الله سبحانه وتعالى  
 لا يهدي القوم الظالمين  
 وانما هو على احتساب  
 انهم



قولكم والدا على اليد القدر والجس في **قوله** والى الحسن شارة  
 المتأني لقوله والى الصورة ان يقول منها والى **قوله**  
 فان لغاوت بينهما قد بقي في الوصف آه يعني واذ لم  
 الحائكة لا يظهر الفضل فكان ينبغي ان لا يجري بينهما اربوا  
 مع انه خارج لم يخرج من غير جسد بغير ردي ودرهم  
 عرفت ان قولنا راجح ولو باع متعلق بقوله فان الغاوت  
 بينهما قد بقي الوادو حاله واما قوله فان من باع ثوبا فهو  
 تعيل بقوله فان لا تبه ترادو بالجودة **قوله** وهو قوله عليه  
 جديا ورد بها سواء فلا يجوز منه التفسير لوجود الفضل  
 من عوض بناء على سقوط قيمة الجودة والالامكن جعل العكس  
 في مخالفة الجودة صحيحا للعقد اذا لا اعتبار من جودة  
 صحيح اذا كانت مع اكل كما اذا اختلف الجس وكذا اذا لم يكن  
 البذلان واحدا من اموال لربوا كذا في الكشف **قوله** اي  
 كون الداعي الى وجوب التسوية القدره وفي الشرح امكن  
 اي هذا الذي كراه من الامور الثلاثة وهو وجوب التسوية  
 والحرة عند فوائدها والداعي حكم النص وفيه لان قول القدره  
 هذا حكم النص شارة الى وجوب التسوية لا محالة كما صرح الشيخ  
 اكل الكذب في ايضا فيودر تقريره المذكور الى انكار كما لا يخفى  
**قوله** وهو كون العقد فائدا عن العوض في عاية نسخ النص  
 كون الفضل قد رايته في نسخة **قوله** بان لا يكونوا عليه  
 فاصد من نصرة **قوله** فكلما نقول اليهم انما هن تعدية

قوله زلت في جوتي بيز  
 النصير كما جرى من هود  
 خبر كذا في انما حسن

كمر بالي تضمن معنى لانها **قوله** فابى عليهم يعني النبي عليه  
 والسلام وحسبنا بيع الجهم الحشر وج من تبد **قوله**  
 اي وقت اول الحشر كما في قوله كما قدمت لجوتي **قوله** وهو  
 حشرهم الى اثم كان لا ولى ان يقول لي اثم اول  
 لان حشرهم الى اثم ايضا الى اثم كما سياتي **قوله** فاتي امر الله  
 اشارة الى ان في قوله كما فان الله قد برضا **قوله**  
 ومعنى تحريم بنوهم يعني ايديهم ثم انه لو قال لبيدوا افواه  
 الاذنة كما في كشف الكان اوضح **قوله** اما عن لاية فالتقر  
 نزل بيانا لكل شيء والقياس من ذلك الاشياء المنية آه  
 فما ثبت بالقياس يكون مبنيا بالكتاب لو اسطه كما قال فيها  
 سبق عند الحكم على حديث مغاذه وقد يجب عنه في كشف  
 بما حاصلا ان الكتاب بيان لكل شيء بظاهرة ومغاه اذا  
 يمكن ان يقال كل شيء في القرآن باسمه كوضوع له لغة فقد يكون  
 المعنى جليا كما في الاحكام التي بالقياس واخوكلام شاح  
 رجا بلائم هذا الجواب **قوله** واما عن لينة فالمراد به لراي  
 الفاسد آه قال في شرح المصنف عن هو قياس لم يكن  
 في التورية باكان فيها ونحن نقول ما كان باكان لا تانبين  
 ان حكم النص ليعني هو ثابت في الفرع اشئ يعني انهم يقبلون في  
 نصب الشرايع واما القياس الذي عن بصدده فانه في النص  
 اظهار ما قد كان ورد مشروع الى بظاهرة وبهذا عرفت انه  
 تعيل ان راجح بقوله لانه لا محالة بينهما ترجع مفدا **الاصح**



**في الأصل معلولة** **قوله** واليه اشار بقوله آه كما صرح لا بول  
 بقوله ولا اصول في الأصل معلولة **قوله** اي قبل التعديل وفي  
 شرح المقام اي قبل ولا لا التميز **قوله** اي ان النقص معلول في  
 حال القياس وليس ينقص على مورد بل ينقص حكمه الى غيره  
 كما حكم ان ثبت الجارح من سبيلين تغذر الى مشقوب السرة  
 بالاجماع فلو زعم بعد بوصف قائم الدليل على كونه علة **قوله**  
 ولا يكفي كون الأصل في المنصوص هو غير معلول لان  
 وأصل ان يكون هذا النقص المعين من تلك الجملة فلا يصح  
 بذلك الأصل والآن لازم به على الغير مع هذا احتمال لأن الظاهر  
 يصلح جهة التدفع لا لأن لازم كما في استصحاب حال كونه  
 هذا الأصل وهو كون التعديل أصلاً في النصوص لم يسقط احتمال  
 أيضاً حتى جاز التعديل على قبل قائم الدليل على كونه معلولاً وإن  
 لم يصح أن لازم به على الغير كما في الكشف **شرح القياس**  
**قوله** هو نقص الدال لوقال هو الدليل الدال كما في الكشف  
 قوله من نقص واجماع بعد عن شبهة تقسيم الشيء الى نوعين  
 غيره **قوله** والفرع هو ترجيح لازم يعني الحكم الثابت بالقياس  
**قوله** وتقسيم طلاقة على محل المعنيين أما بالمعنى الأول  
 فقط وأما بالمعنى الثاني فلما قلنا بالحكم ونسبته الى المحل ضرورة  
 من غير عكس لأن المحل غير منفرد بالحكم ولا الى دليله **قوله**  
 وقيل لا شبهة هو ان في لانه الذي ينفي على الغير هو الحكم  
 المحل فيه فانه لان هذا ترجيح كون الفرع عبارة عن

التعديل لانه ثابت من نصوص  
 الظاهر عند وجدنا من النصوص

الام

عن الحكم كما ان ذكره بقوله والاشبه هو ان لا قول ترجيح يكون  
 الأصل عبارة عن المحل فلا يتوارد القولان على محل واحد كما هو  
 من كلام القسمة لان يقال اذا تحقق كون الفرع عبارة عن  
 الحكم لم يزم ان يكون الأصل هو الدليل الدال على الحكم لان الفرع  
 ما يثبت على غيره والحكم انما يثبت على الدليل فثبت ثم انه قال المحل  
 واما الفرع فهو محل المشبه عند لا كثر كما لا ريب في ان المذكور  
 وعند القياس هو الحكم انما ثبت فيه بالقياس كترجيم النسخ  
 متفاضلاً وهذا أولى لأنه الذي يثبت على الغير ويفتقر اليه دون  
 المحل انهم ما سمو المحل المشبه به أصلاً سمو المحل الآخر **قوله**  
 اي هو ذائع حكمه بذلك المحل فيكون المحل يخص به غيره كونه على  
 الوجه **قوله** والفرع هو استعمال الباء آه هذا الفرق ليس  
 بمعهود عند اهل العربية كيف الباء بمعنى مع هي التي لخصنا  
 كما صرح بارتضى او شرط الاستدانة منها لم يقل احد ولا  
 تتبع موارد الاستعمال **قوله** اي سبب نقص الغير انما يلزم هذا  
 التفسير قول ابن مالك حيث ادرج باء الاستعانة في سبب  
 والاعرف ان يكون مقابلة لها كما في معنى التبيين ولذا قال  
 بعض الشراح الباء في قوله نقص الاستعانة ويجوز ان يكون سبب  
**قوله** وهو قوله تعالى استشهدوا شهداء يعني في شهادة  
 خفية ويكون ذكره هنا على طريق التمثيل وكان الظاهر  
 عن قول القسمة كاستهارة خفية كما لا يخفى **قوله** وان كان المراد  
 من الأصل محل الحكم ذائع كونه موافقاً لمذهب الجمهور

فما

هو جلال الدين السيدي



كونه المختص بذكره في الكلام **قوله** وهي تدخل على المقصود  
 كثيرا فيقول على القلب لما ان استعمال البناء في المقصود  
 هو الذي مر بنا في قوله انهم كثر الكذا في التلويح **قوله** قال في  
 شرحه يفتلج عند قول المصنف واما الحالة التي تقتضي الفصل  
 اذا كان مراد الحكم تخصيصه ببناء البندان البناء في  
 في المقصود عليه وبن عبارة عوفية والتعريف هو بدخل  
 في المقصود ولا يخفى ان كلامه من التذرع لان جعل العبارة  
 العربية على القلب مجرد تبادر حاله الى الوهم لا يكاد  
 يصح ثم ان كلام الشريفي في شرح الفتاح على انه يتضمن  
 معنى تميزه والافراد **قوله** خست شيئا واه حاكه الاستثناء  
 من القاعدة العامة **قوله** مع ان النصوص آه تتعلق بقول  
 شيئا واه كشيئا واه رجلين **قوله** لا تاتي قدنيا الحكم الى غير  
 ابطالنا الخصومة الثانية بالنقض في عبارة الكتب لكن قال  
 القاداني في شرح المغني قلت في محل اختصاصه به من بعد  
 القبول نظر اذ لم يرد فيه نص اخر يدل على خصوصية الحكم بغيره  
**قوله** يعني ان لا يكون الاصل عادلا آه لانك اذا قلت  
 زيد ذنبه يكون زيدا بحسب المعنى ذاهبا وهذا هو مراد صاحب  
 التحقيق حيث قال ويكون معناه مع البناء معنى الفاعل ثم ان  
 قبل ولا بعد ان محل من العمل هو تصرف فيكون متعديا  
 سهو طاهر لكان لفظ به وانما ذكره صاحب التلويح على لفظ  
 صاحب التلويح وليس فيه لفظ به **قوله** وهو قوله ثم يتم صوته

القاداني  
 في شرحه

كبريتا وفتح الميم المشددة على صيغة الامر قال في المغرب ثم  
 على امره امضاه وانه وانه الى مقصودك وانه على امره امضاه  
 ومنه ثم على صوته ثم انه لا يوجد في نسخ الشرح لفظه على المقصود  
 وجوده رواية ورواية كما في الكشف في غايه الكتب **قوله**  
 وانما اطعمك الله وسفاك اي هو الذي لقي عليك الشبان  
 اكلت من ثمرت **قوله** فانه مخالف للقياس لان القياس  
 يوجب افساد صوت وان كان سببا لان الشيء لا يمتنع  
 منافية **قوله** حكا فالتا فتعني كلفه لا يكون مقابله **قوله**  
 فلا يجوز ان يكون شرطه لان حكم الشيء هو الاثر انما  
 الا مشاخر او شان الشرط المتقدم **قوله** مجازا يعني في الكلام  
 ولول على التا بل لعله كان اولى **قوله** قلت الله وراي ان فعل  
 التعديل كذا في النسخ والقول لا يصلح للتعديل كما لا يخفى **قوله**  
 وما ذكرنا من لا يمتنع في الكتب ثابت بالوقوف اذ عرفنا  
 مثلا ان كل مصدر له فاعل فاعلنا فاعل ان ضربا كان  
 ذلك عن توقفه لا عن قياس **قوله** فاس سفر جل على التلويح  
 في كونه ربويا بعينه الطعم ثم قاس آه الظاهر بعد قاس كالا  
 يخفى **قوله** والراجح ان يكون المقدر بعينه من غير تغيير في زيادة  
 او استغناء ثم ان اسم يكون ضمير راجع الى الحكم **قوله** لو كان  
 كون الفرع نظير الاصل في القلة والحكم لا يذهب عن الحكم  
 كون الفرع نظير الاصل في الحكم هو شرط الراجح بعينه فالقول  
 الحكم وهو لو ان في الشرح لا يمكن ايضا **قوله**

في شرحه  
 الا في ذكره



والشروط التي لا يكون في رفع نص أو نفي عنه علة لها  
 واختاره القاضي بوزيد ومن تابعه كمن شاع سرفند محارم  
 التعليق على موقفة النص كبدل على معنى أنه لو لا النص كان الحكم  
 ثابتا بالتعليل **قوله** وهذا متفرع على الشرط الثاني من الشروط  
 الستة آه القبول الأخير هذا الكلام من قولكم لا ثابت سم  
 انما هو لوطا فان مجرد قوله فلا يستقيم تعليل ليس بخصوص الشرط  
 الثاني **قوله** وعند الثاني في دفع ظاهرا فيجوز كذا في النسخ  
 فهو من الفعل المضارع المرفوع لظهوره فيمنسب لوطا **قوله**  
 والواجب على الظاهر آه هذا بيان للتبعية ويجوز كذا قوله  
 بالنص ان قصركم في المن على المذكور او لا **قوله** هذا متفرع  
 على الشرط الخامس قد سبق ان بقا القوم بالكل شيئا  
 معدون عن تعارضها يكون جوابا لتسليما من قياس في  
**قوله** وليس يطره في اثبات الكراهة لان الحرام سلبت  
 لاسبب الاكرام والاحسان والمضاهة ثابته بطريق الكراهة  
 من حيث ان فيها الحاق الاجنبات بالمحارم وهذا من ائمة  
 تعالى طابقوه وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا  
 وحكما لا يمتن الا بما هو **قوله** قلت لاسل في ثبوت حرمة  
 هو لولده آه اي لاسل في ثبوت حرمة المضاهة لولده الذي هو  
 المقصود بالحاج فانه لما استحقق بن الكراهة وحرمة المحارم  
 فيحرم عليه افعالها وبناها ان كان ذكرا وابا ابية واه  
 ان كان انثى **قوله** ثم بعد في ذلك الى اوجها صار الشخصا وهذا

سائر كرامات النفس من العلية  
 والملك ونحوها استحق

قال في هذا السلام نصا رابا واه كباها واناها واهها  
 وبناها مثل اهلها وبناها وبيان ذلك ان الما ينشأ من  
 بحيث لا يكون تمييزا من اهلها من اهلها وخلق منها الولد ونسب  
 الى كل واحد منها كماله صارها هو بنو اهلها من مضافا الى  
 بالعضية وما هو جزا الاسباب مضافا الى الام بالعضية فيثبت  
 بينهما بواسطة نوع بفضية واتحاد وهو مني قوله كانها  
 صارها شخصا واحدا يعني في حصول هو المقصود بالتحال في  
 باب زوجي خلفها باب واحد ونحو احد باعتبار حصول  
 المقصود منها جميعا كذا في الكشف **قوله** ثم اقيم ما هو سببه  
 لان حقيقة العلوق امر باطن لا يمكن ان يكون عليه فلا يدري  
 ان الولد يخلق من ماء او من غير فاقيم ما هو سبب منفض اليه  
 مقامه كما اقيمت الحلو مقام الدخول في تكيس المهر والجاب  
 القعدة **قوله** ويسوي في ذلك لوطا الحلال والحرام فاحصل  
 الجواب ان في ذلك ليس بطريق التعدد **الشرط الرابع للقبول**  
**قوله** وانما صرح بهما من الشرط المتضمن في ضمن الشرط الثاني  
 فيه كما مل ثم ان لفظ المتضمن على صيغة الفعول **قوله** لانه قبل التعليل  
 خاص وبعبارة يعنى هذا بحسب الظاهر ولا فالحكم في الحقيقة عام  
 والقبول مظهر لعموم **قوله** قلت معناه لا يتغير كما هو المفهوم  
 من النص قبل التعليل **قوله** بل لان الخصوص فيها كذا لك  
 فلا بد لاحرازه من قيد اخر قوله فانه علل الاطعام بانها آه  
 قال في شرح المص **قوله** وذلك مثل شرط التملك في الاطعام في



في الطعام في الكفارات فانه تغير الحكم النقص لان الطعام النقص  
 لازم طعاما وهو لا كل فكان مقتدره جعل النقص كلاً وذا تحقق  
 بالاباحة فكان شرط التملك فيها على الكسوة تغير الحكم النقص  
 اثني قد عرفت منه ان في كلام الشارح هنا خزانة اية  
 خزانة وان كان اخذ المشرح لكانت بعينه وذلك لان  
 الفرع هو لا طعام والاصل هو الكسوة والحكم المحدث هو شرط  
 التملك واما تعليله فليس يترك في هذا التناقض لعدم تعلق  
 عرض على خصوصه هنا فقله فانه على طعام التملك غير صحيح  
 من وجهين احدهما جعل الاطعام معتدلاً والمعتدل انما هو حكم الاصل  
 المنصوص عليه والثاني جعل التملك عقلة وليس كذلك انتهت  
 عليه وقد صادف الحق في قوله قلما عقلة بالتبديك فينا على  
 الكسوة بمن وجه دون وجه **قوله** فلا يجوز على وجه تغير حكم  
 النقص في عين النقص عليه اولى الظاهر انه اراد بالنقص عليه  
 بعم الاصل والفرع وان كان المتبادر هو الاول لان ما نحن فيه  
 انما هو من قبل الثاني لا ترى في قول صاحب التوضيح فليجوز عليه  
 التملك في طعام كفارة فينا على الكسوة لانها تغير قوله كما  
 في طعام عشرة ساكنين **قوله** نعم القليل والكثير فكل ما ينبغي  
 ان يوجب الحرة في القليل الذي لا يكال كما يوجب الكثرة  
 كمال **قوله** فخصصتم القليل آية حيث جعلتم القلة الكيل  
 يجوزتم بيع القليل بالقليل مع عدم تساوي **قوله** لان  
 المراد من تساوي في الكيل اه الاقتصار على ذكر التساوي

وفي هذا الكلام الى ان بين  
 هذا وما مضى من حيث  
 ان مقتضى الاطلاق ان يكون  
 هو الاطلاق فيكون مقتضى  
 احوال مقتضى مقتضى

فان قوله تعالى فاطعام عشرة  
 ساكنين ليس بيان حكم الاصل  
 بل بيان حكم الفرع كما صح  
 به صاحب التوضيح

ههنا بناء على ان ذلك في قولكم ولكن ثبت ذلك  
 اشارة الى فظ وفيه قال لكم في الشرح ولكن ثبت  
 هذه احوال الا في الكثير لان التساوي بما يغني بالكيل لا يجمع  
 وبالنقص وبالتفاضل انما يكون عند وجود الفضل على حد  
 المتساويين كذا والمجازفة عبارة عن عدم علم المساواة  
 كيداً والتكليف لا ياتي الا في الكثير انتهى المفهوم منه ان يكون  
 الاشارة الى احوال واما ذكر اسم لثارة سهل  
**قوله** حال من انقص ويجوز ان يكون خبر كسار اي خبر  
 الحاصل بالنقص مضاجاً او يكون خبراً بعد خبر كذا قال صاحب  
 التحقيق ثم انه فسر مضاجاً بواجباً **قوله** اي ذنب الكتاب  
 التغير اليه سبحانه **قوله** بقوله تعالى انما الصدقات  
 للفقراء الثبا متعلق بقولكم هو امر **قوله** من عينة الضمير  
 المسمى يعني لا يكمل ذلك من جهة عينة ولو قال لا يكمل من عينة كذا  
 اوضح **قوله** كما هو مذمب مشايخ العراق وعليه لفظي  
 الامام ابو زيد وفخر الاسلام وشمس الدين ومن بعدهم **ركن**  
**القياس** **قوله** كما هو مذمب بعض مشايخنا وهم مشايخ  
 سمرقند وهو مذمب جمهور الاصوليين **قوله** ولما كان  
 بينهما لان عقلة الفرع مؤثرة آه قد حصل الطوابع من قور  
 مشايخ العراق كما لا يخفى **قوله** ويمكن ان يقال في هذا المقام  
 المراد من قوله ما جعل علماً على حكم النقص انما كان آه كذا في  
 التسخير وتعلل الخبر من البسطة اعني قوله المراد هو قوله ما جعل



آه وليس يقول القول كما يتبادر بل لاضافة في قوله للعهد  
 فيعني من ذكر القول ولو قال المراد من قوله ما جعل علما على حكم  
 المنص على جعل علما على حكم النص انما كان كان اوضح **قوله**  
 فيرفع الخلاف فكان الظاهر ان يقول فينظم المذهبين  
**قوله** اي ثبت حكمه بتفسير لقول الله ما جعل علما على حكم  
 النص **قوله** عدى على نفسه معنى لبنا فيه فانه في  
 القاموس شمل عليه كمرأى طوبه والمراد اشتمال النص  
 على لا وصف كاشتمال المحبط للمخاطب والمراد انه لا يخلو  
 كافي قول النخاه بدل الاشتمال **قوله** الا ان ذلك المعنى  
 الظاهر انه استدراك من عموم قوله او غير صيغة فيكون النص  
 في سباني هذا الكلام ثابت بالنص صيغة استطراد **قوله**  
 اي لا يصل نفي من الرجح التفسير في الاصل في حكم المذكور لانه  
 السابق عليه والمفهوم من شرح الاكلية انه للنص لانه يبيح  
 المنصوص ويحيل ان يكون كلام الشارح بيانا للاصل فتدبر  
**قوله** اخرز بهذا من لعملة القامرة سواء كانت مستنبطة او  
 ثابتة بنقل او اجماع والقسم الثاني وان كان صحيحا بالانفا  
 لكنه ليس بركن للقباس والكلام في فلا وجه لقول من قال  
 اي التي هي مستنبطة وانما الثانية بنقل واجماع فالنقل منها  
 صحيح بالاتفاق **قوله** اذ ليست بركن للقباس لان عندنا  
 ولا عند الشافعي فان النقل منها وان كان صحيحا عنده  
 لكنه لا يكون قباننا كما سيجي **قوله** وكلام الله وان لم يكن مرجحا

وفي بعض الشروح  
 المعنى  
 بمعنى المنصوب عليه على  
 سبيل التخصيص وفيه  
 ما نزل منكم

لا في جواز التعليق بالظاهر  
 مسلم

فيكون آية آية بمعنى غير الوصف الجامع وهو المراد باللفظ المذكور  
**قوله** بعلة الثنية باصل الخلقة لان النصف والتدبير خلقا  
 جوهري لاثمان لا بفارقهما هذا الوصف **قوله** لا يفسد  
 بالعملة القامرة اذ غير الحجرين لم يخلق لفساد كذا في توضيح  
 وذلك ان المنصوص في باب الزكوة من النصف والكد  
 المخروب بخله المنصوص في باب الزكوة ثم ان ذكر هذا  
 اثره هنا استطراد في المقصود بالبيان ان يكون  
 العلة وصفا لازما جازعا عندنا وعند الخصم **قوله**  
 كالانفجار وهو سبيل الان الدائم **قوله** فان الدم اسم  
 علم اي موضوع يعني انه ليس مراد القوم باسم علم ههنا  
 ما هو مصطلح اهل العربية **قوله** والاقليات والاكثريات  
 عند مالك اي بشرط الجنة وكذا الجنة بشرط عند  
 الشافعي كما ذكر في الهداية واثبات الجواب انما  
 قولنا يقال في ثمة فاقامت بخور زفة فارزق **قوله**  
 بالدينية الثانية في لذة فيه ساج لان الثابت في لذة  
 هو الدين نفسه لا الدينية **قوله** في جواز اداء الدين  
 الظاهر انه يريد به دين الله مع **قوله** كتحريم النساء بالبدن  
 لا بغير بقا لعمته بنيا ونسبي ونسبه كذا في المغرب **قوله**  
 لقوله عليه السلام انهما من لطوافين آه واعلم انه ان كان  
 معني كلام الله انه يجوز ان يكون ذلك المعنى المذكور في النص  
 ويجوز ان يكون ثابتا بصريح النص اما ان يكون جواز ان يكون



ذلك المعنى ثابتاً في المنصوص عليه ويجوز ان لا يكون ثابتاً فيه  
بل في غيره ولكن من ضرورية كفاً في الكشف بعض عبارات  
الشارح في نظم الغامضين دون بعضها **قوله** ولكن ليس في  
النص لانه معني في الغامض اي دون التسمي وفيه ما لا يمكن  
ذلك لا يقتضي عدم كونه مذكوراً في النص لان يكون متشبه  
الكلام على التماثل ان في ويكون النص بعبارة المنصوص عليه  
**قوله** كنعيل جاز التسمي آه وهذا التعليل يصح على سبب  
الشافعي حتى يندرج من التوجيها الى حال عندنا لا يجوز التوبة  
بجذبات القياس كذا في شرح التكملة ولذا قال بعض اهل  
المراد انه لو فعل لعل بذلك لكانت علة فاصرة ثم انظر  
المحقق عليه تعليل انتهى عن سبب آتاني بالعجز عن تسليم كذا  
انفا **قوله** والا لعدم صفة اي لغير صفة ذلك العاقد **قوله**  
كما ان شهادته انما هي من آه ضمير كلامه لا شارة الى عطف  
العدالة على صلاح كذا تفسيره بل هي امر آخر **قوله**  
لا يقبل بالمثبت عدالة اي لا يجب قبوله والا فلا كلام في  
الجواز وكذا يجوز العمل بوصف بعد الملائمة ولكن لا يجب  
العمل به الا بعد العدالة بظهور التامير كذا في الكشف وغيره  
**قوله** الى عين العلة ومنها المآد من بعض مهن النوع  
ومن الجنس القريب كذا في شرح المغني للقاء آتي  
**صلاح الوصف** **قوله** ذكر الضمير باعتبار كونها معدة  
او باعتبار جبر **قوله** بان لا يكون ثابتاً من طريقتهم بناء

وهو موافق لفصاحي  
سنة

الشيء عنه تجافي وتباعد كذا في الترمذي **قوله** قال الغزالي  
المراد بالناسب اي يعني غير علة كذا في الملأه **قوله** جمع  
منك بفتح الميم يعني الخراج وبجني المصدر من مثالي الخراج  
على مفعيل بفتح الميم وتعين قياساً مطرداً صريح به في فنية  
قال في الكشف المتكلم جمع منك اسم المكان او الزمان كما  
الخارج اي لانه ثبت وقت الخراج او في مكان الخراج جمع  
منك بمعنى المصدر من الخراج وبجني المصدر على وزن المفعول  
قياس في المزدان انتهى لعل آخذ الشارح اهل **قوله**  
ولما قيل ان يقول المصدر لا يجمع الا اذا اريد به الانواع آه  
يمكن ان يقال انه مستوعب بحسب القوالب فخراج البنات مثلاً  
نوع وخراج بنت الاخ نوع لغز **قوله** وما قيل انه جمع كونه  
قبيل فانه المبداني وذكر ان القياس المتكلم محذوف  
تخفيفاً **قوله** واثاني جمع المفعول على مفاعيل مفعول  
السماع يريد بالمفعول ما يتم المذكر والمؤنث كذا فلا يتم  
التقريب ثم ان المفعول على السماع هو جمع المفعول على غير  
التصحيح مطلقاً لا على مفاعيل مخصوصه كما ذكر في الشافعية  
عد المتكلم ايضا من الشواذ **قوله** فيما اذا زوج الاب  
البنت لغة من جبرضا بما آه كان من لوجب تعيد البنت  
بالكارة والا لا يكون صورة الخلاف فانه في اثبات البنت  
لا ينفذ بالاتفاق ثم ان قوله من غير كفو ضوئاً لان المسئلة  
بحالها في صورة الكفو ايضا **قوله** في اثبات الولاءة في الصغير

المتكلم في النساء  
قال في القاموس على سبب  
والظاهر ان الشافعي على سبب  
جمع منك



الظاهر كما في اللفظ **قوله** لانه مثل الطواف الذي على  
 آه فان لعلته وان كانت في احد الصور من العزوف  
 الاخرى لطواف كنهها مندرجان تحت خبير اجدوا الضرورة  
 والحكم في احد الصور من الولاية وفي الاخر الطهارة وبها  
 مختلفان كنهها مندرجان تحت خبير هو الحكم الذي يندفع به  
 الضرورة فالحاصل ان الشرع اعتبر الضرورة في اثبات حكم  
 يندفع به الضرورة كذا في التوضيح **قوله** فانه اذا دخل  
 القلب بشي اى شئ آخر غير الغضب فوكة او غضب عطف عليه  
 على لفظ شغل والظاهر قول محراب السلام ولا يحل له القضاء  
 عند شغله بغير الغضب **قوله** واذا لم يوجد شغل القلب  
 او غضب الموجود في النسخ هي والفصل **قوله** ولعله هو  
 من كظم والقنوب اذا ظرفية والقنوب قول محراب السلام  
 لانه يحل له القضاء وهو غضبان عند فروع القلب ثم ان  
 محراب السلام قال في رد ذلك ان الغضب معقول شغل  
 القلب فقط لا يوجد غضب بلا شغل فلا يحل القضاء الا بعد  
 سكونه **قوله** ومجرد الاطراد لا يميز آه هذا دليل اخر لرد  
 غيرا ذكره لكم هو كما لا يخفى ثم ان المصنف قال في الشرح فان  
 قالوا استلزم ان الوجود عند الوجود قد يكون اتفاقا فلو كان  
 لا عدم عند عدم علم ان الوجود عنده ما كان اتفاقا فكان  
 وليست على انه علم فلو كان العدم عند لا يدل على العلة لانه  
 الشرط انتهى فحوز حل كلام شارح ايضا على منع ذلك قد

وانما حملناه على التفسير لاجتماع  
 او الى محلات كثيرة لا يخفى على  
 من تدبر مسالمة

قوله وكونه غيرا لا يمنع آه وقد قال ان فقي هو آه ليس بال  
 كالحود فكلما لا ينفقد الحد وبالنسبة فكذلك التلاح  
**قوله** لانه لم يوجب عليه التسليم اى لم يعلموا اجلهم  
 وركابهم في تحصيله من وجف النفس والبصر عدا وبنفا  
 واوجه ضاحية بما فا كذا في المغرب **قوله** لان قولنا  
 يمنع آه كذا في النسخ والقنوب قطريا كما في ما يركبت  
**الاحتجاج باستصحاب الحال** **قوله** هو الحكم بالثبوت آه  
 اى ثبوت امر والتام عوض عنه والضمير في انه عايد عليه **قوله**  
 وفي هذا التعريف بحث آه فيه فية لان كلام القوم على انه  
 فعل المسند لا يرى ان صاحب الكشف اورد له اربعة حدود  
 كلها على ذلك **قوله** وفي المصباح الكبير يقال استصحب الحال  
 اذا تمكنت بما كان ثابتا وغاية ما قاله صحة اطلاقه على  
 الدليل ايضا ولعله على ان يراذبه الحاصل بالمصدر **قوله**  
 وقيل هو اتفاقا ما كان آه يرد عليه ايضا ما اوردته على التعريف  
 الاول قد عرفت حاله **قوله** لان المسند له يناقض  
 ما تقدم من ان الاستصحاب ليس بفعل المجتهد وكذا قوله  
 فيما سبق عند قولكم كان استصحاب حال البقاء  
 على ذلك ثم ان في قوله يجعل الحكم آه اشارة الى انه يفتقر  
 الى اثنين قال في الكشف الاستصحاب طلب الصحة يقال  
 استصحب الكتاب وغيره **قوله** وهو ليس بحجة عندنا يعنى  
 حجة ملزمة سيما يظهر **قوله** كما ثبتت الشرايع لو قال كما



كما ثبت كما في الشرح الاكمل كان اولى قوله لان الشفع  
بالاصل وان لم يذره العطف تفسيره قوله ثم اخلفنا  
بان قال المولى قلت لدار اليوم وقال بعد ذلك  
وانما المغيرة قام الدليل القطعي على اعتبارها كما لفتا  
الواحد ثم انظر اقام الدليل القطعي او لظني بلبسهم مع قوله  
ولم يوجد ههنا دليل قطعي ولا ظني الا ان يكون مبني قوله ولا  
ظني مجرد قصد المبالغة **قوله** ومن شرط التعارض اتحاد  
المحل فلا يكون ادخول في محل وعدم الدخول في محل اخر  
تعارض فيه فلا يصلح سببا للشك **قوله** بخلاف سواد  
لان تعارض الدليلين ثبت في نفس السور واحد وجب  
والاخر بوجوب طهارته فيصلح لذلك عند تعارض الزم  
وليس كذلك ههنا **قوله** ولان غاية ما في اثبات تعارض  
الاشباه انه هذا دليل اخر يكون الاحتجاج المذكور  
قاسدا وليس من النظر كما يتبادر **قوله** لانه ان جعل  
نفس المتين مقبضا عليه لزم قياس المتين على المتين من ذكر على  
من ذكر فيكون قياسا على نفسه وينعدم الالزام  
يلحق بالرفع **قوله** وان جعل مع وصف اخر وهو قوله بول  
لا يوجد ذلك في الفروع وانت خير بان مؤدب في الشئ  
ليس كون ذلك قياسا بلا مقيد عليه فكان ينبغي ان  
يقصر في تعبد على الشئ الاول ويتعرض لابطال هذا الشئ  
بوجه اخر كما في الكشف فذكر **قوله** لان الكناية لا تمنع جواز



الاعتاق من التكفير عندنا ما لم يؤد شيئا من الكفاية  
**قوله** اذ لا اثر للتقصان من التبعة آه وقدم جوابا لصلوة  
بما دون الآية لانه لا ينطبق عليه اسم لقرا **قوله** متفرقة  
او متواليه لفظ المتخصص على ما نقله صاحب الكشف متواليه  
فان لم يحسن متفرقة ولا يذهب عليك ان في عبارة  
الكثير تغيرا مفسدا لما فيها لا يفسد اما **قوله**  
وقال بعضهم الضمير ليس الى اصحاب الظواهر كما يتبادر الى الوجود  
وقد عبر صاحب الكشف عن هؤلاء القائلين بالعلم  
**قوله** لاني اثبات ولا في النفي صورة الاثبات  
بداخله فيما هو محل النزاع وانما ذكره سطر او اشار  
الى ان حكمها واحد من غير فرق وفيه من التاكيد لا يخفى **قوله**  
واما في الشرعيات فذكر على اثبات كوجوب شئ وزنه جمع  
حكما يعني فبطالب الدليل **قوله** وذلك ليس بحكم شرعي آه  
هو ممنوع لان حكم الشرع نوعان اثبات ونفي الا يري الى  
قوله عليه السلام لا زكوة في مال حتى يحول عليه حول وقوله  
لا زكوة في مال بل العسوفه كذا في شرح الكرم **قوله** على  
النفي والاثبات جميعا يعني نفى دخول المسلمين الجنة واثبات  
دخول اليهود والنصارى فيها **قوله** قلت قوله لا  
دليل انما يكون دليلا اذا كان الثاني عالميا بجميع آياته  
وطذا صحت هذا النوع من الاحتجاج من صاحب الشرع  
بقوله قل لا اجد فيها اوجها الى محرماته لانه هو شارع فشهدا



بعدم الدليل الموجب لبل ما طع على عدم كونه كذا في شرح  
 المصنف وفيه تلخيص الى الجواب عن استدلال اصحاب الظاهر  
 بالادلة المذكورة كما سبق **جمله ما جعل له اربعة**  
**اقسام قوله** يحرم التمسك بآثاره النص في اصول فخر  
 الاسلام بدلالة النص **قوله** لان التمسك خير من التمسك  
 ولم يسقط اعتبار كونه حاكما بصنيع العباد بحكم الجوده  
 كونها خلقية كذا في شرح المصنف **قوله** الا ان شبهه  
 كالحقيقة في هذا الباب اي باب الرداء لما روي ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم نهى عن الرداء والرتبة  
 اي الفضل الحالى من العوض شبهه **قوله** وهو قوله  
 عليه السلام في خمس من الابل السائمة كذا في كشف  
 وذكر القاضى بدر الدين بن سمانه في شبهه ان الابل  
 به منبى على المفهوم وليس هذا ههنا وقال الترمذى في شرح الخبىر  
 عند سوقي الدليل عن طرف لك لا يجوز حمل المطلقين من  
 الخصوص على المقيد في قوله عليه السلام في خمس من الابل  
 السائمة الصدقة لانه تعيد في السبب فيه لا يحمل المطلق  
 عليه لاسيما اذا خرج مخرج العادة فانه متفق عليه  
 فيكون كل واحد منهما سببا على عرف في موضعه انتهى ثم قال  
 في الجواب من طريقا قلت لم يحمل المطلق على المقيد وانما  
 نفيت الزكوة عن المملوكة والحوامل باروئيت من  
 الخصوص انتهى فيه ان كتب الفقه مشحونة بالاستدلال

عن

وقال صاحب العناية لم يحمل المطلق على المقيد وانما جعلنا  
 المقيد متاخرا لئلا يلزم النسخ فربما فان اصل هو المطلق  
 لكونه عاما فلو قدمنا المقيد نسخ المطلق ثم اطلق بينهما  
 وقال ذلك وقبه فيه لان هذا امر يمكن اعتباره في كل مطلق  
 ومقيد وردا على شئ واحد فيصنع ما فيه من خلاف ويحمل ما يترتب  
 عليه من الحكم ولا بعد ان يقال ان ثلثه موافقة لما في  
 اشراط التوم فاستدلوا بهذا الحديث كما انهم قالوا  
 بالمفهوم ثم قلنا بعض المصنفين ادلتهم بدلتنا كما  
 للاتفاق في المذلول ايضا الخالف هو مالك وهو ممن  
 يقول بالمفهوم فجوز ان يكون سوفي هذا الدليل الزايدا كذا  
 ثم انه قد سبق في مباحث المفهوم ان من شرطه عند القاضى  
 به ان لا يكون المنطوق لسؤال او خاتمة كما اذا سئل عن جواب  
 الزكوة في الابل السائمة فقال بشار على السؤال ان  
 في الابل السائمة زكوة فوضعها بالتوم ههنا لا يدل على اشراط  
 التوم عند القاضى به انتهى **الظاهر** ان من سناه مجرد  
 الفرض لا ان حديث التوم وقع كذلك ويؤيده تغير القاضى  
 فتدبر **قوله** خلافا لما لك والشرط عنده الا على **قوله**  
 نهى عن التمسك بصنيع البشر اذ ثابته لا يبر وهو في الابل  
 المقتطوع الذئب ثم جعل عبارة عن اننا فصل كذا في المغرب **قوله**  
 خلافا للشافعى حتى جوزا كون بركة **قوله** والمزيد لا يذبح  
 من جنس لمزيد عليه وتخصيه ان يكون فريضة الا انها اشقت  
 الفريضة كشبهة الدليل فيثبت كوجوب لا مكان اثباته

وقال



كذا في الكفاية **قوله** لانه اعتبر كعلة المستنبطة بالعلة  
 المنصوص عليها لان التعليق بالعلة الفاصلة المنصوص عليها  
 بنقل او اجماع صحيح بالاجماع **قوله** وهذا ليس بشي الاشارة  
 الى اذهب اليه الثاني لا الى اقبل وان كان المنادى ذلك  
 وذلك لان مؤدعي التعليق انما هو تزييف المبني دون  
 البناء ولا يلزم من بطلان الاول بطلان الثاني  
 وفي شرح الكم وقيل معنى قول الشافعية حكم اهل البيت بالعلة  
 انما الباعثة على حكم الاصل وقول الحنفية ثبت بالنقل فلا يثبت  
 بالعلة ان النقل عرف الحكم فلا خلاف في المعنى **قوله** لا  
 خلاف في ان اثبات سبب شرط آه وكذا في اثبات  
 اوصاف تلك الامور كما يظهر من التعليق **قوله** وانما الحكم  
 في اثباتها اي السبب والشرط **قوله** فالمراد من قول الكم  
 والتعليق لا اقام باطل اثباتها ابتداء لا بطريق التعبدية آه  
 وهو انما هو من لفظ الاثبات لان مؤدعي التعبدية انما هو  
 الاظهار لما هو غير مرة ان القياس مظهر لا مثبت على انه  
 لو عظم لما يكون بطريق التعبدية ايضا يلزم ان يناقض اخر  
 كلامه اوله لان الحكم احد الثلاثة بقى ههنا حيث هو ان  
 حاصل ما ذهب اليه الكم هو على هذا ان السبب والشرط والحكم  
 سواء في ان اثبات كل واحد منها صحيح ابتداء او بفتح بطريق  
 التعبدية فلا وجه تخصيص حكم بالذكري في قوله والاربع تعبدية حكم  
 النقل لان تعبدية السبب والشرط ايضا صحيح كما لا يخفى اللهم  
 الا ان يقال اراد بالحكم ما يقع التكليف والوضعي فبطل فيه

هذا هو الوجه في ان السبب والشرط والحكم  
 سواء في ان اثبات كل واحد منها صحيح ابتداء  
 او بفتح بطريق التعبدية

السبب والشرط فتدبر **قوله** لكنه ليس بجامع اذ لم يدخل فيه  
 الاستحسان اثبات بالانه وكذا ان ثبت بالاجماع والضرورة  
 وقد يقال يريد صاحب هذا الحد تعريف الاستحسان كمنزاع فيه  
 كما يستفهم وقد قال في النوع لفظ الاستحسان على  
 اصطلاح الاصول على القياس الحنفى خاصة واما في الفروع  
 فاطلاق الاستحسان على النقل والاجماع عند وقوعهما في مقام  
 القياس الجلي شائع **قوله** فانه يقال القياس الحنفى الظاهر  
 بعارض كما هو عبارة الحد ثم ان الضمير في انه لقياس الذي  
 ترك به الاستحسان **قوله** دون الجلي فان القياس الجلي هو  
 القياس بينه **قوله** ولم يذكر له اجلا لانه اذا ذكر الامل يكون  
 من باب التسليم فثبت بما ثبت به التسليم من النقل بالاجماع  
 وكذلك قيده والافلا فرق بين ما ذكر في الاصل وبين  
 غيره في ان كلا منهما ثابت على خلاف القياس **قوله** والنقل  
 مخصوص قبل الاجماع بالتسليم آه قال الراوى نهى النبي  
 عليه السلام عن بيع ما ليس عند الانسان وخص به  
 التسليم **قوله** لانه لا يمكن صحت الماء حتى يظهر اي الى ان يظهر  
 وذلك لانه كلما صحت عليه الماء يتجسس بملاقاة التجسس لا  
 يفيد الطهارة وتوضيحه ان الاء اذا غسل مرة فقد تحسن  
 الماء وهو وان اربع الاء انه ينبغي في الاء شي من الماء  
 التجسس فاذا غسل ثيابا تحسن الماء اثنا في ايضا ولم جراثيم  
 هذا في الاء الذي لم يكن في اسفله ثقب ذكره في الكشف



**قوله** كنور سباع البهايم فانه ايضا حرام كونها لحم حراما  
 وقوله فيما بعد ونجاسته نور ما باعتبار انها تاكل من اكلها  
 فيحفظ لغايتها التحسين لما يرجع الى ذلك كما ان نجاسته النجاسة  
 مثبتة على نجاسته اللحم لكونه متولدا منه **قوله** هذا شروع  
 في بيان ترجيح الاحسان على القياس في ان لا يقصر  
 على ذكره ليس كل شيء على ان عكس في ذلك ايضا مذكور في هذا  
 المبحث كما سيظهر **قوله** وهذا قول البشقي هو ايضا من كلام  
 الطاجين وقوله لانهم يعلمون **قوله** لانا نفني به وبسلا  
 من الاذلة المتفق عليها من الكتاب والسنة والاجماع والقياس  
 وان كان المتنازع فيه هو الاستحسان بالرأى فيقصر فان  
 ترك القياس بغيره من هذه الدلائل يستحسن بالاتفاق كما ذكره  
 صاحب الكشاف يريد ان من اثبت حكما آه توجه كلامه في  
 تصديره العلامة التفاضل في التسليم فيبقى  
 كلامي اقر بغير **قوله** بدليل جواز الانتفاع بجلده وكذا بغيره  
 وبدليل جواز اضطباعه وبغيره بجلده ولو كان بحسب العين ما  
 جاز كما يحذر **قوله** ان شاء آه قيل معناه ان شاء ركن  
 ركوعا على صلاته للتلاوة وان شاء سجدتها وقيل معناه  
 ان شاء اقام ركوع الصلوة مقام سجدة التلاوة والبيان  
 اكثر المتحققين كذا في التحقيق والقول الثاني هو اعزاه  
 التاثير الى التاثير **قوله** يعني نفيم الركوع اه اي ان لا  
 ان يركع ركوعا على صلاته لاجل سجدة التلاوة على الفور غير

ركوع الصلوة او اراد ان يفهم ركوع الصلوة مقام سجدة  
 التلاوة على التوكيد في التحقيق **قوله** فلان لا يتوب عن  
 سجدة التلاوة كان ولي لان القرب بين ركوع الصلوة  
 وسجدة التلاوة من حيث ان كل واحد منهما موجب للتوبة اظهر من  
 القرب بينه وبين سجدة التلاوة **قوله** ولم يصح نذره  
 اي لا يلزم بالذبح كما لا يلزم الطهارة به وهو فرع عدم  
 كونه قرينة لمقصودة فلو بدل الكواو بالفاء لكان حسن **قوله**  
 وعند محمد بغير تحالف بين الوارثين وكذا في العبارة  
**قوله** وهي التي استعناها زوجها آه فيه تسامح لان هو  
 الزوج ليس بدخل في مفهوم المفوضة وقد سبق  
 تفسيره في ابل الكتاب **قوله** قد صلوة ولو كان الجمل  
 ضووبا ولجنت قبلته لا فدت **قوله** واما تسمى هذا  
 المعنى تخصيصا لان العلة الى اخره في كلامه اشارة الى  
 قول من ظن ان الحكم لا يثبت على القول بعروض  
 العموم المعاني فمن قال به قال بتخصيص العلة ومن لم يقل  
 لم يقل لان تخصيص سبق للعموم فالعموم في التخصيص  
 وذلك بيان انه ليس المراد بالعموم والتخصيص ما هو  
 الاصطاح منها **قوله** لان الامارة لا تلزم وجود حكم  
 في كل موضع بل الشرط فيها غلبة وجود الحكم عند الحكم  
 الرطب اماره للمطر وقد يختلف في بعض الاغاليين **قوله**  
 قيد بالمتنبية لان تخصيص العلة المنصوصة جوزه بعض



من لم يجوز تخصيص تبسطة فيه بحث لان التبسيط انما هو في سياق  
 تقرير قول المجوزين دون المانع نعم لو كان بعض من  
 جواز تخصيص العلة فاما جوازها في العلة المستبقة للمقصود  
 لكان التبسيط وجه كنه خلاف الواقع كما صرح به صاحب  
 الكشف غاية ما يمكن ان يقال مراد الشارح بذلك محرم  
 محل النزاع بين المجوزين ومن جمهور الفايدين بعدم الجواز  
 قال صاحب الكشف هذا الاختلاف في العلة المستبقة  
 فاما في العلة المنصوصة فاتفق الفايدين بالجواز في التبسطة  
 على الجواز فيها ومن لم يجوز تخصيص في التبسطة فأكثريهم  
 جوزه في المنصوصة وبعضهم منع في المنصوصة ايضا انتهى  
 ان لا يوجب ذكر ذلك القيد عند قول القيد قلنا لا يجوز  
 تخصيص العلة كما لا يخفى **نفس المانع** **قوله** كذا في  
 جامع الاسرار آه كنهه خود من كشف قد اعترضه  
 عما خذ الشارح سند الروايات هذا القائل لا شرع في بيان  
 الكوائف ذكر القسمين الاولين تمثيلا للتقسيم لانه بناء  
 على تخصيص انتهى على ان الاشارة الى تخصيص العلة لا محالة  
 فيترجم ما عده محذورا وان كان ينبغي على صنعة المجهول لا يقال  
 يجوز ان يكون الاشارة الى تخصيص العلة ويكون معنى البناء  
 عليه كونه منشا لتقسيم الموانع حيث تضمن ذكر المانع في الجملة  
 لان هذا الاعتبار ينبغي ان يكون على صنعة المعلوم  
 قد برز ثم **الحلل نوعان** **قوله** كالموجود في الدار فانه صا

على ان تبسيط المانع هو الجواز  
 في التبسطة على الجواز فيها

انما قال ومن جمهور الفايدين  
 لان بعض المانع لا يوجب  
 بالتحقيق في التبسيط كما ذكر صاحب  
 الكشف

باسم جنه كما يصاب بعلمه **قوله** ولم يقولوا الا بتعيين قصدا  
 يعني كما ان قولهم فلاننا قد لا بتعيين لنية **قوله** فان قلت  
 بالموجب يوردى الى القول بتخصيص هذا السؤال مع جوابه  
 المذكور ما خذ من الشرح الكافي ولعله غير وارو من صلب  
 لان بسنائه يختلف المانع وهو ممنوع لان الحكم على سبيل  
 هو تعيين لنية ولا بد من عليك انه ليس يختلف في المختلف  
 تعيين لنية قصدا وليس من سبيل الكلام عليه والا لا يكون  
 من قبيل القول بالموجب قد برز **فاما نفعه** **قوله** ان يكون  
**قوله** كلفا او بعضها بدل من قوله ما ذكره المعلق لانه  
 مقتضى الدليل لفساد المعنى **قوله** قلنا لانهم ان الكفاية  
 متعلقة بالاجماع لا بالانتماء ظاهر قوله السابق بان يقول لانه  
 ان الوصف الذي ترجعه علة موجود في المتنازع فيه لا  
 ان يقال يرب بذلك كونه موجودا بصفة العلية ثم ان  
 فرق هذا القسم على التقرير المذكور من القسمين الرابع يحتاج  
 الى تدبر قد برز ثم انه قال في التحقيق وقيل في الفرق بين  
 الممانعة في نفس الوصف وبين الممانعة في نسبة الحكم الى الوصف  
 ان الاولى هي منع تعلق الحكم بالوصف المذكور في الفرع مع  
 تعلقه به في اصل والثانية هي منع تعلق الحكم بالوصف المذكور  
 في اصل انتهى وتعليل مثل الممانعة في الوصف للمنازل المذكور  
 على الوجه الذي قررنا هو على هذا التفسير كما يظهر من التحقيق  
 ولا يظهر له وجه صحة على تفسير الشارح الا بتعريف الشرايين



**قوله** بل الكثرة متعلقة بالافطار اذا اكل خبثه كذا في التحقيق  
**قوله** فنقول ان صف الكثرة صلاح لهذا الحكم في  
هذا الحكم اثبات لولايته **قوله** وهو يحصل بالاستيعاب  
بمعنى الاكمال في المسح يحصل فلا يصار الى التكرار لعدم  
التفريق **قوله** بل تغير وصف محل الفعل من نظارة الغير  
بمعنى ان غير يقول المعنى انما هو ذلك التغير **قوله** بل يفتهم  
يمنع كونه مزيل حقيقة آه يمكن ان يقال هذا المنع غير مفيد  
لان اعتبار الشرع قد يحصل ببعض الامور الاعتبارية  
بمنزلة الموقوف هذا ليس بغير ثم ان المدعى انما هو كون  
الآراء غالبة بطبيعته فلا يحتاج في استعماله الى التنية سواء  
استعمل لازالة النجاسة الحقيقية او الا اعتبارية فتدبر  
**واما الموثق** **قوله** ومثله حدث في السبلين لا يقال  
هذا كلام اسطر أدنى ولا يدخل في تقرير الدفع كما لا يخفى  
**قوله** لان الخروج هو الانتقال من باطن الى ظاهر  
ولم يوجد هذا المعنى فيما لم يسئل لان النجاسة بعد في محلها  
لم يتصل عنه فان تحت كل جلدة رطوبة وفي كل عرق  
دما وجلدة سائرة لها فاذا زالت الجلدة صار ما تحتها  
ظاهرا لا خارجا لعدم الانتقال كمن كان في بيت وضيقه  
مسترا به اذا دفع عنه كان مسترا به يكون ظاهرا لا  
خارجا وانما سمي خارجا اذا فارق البيت والنجاسة كذا في  
التحقيق **قوله** فبصير الدفع صحيحا لا بد من ذلك لان

ليس مقام تعرض للنتيجة وان كان ابرأ ذلك لربط  
بالبعد من المنفعة ايضا ما في **قوله** وهي خروج حال  
ان عدم الحكم هناك لعدم الوصف معني وان وجد  
صوت ومثله يكون مرجحا للعلة فكيف يكون نقضا  
**واما المعارضة** **قوله** في نوعا **قوله** ولكن تأخر حكمه الى ما  
بعد خروج الوقت والحكم قد يتصل بالسبب وقد تأخر عنه  
لما في كالبسج بشرط الخيار **قوله** لان السائل يفتهم  
مستدلا بمعنى في المعارضة **القلب وهو نوعان**  
**قوله** اي اصحاب الشافعي ان السلام ليس من شرط  
الاحصان حتى لو زنى الذمى الحر الشيب برجم غدره  
**قوله** لان جلد المائنة غايه حد للبكر والرحم غايه حد  
لشيب البكر والشيب يقعان على الذكر والانثى **قوله**  
لان النجاسة كلما كانت اكمل فالنجاسة عليها ان تحبس فيلغظ  
العقوبة **قوله** يعني جعل السائل وصف المعلق شاذلا  
فيكون الخضم عبارة عن المعلق **قوله** فان ظهر الوصف  
البيك آه الخطأ بالسائل دون المعلق **قوله** اعلم  
ان جويز الاقراض آه يعني بطريق القلب كما شهد  
به تعليله **قوله** في ان الشروع في النوافل من الصلوة  
والصوم **قوله** وقد اختلف في هذا النوع من  
القلب هو الذي سميته القوم قلب التسمية **قوله**  
لانه لما ثبت الاستواء يلزم كون الشروع ملزما كالنذر



وهو خلاف دعوى السند **قوله** وهو رد الشيء على طريقه  
 الاول هو تعريف العكس مطلقا وكذا المثال المذكور بعده  
 مثال له والافليس من العكس المذكور في المتن بل مثال له المذكور  
 فيه قال المصنف في الشرح ان العكس رد الشيء على نفسه  
 وهو نوعان احدهما يصلح لترجيح العطل وكيس من  
 هذا الباب لانه لا يقدح في القلة ولكنه كما استعمل  
 في مقابلة العكس المحي به والثاني ان يرد على خلاف  
 سنة وقد مثل للاول بالمثال المذكور ولثانيها  
 ذكره في المتن **قوله** وهذا النوع من العكس يصلح  
 لترجيح وهذا يذكره المعتل دون السائل **قوله**  
 والعكس محي كونه فليس الوصف **قوله** والنوع الثاني  
 من العكس وهذا هو المذكور في المتن **قوله** اذ يهتد  
 عند العكس طلب وهو رد الشيء على طريقه الاول كما مر  
**قوله** ولكنه لما كان شبيها بالعكس لا يذهب عليك  
 ان المصنف ايضا انا ذكر هذا النوع في العكس كما مر  
 الاصوليين فالاستدراك مستدرك والقبول ان يقول  
 في جواب ما سماه عكسا بل قوله اوردته في هذا القسم  
 قد برأ المعاصرين **المخالصة** هي نوعان **قوله** وهذا النوع  
 خمسة اقسام يعني في المعارضة في حكم النوع **قوله** كالمتوسط  
 عبارة صاحب التحقيق كسج الخلف هو الاوضح بل الصواب  
**قوله** لا بدفع هذا الاشكال لانه قيد المعارضة بما لخصه

آه وايضا قد تبين فيما سبق ان المعارضة التي فيها المنا  
 المعارضة فيها مقيدة والمناقضة ضمنية فيكون قسم  
 الشيء قسمين **قوله** ولم أر له جوابا ثانيا في  
 اشارة الى رد الجواب المذكور في الشرح الا على ان  
 وهو ان العكس مشتمل على اعتبارين وقطع النظر  
 عن احدهما جائز فابراذه ههنا بذلك الاعتبار  
 لان اعتبار اخلو من ينبوع ذلك ايضا كما لا يخفى  
**قوله** بل المعنى هو لاقيبات والآخرة هذا قول  
 مالك **قوله** بان يقول المعنى في لاهل هو لطم هو  
 قول الشافعي **قوله** لا يصلح دليلا اي لا يصلح عدم  
 العلة دليلا على عدم حكم **قوله** كقول الشافعي  
 في عناق المير آه العبد المير هو نفذ عتقه عنده  
 سواء كان الراي مؤسرا او معسرا لانه اذا كان  
 معسرا يؤمر العبد بالسعاية في اقل من قيمته ومنه  
 ثم يرجع على المولى عدياره وعند الشافعي لا ينفذ  
 اعتاقه اذا كان معسرا قولا واحدا وله قولان  
 في المؤسركذا في التحقيق **قوله** كالبيع ايجل لو باع  
 الراي المير هو فانه لا ينفذ بيعه بالاجاع **قوله** وقال  
 السائل من اهل الطرد من اصحابنا كذا في الشرح  
**قوله** لان البيع يحل الفسخ بعد وقوعه فيطرد  
 حق المير من المنع من النفاذ فينقذ على وجه يمكن



المرئيين من نسخة **قوله** ولست في التحليل يعني بعد ما صدر من  
 اهل وفي محله فلا يظهر اثر حق المرئيين من التفاضل فيعتقد  
**قوله** حتى لو اجاز المرئيين لا ينفذ اعتاقه يعني عند  
 صاحب هذا التعليق اي الشافعي وهو يفرع على  
 بطل اصله واما قوله فلان العبد والمولى له فلو قيل  
 لقوله لا يجوز نسخ بعد ثبوته **قوله** بل المتأخر خارج  
 ان عرف المتأخر صريحا او دلالة **قوله** واجبت عنه  
 بان المضاف محذوف **قوله** وفي شرح المعنى للقاء اني  
 انه من قبيل ذكر المؤثر واردة الاثر **قوله** ويمكن  
 ان يقال هو عبارة من جملة التعريف فتسأله  
 لان كون الضمير ايضا من التعريف ليس وجه صحة  
**قوله** حتى ان يخرج رجل رجلا يعني خطأ **قوله**  
 ويبحث لانه ذكر في فصل المعارضة ان حكم التعارض  
 بين الآيتين آه لعل جوابه واضح لان العدول الى  
 آخرهما هو الشارح الذي يبين الاولين وتساطهما  
 لا يستقوى احدهما يدل على ذلك ان التعارض اذا  
 وقع بين الآيتين انما يضار الى السنة ولو وجد  
 آية اخرى تدل على ما يدل عليه احدهما ولو كان لتقوية  
 احدهما كان ينبغي ان يضار الى تلك الآية الاخرى  
 لكونها في القوة فوق السنة وكذا الحال اذا وقع بين  
 السنين فقول الشارح اذ لا وجه لجواز العمل الا

لا اثر في انقطاع العمل  
 في تقرير ذلك البحث

لانه انما يضار الى السنة

هذا غير موجه فمهم يلزم في ضمن ذلك توافق الآية والسنة  
 لكن ليس من آثار الترجيح هذا فليتبين **قوله** ولان الآية  
 كما تعارض الآية آه كذا في النسخ وفي تأمل لعل القوا  
 ترك التواضع فليتبين لقوله اذ لا وجه لجواز العمل الا  
 هذا **والمفيع بد الترجيح اربعة قولة** فان قلت انهم  
 جعلوا العلة القوم القوم المطلق الفرضية آه فيه  
 لان تعرض كونه صوابا لان يكون بيانا لواقع لا يكون  
 معتبرا في العلة لانه ذلك عيب ان صاحب  
 حيث قال قولنا انه متعين اثبت في سقوط التعيين من  
 قوله فرضه في دلالة على التعيين فاقصر على ذكر الفرضية  
 وبهذا عرفت حال سياتي من البحث فليتبين **قوله**  
 فيظهر اثره عند المعارضة فاذا انه اذا عارضه ترجيح آخر من  
 الانواع الثلاثة الاول كان ذلك مقدما عليه **قوله**  
 الاول ترجيح ما يصلح عليه بانفراد كما ذكرنا في اول  
 فصل الترجيح يعني عند قوله وصفا وحاصله ترجيح  
 القياس بالقياس ثم انه لا اشارة في كلامهم الى  
 الى هذا الترجيح فقله اشارة الى ان ترجيح بعضها  
 وهي اربعة محل تأمل الا ان يزيد به ذكره فيما سبق وان كان  
 خلاف المتبادر من كلام **قوله** ولم يترجح عندهم فان كان  
 من صاحب الشافعي لم يرتجوا المتعدية على الفاصلة وما لو  
 مما سواهم صاحب القواطع والخزالي ورجح بعضهم الفاصلة



والصواب  
أهل الفقه

على التقدمة منهم أو اسحاق لا سقرا في كذا في الكشف  
أكثر تأثيرا من وصفين لعدم توقفهما في ثارة الحكم على شيء  
آخر **قوله** لأنها لم تدر أوله من أهل اللغة كذا في  
الفتح وهو من قلم التناسخ والتقريب كذا في  
الكشف **قوله** فانتقل العقل إلى عقلة أخرى أن يقول مثلاً  
ليس العقبى حسلاً للخط وأبدع المال إلى من ليس  
للحفظ سبط على اهلا كذا **قوله** من بدل الكتاب به بيان  
لقوله شياً وقص في قوله عن كفارة اليقين متعلقة  
بالاعتاق **قوله** بأن الكتاب عقد معاوضة محتمل  
كونه معاوضة لا يفتق به عرض منها فلو فاعل عقد محتمل  
الفتح كذا في التوضيح كان أولى **قوله** فهذا انبا  
الحكم الثاني بالعدة الأولى أيضاً وهي أن عقد محتمل الفسخ  
**قوله** إن تعذر اثبات الحكم يربط بالحكم الحكم الثاني  
بعض الذي تنقل إليه وبيان ذلك أن الحكم إذا لم  
الوصف الذي ثبت به الحكم الأول أو أراد المسند إلى  
ذلك الوصف على آخر ولم يكن اثبات الحكم الآخر الذي  
انتقل إليه بالعدة الأولى فانتقل إلى عقلة أخرى لاثباته  
كذا في شرح المغني سراج الدين الهند **قوله** عقل  
بوصف آخر يعني العقل **قوله** فقال هذا عقد معاوضة محتمل  
للفسخ لا يذهب عليك أن هذا هو العلة الأولى بعينها  
وأيضاً تقريره المذكور **قوله** مذكورة في تقرير الفقه في

لا فرق بينهما إلا بالاجمال والتفصيل والتقريب سقاط فكذا  
للفسخ ولا فضا ر على قوله عقد معاوضة كذا في التوضيح وشرح  
الأكلي ثم أن عبارة التوضيح عقد معاوضة وهو لا يوضح  
**قوله** انتقل إلى عقلة أخرى وهي قوله تعالى فإن اتدبأت  
بأشهر من المشرق فانت بها من المغرب **فصل جمل ما ثبت**  
**بالجمل شئان** **قوله** لأن القياس لا يعرف إلا به لأنه لا يثبت  
حكم معلوم الوصف ثبت بسببه شرط في محل آخر وذلك لا يخفى  
ألا بعد معرفة هذه الجملة **قوله** قبل أن يترقب ما حدث  
فيكون من قبيل الله ذره فارساً ورد ذلك بأن التبر  
في المشتق ضعيف عقلاً وقللاً **قوله** وحق الله فيه تعالى  
هذا عندنا وعند الشافعي هو حق العبد فيه غالب مجرب فيه  
العفو والآثار **قوله** وهو اختلاط العالم عن نفسا وفي  
التحقيق هو أن العقل جبانة على النفس وتدخل فيهما حق  
الاستبعاد **قوله** وهو غالب برهان لاث وصحة الاعتناء  
آه وفي الشرح الأكلي وكذلك جوف في لاث والعفو  
بجمله دليلاً لثباته وفي هذا الشرح دليل إلى **قوله** ومنه أن  
اصل لأن المال فانه لا يعني أن الصلوة شرعت شكر النعمة  
وأن الزكاة شرعت شكر النعمة المال فيكون الزكاة دون الصلوة  
**قوله** والفسخ في صفة الفقر يعني أن الزكاة شرعت  
لخدمة خلق الفقير كما أن الصوم شرع لمنع النفس عن لبس إلى  
التشبهات فيكون صفة الفقر واسطة في الزكاة كبل النفس إلى

نقد المسألة  
نقد المسألة  
نقد المسألة



الى التلويح في الصوم **قوله** فكان الحج بمنزلة الوصلة الى الصوم  
 فانه اذا اضعفت نفسه قدر على قهرها بالصوم **قوله** مثل حوان الحراث  
 بالفضل قبل الراد بالجمع في قوله وعقوبات فاصرة الواحد والجمع في  
 هذا النوع الا هذا المثال لهذا قال شمس الآلية ٧ وعقوبة فانه  
 وكذا في نسخ المنع ويجوز ان يجمع حوان الوضبة بالفضل وجوب  
 الكفارة من حيث ان معنى العقوبة فيها فاصرة هذا القسم من اللفظ  
 على خفيفته ولا يحتاج الى حمل على الواحد كذا في التحقيق  
**قوله** لانه يصرّف الى مضارف الزكوة هذا جهة العبادة  
 كما سيجي فلا ينبغي ان يذكر هنا لا يقال يجوز ان يكون الضرف  
 الى مضارف الزكوة سببا لحفظ الارض من شرب الماء فيكون  
 مؤنة لانا نقول **قوله** والضعفاء اذا عين لهم بالضرورة  
 يعني عن فكون احدهما تكرارا بلا طائل **قوله** اذا فاعين  
 شر الكفرة فتبقى الاراضى في ايديهم واما جهة عقوبة المؤنة  
 حيث قيل مؤنة فيها معنى العبادة بخلافه في صدقة الفطر  
**قوله** من غير ان يكون له سبب مقصود يجب على الاعتبار  
 ذلك السبب اذ ذلك الحق **قوله** لسان قلت لم لا يجوز  
 ان يكون الجواز سببا مقصودا له الى نفس الغنايم فالجواب  
 ان يذكر هذا السؤال مع جوابه بعد قول الضرر كمن الغنايم **قوله**  
 لان الجواز ما شرع الا لا طائل اكله الله تعالى لانه لا يسلح ان يكون  
 سببا مقصودا **قوله** ولهذا جاز الحرس لشيء في شتم آه تعرض على  
 من غير ان يضمن بذمة البعد شيئا يعني من طاعة او غير **قوله** كما

برودة ليس من تمة  
 بوزن كما يتبادر  
 منه

معنى التلويح في الصوم  
 من كونه فاعين في الضرف

قال قل لان قال الله والرسول معنى الجمع بين كراهة الرسول  
 ان الحكم والامر فيها يتدفع لانه خالص حقه ولا حق لاحد فيه  
 والرسول عليه السلام ينفذه بما بين المسلمين كذا في التحقيق  
**قوله** المعدن انهم لما خلقوا اتداه وبين ان يكون لغا دون حق  
 اتدفع ما ذكره صاحب الجذابة انها كانت في ايدي الكفرة  
 ثم حوت ابدنا كانت غنيمة **قوله** حتى ان الصبي اذا وقع اه  
 واعلم انه بعد ما صار اداء احد ابوي الصغير خلفا عن والده ضا  
 تبعته اهل الدار خلفا عن والده احد الابوين اذ لم يوجد اذ  
 لم يوجد تبعته اهل الدار صار تحت تبعته الغنايم خلفا كذا في  
 التلويح ولا يدب عليك ان المسئلة المذكورة انما هي من  
 فروع تبعته الغنايم وليست بمذكورة منها بل المذكورة انما  
 هو تبعته اهل الدار فلا يظهر لذكرها بطريق التفرع وجه صحة  
**قوله** لكن البعض مرتب على البعض من الترتيب لا من الترتيب  
 كما وقع في بعض النسخ يعني ان تبعته الابوين مثلا تعتبر بقدر  
 على تبعته الدار **قوله** فانه لما انعقدت موجبة للبراءة لكان  
 من التماز في الجملة الا انه معدوم عفا وعادة فانقل  
 الحكم الى خلف واما القسم الثاني في رتبة الاول  
**السبب** ، **قوله** ليس صحة تطبيق الطلاق بان قال ان  
 تزوجتك فان طالق **والثاني العلة** ، **قوله**  
 احترزه عن الشرط فان الشرط بضاف اليه وجود الحكم من حيث  
 انه وجد عنده لا وجوب كذا في التحقيق وقال الشيخ الكل



وقال الشيخ اكل الدين قوله يضاف اليه وجوب الحكم بشروط  
 وغيره ويقول ابدا يخرج عنه علة العلة وتسبب الشرط والعلة  
 ولعله اولى لما فسرنا الوجوب اثبوت قد برز **قوله** والتعلق  
 آه لا يذهب عليك انها من قبيل الشرط فيخرج بما يخرج به  
 الشرط **قوله** اعلم ان العلة الشرعية الحقيقية تتم باوصاف  
 ثلثة احدها آه فاذا تمت هذه الاوصاف كانت علة خفيفة اذا  
 لم يوجد فيها بعض هذه الاوصاف كانت علة مجازا او خفيفة  
 قاصرة على اختيار بعض المشايخ **قوله** وهي باعتبار كمال  
 هذه الاوصاف آه الضمير للعلة مطلقا لا للعلة الثانية كما  
 يتبادر تفاهدا **قوله** لا انها تؤول في كذا في النسخ والاصح  
 تذكر الضمير **قوله** اي صون في بحث طاهر **قوله** ولعل ان  
 آه ويمكن ان يجاب عنه بان البين موضوعه لغير لا محالة  
 خلف البر وكانت البين كانهما موضوعه في الشرح للكتاب  
**قوله** وعلة العلة مع حكمها مضافة الى علة الحكم في نفسه  
 والاصوب ان يقال العلة مع حكمها تضاف الى علة  
 العلة **قوله** فاذا رجح المركون ضمنوا الكدبة كما اذا رجح  
**قوله** لكن لا يمكن وجوده بدون كل واحد منهما الظاهر انه لا يرد  
 به الوجود في الخارج بل في الاعتبار كما يدل عليه قوله فيما سيجي  
 ولكن التمس ٢ شبهه بالاسباب حله فما آخر قد برز **قوله**  
 وكان النوم المخصوص سببا طاهرا لخرج النعس فان النوم  
 او مضطج سبب لا سر **قوله** الفصل وهو دليل يخرج **قوله**



وذلك كالشرط الذي سلم عن معارضة العلة فيقوم لذلك  
 العلة ثم ان هذا القسم سيذكره التمس ٢ في الشرط لانه لما كان  
 له حكم العلة جازا برآده في كل من الموصفين **قوله** كحفر  
 البئر في الطريق فانه شرط في معنى العلة لتلفه بتلف  
 بالتسقوط كما سيجي ومعنى التمس ٢ عن معارضة العلة فيه  
 ان التلف يضاف الى الشرط ولم يقتصر على العلة لان اثره من  
 على الشرط من التسقوط هناك حصل لا عن اختيار حيث  
 لم يكن عالما بعرض ذلك المكان فلم يصح لقطع الحكم عن الشرط  
 و اضافته اليه **قوله** قيد بالحقيقة لان العلة العقلية آه  
 فيه ان لا يحرار بالحقيقة عن العقلية غير صحيح **قوله** على ان هذا  
 هو ان العقل عقليته كانت او شرعية يجب معارضةها مع  
 فالأحرار عن لعل العقلية يكون على خلاف مراده **قوله**  
 كحركة الاصبغ مع الحانم فان حركة الاصبغ تفارق حركته  
**قوله** وذهب بعض الى وجوب تقدمها الصوت الى  
 تقدمها كما قال قولا اذ لم ينقل عن احد القول بوجوب التقدم  
**قوله** في ثبوت النسب لا يذهب عليك انه قيد مفسد  
 لان تحريم الدواعي في الاعتكاف يمنع ايضا من هذا الفصل  
**قوله** والحاجة الى الطلاق بيانه ان الطلاق امر محظور  
 في الاصل لا فيه من قطع النكاح المسنون ولكن المحظور قد عمل به  
 للضرورة كناول الميتة وقد يقع الحاجة الى الطلاق عند  
 عن لفتي على مقتضى العقد واما ما ذكره من التعلق بالنكاح

ولا يذهب عليك ان  
 مقتضى العلة العقلية لا يحرار

المراد بالضمير  
 في قوله لا يحرار



فلو لم يقدر على الطلاق لانقلب المشرع للصالح مفسدة فشرع  
 الطلاق للحاجة اليه ثم هو امر باطن لا يوقف عليه فاقول  
 الحاجة و هو لا يقدم على الطلاق في زمان يجد الرغبة اليها  
 وهو ظاهر الحال من الجماع مقام حقيقة الحاجة تبسيرا **والله**  
**الشرط قوله** ولا بد ان يزيد قيد آخره لا بد عليك  
 ان تستبادر من قوله ما يتعلق به الوجود هو خروج وقد يقال  
 ولا بد على تعريفه الجزاء المستحق لكونه لان المقسم الخارج المتعلق  
 بالحكم هو ليس بخارج كما لا يخفى ولعله غير حاسم لما دة الحال  
 فليست **قوله** وليس بعلة لانه قد يوجد الشيء قبل وقوع  
 وفي التحقيق وليس بعلة بدليل انه لو نام في موضع مخفرا  
 تحت اوتام على سقف فقطع ما حوله او كان على غصن فقطع  
 الغصن يحصل الوقوع بدون الشيء فسلم انه سبب وليس بعلة  
 انتهى وحاصله لتعبد بان الوقوع قد يوجد بلا شيء عكس قاله  
 الشارح **فتدبر قوله** كحرف تبسيرا والفعل الطبيعي فيه هو  
 الفعل **قوله** فطار الطير يعني في نور الفصح او الحلاف فيه  
 فانه اذا طار بعد ساقه لا يضمن الفاعل بلا خلاف في ذكر  
 الفاء اشارة اليه **قوله** قلنا اجمع الآية على تسميته شرطا فانهم  
 قالوا ان المصلوة شرطا كما كطمان عن الحديث والحدث  
 والنية وسر العون وكما ولعل محمد بابا باب شروط  
 المصلوة كذا في شرح الفقه لفقهاء آل **قوله** او قال هذه المرأة  
 طالق كذا في النسخ والفتاوى هذه المرأة التي تدخل الدار كما

على هو الشارح  
 ان الخبير

كما في الكشف لان الكلام في الموصوفة ولعله ما نطق من قوله **قوله**  
 بخلاف ما اذا جتمع شهود الشرط والعتة وهي اليقين مثل ما هو  
 ما اذا شهد عدلان على ان المولى علق حق عبده بدخول الدار  
 فهاشدا اليقين وشهد آخر ان العبد قد دخل الدار  
 فهاشدا الشرط **قوله** وبهوت القدي منهم بالشهادة الكتاب  
**قوله** ولين استلنا انه شرط عند البعض لو قال كل ما لا يخفى  
 كان صواب لان ذلك امر متوركا صرح به فيما سبق فلا يفت  
 له على التسليم **قوله** وهما شهود العتة وهي الزنا صالحة  
 آه فيه ناسخ وكان القلوب طرح لفظ الشهود **قوله**  
 على ان هذا الشرط وهو لا حصان آه الطاهر انه مرتبط بغير  
 انفا ولين استلنا انه شرط عند البعض فلا يجوز اضافة الحكم اليه  
 لان شهود الشرط ايضا آه فتدبر **فصل في بيان**  
**الاهلية قوله** يعني لا يدخل في معرفة حسن الاشياء فيها  
 آه وبمعناه نفى اعتباره مطلقا اذ لا نزاع في انما  
 في ان الشرع محتاج الى العقل وان للعقل دخلا في معرفة الحكم  
 حتى صرحوا بان الدليل لما عطل مرفا واما مركب من عقل  
 ومعنى ويستفهم كونه سميا صفا لان صدق الشارع بل هو  
 وكلاهما ثابت بالعقل كذا في التلويح **قوله** قلت ان ادوا  
 به يعني المعقولة **قوله** ولوم يكن العقل حجة آه هذا استدلال  
 وانت خبر بان يجوز ان يكون بسنن لك محال فتمت الشريعة  
 قبل من لا يتبادر بلا دليل فتدبر **قوله** اطلب الالباب



الظاهر طلب الحق كما في التحقيق وغيره **قوله** وحلوا قوله عليه  
 الصلوة والسلام رفع القلم عن ثلث الحديث تأمل  
 عن المحزون حتى يفتق وعن النبي حتى يتسلم وعن النابغ حتى  
 يستيقظ **قوله** فربما قل يهتدون في باب قلب لا يهتد  
 غيره عبارة سائر الكتب لا يهتد اليه غيره في زيارته  
 وهو واضح **قوله** لأن غفلته عن الإيمان بعد ذلك  
 مدة التأمل كذا في الكشف **قوله** وقال صاحب التوضيح  
 ولا يضمن قاتل الشاهق لو قبل مدة التجربة فهذا الكليل  
 يكون خصمه المدعى وفي التسليم فأن قيل الشاهق  
 لما لم يكلف الإيمان كان ينبغي أن لا يهتد به بل يضمن  
 قاتله فاجواب أن العصاة لا يضمنون إلا أحوارهم  
 الكلام حتى لو أسلم في دار الحرب ولم يهاجروا لم يضمن  
 لم يضمن فاعلم **قوله** فتسكين قوله ثم آه يعني الكثرة في كون  
 من غفل عن الاعتقاد حتى ملك أو اعتقد الشرك ولم  
 يبلغ الدعوة معذوراً فلو قدم على سيرة النبي كان  
 أولى **والأهلية نوعان** **قوله** حتى ثبت ملك  
 الرتبة آه وكذا ملك النكاح بملك الكولي **قوله** فلم يكن  
 ذمة صالحة آه فخرج على مجموع الأمرين **قوله** كالحدود  
 والقصاص قد ذكر القصاص أيضاً فيما كان عقوبة من حقوق  
 العباد وهي الحق لأنه ما اجتمع فيه حقان وحق العبد غالب  
 كما سبق والاعتبار بالغالب فلو قصر عنها على ذكر الحدود

كان أولى قال صاحب الكشف وما كان عقوبة من حدود  
 نه لم يجب على النبي الحدود كما لا يجب له عقوبة من حقوق  
 حقوق العباد وهو القصاص وكان شارح قصده التنبية  
 في المقامين على عدم الوجوب فيه لأمرين جهة حق الله تعالى  
 جهة حق العباد **قوله** أشار الله إلى أحكام هذه الأنعام  
 الأنعام عبارة من الأحكام لكن إضافة الأحكام إليها لا بأس  
 بها لما أن المراد بالضاف إليه الأحكام الشرعية بخلاف  
 المضاف **قوله** وأما حزن الارب آه إشارة إلى دفع  
 سؤال من شأنه قوله لأنه نفع محض ثم أنه ليس المراد منه  
 حرمان النبي بخصوصه **قوله** لأنه شرع خاصاً لا مطلقاً للتحقيق  
**قوله** فإن من سلم بلسانه آه أنت خير بانه عكس ما نحن فيه  
 إلا أن يقال هو تعبير لقوله لأن أحدهما يفصل عن الآخر  
 ومبنى الكلام على عدم القابل للفصل ولكنه لو ذكر عكس ذلك وهو  
 أن من غفل لسانه في مرض موته فأسلم في تلك الحالة قيل  
 أن يجازي ألا هو آل صح أسلمانه فهو سلم في أحكام الآخرة  
 ولا يصح في أحكام الدنيا حتى يجري عليه أحكام الكفار فلا يصح  
 عليه وبه فن في مفايز المشركين أو جمع بينهما كان كلام  
 أسلم **قوله** ولم توجد ميت قبل النبوغ وإنما لم يقبل بعد  
 النبوغ لأن اختلاف العلماء في صحة إسلامه حال النبي صلى الله عليه وسلم  
 في أسقاط القتل كذا في التسليم **قوله** وقال أبو يوسف  
 إن شافعي لا يصح رده في حق أحكام الدنيا فيرث أباه كما وجد

حقوق



الاسلام ولا يبين منه امرأة المشركه **قوله** وتما حكن بصحة  
 اسلامه يعني في احكام الاخرة كما صرح به صاحب الكشف  
 اذ قد سبق اننا ان الشافعي لم لا يقول بصحة ايمانهم في  
 احكام الدنيا **قوله** فان فيها ازالة ملك من غير نفع  
 يعود اليه فلا يصح منه وان اذن له ولا مباينة اليه  
 من قبل القتيبي الا ان تعرض القاضي له بخلافه الاول  
 كذا في التوضيح **قوله** لان جواز آه انت خير بان  
 كلامكم لم لا يفيض بقول ابي حنيفة كما هو المقوم من  
 بن منطهم على قولها ايضا **قوله** حتى تنفذ تصرفه بالقبض  
 مع الا جانب وان لم يملك اكوني ذلك **قوله** وعندهما  
 نفوذ تصرفاته باعتبار انهم راي لولي فيصير كباشر  
 الولي **قوله** فيثبت شبهة النسابة في تصرفه آه لانه  
 في الملك أصلاً كونه في الراي أصيل من وجه دون وجه لان  
 اصل الراي باعتبار اصل الفعل دون وجهه أو ليس له  
 كمال الفعل كذا في التوضيح **قوله** ومنها ولد لولا كان  
 ذكراً او انثى عندنا ان كان اقول ذكراً في حق الحضنة  
 لا اتم الي ان يستفي عنها بان ياكل حده ويثرب حده  
 ويلبس حده ويستحي حده ثم يدفع الى الأب وان كان  
 انثى فالام حق بها الى ان تخضع ثم يدفع الى الأب  
 بوجه ولا يعتبر عبارة فيه شرعا كذا في الكشف **فصل**  
 والامور المعترضة على الاهلية **قوله** لانه خارج عن

العبد فخانه ما زال من السماء **قوله** اي ترك وضع الجنبية عنه  
 اسقطها كذا في القاموس **قوله** يعني لو اسلم آه هذه  
 ايضا من فروع قولكم به حتى اذا آذاه كان فرضا  
 فذكره ههنا خصوصا بتصدره عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 ثم به ووضع عنه آذاه انه اسقط عنه التكليف لا بما  
 يعني في حال القبيح يشهد بذلك كلامكم به في الشرح  
**قوله** كما في الحوان عن البراء بن عازب عن ابي  
 سبب القتل انما يكون فما يكون بطريق العقوبة جزاء الجنابة  
**قوله** لان الرق والكفر بنا في الهبة الا ان كان من المسلم  
 فبشرائح لان الرق بنا في احقية التارث مطلقا  
**قوله** ولا تارث مني على الالة الا ترى الى قوله غرض  
 اخبارنا عن زكريا عليه السلام فثبت لي من ذلك  
 برهني فانه يشير الى ان لا تارث مني على كولاية  
 الجنون **قوله** المحتملة للتقوط احراز عن الالهية  
 لانه يصير مؤثما بغا لا بوجه او لاحد ما وان لم يصح ايمانه  
 بنفسه **قوله** عند علمنا الثلثة استحيانا والقباض عدم  
 وجوب العبادات كلها اصلنا كان او عارضا فليكن  
 كان او كثيرا كما هو قول زفر ولسان فقي به كان الهبة الآذاه  
 نفوت بزوال الفعل بدون الالهية لا ثبت الوجوب  
**قوله** حتى لو افاق قبل نفقته شهره في حق الصوم  
 والراد بالشهر رمضان كما ان قوله او قبل عام يوم

على



في حق الصلوة **قوله** من وقت البلوغ الظاهر انه هو من قبل  
 والتصويب من وقت الجنون كما لا يخفى **قوله** وهو لغوي  
 آه ووجه المسألة وآه بينهما في الحكم ان الجنون الحاصل قبل البلوغ  
 من قبيل العارض ايضا لما زال فقد زال ذلك على وجه  
 عن مبرعارض على اصل الخلقة لا انقضاء جبل عليه راحة  
 فكان مثل العارض بعد البلوغ **قوله** هو منزلة العارض  
 فيلزمه ما مضى **قوله** على ما خلق عليه من الضعف قال في  
 ان الجنون الحاصل قبل البلوغ حصل في وقت نقصان  
 الدماغ لا في مائة من قول الكمال ببقية له على خلق عليه  
 من الضعف لا على وتشرح قصدا بجاز هذا الكلام فاحل  
 بالمرام قد بر **قوله** ما لم يجر الصلوات شيئا اى صلوات  
 الثانية وهذا انما يكون بدخول وقت الثانية كما يظهر من المسئلة  
 الثانية **قوله** فليصح انه لا يلزم القضاء لان الصوم لا يفتح  
 فيه ثم ان في كلامه يلجأ الى اختلاف فيه وقد صرح به صاحب  
 المحقق **قوله** لانها محل التمسك للصوم للنفقة مطلقا  
**قوله** لم يصح فرائد هذا هو المختار والمذكور في التوارد خلافه  
**قوله** لم يفسد صلوة لانه ليس بكلام بصدور عن المنزلة  
 وهذا هو المختار في هذا السلام **قوله** واذا وقع لا يكون هذا  
 فلا تفسد صلوة **الاعتماد** **قوله** وكذا استحبابه  
 على ربه ان عماد بن باسرا غمى عليه آه كذا في النسخ والعمارة  
 في ما يبر الكتيب كذا بحديث على ربه فانه اغمى عليه اربع صلوات

التحقيق

ففضا من وعار بن باسرا غمى عليه نوبا وبلدة فلم يقض الصلوة  
 عرفت منه ان حديث علي لا تعلق له بحديث عمار وما فعله  
 الشارح تصحيحه وتحريف **قوله** فرفنا ان امتدادا في حق  
 الصلوة خاصة فيلزم فيه ولو قال فرفنا ان امتدادا في حق  
 الصلوة بما ذكرنا لا بما ذهب اليه لك فقي كما في التحقيق  
 كان له وجه **الرف** **قوله** حتى يبقى العذر بقا وان لم  
 ويسر الى الاولاد وان لم يوجد منهم الاستنكاف **قوله**  
 فالتعلق ان ثبت آه يعني في صورة اعتناق البعض **قوله**  
 ان لم يكن ثابتا في الكل اى ان لم يثبت اصلا **قوله** اذن  
 شرع عقوبة آه فهو بالضيق حق الله تعالى وليس للعبد ولا لغيره  
 ذلك قصدا وكذلك العتق الذي هو قوة شرعية ليس  
 وسيع العبد اياه قصدا لان ذلك الى الله تعالى واما لزوم ذلك  
 الامر من من تصرف العبد في حق نفسه فلا بأس من ما يظهر  
 انه كم من شيء ثبت ضمنا ولا يثبت قصدا **قوله** وازال المات  
 يكون استقاطها آه في الشرح الا على الاعتناق زالة الى  
 والعبد لا يملك نفسه فكان استقاطا للماتية واستقاطها حجب  
 زوال الروح والظاهر ان يكون مراد الشارح ايضا ذلك  
 قد بر **قوله** واستقاطها بوجوب الروح فان كولي لما زال  
 ملكه منع وفور احتسابه اليه فانه تعالى كمال استغناء غايته  
 كره يستحي خبا الكرم ان لا يزيل حقه الذي هو الروح **قوله**  
 فيعقبه الحق ضرورة الاستحالة ارتفاع الضدين اذا لم يكن



لها ثلث **قوله** فسعى العبد عنده قال بوضيعة في الاعناق  
 يجوز حتى لو اعتق سقما من عبدا لا يعتق الكل ولا يعتق العبد  
 في البنا في حتى لم يكن له ان يملكه الغير ولا ان ينفقه في ملكه من غير  
 كالمكان حتى كان اخا بكماله ويخرج الى الحرية بالتفانية  
**قوله** فان قلت لم لا يجوز ان يكون مملوكا آه قال في التسليم  
 الترقى بطل بالحق المال لان الرقيق مملوك لا يملك المال  
 لان المملوكية والمالبة تنفي عن العجز والاندال والمالكية عن  
 والكراهية فبنا فان وليس المراد انه مملوك من حيث انه مال فلا  
 يصير المال حتى يرد عليه انه لم لا يجوز ان يكون مملوكا من جهة انه  
 مال مستند والمالك من جهة انه اذ من كرم انتهى به يظهر ضعف  
 يحيى من ضعف الجواب **قوله** فوجه ذلك جواز  
 التسري بغير المدبر اذ لم يوجد فيه شيء من آثار الحرية  
 لان منافعة المولى لآله او بدنية الآما استثنى منها في سائر اوقاف  
 البندنية كما سيجي **قوله** لان القدرة التي يحصل بها الصوم  
 او صلوة الفرض المراد بالصوم ايضا هو الصوم الفرضي كانه  
 من قبل الا كفاد ثم استغنى التقييد به لما ان ظهور الثمرة  
 انما هو على ذلك حيث يلزم عليه حج آخر لا انه اذا لم يستغن  
 يقع ما اذا فرضا ولو قال وبخلاف الغير اذا حج حيث  
 يقع حجة عن الفرض لا يجب عليه الا فائدة اذا استغنى كما في  
 شرح المعنى لشرح التوس الهندر كان اوضح **قوله** ليس للمولى  
 بالاجماع بل العبد فيها معنى على اصل الحرية **قوله** فليس احلية

ملك الميم كذا في النسخ والاصوب ابوا **قوله** حتى لا ينج  
 العبد الا امراتين خرتين كانتا او متين **قوله** سواء كانت  
 العتمة وهي عبارة عن حرمة تعرضه بالامانة **قوله**  
 او مقومة وهي التي توجب الضمان والاثم ثم ان كان  
 التعرض عدا فالضمان هو لفطام وان كان خطا فالدية  
 والاثم يرتفع في العتمة بالكفارة ان كان خطا والتوبة  
 والاستغفار ان كان عدا **قوله** ينقص منها عشرة درهم  
 ولا يزاد على ذلك وان كانت قيمته عشرة من الفها او اكثر **قوله**  
 وهي تحقق آه الظاهر تذكير الضمير لانه عائد الى الحال لا الى الملكية  
 كما يتضح من مساق الكلام **قوله** فالأولى منفعة في العبد يحيى  
 في الحجة لا بالملكية حتى يرد عليه في التحقيق ان في غايته انكف  
 من ان ملكية المال لم تزل عنه بالملكية فانها شئت بامرنا  
 ملك الترقية وملك الحرف والعبد وان لم يكن ابدا لا اول  
 فهو اقل ثلث في كيف هو دار الفرق بين العبد والمرأة حيث  
 ينقص في المرأة دون دية **قوله** فيجب ان ينقص عن  
 الحر قيمته اي عن دية الحر **قوله** وقد وجدت المسألة  
 في المعنى لاهل الذم من منسب عليه القصاص هو كونه متحلا  
 لآمانته اذ لا يملك الا دار لا يملك الا بالبقاء والبقاء  
 لا يتحقق بدون العتمة **قوله** هذا اشارة الى جواب  
 آه هذا ما خوذ من شروح منتخب لا يمكن المعنى لكون جوارها  
 ذلك بخلاف عبارة التمسك بل هو نفع ايضا على كون العبد

وذلك لان احد وجهي  
 الظاهر انما هو في  
 العبد فانما هو  
 بالقيمة المال من منفعة الملكية



مثل الخمر في العصية بقي منها شيء وهو ان جلال الدين التبرلي  
قد صرح بان قول المصنف ٢ وانزاعه بالحدود والقصاص في بيع  
على ان الرق لا ينافي ما يكتبه غير المال من الدم والجنوة وعلى  
بني بنيان بعزم الكسار في قول المصنف ٣ وهذا مما فسر  
الشارح ٤ قد تكرر **قوله** يدل صحة آمان كما ذور في القفال  
احرز به عن الماذون في التجارة فانه لا يصح امانه كما لا يصح  
آمان المحرور **قوله** اي صح اقرار الماذون بالسرقة آه قال  
في التحقيق اي صار اقرار الجسد بالسرقة المستهكة مازونا  
او محجوزا فقييد الشارح بالماذون ليس كما ينبغي **قوله** اراد  
بالسرقة السرقة كذا في النسخ والقول المبرور كما لا  
يخفى **قوله** قطع ويرد ولا خلاف فيه **المض** **قوله**  
بصير لما الذي هو محل قضاء الدين مشغولا بالدين فيجوز  
**قوله** كما لم يذكر فيه تساؤل لان ما عبارة عن التعريف **قوله**  
لولا النص وهو قوله عليه الصلوة والسلام آه فيه ما فيه الصوم  
بتأدي الجديت وجبانه على كل حال على ان النص المذكور  
لا يتعلق بالحدوث والجنابة والقصور ان يقال يجوز ان  
يتأدي مع الحيض والتفاسر ايضا لولا النص كفي الكنف  
ولاحظه من قوله **الموت** **قوله** والاربع ما شرع  
لجانه لكن لا يصلح الحاجة الميت فيه تأمل وتواضع على القول  
والاربع ما لا يصلح الحاجة الميت كان اصوب **قوله** وقد  
نسفت المطالبة ههنا يغوا ان ثبوت الدين ووجوده

انما يعرف بالمطالبة وقد نسفت ههنا فاعلم ان الدين كان ساقط  
**قوله** قال بعض الشارحين ههنا فسم آخره هو ان يكون  
آه هذا القسم مذكور في كثير من نسخ المتن ايضا بهذا اللفظ  
وما شرع صفة بطلان الا ان يوصى ببيع من تلك وكلام شارح  
الشارح قاطبة على تلك النسخة وهي موافقة لما في اصول  
فخر الاسلام ثم ان صاحب الكشف فسر ما شرع عليه بطريق  
الفتنة بما ذكره عليه اورد في الشارح ولعل القاص  
الاقتضار في تفسيره على نفقة المحارم وهي مستبرأة عما  
سبق لان كونها من الغريب غير موقوف بخلق الكلام عن النكاح  
**قوله** لانه حاجته اليه اقرب من حاجته الى الميراث لظاهر  
في العبارة الى طلاقة لو ارث عنه في المال كما في التحقيق  
**قوله** اي بقية الكفاية بعد موت المالك عن وفاء  
وهو ذممت على وابن مسعود رضي الله عنه عن ابيها وقال  
زيد بن ثابت بنفس الكفاية وبه اخذ الشافعي واما فقد  
بكونه عن وفاء لانه لو مات من غير وفاء فانه يموت عبدا  
لكن لا يفسخ العقد حتى لو تبرع به انسان صح وعقن قبل  
موته كذا في التفرير **قوله** كقوله عليه الصلوة والسلام  
ان تدع ورتك اغنياء آه العالة جمع عائل بمعنى المحلح  
من عائل عيلا وعيلة اي فقروا في العا ميسر لقبال  
تكففت ابا بل طلب كفاية **قوله** ما يؤذيه في اهله  
اي يؤذيه في حال حياته كائنا بين اهله **قوله** والضعف



قال في المغرب الشارح قد ومنه ادرك ثاره اذا قلنا ان  
 والظاهر ان قوله وتشتي الصد عطف على ادرك ثاره انما في  
 عبارة المتن كقوله ولا بقا الجوة على الاولياء ولو كان  
 ايضا تبرك عليهم لكان بعد عن الاستنباه **قوله** ولا  
 بقا الجوة على الاولياء آه اذ لو لم يقبل القائل بصير قاصدا  
 فلهم وجزا عليهم **قوله** وقال لو خيفة بكبر ولانه آه يريد  
 بذكر هذا المسئلة ههنا تايد يكون الاستنباه ونقرا على الص  
 حقه اذ لو كان نضرا في حق الصغير لما جاز ذلك كما انبر اليه  
 شرح المص **قوله** او بعفو لبعض في بعض الشرح  
 او بعفو بعض الرثه او بعفو بعض الدم وعبارة الشارح  
 محتملها **قوله** من عقل زوجها أي دين **الحوار المكنية**  
**ومنها الجمل** **قوله** لكونه خارجا عن حقيقة الانسان  
 عليك ان هذا طلة لمجده عارضا وقوله اولانه لما كان  
 قادرا على ازالته آه طلة لمجده مكتسبا فذكر ما في قول احد  
 خصوصيا با والفاصلة ليس كل ما ينبغي **قوله** كذا ذكره  
 المص في شرحه وهو مخالف لما نقل من شيخ الاسلام وكذا  
 ذكر في الحداية وغيره وقد يقال يمكن التوفيق بين  
 ذكره المص على افتاءه فقيه الفساده لا مطلقا **قوله** ولا  
 لا يكون عدرا في الآخرة وجه التقييد بالآخرة غير طاهر كقوله  
 فلهم على المسلمين ويؤمنون مال الغافل **قوله** واذا لم يكن منفعة  
 المنفعة بالخراب جمع مانع وهو في غير منفعة محرمة ولكن

الظاهر في الشارح الهند  
 ذكره في شرح العطف  
 ٥٤

من ينفعه من عيشته كذا في العاموس **قوله** ثبت لها الخبار ان  
 شارت مات مع زوجها وان شات فزفة وبقي هذا جازا  
 العتاقه **قوله** كان اهل هذا حتى كان له مجلس العلم بعد  
 ذلك **السكر** **قوله** لتذا وعلما في الشرب  
 بقصد كراهة حرام وهذا ذكر في المبسوط ولا بأس بان يذكر  
 الانسان بالسج فاذ اراد ان يذهب عقله فلا يجزى  
 ان يفعل ذلك لان الشرب على قصد كراهة كذا في شرح  
 المعنى لشرح الدين المحدث **قوله** بالفضل او يقطع العضو  
 بالكره في عبارة المتن **قوله** بعوان تكلم السكران بكلمة  
 لا يحكم بكفره هذا استحسان وفي القياس هو قول ابو يوسف  
 يصير مرثدا وتبين من امراته **قوله** وانما قيد الاقرار بالحد  
 لانه لو زناه في سكره آه لا يذهب عليك انه ليس لهذا  
 الكلام محل صحيح فان المسئلة المذكورة لا اقرار فيها  
 قال في التحقيق واحضر بقوله الاقرار بالحد ودع عن مباشره  
 سبب الحد فانه مواخذا بفعاله حتى لو زناه في سكره بحد اذا  
 ضحا **الفضل** **قوله** وخللا ايضا لان قوله آه يجوز ان  
 يكون من باب الميل الى المعصية فانه في العطف شائع وذلك ان  
 قوله ان يراود بالشئ بالم موضع له يفهم منه ان لا يراود بالشئ  
 ما وضع له فيصع العطف بهذا الاعتبار **قوله** لانه اذا  
 يعني المستعمل اطلاق لفظ المسبب على سبب **بالمنجدة**  
**قوله** وجوز ان يلحقها الى ان تأتي آه كذا في الحرب



ثم قال ويبع التلجئة ما لم يجز اليه الا ان كان بغير اختيار  
 وذلك ان يخاف الرجل السلطان فيقول لا اخرا في  
 اظهر ان بعث ارسنك وليس بيع في الحقيقة وانما هو تلجئة  
 ويشهد على ذلك قال في المبسوط معنى قوله ان يجز اليك دارك  
 اهلك فلان لا تكون بما لك من صيانة ملكي يقال انما فلان  
 والجاء ظن ان كذا وكذا هذا المعنى وقيل مخافة انما الجاء  
 مضطر الى ما ابشره من البيع معك ولست بقادر  
 حقيقة ثم ان ضمير الفاعل في بيعك ينبغي ان يكون الى امر  
 من الامور او شخص من الأشخاص وليس الى احد المتعاقدين كما  
 هو متبادر من مثله لفساد المعنى اذا لا كما ليس منه  
**قوله** لان التلجئة انما تكون عن اضطرار بشي يخاف منه  
 البائع بخلاف الهزل فانه قد يكون عن ضرر او قد يكون بدو  
 قال في الشرح الاكمل ولان التلجئة تكون بناء على المواضعة  
 السابقة والهزل قد يكون سابقا وقد يكون متاخرنا وكذا التلجئة  
 تكون في الاموال والهزل بحرر في الاموال وغربا كالنكاح والطلاق  
 وللعاقبة في هذا كلام وهو ان الهزل اذا كان اعم كان التلجئة  
 اتوا في كلامهم ركيكا جدا كقولك لان كل حيوان اقدم  
 الا ان يقال التلجئة انما هو في المفهوم يعني ان التلجئة في مفهوم  
 كالهزل مرقب منه فيكون في حكم التعريف اللفظي او يرا الهزل  
 احد قسميه بقرينة المقام **قوله** ولا يظهر انها سواء في الاصطلاح  
 لكن مساو في كلامهم على الفرق حيث اورد كل واحد منهما بالذکر

كان يؤول بعكسها  
 ما لا

وقال التلجئة كالهزل من تفقها ان يمينها العقد على  
 المواضعة لقول على ذلك المواضعة انما بنينا العقد كما كان  
 البعد عن التلجئة **قوله** لعدم الرضا لقول عدم الاختيار  
 كان اولى لانه انما يقع عن الملك لا عدم الرضا كما يشتر  
 من المكرة فانه يملك بالتبعية لوجود الاختيار وان لم يوجد  
 الرضا كذا في التلويح **قوله** بخلاف سائر البيوع الفاسدة  
 ثبت الملك فيها بالتبعية **قوله** وهو بيع ثوب الملك  
 في البيع صحيح فني الفاسد اولى كذا في التحقيق فيه  
 نظرا فان ما نحن فيه ليس فيه جواز الشرط بوجه من الوجوه  
 على ان الفساد انما يشار من بناءها العقد على الهزل لان  
 العقد فاسد قبل ان ينعقد ما كان هو مودعي الكلام  
 المذكور فندبر **قوله** يكون قبوله شرطا في البيع اي  
 في البيع بالقبول يصير كانه قال بعك بالقبول على ان  
 لا يجب احد الطرفين ففسد البيع لان شرط المذكور  
 ليس من مقتضيات العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين  
 اولها **قوله** لان هذا بيع بلا مشي لانها قصد الهزل  
 باستمها ولم يذكر قبول العقد بل بشرط ذكر البذل فيه فبقي  
 العقد بلا مشي **قوله** لان اعتبار المواضعة فيه عدم  
 المستمى لان العمل الهزل يقتضي ان لا يكون الذنا بمرثنا وان  
 الدراهم ثمننا والتمن ما يكون مذكورا في العقد والدراهم  
 مذكورة في العقد فلو اعتبرنا مواضعها لوقع البيع بلا مشي

في العقد ما قصد  
 ان يكون ثمننا ولا يكتفي  
 بالذکر



**قوله** انما لا يخل الفسخ فيه فيه **قوله** وانما كان المقصود  
 وقع فيه لئلا قال فيما يجي **قوله** وانما كان المقصود  
 هذه الامور لئلا لا يجزأه هذا دليل اني استدل  
 بالاثار على المؤثر ولو قال دليل على كون المال مقصودا في هذه  
 الامور لانه لا يجزأه كان اوضح **قوله** حتى لو سرقها لم يخلع  
 الحب رطحا آه كما اذا قال الرجل لامرأته انت طالق  
 على الف درهم على انك بائنا ثلثة ايام فقلت فقلت  
 فعند ما يقع الطلاق ويترجم المال وعنده ان ردت الطلاق  
 في ثلثة ايام بطل الطلاق وان خسارتا ولم يرد حتى  
 مضت المدة فالطلاق واقع والالف لازم كذا في  
**قوله** بل توقف على اختيار المال اي على اختيار  
 المرأة الطلاق بالمال المسمى بطريق الجدة واستقاط الهزل  
**السفر** **قوله** هذا موقوف على محذوف تقديره ان  
 كان غير مشروع باصلا يعني ان ان وصليته والواو  
 الداخلة عليها للعطف على مقدمه لكون الوجود في النسخ وان  
 كان غير مشروع بالواو والتعويض اتفاقا لان هذه  
 الجملة معطوف عليها **قوله** وفي هذا القول اشار  
 الى الاصطلاح يعني تعيين ان المراد بالعمل المخصوص  
 وذلك ان ان كان جميع المحظورات مفعلة حقيقة الا  
 ان السفر كذا في الحكم فيها وتعلق به الاحكام من  
 منع المال وجوب الحجر هو السرق والتبذير ولم يعمم بل اقر

ان كتاب عصية اخر مثل شرب الخمر واتزانها والسرقة وان  
 كان ذلك منها خفية كذا في التحقيق **قوله** يعني اذا  
 بلغ الانسان سنها يمنع ماله عنه باجتماع العلماء وخطوا  
 في حجر من صار سنها بعد البلوغ فجزاه ابو يوسف ومحمد  
 كذا في التلويح **قوله** وان لم يونس منه الرشد وذلك  
 نادر وكذلك لم يكن مدارا لاجتها وفان سن الجدة  
 لا ينفك عنه غالبا **قوله** لكونها مدة بصير الانسان فيها  
 جدا لان اقل سن البلوغ اثني عشر سنة واقل سن  
 الحمل نصف سنة **قوله** لان السفينة مبدرة في ماله آه لكنه  
 كالمنازل فان كلا منها يخرج كلامه على غير منهج كلام العلماء  
 لا نقصان في عقد **السفر** **قوله** وفي تأخير وجوب  
 الصوم فيه والتعويض وجوب الصوم اداء لان نقص  
 الوجوب ينشأ بشروط الشر لا بحالة **قوله** اي الرخصة التي  
 تبطل بها احكام السفر وجب الاحتياج الى هذا القول  
 غير ظاهر نعم لو قال اي احكام السفر من حيث الرخصة  
 كان له وجه **الخطا والاكراه** **قوله** يقع به الطلاق  
 عندنا قضاء لا ديانة كذا في فسخ القدير **قوله** او الام  
 الرضا ولا يفد الاختيار قال بعض الاقائل قد هذا  
 القسم من الاكراه ثم القول بوجود الرضا فيه شكلي  
 فان من يقول بانه اكراه يقول بتفاد الرضا انه قضاء  
 المنا غير صيب بما فعله انتهى كذا في المحقق في كذا اثر

وان كان ذلك لا يخلع من المأذن  
 لفسد التعلق به ما يقع له الطلاق  
 النسبة لا تبايع الزوجين

هو التولي خسر ذكره  
 في المرأة والاكراه



فصل في ما لا يكره  
من الأكل والشرب  
والاستنجاء

فصل في الأكل والشرب عليه لعل اعتباراً بآراء فيه في الجملة  
مستبعد ويكون المعبر في الأكره عدم تمام الرضا لا إعداء  
**قوله** أي يقيم المكره أو معناه يقصد المكره بحسب المكره  
أو بابه كذا في الكشف **قوله** أو زوجة أو أخته وكذلك كل  
ذي رحم محرم منه كذا في الكشف **قوله** اعلم أنه لا حاجة  
إلى ذكر الأكره بالخطأ أو إجاب عنه صاحب النجاشي  
بأن المراد بالأكره أنه يجوز له الفعل ولو تركه وصبر حتى  
فعل لم يأت ولم يوجر وبالرخصة أنه يجوز له الفعل لكن لا يصبر  
حتى قبل بوجر عملاً بالغرابة انتهى وفي بحث فان رخصته  
توقف على وجود قسم يجوز فعله وتترك لا يؤثم  
ولا يوجر عليه وهو ممنوع ومثال هذا القسم في الوجع  
بل في غايه الكتب هو الأكره على فطار الصائم وقد حج  
صاحب الكشف بأن الصائم إذا كان مسافراً يأتى  
على تركه وإن كان مقبلاً يوجر عليه فذكر **قوله** ولم يوجر  
في الأكره ما تبنا وى الأقدام عليه ولا امتناع عنه  
عند الأكره في الأثم والقنوب وعدمهما بمعنى أنه لا يترتب  
على شيء منها ثواب ولا عقاب انت خبير بما فيه من التشوش  
وغاية ما يقال في التوجيه أن ذكر النساء في الأثم وفي  
الثواب سطر ادعى كره توطئة والمقصود لذكر عدمها قال  
في الكشف ولا يوجب ذلك لا يفتلح بفعله ثواب ولا يترك عقاب  
انتهى ثم أنه لا يذهب عليك أن القسم الذي حمله في



في التردد رخصة حيث قال إن كان أباحه فعل المكره عليه  
وعدم الأثم في الصبر على الامتناع عنه أه بصرف عليه  
على قوله إن يقال لا يفتلح بفعله ثواب ولا يترك عقاب  
الآن يقال إن المراد بعدم الأثم في الصبر عدم الأثم مع التواء  
وهو حق لأن مثال الرخصة في غايه الكتب هو جواز كونه  
المكره على اللسان وقد صرحوا بأن المكره عليه أن يصبر حتى قبل  
يكون مأجوراً وكذا الأكره على فطار الصوم إذا كان مقبلاً  
فانه أيضاً لو صبر حتى قبل يكون مأجوراً ذكره صاحب الكشف  
**قوله** أي حكم الفعل على المكره يريد بفعله ما يبعث له **قوله**  
كما لو أكره على الزنا لا يجب الحد إذا كان الحد بالمعنى  
وأما إذا كان بغير المعنى فيحد **قوله** لأنه لا يمكن أن يحل المكره  
خاصاً للطعام لأن ضمان الغصب لا يجب إلا بآرائه بالحد  
ولا يفتلح إذا زال ما دام الطعام في بدن أو فمه **قوله**  
وفيه فساد الفرائس إن كانت المرأة منكوبة الغير  
**قوله** وضمان النسل إن لم تكن المرأة منكوبة الغير  
ولهذا سقط الأثم والحد منها كذا في الكشف وفيه أن الأكره  
إذا كان ملجئاً كالقتل وقطع العضو سقط الحد عن الرجل  
كما مرنا وأما الفرق بين الرجل والمرأة في الأكره بغير  
الملجئ حيث سقط الحد عنها لاعتناء فلا يلتزم آخر الكلام  
بأنه لو ثبت أن صاحب الكشف قرر المسئلة بعد  
على قلب **قوله** بأذن صاحبه الصبر لما لا غير فالأولى

يعني إذا كان  
مأجوراً لم يفتلح  
بفعله ثواب

حيث قال في  
القتل والقطع



فالأولى أن يذكر ذلك بعد قول ألم كنسنا والغير  
 هذا آخر ما تيسر إيراده من تلخيص الأخبار . عند الشغل  
 بمطالعة شرح الآثار . والله محمد على نعمة الأمام . على  
 نبينا المجتبي . الصلوة والسلام . وعلى له وصرة وطحا .  
 المنشترين بشره . ولنا درين بادآه . ورضي الله عما  
 ممن نعمهم من العلماء الأجبار . والآية  
 البررة الكبار . خلقت الله  
 . تعالى من هول يوم .  
 . الفسنة شفا عة .  
 . هؤلاء المفقين .  
 . الكرام .  
 ٢٢



Süleymaniye Kütüphanesi			
KİTAP NO	AMCA ZADE	HÜSEYİN PASA	
YERİ			
Eski Kayıt No	156		

وقع الفراع من حجر هذا النسخة الشريفة على يد  
 الفقير إلى عفو غافر الذنوب . اقل عباد الله محمد خليل  
 عفا عنهم بمئة وكرمة سائر العيوب في اليوم  
 الخامس من جمادى الآخرة سنة ١٠٢٥  
 من الهجرة النبوية . عليه افضل  
 التسليم والتحية  
 كتب هذا الكتاب  
 بناسخ سعيان  
 من فضاه الاسلام  
 بادآه  
 خزانة الله  
 خير الخزان

